



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث "ل.م.د" في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

تخصص: علوم مالية

مشروع: استثمار وتمويل

الموضوع:

آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تحت إشراف:

أ.د شريط عابد

مساعد المشرف

د. آيت عيسى عيسى

إعداد الطالبة:

بن طراد أسماء

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

المركز الجامعي عين تموشنت

أستاذ التعليم العالي

أ.د. عشوي نصر الدين

مشرفا ومقررا

جامعة تيارت

أستاذ التعليم العالي

أ.د. شريط عابد

عضوا ممتحنا

جامعة سعيادة

أستاذ التعليم العالي

أ.د. صوار يوسف

عضوا ممتحنا

جامعة سعيادة

أستاذ محاضر

أ.د. بن حميدة محمد

عضوا ممتحنا

جامعة الجزائر 3

أستاذ محاضر

د. مطالب عبد القادر

عضوا ممتحنا

جامعة تيارت

أستاذ محاضر

د. دحو عبد الكريم

2015 – 2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ
الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الاية 32 سورة البقرة.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى كل أفراد عائلتي الذين زرعوا أولى بذرات حبة العلم في صدري أثناء مساري دراسة واستمروا في سقي تلك البذرات أثناء دراسة الدكتوراه وإعداد هذه الرسالة.

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له على ما وفقني إليه لإنجاز هذا العمل. بعد إن فرغت بعونه تعالى من كتابة بحثي هذا أرى واجب الإعتراف بالفضل ورد الجميل يحتم علي أن أتقدم بأسمى آيات الشكر وأعطر الثناء لمنهل العلم والخلق، وأحسب أن كلمات الشكر والثناء قد لا تفني حق أساتذتي الأفاضل، الأستاذ الدكتور شريط عابد... المشرف على هذه الأطروحة الذي لم يخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة. والأستاذ مساعد المشرف آيت عيسى عيسى لما غمرني به من فيض رعايته الكريمة وعظيم صبره وتوجيهاته العلمية وملاحظاته القيمة ولما منحني من وقته وجهده الشهيء الكثير ولما أحاطني به من رعاية وتشجيع ونبيل خلق وكرم كان لها عظيم الأثر في إغناء هذه الأطروحة وإنجازها بالشكل الذي ظهرت عليه.

وأسجل شكري وتقديري لعميد كلية علوم الاقتصاد، وعلوم التجارية وعلوم التسيير مداني بن شهرة الذي شجعني وساعدني في مشواري الدراسي، وكل الأساتذة على رعايتهم العلمية ولم يخلوا عليّ باراتهم ونصائحهم القيمة. وبالغ الإعتراز والإحترام أقدم شكري وتقديري للأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة كافة لما سيبدلوه من جهد قراءة الأطروحة ومناقشتها وأبداء الملاحظات القيمة بغية تقويمها .

وخالص تقديري لعمال مكتبة كلية علوم الاقتصاد، وعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة ابن خلدون- تيارت. والشكر موصول بالوفاء إلى كل من زودني بمصدر أو رأي أو منحني من جهده ووقته ما أعانني لإنجاز هذا العمل . ولم يبق لي سوى أن أشد على أيدي الأهل والأصدقاء والزملاء الطيبين شاكرًا لما قدموه من دعم معنوي سواء بالكلمة الطيبة أم بالنوايا الصافية الصادقة .

ويبقى الشكر أولاً وأخيراً لله عز وجل، داعياً أن يتقبل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم .

اللاحقة

المحتويات

الصفحة	
-	الإهداء
-	شكر وتقدير
I	المحتويات
IX	قائمة الجداول
XII	قائمة الأشكال
أ ط	المقدمة
76-1	الفصل الأول: محرض أسس نظرياته واستراتيجياته الاستثمار الأجنبي المباشر
2	تمهيد
2	المبحث الأول: ماهية و اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله
3	المطلب الأول: التطور والاتجاه التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر
3	الفرع الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.
6	الفرع الثاني: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه على المستوى العالمي.
14	الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.
16	المطلب الثاني: مفاهيم وتعريف طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر.
17	الفرع الأول: المفاهيم المتعلقة بالاستثمار.
19	الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي.
24	الفرع الثالث: الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.
27	الفرع الرابع: مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر.
28	المطلب الثالث: تصنيفات وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.
29	الفرع الأول: تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا للغرض والدافع الذي يسعى إليه.
30	الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبطة بعنصر الملكية.
33	الفرع الثالث: أشكال التدويل والتعاون الدولي غير المرتبطة بعنصر الملكية.

فهرس المحتويات

35	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
35	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية القائمة على أساس التبادل الدولي.
35	الفرع الأول: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو.
37	الفرع الثاني: نظرية هيكشر - أولين.
38	الفرع الثالث: نظرية رأس المال.
39	المطلب الثاني: النظريات القائمة على هيكل السوق.
39	الفرع الأول: نظريات عدم كمال السوق.
40	الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتج .
41	الفرع الثالث: نظرية تدويل الأسواق الوسيطة.
43	المطلب الثالث: النظريات القائمة على أساس ميزة التجميع.
44	الفرع الأول: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية).
44	الفرع الثاني: نظرية الموقع.
46	الفرع الثالث: النظرية الإنتقائية (جون دينينج).
48	المبحث الثالث: دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر وعلاقته بالشركات متعددة الجنسيات والتطورات العالمية الراهنة.
48	المطلب الأول: الدوافع والمنافع الكامنة وراء قيام الإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.
48	الفرع الأول: أسباب ودوافع قيام الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
52	الفرع الثاني: منافع وتكاليف الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
54	الفرع الثالث: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
56	المطلب الثاني: دور الشركات متعددة الجنسيات كأداة رئيسية لتجسيده.
56	الفرع الأول: مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات.
58	الفرع الثاني: إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار الأجنبي
61	الفرع الثالث: العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر.

فهرس المحتويات

62	المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي وعلاقته بالتطورات العالمية الراهنة.
62	الفرع الأول: أثر العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر.
66	الفرع الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر.
73	الفرع الثالث: تأثير الحراك الشعبي في الدول العربية على الاستثمار الأجنبي المباشر.
76	خلاصة الفصل الأول
149-77	الفصل الثاني: الآليات اللازمة لهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مقوماته ومعرض تجاربه دولية ناجحة في استقطابه.
78	تمهيد
79	المبحث الأول: مناخ الاستثمار: تعريفه، آليات تهيئته ومؤشرات قياسه.
79	المطلب الأول: عموميات حول مناخ الاستثمار.
79	الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار.
82	الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للمناخ الاستثماري.
85	الفرع الثالث: أهمية المناخ الاستثماري.
86	المطلب الثاني: آليات تهيئة المناخ الاستثماري.
87	الفرع الأول: عناصر المناخ الاستثماري.
88	الفرع الثاني: كيفية تهيئة المناخ الاستثماري.
90	الفرع الثالث: آليات تهيئة المناخ الاستثماري.
92	المطلب الثالث: بعض المؤشرات الاقتصادية لتقييم الآليات المهيئة لجذب الاستثمار الأجنبي الاستثمار.
93	الفرع الأول: تقييم الآليات المهيئة للاستثمار من خلال المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار.
106	الفرع الثاني: تقييم الآليات المهيئة للاستثمار من خلال المؤشرات قياس المخاطر القطرية.
112	الفرع الثالث: تقييم الآليات المهيئة للاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الإقليمية.
120	المبحث الثاني: مقومات مناخ الاستثمار.

فهرس المحتويات

120	المطلب الأول: النظام الاقتصادي والسياسي والمؤسسي.
120	الفرع الأول: النظام الاقتصادي.
124	الفرع الثاني: النظام السياسي و الاستقرار الأمني.
125	الفرع الثالث: النظام المؤسسي.
128	المطلب الثاني: النظام القانوني
128	الفرع الأول: النظام القانوني والتنظيمي المناسب.
129	الفرع الثاني: حوافر مالية وتمويلية فعالة.
130	الفرع الثالث: تعزيز الاتفاقيات والتعاون الاقتصادي الإقليمي.
131	المطلب الثالث: النظام البيئي.
131	الفرع الأول: النظام الاجتماعي والحضاري.
132	الفرع الثاني: النظام الثقافي.
133	الفرع الثالث: النظام التعليمي.
135	المبحث الثالث: تجارب الدولية في تهيئة مناخها الاستثماري.
135	المطلب الأول: عرض تجارب دول آسيوية في تهيئة مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر.
135	الفرع الأول: التجربة الماليزية.
137	الفرع الثاني: التجربة كوريا الجنوبية.
139	الفرع الثالث: التجربة التايلاندية.
130	المطلب الثاني: عرض تجارب دول عربية في تهيئة مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر.
140	الفرع الأول: تجربة دول مجلس التعاون الخليجي.
143	الفرع الثاني: تجربة التونسية.
144	الفرع الثاني: تجربة الأردنية.
145	المطلب الثالث: عرض تجارب دول أمريكا اللاتينية في تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي
146	الفرع الأول: تجربة كوستاريكا.
147	الفرع الثاني: التجربة البرازيلية.
149	خلاصة الفصل الثاني

فهرس المحتويات

278-150	الفصل الثالث: عرض مقومات مناخ الاستثمار في الجزائر.
151	تمهيد
152	المبحث الأول: جهود الدولة في تهيئة مناخ الاستثمار في مجال القوانين.
152	المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار في الجزائر.
152	الفرع الأول: قوانين الاستثمار في مرحلة الستينات والسبعينات.
154	الفرع الثاني: قوانين الاستثمار لمرحلة الثمانينات والتسعينات.
162	الفرع الثالث: قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001.
175	المطلب الثاني: آليات تهيئة وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
175	الفرع الأول: آليات تهيئة الأنظمة القطاعية للاستثمار.
183	الفرع الثاني: آليات تهيئة البيئة القانونية للأعمال التجارية في الجزائر.
191	المطلب الثالث: الإطار القانوني للخصوصية، القطاع المالي والتأمين.
191	الفرع الأول: الإطار القانوني لسياسات الخصوصية في الجزائر.
195	الفرع الثاني: الإطار القانوني للأعمال المصرفية.
197	الفرع الثالث: الإطار القانوني لبورصة الجزائر.
200	الفرع الرابع: الإطار القانوني لقطاع التأمين.
202	المبحث الثاني: جهود الدولة في تهيئة مناخ الاستثمار في مجال الاقتصادي والمؤسساتي.
202	المطلب الأول: المقومات الاقتصادية لتهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
202	الفرع الأول: حجم السوق وقوة الاقتصاد الوطني واحتمالاته تقدمه.
213	الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية الكلية.
217	الفرع الثالث: البنى الطبيعية والأساسية لتهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر.
228	المطلب الثاني: مقومات إعادة تنشيط النظام المصرفي والمالي والمراكز المؤسساتية لتهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
228	الفرع الأول: النظام المصرفي والمالي.
231	الفرع الثاني: نظام التأمينات.

فهرس المحتويات

232	الفرع الثالث: المؤسسات المكلفة بإدارة الاستثمار والإطار التنظيمي في الجزائر.
247	المطلب الثالث: المقومات السياسية الاجتماعية لتهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر.
247	الفرع الأول: المقومات الاجتماعية والتنمية البشرية.
253	الفرع الثاني: المقومات الثقافية في الجزائر
254	الفرع الثالث: الجهود الترويجية التي عقدتها الجزائر أو شاركت فيها.
255	الفرع الرابع: الظروف السياسية والأمنية.
256	المبحث الثالث: جهود الدولة في تهيئة مناخ الاستثمار في مجال علاقات الدولية الإقليمية.
256	المطلب الأول: تهيئة مناخها الاستثماري على المستوى المنظمات الدولية.
256	الفرع الأول: الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
259	الفرع الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية.
262	المطلب الثاني: تهيئة مناخها الاستثماري على المستوى الجهوي.
262	الفرع الأول: الإتحاد المغرب العربي.
265	الفرع الثاني: الشراكة الأورومتوسطية.
269	المطلب الثالث: تهيئة مناخها على المستوى الإتفاقيات الدولية.
269	الفرع الأول: الإتفاقيات متعددة الاطراف.
275	الفرع الثاني: اتفاقيات ثنائية الأطراف.
278	خلاصة الفصل الثالث
351-279	الفصل الرابع: تطوير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر واليات تهيئته في الجزائر.
280	تمهيد
281	المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
281	المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
281	الفرع الأول: تطورت التدفقات الواردة وجهود تحسين مناخ استثماره نحو الجزائر.
287	الفرع الثاني: مقارنة حصة الجزائر من تدفقات ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر مع الدول المختارة.

فهرس المحتويات

293	الفرع الثالث: الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر.
296	المطلب الثاني: تحليل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
296	الفرع الأول: تحليل التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب الدول المصدر للاستثمار.
298	الفرع الثاني: تحليل التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب كل قطاع اقتصادي.
300	الفرع الثالث: تحليل تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب مصدر رؤوس الأموال ونوع الاستثمار.
300	المطلب الثالث: أشكال الشركات المتعددة الجنسيات وتوطنها في الجزائر.
303	الفرع الأول: الشركات المتعددة الجنسيات الموطنة على أساس الشكل.
305	الفرع الثاني: توطن الشركات الأجنبية بحسب شكل الاستثمار في الجزائر.
309	المبحث الثاني: التقييم النوعي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
309	المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار.
309	الفرع الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.
311	الفرع الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي.
315	الفرع الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال.
317	الفرع الرابع: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية.
318	المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب المؤشرات قياس المخاطر القطرية.
318	الفرع الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية.
319	الفرع الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب المؤشر اليورومني للمخاطر القطرية.
319	الفرع الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.
320	المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر المؤشرات الاقتصادية الإقليمية.
320	الفرع الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر المركب لمكونات المناخ الاستثمار في الدول العربية.

فهرس المحتويات

321	الفرع الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر التنافسية العربية.
322	المبحث الثالث: آليات الموجودة والمحفزة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
322	المطلب الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآليات تشجيعه في الجزائر.
322	الفرع الأول: تقييم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب تقارير دولية.
325	الفرع الثاني: عواقب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
330	الفرع الثالث: أهم آليات المقترحة لتهيئة المناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
335	المطلب الثاني: فرص المتاحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري.
335	الفرع الأول: فرص الاستثمار في الصناعة.
336	الفرع الثاني: فرص الاستثمار في القطاع الزراعي والصيد.
337	الفرع الثالث: فرص الاستثمار في قطاع البنية الأساسية والمرافق الخدمية.
337	الفرع الرابع: فرص الاستثمار في قطاع الخدمات.
338	المطلب الثالث: التحليل القياسي لعوامل تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.
339	الفرع الأول: الإطار النظري للنموذج.
341	الفرع الثاني: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات المحددة.
346	الفرع الثالث: اختبارات السببية ودوال الإستجابة الدفعية وتحليل التباين للمتغيرات المحددة.
351	خلاصة الفصل الرابع
358-352	الخاتمة العامة
371-359	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
09	مؤشرات منتقاة للاستثمار الأجنبي والإنتاج الدولي، 1990-2010	1-1
11	تطور تدفق للاستثمار الأجنبي الوارد والتوزيع الإقليمي له (1992-2012).	2-1
13	تطور تدفق للإستثمار الأجنبي الصادر والتوزيع الإقليمي له للفترة 1993-2012	3-1
64	المشاركة الأجنبي في حصيلة الخصخصة 1990-1999	4-1
74	معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي و حجم الاستثمار الأجنبي لكل من دول الربيع العربي.	5-1
106	ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية الحرية الاقتصادية لسنتي 2005 - 2012 .	1-2
107	مؤشر تقييم المخاطر السياسية	2-2
107	مؤشر تقييم المخاطر المالية	3-2
107	مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية.	4-2
108	بعض الدول ذات درجات المخاطرة المنخفضة جدا..	5-2
108	بعض الدول ذات درجات المخاطرة المنخفضة.	6-2
109	بعض الدول ذات درجات المخاطرة المعتدلة..	7-2
109	بعض مجموعة الدول ذات درجات المخاطرة المرتفعة.	8-2
109	بعض مجموعة الدول ذات درجات المخاطرة المرتفعة جدا.	9-2
116	اتجاهات التحسن والتراجع في الدول العربية وفق مكونات المؤشر المركب لمناخ الاستثمار 2000 - 2010.	10-2
118	مؤشر التنافسية العربية و دول المقارنة..	11-2
142	آليات دول مجلس التعاون الخليجي لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.	12-2
194	حصيلة عمليات الخصخصة خلال الفترة 2003 و 2007 في الجزائر.	1-3
204	معدل البطالة والنشاط بالجزائر للفترة 2009-2013.	2-3
205	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	3-3
206	التقسيم القطاعي لنمو اجمالي الناتج الداخلي الحقيقي.	4-3
207	تطور المنتج الداخلي الخام والقيمة المضافة خارج المحروقات حسب الطابع القانوني والنشاط الاقتصادي للفترة (2006-2009).	5-3
208	الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية للفترة 2007-2009.	6-3
209	القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي % من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2007-2012.	7-3

فهرس الجداول

210	تطور ميزان التجاري للفترة 2000-2010.	8-3
212	توزيع الواردات الجزائرية لعام 2013.	9-3
213	أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر للفترة: (2007-2014)..	10-3
218	بعض أهم الإنتاج الغابي للفترة 2008-2011..	11-3
219	أنماط استخدام الأراضي الزراعية: 2005-2011.	12-3
219	إنتاج بعض المعادن بالجزائر من الفترة 2005-2011.	13-3
220	تطور وإنتاج احتياطي البترول والغاز الطبيعي في الجزائر للفترة 2000-2010.	14-3
221	خصائص النظام الكهربائي بالجزائر خلال سنة 2011.	15-3
227	تطور بيانات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر.	16-3
228	تطور حجم القروض للفترة 2007-2012.	17-3
244	حصيلة FGAR منذ 2004 إلى نهاية 2011.	18-3
246	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2002 إلى 2011/6/30.	19-3
249	تطور الدخل الخام للعائلات.	20-3
263	التجارة في اتحاد المغرب العربي (% من الناتج المحلي الإجمالي).	21-3
268	مجموع السلع لأكبر الشركاء التجاريين للجزائر لعام 2012.	22-3
267	الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بحماية الاستثمار إلى غاية 2012.	23-3
277	الاتفاقيات المتعلقة بالإزدواج الضريبي إلى غاية 2011.	24-3
290	حصة كل من الجزائر وتونس والسعودية، تركيا وماليزيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجموع الدول النامية.	1-4
296	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول المصدرة للفترة 2002-2012.	2-4
298	توزيع الاستثمارات الأجنبية المنجزة حسب القطاعات في الجزائر للفترة 2002-2012.	3-4
300	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب مصدر رؤوس الأموال للفترة 2002-2012.	4-4
302	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار للفترة 2002-2012.	5-4
304	إجمالي الشركات المتعددة الجنسيات الموطنة على أساس الشكل.	6-4
306	توطن الشركات الأجنبية حسب قطاع النشاط في الجزائر.	7-4
308	إجمالي توطنات الشركات الأجنبية بحسب شكل الاستثمار.	8-4
310	ترتيب الجزائر وفق مؤشري الأداء و الإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الفترة 1990-2010.	9-4
311	ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة 2011-2012 و 2012-2013.	10-4
316	وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2012.	11-4

فهرس الجداول

318	مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009-2012	12-4
319	وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2001-2010.	13-4
319	وضع الجزائر في المؤشر اليورومني للمخاطر القطرية للفترة 2002-2012.	14-4
320	وضع الجزائر في مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية للفترة 2002-2012.	15-4
320	وضع الجزائر في المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية للفترة 2002-2012.	16-4
321	وضع الجزائر في المؤشر في مؤشر التنافسية العربية في سنة 2012.	17-4
342	نتائج تطبيق اختبار $kpss$ ، PP ، ADF على سلاسل الزمنية لمتغيرات المحددة.	18-4
342	اختبار التكامل المتزامن لـ: $Johansen$.	19-4
343	اختبار التكامل المشترك لـ $Engel$ و $Granger$.	20-4
345	اختبار استقرار الحد العشوائي.	21-4
345	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.	22-4
347	نتائج اختبار السببية $Granger$ causality Test.	23-4
350	نتائج تحليل مكونات التباين أثر متغيرات الدراسة على الاستثمار الأجنبي المباشر.	24-4

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
60	نظرة الشركات متعددة الجنسيات لمناخ العالمي في الفترة 2012-2014.	2-1
68	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الاقتصاد العالمي حسب الفصول للفترة (2007-2009)	3-1
69	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الاقتصاديات الدول حسب الفصول في الفترة (2007-2009).	4-1
38	معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي و حجم الاستثمار الأجنبي لكل من دول الربيع العربي.	5-1
204	معدل مشاركة القوة العاملة بـ% في الجزائر 2005-2014.	1-3
211	يمثل التطور السنوي للتجارة الخارجية في الجزائر	2-3
230	رأس المال السوق في البورصة الجزائر خلال الفترة 2000-2012.	3-3
231	تطور رقم الأعمال سوق التامين من 1995 الى 2011.	4-3
237	حصيلة عدد المشاريع ومناصب شغل لـ ANDI حسب قطاع نشاط للفترة 2002-2012.	5-3
240	حصيلة نشاط ANSEJ في مجال تمويل المشاريع على المستوى الوطني في 2011 .	6-3
241	حصيلة السلف بدون فوائد لـ ANGEM موزعة حسب قطاعات النشاط للفترة 2005-2011.	7-3
242	حصيلة نشاط لـ CNAC. في مجال تمويل المشاريع واستحداث مناصب شغل على المستوى الوطني	8-3
282	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1970-1979	1-4
283	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1980-1989	2-4
284	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1990-1999.	3-4
285	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2013.	4-4
288	التمثيل البياني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر وتونس، السعودية وتركيا وماليزيا	5-4
289	التمثيل البياني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر وتونس، السعودية وتركيا وماليزيا	6-4
291	اجمالي تدفق مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للفترة 1990-2013.	7-4
292	اجمالي تدفق مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر للفترة 1990-2013.	8-4
293	تدفقات الوارد كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت للجزائر، والدول المقارنة للفترة 1970-2013.	9-4
295	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من gdp في الجزائر والدول المقارنة للفترة 1990-2013.	10-4
316	ترتيب الجزائر في قاعدة بيانات " أداء الأعمال " لسنة 2012 من بين عدد من الدول الناشئة	11-4
321	مقارنة الأداء التنافسي للجزائر لفترة 2006-2011 بالمئة.	12-4
378	تحليل صدمات المتغيرات المحددة.	13-4

شهد العالم في الربع الأخير من القرن العشرين العديد من التغيرات أهمها العولمة الاقتصادية، والتي من أبرز ملامحها تحرير أسواق التمويل، وحرية انتقال رؤوس الأموال الدولية، والذي من أهم صوره الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أضحى يشكل اليوم مكانة هامة ضمن مخططات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية لكافة الدول وبالخصوص الدول النامية وذلك بسبب تقلص مصادر التمويل الخارجية.

فبعد الحرب العالمية الثانية سادت القناعة لدى الدول النامية بأن المساعدات الخارجية تمثل الحل الفعال كمصدر خارجي الذي من شأنه النهوض باقتصادياتها على النحو الذي يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الواقع أثبت عدم جدوى هذه الآلية، أين وجدت الدول النامية نفسها في شرك القروض الدولية نتيجة تفاقم أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية سنة 1982 إلى مستويات عالية، مما نتج عنها في ذات الوقت تناقص حصص المنح الأجنبية بسبب الكساد والركود الاقتصادي على اقتصاديات الدول الرأسمالية.

ومع بداية التسعينات شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا عالميا ملحوظا وأخذ يتعاظم نتيجة لمساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل وتدوير الأموال عالميا من خلال تخطيطها للحدود وبناء شبكاتها عبر دول العالم، وهذا ما أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي كبديل للمصادر السابقة، من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له، فضلا على نقل التكنولوجيا والخبرة الفنية والإدارية، ورفع كفاءة المنتجات المحلية، وما ينشأ عن ذلك من إمكانية دخولها إلى الأسواق العالمية وبمنافسة عالية.

وعلى هذا الأساس تغيرت وجهة نظر دول العالم وخاصة النامي منها في محاولة البحث عن طرق وآليات لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أراضيها، من خلال تهيئة المناخ الاستثمار المناسب عن طريق إزالة الحوافز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي.

وعلى ضوء ماسبق، واستنادا إلى بعض التقارير الدولية والإقليمية التي ترصد الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم هناك آليات من شأنها تحديد تركز الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم تعد حركة الاستثمارات للشركات العالمية نحو الدول النامية تقتصر على البحث عن أسواق محمية أو عمالة بسيطة أو موارد طبيعية قابلة للاستغلال فقط، بل تزايد الاستثمار في الآونة الأخيرة في الدول النامية في أنشطة عالية التكنولوجيا تتطلب عمالة منتجة ومنضبطة مع توافر مستويات عالية

من المهارة، والبنى أساسية على مستوى العالمي، وشبكة من الموردین قوية تساند المستثمر الأجنبي الذي يبحث دائما على البيئة الاستثمارية الأكثر أمنا من الناحية الاقتصادية والسياسية، واستقرار الأنظمة المتعلقة بالاستثمار ووضوحها، ووجود قدر عال من الشفافية وسهولة الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة، علاوة على وجود درجة عالية من السلامة الإدارية والمالية، وقلة الإجراءات الروتينية المعقدة، بالإضافة إلى ذلك فإن المستثمر الأجنبي يبحث دائما على وجود أطر قانونية واضحة المعالم تكون محل العلاقات بين أطراف التعامل، ومرجعا عند النزاع، كالأنظمة الضريبية، والحقوق الملكية الفكرية، والعمل، وغيرها.

وفي ظل التحولات الاقتصادية لم تعد مشكلة في إيجاد البيئات الاستثمارية المناسبة بل أصبح العمل على إيجاد أكثرها مناسبة وأفضلها جذبا للمستثمرين الأجانب، مثل ما هو في دول آسيا وأمريكا اللاتينية أين استطاعت هذه الدول من الاندماج في السوق العالمي ومن ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أرجائها، وذلك بسعيها الحثيث إلى تهيئة مناخ الاستثمار الملائم للتأقلم مع التحولات العالمية الراهنة بدءا بظهور العولمة وانتشار التكتلات الإقليمية، انتهاء بالأزمة المالية العالمية من خلال مراجعتها لخصيلة الجهود التنموية المبذولة في مختلف دول العالم، وكذا اعتمادها على تطوير قدراتها البشرية وتحسين بنيتها الاقتصادية والاجتماعية مما انعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة لها، مما شكل حافزا حقيقيا للشركات المتعددة الجنسيات لتوطين فروعها في هذه الدول بغية الاستفادة من ذلك النمو الاقتصادي المحقق. وهذا ما شجع بعض الدول العربية على إدراك منافع الاندماج بدرجة أكبر في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدراتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال زيادة الحوافز وتعزيز السياسات وتخفيض القيود التنظيمية، وتحرير الأسواق، على عكس بعض الدول العربية التي لم تتمكن من التكيف مع المحيط الاقتصادي الجديد رغم تبنيها سياسات واصلاحات اقتصادية قاعدية والتسهيلات القانونية، إلا أن استعابها للاستثمار الأجنبي المباشر بات محدودا خاصة بعد ظهور الحراك الشعبي الذي ألقى بظلاله على كثير من اقتصاديات.

ومن هنا يتبين أنه رغم العديد من الإمتيازات، والضمانات، والتسهيلات المالية والإدارية والجمركية التي تقدمها الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، إلا أنها لم تستفد من التوسع الهائل للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن جاذبية الدول لا تتوقف على هذه الحوافز والضمانات، بل هناك آليات ومقومات أخرى يجب أن تتوفر في البلد المضيف حتى

يتسنى له من استقطاب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، لا تقل أهمية عن سابقها المتمثلة في الأمن، الموقع الجغرافي، وحجم السوق، وتوافر الموارد المادية والبشرية، وكذا الميزات الثقافية والإجتماعية، والعلاقات التجارية الجديدة بين الدول، وغيرها من الآليات التي تعد من الدعائم البالغة الأهمية ضمن قرارات الاستثمار.

والجزائر شأنها شأن الدول النامية، لم يتوقف سعيها الحثيث لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه، ولاسيما في ظل تزايد انفتاحها وتبنيها لفلسفة اقتصاد السوق واندماجها ضمن منظومة الاقتصاد العالمي منذ فترة التسعينات، حيث عملت على تهيئة المناخ الاستثماري لجذبه إضافة إلى ما تمتلكه من ثروات طبيعية هامة والموقع الجغرافي المتميز هناك مقومات أخرى لا تقل أهمية منها الحجم المعتبر للسوق الجزائرية والحجم الكبير لليد العاملة، لذا بادرت باتخاذ العديد من الإجراءات لتهيئة بيئة الاستثمار من خلال تبني سياسات اقتصادية مناسبة، وترقية الإطار القانوني باستخدامها للعديد من الحوافز والامتيازات المالية وتحفيزات ضريبية مغرية والعمل على تحسين بيئة الاستثمار المحلية، وتجديد وتدشين الكثير من الهياكل القاعدية بهدف تحديث وعصرنة البني التحتية بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة القادمة، وعقد عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لترقية وضمان الاستثمار، التي من شأنه اعطاء طفرة حقيقية لإيجاد مناخ استثماري مناسب جذاب لرفع تدفقات الاستثمارات الأجنبية في قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات وتسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

فعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر، إلا أن نصيبها من تدفقاته يبقى محتشما وضعيفا مقارنة ببعض الدول، ولم يتزايد بالأخص خارج قطاع المحروقات مثلما كان متوقعا، كنتيجة منطقية لجملة من العقبات التي جعلت الجزائر تصنف من طرف الهيئات الدولية في مراكز متأخرة على جميع المستويات.

الإشكالية العامة

في خصم هذا الموضوع باعتبار أن الجزائر تعد حقلًا لم يستغل إمكاناته بعد، وإدراكا منا لتعظيم فرص الاستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات، لا بد لنا من إيجاد سبل كفيلة بتوفير بيئة استثمارية مناسبة في الجزائر مما يجعل منها منطقة جذب لرؤوس أموال أجنبية. ضمن الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي أهم الآليات الكفيلة بتهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر والملائمة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ؟

وتبسيطا لهذه الإشكالية، سنطرح جملة أسئلة تكون أكثر تحديدا لما يراد معالجته من خلال الآتي:

- ما هو المناخ الاستثمار الملائم؟

- هل بيئة الأعمال في الجزائر مشجعة أم منفرة للاستثمارات بصفة عامة والأجنبية المباشرة بصفة خاصة ؟

- هل الحوافر والتدابير التحفيزية المقررة كافية لجعل بيئة الاستثمار في الجزائر تنافسية وفق المؤشرات الاقتصادية والإقليمية

وتسارع في عملية زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالدول النامية؟

- هل حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة النتائج المنتظرة منها في الاقتصاد الجزائري بخصوص خلق فرص العمل

وتخفيض الواردات وزيادة الصادرات خارج المحروقات؟

- نظرا لكون المناخ الاستثماري ينطوي على عدد كبير من العناصر المؤثر فيه، ما هي أهم المتغيرات التفسيرية الأكثر تأثيرا

على جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر؟

فرضيات البحث

- المناخ الاستثماري الجيدة هو عبارة عن مجموعة معقدة من العناصر أو المكونات المختلفة، والنقص في أحد المكونات لا

يمكن تعويضه بتحسين مكون آخر، لذلك من الخطأ أن تقتصر جهود تحسين مناخ الاستثمار على بعضها دون الأخرى،

بل يجب أن تشملها جميعها في إطار سياسة كلية تراعي متطلبات التنمية للدولة المضيفة والشركات العالمية المستثمرة.

- بالرغم من توفر الجزائر على العديد من المزايا والعوامل التي تأهلها لان تكون قطبا مهما لاستقطاب الاستثمارات

الأجنبية المباشرة، إلا أنه يعاني مناخها الاستثماري عموما والأجنبي المباشر خصوصا بشكل كبير وأساسي من العوائق

وعقبات أهمها متمثلة في: مشكلة العقار، البيروقراطية والفساد، هشاشة النظام البنكي والمالي، انتشار القطاع غير الرسمي،

الظروف الأمنية والسياسية.

المقدمة العامة

- إن الأنظمة والقوانين والتشريعات المتحكمة بالاستثمار في الجزائر تبقى قاصرة على خلق بيئة استثمارية محفزة، لذا يحتاج الاقتصاد الجزائري إلى المزيد من الإصلاحات لتحسين ترتيبه ضمن مؤشرات الدولية.
- للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية على بعض جوانب الاقتصاد الوطني، كالاتثمار المحلي والتشغيل وتطوير الصادرات، لكنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب.
- ضرورة تبني جملة من الاستراتيجيات والسياسات التي إن تم استغلالها بصورة مناسبة تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر وينتج عنه زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- توجد عدة عوامل التفسيرية مؤثرة على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أهداف البحث

- التعرف على ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ومعرفة توجهاته العالمية خاصة في ظل الأوضاع العالمية الراهنة.
- معرفة مكونات المناخ الاستثمار في الجزائر من خلال الوقوف عند أهم الحوافز والامتيازات المقدمة ومدى فاعليتها في قرارات المستثمر الأجنبي.
- تطور نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد محل الدول المقارنة، مع رصد نصيبها من التوزيع الاقتصادي والجغرافي له.
- تقييم تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفقا للمؤشرات الدولية والإقليمية، من أجل استعراض جوانب القوة الضعف في بيئة أعمال الجزائر بهدف وضع أفاق استراتيجية تسمح لها بتعظيم فرص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إعداد نموذج قياسي لعوامل تفسيرية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، يمكننا من استعراض جملة من آليات المقترحة الكفيلة بتهيئة المناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في كون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظاهرة اقتصادية، تشكل عملية تهيئة المناخ الاستثماري لاستقطابها احدى أنجع الوسائل لزيادة تدفقاتها، ومن هنا يتم تسليط الضوء على التجربة الجزائرية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال الوقوف على أهم المزايا التي تتمتع بها الجزائر والتي تجعلها منطقة جاذبة طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر، من أجل صياغة أهم الآليات والإجراءات الكفيلة بتحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر، والعمل على إزالة العقبات امامها.

نطاق الدراسة

سنتطرق في هذه الدراسة إلى المراحل التي مرت بها تدفقات الاستثمار الاجنبي الوارد في الجزائر من خلال مقارنتها مع بعض الدول النامية التي نجحت في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، والتي اعتمدها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات كدول مقارنة للدول العربية، والتي تم اختيارها على أساس بعض المعايير، نستعرض من ذلك تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر لفترة أطول من 1970 إلى 2012، ومدى إمكاناتها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا على بعض المؤشرات التقييمية لمعرفة تطلعات الجزائر والخوض في مناقشتها من المنظور التشريعي والاقتصادي، والنظر إلى انسجامها مع بقية التوجهات العامة في الشؤون السياسية والاقتصادية للسلطات العمومية. كما وقد تميزت هذه الدراسة عن سابقتها في تحديد نموذج يفسر سلوك تدفق هذا النوع من الاستثمار من خلال الاعتماد على مجموعة من متغيرات تفسيرية والتي من خلالها يتم معرفة الآليات المهمة في تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر.

منهج الدراسة

اعتمدنا على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي في عرض الجوانب النظرية من الدراسة، إضافة إلى استخدام نموذج القياسي يتضمن المتغيرات اقتصادية ذات العلاقة والتي تظهر الأثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، للفترة الزمنية من 1980 إلى 2012 تمثلت في احتياطي النفط، معدل نمو السكاني، الإنفاق العمومي نسبة من الناتج المحلي

الاجمالي، النمو الاقتصادي، الحساب الجاري، القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حجم التحويلات الشخصية المستلمة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة. وباستخدام البرنامج الإحصائي E-Views لإجراء الاختبارات القياسية الضرورية باستخدام اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المتزامن واختبار السببية واختبار دالة الاستجابة لردة الفعل بالإضافة إلى تحليل مكونات التباين. وقد تم الإستعانة بالعديد من الدراسات الصادرة عن الهيئات الدولية ومراكز البحث،، ولصعوبة الحصول على الإحصائيات تم الاعتماد على الإحصائيات الصادرة من المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة.

هيكل الدراسة

من أجل الاجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية وإثبات صحة الفرضيات المتبناة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، خصص الأول إلى عرض أسس ونظريات واستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تناول المبحث الأول على ماهية واتجاهات الاستثمار الأجنبي، مفهومه، وأهميته، وأشكاله، في حين اشتمل المبحث الثاني على النظريات المفسرة لتحركات الدولية لرؤوس الأموال، بالإضافة المبحث الثالث الذي تخصص في معرفة الدوافع والمنافع الكامنة للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشركات متعددة الجنسيات والتطورات العالمية الراهنة.

في حين اشتمل الفصل الثاني على دراسة آليات اللازمة لتهيئة مناخ الاستثمار، ومقوماته، وعرض تجارب ناجحة في استقطابه من خلال التطرق في المبحث الأول إلى تحديد مفاهيم وآليات ومؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في حين اشتمل المبحث الثاني على معرفة أهم المقومات مناخ الاستثمار المحفزة على جذب الاستثمار الأجنبي، أما المبحث الثالث فتطرق إلى عرض أهم التجارب الدولية خاصة في الدول النامية في تهيئة مناخها الاستثماري لجذب أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات.

أما الفصل الثالث فتضمن عرض مقومات مناخ الاستثمار في الجزائر أين تطرق المبحث الأول إلى تقييم جهود الدولة في تهيئة مناخها الاستثماري في المجال القوانين، كما تطرق المبحث الثاني إلى معرفة جهود الدولة المبذولة على

المستوى الاقتصادي، والمؤسسي لتهيئة مناخها الاستثماري، كما بين المبحث الثالث جهودها المبذولة في تهيئة مناخها على خلال إبرامها لاتفاقيات على مستوى الدولي والإقليمي.

وخصص الفصل الرابع إلى تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي وآليات تهيئته في الجزائر حيث تخصص المبحث الأول في معرفة تطور الاستثمار الاجنبي في الجزائر من فترة 1970 إلى غاية 2012 مع دول نامية محل المقارنة ومعرفة أهم مصادر الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر وهيكل توزيع هذه الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أشكال الشركات متعددة الجنسيات وتوطنها في الجزائر، كما بين المبحث الثاني موقع الجزائر في المؤشرات الإقليمية والدولية، وفي المبحث الأخير تم توضيح أهم الآليات الموجودة في الجزائر والمحفزة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا، من خلال التطرق إلى أهم المعوقات، واقتراح أهم الآليات المساعدة على تهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر، مع غرض أهم الفرص المتاحة، ليختتم بتحديد أهم المتغيرات التفسيرية التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، من خلال تحديد وتقدير نموذج يفسر سلوك تدفق هذا النوع من الاستثمار

وفي النهاية نحاول تقديم بعض الحلول والتوصيات من أجل تحسين أكثر في المناخ الاستثماري لجذب المستثمرين الأجنب وكذا تحفيز المسيرين المحليين لتحسين ورفع الأداء والمردودية للاقتصاد.

الدراسات السابقة

- دراسة **سعيد يحيى** بعنوان تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة قسنطينة 2007 وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من نقص المعلومات الاقتصادية، وأن المشكل في الجزائر يكمن في تطبيق القوانين على أرض الواقع، كما أن الجهود المبذولة تدعو إلى التفاؤل.

- دراسة **ناجي بن حسين** بعنوان دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2007 خلصت الدراسة إلى أن المشكلة الحقيقية هي عدم ملائمة المناخ الاستثماري في الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية.

- دراسة فاديه محمد عبد السلام، وأحمد جاد كمالى بعنوان السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر عام 2004، . كما أكدت الدراسة على عدم جدوى الإعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في حالة غياب العوامل الأساسية المكونة لمناخ الاستثمار، ومن السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، ورفع كفاءة البنية الأساسية، وتسهيل الإجراءات، وحماية حقوق الملكية الفكرية مع ضرورة الاستمرار في تدعيم الانفتاح التجاري والاندماج الإقليمي والدولي.

- دراسة (Denzel و Wint) بعنوان جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية عام 2002 قام الباحثان ببناء نموذج احصائي، يتكون من عدة عوامل تفسيرية المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي، مثل سعر الفائدة، معدل النمو، معدل دخل الفرد، ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، ومستوى الثقافة. واستخلصت الدراسة بأن معدل دخل الفرد يعتبر العامل الرئيسي المسؤول عن جذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى سعر الفائدة ومستوى الثقافة.

صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي اعترضت سير الدراسة هي وجود كم هائل من البيانات حول الموضوع إلا أن هناك تباينا نتيجة تعدد الجهات المصدرة لها، وعدم توفر قاعدة بيانات وافية عن الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول

عرض أسس نظريات

واستراتيجيات الاستثمار

الأجنبي المباشر

تمهيد

لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، لاسيما خلال العقدين الماضيين حيث شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية، وتفسر التغييرات التي طرأت على الهيكل الاقتصادي العالمي معظم تلك الزيادة، وهي اتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار، فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي.

وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجر وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له، ومع نشوء شبكة عالية من الروابط المتعددة، زادت حركة التجارة بشدة كما تبنت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع عالمي للاستفادة من الوفرة الناجمة عن التخصص وتوزيع الأنشطة.

وسيشكل هذا الفصل مدخل لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم والأشكال والأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع، وكذا النظريات المفسرة له بالإضافة إلى الدوافع مختلفة التي تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذابه لتحقيق مختلف الأغراض التي تخص تنميتها عموما، إلى جانب أنه يدفع الشركات الأجنبية بما فيها الشركات متعددة الجنسيات لتجسيده لاعتبارات تخص في معظمها التوسع والانتشار واختراق الأسواق العالمية، والتطرق إلى تأثير التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار الإجنبي المباشر، التي ألقّت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في جميع البلدان. وبهذا يكون هدف هذا الفصل هو بناء قاعدة معرفية تسمح لنا بالمرور إلى بقية الفصول.

المبحث الأول: ماهية و اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

إن مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر وإن كان مصطلحا شائعا وكثير التداول على الصعيد الاقتصادي، القانوني، المالي، السياسي وكذا البيئي أيضا، إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق على مفهومه الدقيق لذلك سيتم في البداية التعرض لتطور واتجاه التاريخي الاستثمار الأجنبي المباشر منذ ظهوره وحتى الوقت الراهن، ثم نتناول مفهومه بشيء من التفصيل والتحليل ثم سيتم بالإضافة إلى تناول أهم أشكاله.

المطلب الأول: التطور والاتجاه التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.

سنحاول في هذا المطلب تتبع التطور التاريخي لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ اعتباره كوسيلة تمويل دولية وكيف يتم توزيعه جغرافيا وقطاعيا في المستويين العالمي والعربي على وجه الخصوص.

الفرع الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الدراسات التاريخية للعلاقات الاقتصادية الدولية تؤكد بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عرفت نموا معتبرا لها منذ القرن الثامن عشر، فمع الإكتشافات الجغرافية والتوسع الأوروبي بزعامة الدولة البريطانية برزت قوة رأس المال التجاري وهيمنته، كما ظهرت استثمارات مستمرة خارج أوروبا عن طريق شركاتها الإستعمارية، وعموما امتازت الاستثمارات بحرية التبادل في الداخل والخارج دون حدود فاصلة، وتمثل الفترة بين 1800-1814 العصر الذهبي للاستثمارات الأجنبية ويرجع الفضل في ذلك لقيام الثورة الصناعية وزيادة الإنتاج والموارد⁽¹⁾ حيث كانت الظروف الاقتصادية والسياسية ملائمة إلى حد كبير لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

- انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات؛

- توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات؛

- ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب؛

- حرية حركة رأس المال والتجارة؛

(1)- Alain Samuelson : « **Economie Internationale** », Librairie Vebert, Paris, France 1995, P 68.

- حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية.

وتركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترات الاستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة. وقد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وتميزت الفترة ما بين الحربين العالميتين 1914-1944 بتراجع الاستثمار الأجنبي بشكل كبير والدوافع وراء ذلك

ترجع إلى:

-ظروف الحرب وعدم الإستقرار السياسي، والاقتصادي واضطرابات في المعاملات وإصدار القوانين والقرارات الاستثنائية وانتشار التمييز في المعاملة؛

-نشوب أزمة الكساد الاقتصادي الكبير(1929-1933)⁽¹⁾. انهيار قاعدة الذهب وما صاحب ذلك من زيادة انكماش حجم الإقراض الخاص؛

-تصفية الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب ومن ركود التجارة وكذا الحروب التجارية.

وكان الاستثمار الأجنبي متركزا أساسا على الاستثمارات النفطية وتزايد الاستثمارات المتجهة لبناء السكك الحديدية لهذا الغرض حيث شهدت الفترة تنامي وتصاعد قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتراجع سيطرة المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي المباشر⁽²⁾.

أما فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات 1945-1989 شهد الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا كبيرا وبالأخص بعد منتصف الخمسينات مع ازدهار ونمو التجارة الدولية، حيث سعت الشركات متعددة الجنسيات للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام والنفط من البلدان النامية، فضلا عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعات التحويلية. بالإضافة إلى ذلك لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر متذبذب خلال هذه الفترة كما

(1) - دريد محمود السامرائي، "الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص:74.

(2) - علي نذير، "حوافز الاستثمار الخاص المباشر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة الجزائر، العدد الثاني، ماي 2005، ص 103

كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى، ونشير إلى أن قابلية التحويل بين العملات الوطنية في ظل اتفاقية "بريتن وودز"، كان إجراء عمليا لتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وظلت القيود على تحركات رؤوس الأموال العالمية قوية عمليا في بعض الدول الصناعية حتى الثمانينات، بالإضافة إلى الحواجز المفروضة من قبل الدول النامية الاستقلال على الاستثمار الأجنبي الذي اعتبرته انتقاصا من سيادتها السياسية والاقتصادية، ومن ثم اتجهت إلى وضع القيود على هذه الاستثمارات وفضلت عليها القروض البنكية لأنها تعتبرها أقل تكلفة من الاستثمار المباشر، حيث يزول عبئها الخارجي في حين تستمر خدمة الاستثمار المباشر فيما يتعلق بتحمل أعبائها و تحويل أرباحها.

وشهدت الفترة ما بين الثمانينات والتسعينات تحولين رئيسيين في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، وهما الاستثمار من الرسمي إلى الخاص، والتحول من القروض المصرفية والاستثمارات المحفظة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽¹⁾، كما برزت حركة توسع الشركات الأجنبية مبنية على أشكال وأنماط جديدة من الاستثمار، فهي لا تهدف إلى الاستثمار بغرض تأمين الموارد الطبيعية مدعومة بالقوة والاحتلال الاستعماري كما كان سائدا خلال الفترات السابقة، وإنما أخذت تتطلع الآن إلى الاستثمارات في الأسواق المجزية في ظل تزايد الاتجاهات الحالية الداعية إلى إعطاء الأولوية لآلية السوق، وإزالة القيود التجارية وغير التجارية عن حركة التجارة ورؤوس الأموال.

والفترة ما بعد التسعينات حتى نهاية العشرية الأولى من الألفية الثالثة، تميزت البيئة الاقتصادية بعملة الإنتاج، وتجدد العولة خاصة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر كما وكيفما بين الدول المختلفة فقد ارتفع أكثر من التجارة والإنتاج العالميين، حيث عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نموا متسارعا باعتبارها من أكثر وسائل التمويل الدولي استعمالا، ويلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تستحوذ عليها الدول المتقدمة ليس فقط كمصدر لها، وإنما كمستقطب مما يفسر دور الآليات المهيأة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي آليات التي تتوفر عليها الدول المتقدمة بدرجة أحسن بكثير من الدول النامية.

(1) - البنك العالمي للنشأة والتنمية IBRD، تقرير عن التنمية في العالم، نيويورك، 1986، ص 27.

الفرع الثاني: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه على المستوى العالمي.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تزايداً كبيراً ومستمر في حجمها على المستوى العالمي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات وحتى الوقت الحاضر على غرار الأزمات المالية والاقتصادية التي حدثت متتالية، ويرجع تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء من حيث قيمه وتدفقاته الواردة والصادرة إلى العديد من الأسباب والعوامل من أهمها⁽¹⁾:

- زيادة حاجة بلدان العالم إلى التمويل الخارجي مقابل معدل الإدخار العالمي، إضافة إلى الإنخفاض في مصادر التمويل الأخرى وخصوصاً بإتجاه البلدان النامية حيث انخفض معدل الإدخار العالمي إلى نحو 21.2% خلال الفترة 1986-1998 بعد أن كان 25.2% خلال الفترة 1974-1985 ومواصلة انخفاضه ليصل إلى 19% عام 2002؛

- الإنحسار الواضح في حركة القروض الدولية سواء من البنوك التجارية أو المنظمات الدولية بعد أزمة المديونية التي ظهرت عام 1982 إذ انخفض حجم القروض المصرفية المقدمة من 37% للفترة 1973-1985 إلى 12% للفترة 1985-1994، كما انخفضت الأهمية النسبية لمساعدات التنمية الرسمية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، عما هو عليه خلال عقدي الستينيات والسبعينيات واللدان شهدا دوراً مهماً للمساعدات الرسمية في تنمية العديد من الدول النامية، ففي عام 1996 تراجعت نسب تدفقات المنح والمساعدات الرسمية إلى 14.3% بعد أن كانت في عام 1990 تشكل ما نسبته 56% من صافي تدفقات الموارد إلى الدول النامية؛

- تزايد عدد الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها الجهة الناقلة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتميز بخصائصها المتنوعة والتي تؤدي دورها في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- إتجاه عدد من الدول النامية ذات المديونية الكبيرة مثل: المكسيك، الأرجنتين، البرازيل... الخ بعد عجزها على دفع ديونها إلى ممارسة عملية بيعها للمستثمرين وبأسعار مشجعة والتي بلغت 20-80% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق نحو هذه الدول؛

(1) - حسن كريم حمزة، "العولمة المالية والنمو الإقتصادي" الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 87.

-تزايد أعداد الدول التي بدأت في تطوير وإصلاح اقتصادياتها وفتحها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما تضمنته تلك البرامج بالعمل بآلية السوق خصوصا في مجال التجارة والمال والعمل ببرامج الخصخصة بما أتاح خلق فرص جديدة للإستثمارات خاصة في قطاع الخدمات؛

-تزايد عدد الإتفاقيات الثنائية كإحدى وسائل الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيعه، كونها وسيلة لتلافي القيود الجمركية، إذ تم توقيع 64 إتفاقية لتشجيع الاستثمار بين دول التعاون الاقتصادي خلال عام 1990 مقابل 99 إتفاقية تم توقيعها خلال الفترة 1980-1989؛

-اتجاه معظم الاقتصاديات الناشئة والنامية منها دول جنوب شرق آسيا إلى اتباع استراتيجية اقتصادية ذات طابع انفتاحي، هذا فضلا عما تتمتع به تلك الدول من كفاءة عالية في العنصر البشري ومناخ استثماري ملائم.

واستنادا إلى الإحصائيات الدولية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد التي تكشف عن توجهات واتجاهات الاستثمار المباشر وتدفعاته عبر الخريطة الاقتصادية العالمية منذ أوائل عقد السبعينيات وحتى عام 2012.

فخلال مرحلة السبعينات قدر التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر 27.5 بليون دولار⁽¹⁾ ، ومرت تدفقات هذا الاستثمار بمرحلتين مرحلة انكماش 1975 - 1977 والتي انخفضت فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 18.4 مليار دولار إلى 14 مليار دولار بسبب الأزمة النفطية التي جاءت بعد حرب أكتوبر 1973 إلا أن هذه الاستثمارات استمرت بعد ذلك بالتزايد بنسبة 15% سنويا خلال مرحلة انتعاش 1979- 1981 حيث لعبت الاستثمارات النفطية دورا مهما في انتعاش الاستثمارات المباشرة والذي بدوره يعزى إلى الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط إذ بلغ المتوسط السنوي للاستثمار المباشر خلال الحقبة أعلاه نحو 53.2 مليار دولار أي بمعدل سنوي مرتفع يقدر بـ

(1) - رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر"، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2007، ص:90.

75%⁽¹⁾. أما مستوى التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذا العقد فكان معظمه قد تم بين الدول المتقدمة نفسها، إذ نشأت نحو 95% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتشير الدراسات أنه خلال عقد الثمانينيات تضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأربع مرات مقارنة بالعقد السابق لتصل إلى 158.9 مليار دولار في عام 1990 أي بزيادة بمعدل متوسط سنوي قدره 15%، واتسمت هذه التدفقات بتذبذبها بين الارتفاع والانخفاض حتى أصبح نموها واضحا بعد عام 1986 لتصل إلى القمة في عام 1990 إذ ازدادت من 47 مليار دولار عام 1985 إلى 139 مليار دولار عام 1988 ومن ثم إلى 175.1 مليار دولار عام 1989. أما التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي خلال هذه المرحلة فقد اتسم بالتركز العالي بين البلدان المتقدمة حيث أن أغلب الاقتصاديات المضيفة هي بلدان متقدمة ومصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر بنفس الوقت، فقد وجهت أربعة أخماس التدفقات الواردة إلى البلدان المتقدمة والباقي إلى البلدان النامية التي انخفضت حصتها من التدفقات في هذا العقد على الرغم من التدابير التي اتخذتها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يعود وكما ذكرنا سابقا إلى عوامل داخلية وخارجية مثل أزمة الديون والتحويلات الاقتصادية التي شهدتها بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، حيث انخفضت حصة البلدان النامية من 89.2% إلى 33.6%، وكان معدل نمو التدفقات إليها عند نهاية العقد 69.9% مقابل 216.8% للبلدان المتقدمة. وقد بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية جميعها 9 مليار دولار عام 1980 وارتفعت إلى 25 مليار دولار عام 1990، وهذا الحجم يبدو ضئيلا عند مقارنته بالتدفقات الواردة للولايات المتحدة لوحدها ارتفعت من 19 إلى 70 مليار دولار للفترة 1985-1989⁽²⁾.

أما التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذا العقد فقد تميز بارتفاع حصة قطاع الخدمات من التدفقات الصادرة من البلدان المتقدمة الرئيسة للمدة 1984 - 1987 مقارنة بالمدة 1981-1983.

(1) - محمد الأطرش، "العرب والعولمة، ما العمل"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، 1998، ص: 105.

(2) - راشيل ماكولوتش "الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، صندوق النقد الدولي، نيويورك، 1993، ص: 67-69.

معرض أسس نظرياته واستراتيجياته الاستثمار الأجنبي المباشر

واستنادا إلى أحدث التقارير الدولية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد 2011 تكشف

عن توجهات واتجاهات الاستثمار المباشر وتدفقاته عبر الخريطة الاقتصادية العالمية من خلال المؤشرات التالية:

الجدول (1-1): مؤشرات منتقاة للاستثمار الأجنبي والإنتاج الدولي، 1990-2010 بمليارات الدولارات وبالنسب المئوية.

معدل النمو السنوي في المائة					القيمة بالأسعار الجارية (بمليارات الدولارات)						البند
2010	2009	-2001 2005	-1996 2000	-1991 1995	2010	2009	2008	-2005 2007	1990	1982	
4.9	32.1-	5.3	40.1	22.5	1244	1185	1744	1472	207	59	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
13.1	38.7-	9.1	36.3	16.9	1323	1171	1911	1487	241	28	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
6.6	17.4	13.4	18.8	9.4	19141	17950	15295	14407	2081	647	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
6.3	20.1	14.7	18.3	11.9	20408	19197	15988	15705	2094	600	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
35.7	64.7-	0.2	64.0	49.1	339	250	707	703	99	47	عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود
9.1	9.3-	14.9	7.1	8.2	32960	30213	23300	21293	5105	2820	المبيعات من الشركات الأجنبية التابعة
8.3	1.4-	10.9	7.9	3.6	6632	6129	6216	3570	1019	647	النتج الإجمالي للشركات الأجنبية التابعة
6.3	16.8-	15.5	19.6	13.1	56998	53601	644423	43324	4602	2108	مجموع أصول الشركات الأجنبية التابعة
18.6	20.3-	14.7	3.6	8.6	6239	5262	6599	5003	1498	547	صادرات الشركات الأجنبية التابعة
2.3	3.4	4.1	11.8	2.9	68218	66688	64484	55001	21470	19537	العمالة لدى الشركات الأجنبية التابعة (بالآلاف)
8.6	5.3-	9.9	1.4	2	62909	57920	61147	50338	22202	10699	النتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)
9.5	9-	10.7	1.3	5.1	13940	12735	13999	11208	5019	2.397	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
1.7	1.9-	13.6	15	14.6	191	187	191	155	29	9	عائدات الآتوات ورسوم التراخيص
18.6	20.3-	14.7	3.7	8.1	18713	15783	19794	15008	4382	2247	صادرات السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011.

بعد الارتفاع الهائل الذي وصلت إليه تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية عقد الثمانينيات والتي بلغت

181 مليار دولار، عادت لتتناقص في بداية التسعينيات، إذ بلغت 178، 162، 175 مليار دولار للسنوات

1993، 1992، 1991 على التوالي، وعاد الازدهار عام 1995 ليسجل التدفق الوارد⁽¹⁾ بنحو 332 مليار دولار بعد

إن كان 59 مليار دولار في بداية الثمانينيات و 207 مليار دولار عام 1990، وهذا يعني أن الرصيد العالمي

للاستثمارات الأجنبية ازدادت بحوالي ستة أمثال عما كانت عليه بداية الثمانينيات، وحسب احصائيات الأونكتاد تزايد

معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بنسبة 40 % كمتوسط سنوي للفترة 1996-2000 ليواصل اتساعه

بسرعة مما أدى إلى توسيع دور الإنتاج الدولي في الاقتصاد العالمي ويعد عام 2000 أحسن سنة حيث وصل حجم

الاستثمار الأجنبي المباشر مبلغ 1400 مليار دولار نتيجة عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود التي تمثل المحرك

(1) UN, *World Economic and Social Survey*. Department of Economic and Social Affairs, 1998, P.2.

الرئيسي وراء الاستثمار الأجنبي المباشر وتركزت أساسا في البلدان المتقدمة. في حين نلاحظ انخفاضاً في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي بعد عام 2000 ليصل إلى أدنى انخفاض له عام 2003 إلى 560 مليار دولار، ويرجع هذا الانخفاض إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في معظم أنحاء العالم، وتوقف عمليات الخصخصة في بعض البلدان، وقد بين التدهور العام بوضوح أو انخفاضاً كبيراً طرأ على قيمة عمليات اندماج وشراء الشركات الكبرى عبر الحدود، بالإضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي زادت من حالات عدم اليقين في أوساط المستثمرين⁽¹⁾. ويلاحظ من خلال الجدول (1-2) أيضاً عودة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى الارتفاع إذ وصلت إلى 1335.9 مليار دولار عام 2006 ليشهد ارتفاعاً ملحوظاً على المستوى العالمي عام 2007 إلى غاية السداسي الثاني من نفس السنة أين انفجرت الأزمة المالية، حيث هبطت التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر من 1833 مليار دولار عام 2007 إلى 1744 مليار دولار عام 2008، وتراجع معدل النمو للاقتصاد العالمي خلال العام 2009 بمعدل نمو سلبي بلغ 1.3%⁽²⁾. إلا أنه ومنذ بداية النصف الثاني من عام 2009، ظهرت بوادر تحسن أداء الاقتصاد العالمي وليشهد انتعاشاً متواضعاً ولكن غير مستو ابتداءً من النصف الأول من عام 2010. وشهدت خلال عام 2011 ارتفاعاً بنسبة (3) 17% لتبلغ 1652 مليار دولار من 1409 مليار دولار في عام 2010. إلا أن التدفقات لا تزال أقل بنحو 23% عن الذروة التي بلغت خلال عام 2007. وبالرغم من ذلك فقد تراجع انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2012 بنسبة 18% مقارنة بعام 2011 ليصل إلى 1351 مليار دولار بيد أن هذه التوقعات مخفوفة بالمخاطر وعدم اليقين، بما في ذلك هشاشة الإنتعاش الاقتصادي العالمي.

(1) - حسن كريم حمزة، "العولمة المالية والنمو الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

(2) - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الواردات، "التقرير السنوي 2008"، ص 81.

(3) - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الواردات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011"، ص 94

معرض أسس نظرياته واستراتيجياته الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم (1-2) تطور تدفق للاستثمار الأجنبي الوارد والتوزيع الاقليمي له (1992-2012). بمليارات الدولارات .

البيان	1997-1992	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العالم	310.9	690.9	1086.8	1409.2	834.5	622	563.6	742.2	953.8	1335.9	1833	1744	1197.8	1409	1652	1351
الدول المتقدمة	180.8	472.7	828.4	1133.7	609	442.9	361.3	414.2	613.2	613.2	1358.6	962.3	603	618	747.9	561
الدول النامية	118.6	194.1	321.9	266.4	221	166	184	290.4	329.3	433.2	529.3	620.7	519.2	637	735	703
أفريقيا	5.9	9.1	11.1	9.1	19.6	13	18.5	17.4	30.7	35.5	63	72	52.6	44	48	50
أمريكا اللاتينية والكاريبي	38.2	82.5	101.4	109	89.4	57.8	45.8	95.1	77.1	93.3	146	207	141	190	249	244
آسيا	74.1	102.2	112.6	148	112	96.1	110.1	156	199	220.9	248	387.8	390	401	431	407
جنوب وجنوب شرق آسيا	69.6	92.1	109.1	142.7	102.2	86.3	96.9	105	168	210	246	284	206.6	313	343	326
الإقتصاديات الإنتقالية	1.7	2.3	8.5	9.1	11.5	12.9	19.9	30.3	30.9	45.5	90.9	114.4	72.4	73.8	92.2	87

المصدر : - الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2006 : الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الإقتصاديات النامية والإنتقالية وآثاره على التنمية، ص: 02 .

- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2007، الشركات متعددة الجنسيات، والصناعات الإستخراجية والتنمية، ص: 02 .

- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2008 : الشركات متعددة الجنسيات وتحديات البنية التحتية، ص: 02 .

- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2013 ، سلاسل القيمة العالمية : الإستثمار والتجارة من أجل التنمية، ص: 03 .

- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد-2007 بيانات (2004-2006)

Source: -World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development, p:14.

-World Investment Report 2011: Non-equity modes of international production and development, p:03.

ومن ناحية أخرى يشير الجدول رقم (1-1) إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة بلغت عام 1990 حوالي 241 مليار دولار بعدما كانت عام 1982 حوالي 28 مليار دولار، كما سجلت خلال الفترة 1993-1998 كمتوسط سنوي مبلغ 353.5 مليار دولار، ثم ارتفع إلى أعلى مستوى لها بلغ 1244.5 مليار دولار عام 2000 أي أنها تضاعفت أكثر من ثلاث مرات للفترة السابقة، ثم أخذت التدفقات بالانخفاض التدريجي إلى غاية 2006 ويرجع ذلك إلى نفس الأسباب التي عرفتها الاستثمارات الواردة، ليواصل ارتفاعه حتى بلغ ذروته عام 2007 بـ 2146.5 مليار دولار كما إن سنوات التي تلت 2007 عرفت تذبذب كبير وعدم الاستقرار للتدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى أدنى انخفاض 1175.1 مليار دولار عام 2009، إلا أنه في عام 2010 عاود الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر انتعاشه ليصل إلى 1451.1 مليار دولار ثم إلى 1678 مليار دولار لعام 2011 ثم تراجع انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2012 ليصل إلى 1391 مليار دولار لنفس أسباب تدفقات الاستثمارات الواردة.

أما التوزيع الجغرافي في مرحلة التسعينات والألفية الثالثة نجد أن الدول المتقدمة قد استحوذت على 75% فأكثر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عالمياً خلال الفترة 1990-2001، باعتبارها تشكل المصدر الرئيسي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولقد أظهر تقرير الاستثمار الدولي لعام 2006 أن الدول المتقدمة استقبلت خلال الفترة 1994-1999 ما قيمته 373,9 مليار دولار كمتوسط سنوي أي أكثر من ثلثي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً. وقد حققت الولايات المتحدة رقما معتبرا من تلك التدفقات والتي قدرت بـ 237 مليار دولار للفترة 2006-2007 ودول غرب أوروبا الغربية ومنها الاتحاد الأوروبي كبريطانيا بنحو 233 مليار دولار وفرنسا بنحو 224 مليار دولار. في حين حظيت الدول النامية بما نسبته 18% عام 2000 وحصلت على تدفق وارد ليبلغ ذروته لعام 2008 بـ 620 مليار دولار مقارنة بنحو 118.6 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة 1992-1997، إلا أن نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر يظل دوماً أقل بكثير من نصيب الدول المتقدمة. وهذا ما يؤكد الجدول رقم (1-2) ويرتكز الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة معينة من الدول النامية حيث يتوزع في منطقة آسيا والمحيط الهادي إذ بلغ 407 مليار دولار عام 2012 مقارنة بنحو 74.1 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة 1992-1997، وتعد الصين وهونغ كونغ وسنغافورة والهند وتايلاندا أكثر الدول استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر، وحصلت دول أمريكا اللاتينية والكاريبية على المرتبة الثانية إذ بلغ التدفق إليها نحو 244 مليار دولار عام 2012. وتركزت في البرازيل بنحو 65 مليار دولار عام 2012 بعدما كانت حوالي مليار دولار في بداية التسعينيات، ثم تشيلي التي وصلت ذروتها عام 2012 إلى 30 مليار دولار، تليها الأرجنتين والمكسيك ثم والإكوادور بحوالي 12 مليار دولار لكل دولة⁽¹⁾. أما منطقة إفريقيا سجلت في عام 2012 نمواً بالحساب المقارن مع السنوات السابقة. ويعتبر جنوب إفريقيا أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 15 مليار دولار عام 2012 تليها الدول الغنية بالموارد الطبيعية منها نيجيريا بـ 7 مليار دولار وأنغولا بـ 6 مليار دولار. بالنسبة للدول الإنتقالية فقد سجلت 7.8 مليار دولار خلال الفترة 1994-1999 وهذا ما يمثل

⁽¹⁾ - World Investment Report 2011: *Non-Equity Modes of International Production and Development*, p: 187

- World Investment Report 2013: *Global Value Chains: Investment and Trade for Development*, p: 214.

معرض أسس نظرياته واستراتيجياته الاستثمار الأجنبي المباشر

1.4% من إجمالي الاستثمارات الواردة في العالم واستحوذت فيها رابطة الدول المستقلة على نسبة 8.71% أي ما يعادل 5.6 مليار دولار، أما باقي فكان نصيب دول جنوب وشرق أوروبا بـ 2.2 مليار دولار⁽¹⁾. في حين نمت بنسبة 31% لتصل إلى 90.9 مليار دولار عام 2011 مقارنة بـ 73.8 عام 2010⁽²⁾.

الجدول رقم (1-3) تطور تدفق للإستثمار الأجنبي الصادر والتوزيع الإقليمي له للفترة 1993-2012 بمليارات الدولارات .

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العالم	411.6	1092.3	1244.5	764.2	537.4	562.8	920.2	880.8	1323.2	2146.5	1857.7	1175.1	1451.1	1678	1391
الدول المتقدمة	353.3	1014.1	1085.5	662.2	488.1	704	746	748.9	1087.2	1692.1	1929	1011	1030	1183	909
الدول النامية	56.6	88.2	143.8	72.8	49.7	45.6	177.5	117.5	212.3	253.1	292.7	268.5	413	422	426
أفريقيا	2.3	5.2	1.5	2.3-	0.3	1.3	2.1	2.3	7.2	10.6	9.3	6	7	5	14
أمريكا اللاتينية والكاريبي	12.7	44.7	82.2	47.1	34.7	21.3	28	36	63.6	51.7	63.2	45.3	119	105	103
آسيا	41.1	41.1	82.1	47.1	34.7	19	83.4	83.6	144.7	223.1	220.1	240	284	311	308
جنوب وجنوب شرق آسيا	8.6	9.8	9.1	4.2	6.3	6.8	20.9	21.6	38.2	63.4	50.3	55.1	60.5	82.4	91.6
الإقتصاديات الإحتقالية	1.5	2.5	3.2	2.7	4.7	10.7	14.1	14.4	23.7	51.5	48.5	48.8	61.6	73.1	55

المصدر: - الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2006 : الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الإقتصاديات النامية والإنتقالية وآثاره على التنمية، ص:02 .

- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2007، الشركات متعددة الجنسيات، والصناعات الإستخراجية والتنمية، ص:02 .

- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2008: الشركات متعددة الجنسيات وتحديات البنية التحتية، ص:02 .

- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2013 ، سلاسل القيمة العالمية: الإستثمار والتجارة من أجل التنمية، ص:03 .

- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد-2007 بيانات (2004-2006)

,Source: -World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development, p:14.

-World Investment Report 2011: Non-equity modes of international production and development, p:03.

وعلى مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر فهي لا تختلف كثير عن سابقتها الواردة من حيث كميتها واتجاهاتها، حيث تستحوذ الدول المتقدمة على النسبة الكبيرة وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر دولة من حيث تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر حيث سجلت 329 مليار دولار لعام 2012 مقابل 314 مليار دولار عام 2007 بنسبة 16%، وسجل اليابان نموا بنسبة 14% ليحافظ على موقعه ك ثاني أكبر بلد مستثمر في العالم⁽³⁾. أما بالنسبة للدول النامية فنلاحظ انخفاض التدفقات الصادرة منها وظلت البلدان الآسيوية تمثل أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عادت حصتها ثلاثة أرباع مجموع التدفقات من البلدان النامية ففي الصين بلغت التدفقات

(1) - أكرام مياسي، "الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على قطاع الخاص بالجزائر"، دار الهومة، 2011، ص:86.

(2) - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الواردات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011"، ص:95.

(3) - الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2013 ، "سلاسل القيمة العالمية: الإستثمار والتجارة من أجل التنمية"، ص:12.

الصادرة 84 بليون دولار في عام 2012 وهو مستوى قياسي لها. وجاءت دول أمريكا اللاتينية في المرتبة الثانية من حيث التصدير للاستثمار الأجنبي المباشر وشهدت أعلى مستوى لها في الاعوام (1999-2000) إذ بلغت 44.7 و82.2 مليار دولار على التوالي لتصل إلى 103 مليار دولار عام 2012. في حين زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن أفريقيا بثلاثة أمثالها حوالي 14 مليار دولار عام 2012. أما بالنسبة للدول الانتقالية ارتفعت لتصل إلى 51.5 مليار دولار عام 2007 وتقلصت عام 2009 بنسبة 48%، لتسجل 55 مليار دولار في عام 2012. واستمر الاتحاد الروسي مهيمنا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن المنطقة الإقليمية بحصة 92% من المجموع.

أما التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال التسعينات فقد تميز تدويل قطاع الخدمات لتصل إلى 49% من التدفقات، وقد تركز على القطاع المالي، بنوك، التأمين، النقل... الخ. ومع بداية الألفية الثالثة تجاوز نصيب القطاع الخدمي 70% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة و 52% للدول النامية، وكان من الطبيعي أن يتزايد هذا القطاع نتيجة تزايد الاتجاه نحو اقتصاد السوق، والإندماج في الأسواق العالمية، وقد بلغ نصيب هذا القطاع 48% لعام 2009، وكان ذلك على حساب قطاعي الصناعة والزراعة اللذان تحصلا على نسبة 39%، 10% على التوالي.

الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

واصل التدفق الاستثماري الوارد لدول العربية ارتفاعه ومنذ بداية الألفية الثالثة من سنة 2002 بعد أن كانت ضعيفة ومنخفضة في عقد التسعينات. وقد شهدت خلال الفترة 1996-2007 ارتفاعا تدريجيا بلغ حوالي 257.8 مليار دولار من إجمالي المتراكم للدول النامية، وما نسبته 2.4% من إجمالي التراكم العالمي⁽¹⁾، كما شهدت تذبذب ارتفع بشكل طفيف من متوسط بلغ 5.4% خلال الفترة 2005-2007 لتصل إلى 6.4% عام 2009 قبل أن يتراجع إلى 5.2% عام 2010 ثم إلى 2.8% عام 2011. أما تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في فترة 2011 فقد اتسم بالتشتت حيث بلغ نصيب السعودية كأكبر مضيف 38.2% من إجمالي العربي، تليها الإمارات 17.9%،

(1) - حسن كريم حمزة، "العولمة المالية والنمو الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

بينما بلغ نصيب بقية الدول العربية أقل من 10%⁽¹⁾. ومن الدول الأجنبية المستثمرة في الدول العربية نجد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستثمر أجنبي بنسبة 14%، تليها فرنسا 10%، ألمانيا 9%، بريطانيا 8%، ثم اليابان 8%. بالنسبة لمجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة 1996-2006 فقد صدرت الدول العربية مجتمعة استثمارات مباشرة خارج أقطارها بما قيمته 40.7 مليار دولار وشكلت نسبة 4% من إجمالي التراكم الصادر من الدول النامية، وما نسبته 0.4% من إجمالي التراكم الصادر على صعيد العالم⁽²⁾. وخلال عام 2011 ارتفعت إلى 24.6 مليار دولار محققة ارتفاع بنسبة 24.3% مقارنة بنحو 19.8 مليار دولار عام 2010، حيث بلغت 44.1 مليار دولار عام 2008 وكان متوسط خلال الفترة 2005-2007 يقدر بـ 24 مليار دولار، ويعزى هذا الارتفاع بدرجة كبيرة إلى قيمة عمليات الاندماج والتملك والإستحواذ عبر الحدود. واحتلت الكويت المرتبة الأولى عربياً كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية بتدفقات بلغت نسبتها 35.3% عام 2011 تليها قطر بنسبة 24.5%، السعودية بنسبة 14%، بينما بلغ نصيب بقية الدول العربية أقل من 10%.

أما التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية فهي تتركز في قطاعات محدودة مثل النفط والصناعات التحويلية، تليها قطاع الخدمات والصناعات الخفيفة بدرجة أقل في الدول النفطية، أما بالنسبة للدول غير النفطية فقد تم توجيهها للصناعات التحويلية والخدمات كالعمل المصرفي، الاتصالات، السياحة... الخ.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات العربية البينية تضاعفت تدفقاتها الاستثمارية المباشرة خلال الفترة 2005-2011 إلى نحو 151.7 مليار دولار بمتوسط سنوي 21.7 مليار دولار أي ما يزيد عن ستة أمثال إجمالي التدفقات خلال الفترة المناظرة لها 1998-2004 البالغة نحو 21,7 مليار دولار بمتوسط سنوي 3,1 مليار دولار⁽⁴⁾. وبمقارنة البيانات المتوفرة خلال العامين 2010 و2011، سجلت تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية سنة 2011

(1) - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص: 98.

(2) - حسن كريم حمزة، "العولمة المالية والنمو الإقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

(4) - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 130.

ارتفاعاً في كل من المغرب وتونس، بينما شهدت تراجعاً في كل من السودان، مصر، الأردن، واليمن⁽¹⁾، وشهدت سنة 2011 انخفاضاً للاستثمارات العربية البينية في مصر وتونس والأردن واليمن مقابل ارتفاعها في الجزائر، حيث تصدرت الجزائر قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية لعام 2011، بنسبة 78% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الواردة⁽²⁾. كما وقد تصدرت الإمارات قائمة الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال عام 2011 بنسبة 85% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الصادرة وتركزت معظمها في الجزائر، مصر، والأردن، وجاءت قطر في المرتبة الثانية بنسبة 3,39% من الإجمالي وتركزت في مصر وتونس، وحلت السعودية ثالثاً بنسبة 3,22% من الإجمالي تركزت معظمها في مصر⁽³⁾.

وعلى صعيد التوزيع القطاعي للاستثمار البيني خلال عام 2011، تشير البيانات الواردة من 5 دول عربية، شملت الأردن، تونس، الجزائر، مصر، اليمن، إلى أن معظم الاستثمارات العربية البينية تركزت في قطاع الخدمات بحصة بلغت 87%، كما استحوذ قطاع الصناعة على ما نسبته 4% من الإجمالي وقطاع الزراعة على ما نسبته 3% من الإجمالي وبينما اقتصرت حصة القطاعات الأخرى على 6% من الإجمالي⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: مفاهيم وتعريف طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر المواضيع إثارة للإهتمام والجدل، وهو بمثابة ظاهرة معقدة الجوانب، بسبب الصعوبة التي واجهت الاقتصاديين في تحديد أبعاده، وهذا راجع إلى التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الإحصائية والقانونية، وكذا المشاكل المترتبة عن قياس تدفقاته.

(1) - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2010، ص 82-83.

(2) - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 128.

(3) - نفس مرجع سابق، ص 128.

(4) - نفس مرجع سابق، ص 129.

وقبل التطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر يجدر بنا التعرّيج على الاستثمار بشكل عام نظرا لكونه يمثل الأداة والوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، ثم نتناول في ما بعد تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر والفرق بينه وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وذكر لمختلف مكونات رأسمال المكون له.

الفرع الأول: المفاهيم المتعلقة بالاستثمار.

قبل أن نخوض في تحليل مفهوم الاستثمار الأجنبي، نسعى إلى توضيح المعنى الاستثمار من الناحيتين اللغوية والاقتصادية. ففي المعنى اللغوي، تستخدم كلمة استثمار، وهي مصدر استثمر للدلالة على "طلب الحصول على الثمرة وثمره الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به ونماه⁽¹⁾". ويستعمل الفقه مصطلحات الإستثمار والتشهير والزيادة دلالة على الاستثمار لأن الغاية من الاستثمار تحقيق الربح، فالاستثمار أصلا ليس الربح، وإنما هو وسيلة الحصول على الربح.

أما من الناحية الاقتصادية فرجال الاقتصاد قد اختلفوا حسب المعاجم الاقتصادية المختلفة بشأن إيراد تعريف أو مفهوم اقتصادي موحد للاستثمار.

فتعريف الاستثمار اقتصاديا لا تخرج عن المعنى اللغوي، بأنه مصدر "التوظيف" للدلالة على "توظيف الأموال بوجود واحد أو أكثر والتي يمسك فيها المال لمدة زمنية مستقبلية معينة"؛

وهو "التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية". أي زيادة أو إضافة جديدة في ثروة المجتمع، مثل إقامة المصانع والمباني والمزارع والطرق وغيرها من المشروعات التي تعد تكثيرا للرصيد الإقتصادي للمجتمع.

لذلك عرف البعض الاستثمار بأنه إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بقصد زيادة الناتج في مدة زمنية، أو أنه مجموع الإضافات الصافية من المنتجات الرأسمالية إلى الثروة الوطنية، أي مجموع المنتجات التي

⁽¹⁾ - محمد أحمد سليمان، "الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي"، الطبعة الأولى، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، 2009، ص: 23.

لاستخدم ولا تستهلك خلال فترة حساب الناتج الوطني، بل تضاف إلى الثروة الوطنية أو رصيد المجتمع من رأس المال، أو أنه تحويل المدخرات إلى الأصول رأسمالية، أو أنه العملية الناشئة عن تدخل إيجابي لأحد الأفراد بهدف إيجاد تجهيزات دائمة تؤمن خدمات عاجلة، أي الحصول على قيمة جديدة تضاف إلى القيمة الاقتصادية الأساسية المستثمرة⁽¹⁾.

في حين عرفه آخرون بأنه "أي استعمال لرأس المال سعياً لتحقيق الربح" دون أن يلتفت المعرف إلى شكل الإستثمار إن كان في أصول حقيقية أو مالية⁽²⁾.

"توظيف الأموال المدخرة للحصول على الدخل منها"⁽³⁾.

ويضاف إلى هذه التعاريف مفهوم آخر للاستثمار حيث يعرف على أنه: "التضحية بأموال حالية في سبيل

الحصول على أموال مستقبلية"⁽⁴⁾.

كما يختلف مفهوم الاستثمار حسب منظور الجهة القائمة به، فهو عند البنوك التجارية "شراء أوراق مالية كاحتياطي وقائي" ثانوي" للسيولة أو متطلبات تشغيل الأموال المتاحة في أصول سهلة التحويل نسبياً إلى نقدية". أما من وجهة نظر الشركات الصناعية والتجارية والخدماتية، فهو "نوع من الإنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد على مدى فترة من الزمن"⁽⁵⁾.

"من ناحية أخرى قد يكون الاستثمار داخلياً (وطني) وذلك عند تكوين رأس المال داخل الدولة أو خارجياً (أجنبياً) وهو استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثماراً أجنبياً للبلد المستثمر فيه."

بالرغم من أن الاستثمار عموماً يقصد به الموجودات المالية والمادية، إلا أن مفهومه يختلف في الاقتصاد عن الإدارة

المالية. فمفهومه بالمعنى بالاقتصادي عادة ما يقصد به الموجودات المادية، ذلك لنظرهم إليه كما سبقنا بتوظيف الأموال

(1) - صفوت أحمد عبد الحفيظ، "دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص: 18-19.

(2) - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار الفنائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص: 14.

(3) - حسن عمر، "الاستثمار والعمولة"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، 2000، ص: 37.

(4) - محمد صالح الحناوي، "أساسيات الإستثمار في الأوراق المالية"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص: 02.

(5) - صفوت أحمد عبد الحفيظ، "دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص"، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

لخلق طاقة جديدة أو التوسع في الطاقة المتواجدة مسبقا. أما الاستثمار في الإدارة المالية فيقصد به اكتساب موجودات المالية على خلاف الاقتصاديين تأخذ شكل توظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية بمختلف أنواعها⁽¹⁾.

ومن خلال التعريفات السابقة بإمكاننا أن نعرف الاستثمار بأنه: "أي استعمال لرأس المال بهدف تحقيق الربح في المستقبل مهما كان شكل هذا الاستعمال"⁽²⁾.

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي.

يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه هو الذي يكون مصدر التمويل فيه طرف أجنبي أو خارجي و لكن في حقيقة الأمر لا يمكن المباشرة في تقديم تعريف الاستثمار الأجنبي دون معرفة طبيعة ونوع هذا الإستثمار، فقد توسع مفهوم الاستثمار الأجنبي مؤخرا وأصبح القناة الرئيسية للعلاقات الإقتصادية⁽³⁾ ولاسيما في العقدين الأخيرين ذلك أن الإستفادة الدائمة لقدرة الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار خارج الوطن الأم مثل الإكتتاب المباشر من شركة أجنبية أو بناء المصانع أو الاستثمار المجازف في الأسواق المالية أو بناء التحالفات الإستراتيجية مع الشركات المحلية تخلق فرصا متعددة للدول من أجل الإستفادة من الاستثمار الأجنبي⁽⁴⁾. وقد جاء الاستثمار الأجنبي في العقد الأخير ليلعب دورا رئيسا في عملية التنمية باعتباره نوع من المصادر التمويلية المهمة التي تلجأ إليها الدول وعلى الأخص النامية لتحقيق الأهداف التنموية في بلدانهم وتخفيف أعباء القروض الخارجية التي تعاني منها.

(1) - طاهر حيدر حردان، "مبادئ الاستثمارات"، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص: 14.

(2) - معاوية أحمد حسين، "الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الإقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الإقتصاد السعودية، الرياض، 2009، ص: 02.

(3) - ميروف، ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين (القزويني)، "الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات"، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر بدون سنة نشر، ص: 91.

(4) - موفق أحمد، حلا سامي خضير، "الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثمانون، 2010، ص: 139.

وعند تناول مفهوم الاستثمار الأجنبي يبدو واضحا للعيان من الوهلة الأولى، إن كل استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمر يعد استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه، أما بالنسبة لمصدر هذا الاستثمار فيرى (جيل برتان) بأنه " كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان (1) ".

ومع ذلك يمكننا استخلاص مفهوم اقتصادي للاستثمار الأجنبي بأنه "انتقال لرأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة، كإنشاء مشروعات إنتاجية أو المساهمة فيها، أو الإكتتاب في الأسهم والسندات أو القروض، بهدف الحصول على عوائد مجزية، بشرط أن يتم خارج النظام القانوني والنقدي والمالي والإقتصادي للدولة المستثمر" (2).

لذلك تفرق الأدبيات الاقتصادية عموما بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية وهما: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر ويطلق عليه كذلك الاستثمار في محافظ الأوراق المالية.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وسنورد بعضا منها فيما يلي:

يعرف عبد السلام أبو قحف أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة للمشروع. فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة" (3).

(1) - جيل برتان، ترجمة علي مقلد، "الإستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

(2) - دريد محمود السامرائي، "الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية"، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

(3) - عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص: 366.

ويرى فريد النجار أن الاستثمار الأجنبي المباشر: "هو السماح للمستثمرين من خارج الدول بامتلاك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الإقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس مؤسسات أو الدخول شركاء لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة"⁽¹⁾.

يرى "H. Bernard": "أن الاستثمارات المباشرة الأجنبية هي تلك الاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسة مقيمة أو غير مقيمة تحت رقابة أجنبية من خلال إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع تابع لها أو المساهمة في مؤسسة جديدة أو في مؤسسة قائمة، أو الإمتلاك الكامل لمؤسسة قائمة والتي يكون من بين أهدافها إقامة روابط اقتصادية مستمرة مع المؤسسة ويكون لها تأثير حقيقي على تسيير المؤسسة"⁽²⁾.

كما يرى "R. Bertrand": "أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي وسيلة لإنتقال الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى وخاصة في الحالات الإبتدائية عند إنشاء المؤسسة"⁽³⁾.

أما "جيل برنان" فتعريفه الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "يستلزم السيطرة والإشراف على المشروع بأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ أيضا شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم"⁽⁴⁾.

"يعرف صندوق النقد الدولي (FMI)* ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه⁽⁵⁾: نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) و تنطوي هذه المصلحة على وجود

(1) - فريد النجار، "الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص: 24

(2) - Bernard Hugnier, "L'investissement direct", Economica, paris, France, 1984, p 13.

(3) - Bertrand Raymond, "économie financière internationale", édition P. U. F, paris, 1979, p 49.

(4) - جيل برنان، ترجمة علي مقلد، "الاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

* FMI: Fond Monétaire International.

** OCDE: Organisation de Coopération et de Développement Economique.

(5) - OECD", third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment", Paris, 1999, P 07.

علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

إلى جانب كل هذا ترى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)* بأن: "الاستثمار الأجنبي المباشر عملية يقوم المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (البلدان المضيفة) مع نية تسيير⁽¹⁾".

كما يعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)* على أنه: "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)"⁽²⁾.

يتضح من التعريفات السابقة أن: "المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كلياً أو جزئياً و ذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح.

"ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر وقد يكون المستثمر المباشر فرداً أو مؤسسة أو مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات أو حكومة أو وكالة حكومية أو منظمة أخرى كمؤسسة التمويل الدولية.

تنقسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: المؤسسات التابعة والتي يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من رأس مالها ومؤسسات مشاركة تتمثل في شركات مساهمة يملك المستثمر المباشر ما يتراوح بين

⁽¹⁾- Denis Tersen, Jean- Luc Bricout , " *L'investissement international* ", édition Armond Colin, 1995, p 5.

^{*} United Nations Conference on Trade And Development.

⁽²⁾- OMC. " *Special Topic Trade and Foreign Direct Investment* ", Annual Report 1996. Volume 1, Geneve, 1996, P:46.

10% إلى 50% من رأس مالها و الفروع وهي مؤسسة استثمار مباشر فردية يملكها المستثمر المباشر بالكامل 100% أو يملكها ملكية مشتركة⁽¹⁾.

أما من جانبنا فسنحاول وضع تعريف جامع. يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: "بتلك الأموال الأجنبية (حكومات أو أفراد، أو شركات)، التي تنساب إلى داخل الدولة المضيفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد، وضمن شروط يتفق عليها مع الدولة المضيفة".

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: بالرغم من استحواذ الاستثمار الأجنبي المباشر على الجانب الأعظم من اهتمامات المفكرين والباحثين الاقتصاديين، هناك أيضا الاستثمار الأجنبي غير المباشر وردت فيه العديد من التعاريف لم نجد فيها اختلافا كبيرا، بل نجد الإختلاف في تعدد التسميات المقدمة من طرف الكتاب الاقتصاديين والباحثين فيقصد به الاستثمار المحفظي كما يسمى أيضا الاستثمار في الأوراق المالية، نذكر منها:

" تملك أجنبي عددا من السندات أو الأسهم في إحدى الشركات المحلية بصورة لا تمكنه من السيطرة أو الرقابة على أعمالها مقابل حصوله على عائد نظير هذه المشاركة. أو هو تملك دولة أو فرد في دولة مجموعة من السندات والأسهم الاستثمارية بمقدار ضئيل أو نسبة غير عالية بحيث لا تسمح لأصحابه الحق في إدارة رأس المال أو المشروع والإشراف عليه⁽²⁾ نظرا لقلّة القدر الذي يحولهم حق إدارة المشروع، ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية (المحفظي) استثمار قصير الأجل إذا ما قورن مع الإستثمار الأجنبي المباشر".

عرف بكونه "شراء ورقة مالية أو عدة أوراق مالية استنادا إلى تحليل مناسب للعائد المقبول منها الذي يتعايش ودرجة المخاطرة له خلال مدة زمنية طويلة"⁽³⁾. فالمستثمر الذي يستثمر في الأسهم ينتظر قبل كل شيء عائد من استثماره⁽⁴⁾. وقد تشكلت شركات على المستوى الدولي تخصصت في القيام هذا النوع من الاستثمارات تسمى شركات إدارة المحافظ،

(1) - طارق نوري، "تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر"، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص:3.

(2) - بلعوز بن علي، "دليلك في الاقتصاد"، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص: 93.

(3) - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبدالرحمان الدوري، "إدارة البنوك: مدخل كمي وإستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 159.

(4) - Broquet COBBAUT, Gillet VANDEN BERG, *Gestion de Portefeuille 4*, édition, Editions De Boeck Université, Bruxelles, 2004, p 16.

حيث أصبح (المستثمرون ، الخواص أو المؤسسات) يفضلون أن يعهدو بمدخراتهم لشركات إدارة المحافظ (SGP) وهذا راجع للخصائص التنظيمية لهذه الأخيرة" (1).

من خلال التعاريف يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يتمثل في مجموع التوظيفات المالية في السندات والأسهم والمشتقات المالية التي يقوم بها المستثمر الأجنبي بهدف توزيع المخاطر وتحقيق معدل للعائد لفترات زمنية معينة. كما يقتصر دوره على إعداد أوامر أو تقديم أموال لجهة معينة لتقوم بهذا النوع من الاستثمارات فقط، دون أن يكون له اكتساب حق في إدارة وتنظيم ومراقبة المشروع نظرا لقللة نسبة التملك التي تحددها الجهة المصدرة لهذه الأوراق المالية؛ كما يعتبر الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل.

الفرع الثالث: الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

بعد إعطاء مفاهيم تميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر استوجب على الباحثين والخبراء ضرورة البحث عن المعيار أكثر وضوحا والذي من خلاله يتسنى من تحقيق التفرقة بين الشكلين ذلك ومن ثم وضع الحد الفاصل بينهما و تجنب احتمال الوقوع في الخلط بينهما. هذا ما تلزم حتما استخدام معيار ما يصطلح عليه "بالإشراف والرقابة" أي درجة المراقبة أو حق الإدارة في المشروع (درجة السيطرة التي يمارسها المستثمرون الأجانب على إدارة شركة ما). وفي الواقع الاقتصادي يتخذ هذا المعيار صيغتين أساسيتين⁽²⁾: الصيغة الكيفية والصيغة الكمية، فوفقا للصيغة الكيفية: إذا كان الإستثمار المباشر يتجسد في حياة المستثمر قادرا من السلطة تمكنه من توجيه إدارة المشروع أو المشاركة فيها، سواء أكان هذا بالوسيلة المألوفة التي تتمثل في ملكية المستثمر لكل أو جزء من المال المستثمر، أو بأي وسيلة أخرى متى أدت في الواقع إلى اعتماد المشروع اقتصاديا أو ماليا على المستثمر. فمعيار الإستثمار غير المباشر هو

(1) -Jean MOUSSAVOU , " *L'impact des comportements organisationnels des sociétés de gestion de portefeuille sur la performance des fonds gérés : Les résultat d'une études causale* ", Communication aux journées internationales de l'Association Française de Finance (AFFI), Université de Tours, France, 26 et 27 juin, 2000 , Sit Web: Consulté le: 22/02/2013, à 15h: .00

www.ceremat.iae.univ-tours.fr/.../CAHIER_2000-80MOUSSAVOU_L_impact_des_comportements_organisations.pdf

(2) - فارس فضيل، "أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر مصر والمملكة العربية السعودية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، الجزائر، 2005 ، ص 14.

أن المستثمر يقتصر دوره على مجرد تقديم رأس المال إلى جهة معينة لتقوم بهذا الإستثمار دون أن يكون للمستثمر أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم إدارة المشروع الإستثماري، هذا ماجرت عليه الأدبيات الإقتصادية⁽¹⁾.

لكن في الحقيقة هناك نشاطات استثمارية استثنائية قد تجعل من هذا المعيار يفتقر للمصداقية و للدقة في التمييز مساهمة المستثمر الأجنبي من مجرد استثمار مباشر إلى استثمار غير مباشر.

لهذا استخدام المعيار ذاته ولكن بصيغته الكمية ما يسمى "عتبة الملكية" التي تتخذ الحد الأدنى من الرأس مال الواجب على المستثمر الأجنبي مراعاته عبر مساهمته في المشروع الإستثماري الذي يراد إقامته إذا ما أراد فعلا إدارته ومراقبته. فإن كانت نسبة مساهمته تساويها أو تزيد عنها فاستثماره مباشر، وإذا كان العكس فإنه يكون غير مباشر. حدد صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية معيار "عتبة الملكية" حسب البلدان، حيث تتراوح النسب فيها بين 10 %، كحد أدنى من أصل رأس المال الإسمي لمنح المستثمر الأجنبي حق التصويت على القرارات الإدارية في بلد آخر غير بلده الأم، أما إذا كان النسبة أقل من 10 % فلا يعد استثمارا مباشرا، كما يتصرف بقصر الأمد، وبالتالي يمثل الأشكال الأخرى لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة مثل استثمار الحافطة وقروض البنوك، لا يمارسون أي تأثير في تسيير الشركة التي يمتلكون فيها أسهما⁽²⁾. وتختلف هذه النسبة من دولة لأخرى وحسب سياسة البلد المضيف وتقديرها يتراوح ما بين 10% و 100 %، فهولندا مثلا تحدد نسبة الملكية بـ 100 % بينما النمسا وكندا تحدها بـ 50 % وتجعل دول أخرى نسبة الملكية 25 % مثل أستراليا واليابان وبريطانيا وألمانيا أما فنلندا، فرنسا، إسبانيا تحدد نسبة الملكية 20 % أما في الدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية فنجدها 1%⁽³⁾.

(1) - صفوت أحمد عبد الحفيظ، "دور الإستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص"، مرجع سابق، ص:46.

(2) - بينة محمد علي الختسب، "أثر الإستثمار الجنبى على النمو الإقتصادي في الأردن 1990-2006"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 02، 2009، ص:317.

(3) - Hugonnier Bernard, "L'investissement direct", Economica, paris, France, 1984 Ed: Economica, Paris, France, 1984, p26.

على ضوء ما سبق ذكره، يمكن القول أن التمييز بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة أقل وضوحا في التطبيق العملي ويخضع للعديد من التقييدات ولا سيما في مجال البعد الزمني والأفق الاستثماري. ومع ذلك يتشابهان من حيث أنهما يتضمنان تحويلا دوليا لرأس المال و يساعدان على تطور الإقتصاد العالمي.

ومن خلال هذا نحاول الآن القيام بعملية مقارنة والخروج بملخص لأهم نقاط التكامل والاختلاف بينهما، كالتالي:

- إن القائم بالاستثمار الأجنبي المباشر مسؤول عن نتائج المشروع الاستثماري بما فيها سواء كانت أرباح أو خسائر وذلك بشكل جزئي أو كلي تبعا للنسبة من الأسهم المساهم بها، وذلك طبقا للصلاحيات المخولة إليه من حقوق الرقابة والسلطة والإشراف وطول الفترة الزمنية لديه مقارنة بالقائم بالاستثمار غير المباشرة الذي لا يمكنه تحمّل تلك المسؤولية كونه لا يتمتع بحق الإدارة الاشراف والرقابة، إتخاذ القرارات... الخ، كما يكون هذا الاستثمار لأمد قصير؛
- يعطي الاستثمار الأجنبي المباشر كل التوظيفات المالية في الموجودات الثابتة وهدفه الوصول إلى الأسواق والموارد وتطوير القدرة على المنافسة، عكس الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يتخذ شكل التوظيفات المالية للمشاركة في تكوين رأسمال ثابت للمؤسسة والحصول على مكاسب رأس المال وأرباح الأسهم التي يفضلونها سهلة التحويل إلى بلدهم الأم؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر شكلا بديلا لعبء المديونية، إذ لا يرتب أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة. و هو بذلك يختلف عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يخص امتلاك أوراق مالية، القروض التجارية والمساعدات الإئتمانية الرسمية، التي أصبحت شديدة المشروطة، في تحويل الأرباح المترتبة من أجل الحصول على دخل مالي سريع يهدف من وراء هذا تحقيق عائد؛

- بوسع الاستثمار الأجنبي المباشر أن يحقق منافع إضافية لتحسين إنتاجية الاستثمارات، فالاستثمار في الإدارة التي يشارك فيها المستثمر الأجنبي المباشر قد يتيح إمكانية الاستفادة من أساليب أفضل للإدارة من خلال نقل التكنولوجيا والمهارات والخبرات الإدارية والفنية، والتي لها إمكانية أفضل للوصول إلى أسواق التصدير. على غرار الاستثمار في الأوراق المالية يكون ذا طابع مالي بحت ولا يصاحبه نقل لأصول غير مادية.

أما أوجه التكامل بين نوعي الاستثمار الأجنبي، فيمكن إدراكها من خلال طبيعتهما، حيث يستطيع الاستثمار الأجنبي المباشر أن يشجع عن طريق الروابط إنشاء شركات محلية تقوم باللجوء إلى الاستثمار الأجنبي غير المباشر من أجل تمويل توسعاتها، وبالمقابل يستطيع الاستثمار الأجنبي غير المباشر من تشجيع تنمية أسواق رأس المال المحلية والتي تساعد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الرابع: مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن إعطاء التعاريف الدقيقة والشاملة للاستثمار الأجنبي المباشر يستلزم بالضرورة جمع العناصر المكونة له حيث يتجمع الاستثمار الأجنبي المباشر من المصادر التالية: رأس المال الممتلك من قبل الشركة المستثمرة الذي يوظف لتحقيق الحد الأدنى من العوائد في مؤسسات وشركات تعمل في قطر أجنبي، أما المصدر الثاني فهو الأرباح غير الموزعة التي تعتمد على الوضع الاقتصادي للبلد المضيف وأداء قطاعاته الاقتصادية، والمصدر الثالث يتمثل بالقروض التي تمنح الشركة الأم لفروعها في جميع أنحاء العالم. وتتخذ هذه المصادر المكونات الرئيسية الآتية⁽¹⁾:

1- رأس مال الاستثمار المباشر (*Equity capital*): وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي المباشر لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي والتي تمنح المستثمر درجة السيطرة الفعلية لإدارة لمشروع و يشمل على حصص الملكية في الفروع و كافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكينات والمعدات... الخ، وخلال عقد التسعينيات بلغ حجم رأس المال المساهم به للاستثمار الأجنبي المباشر نحو ثلثي مجموع تدفقاته وتراوحت ما بين 58%-71% خلال الفترة الممتدة ما بين 1995 إلى 2004؛

2- الأرباح المعاد استثمارها (*Reinvested earnings*): وتمثل حصة المستثمر الأجنبي من الأرباح غير الموزعة أي المحتجزة (نسبة إلى مشاركته السهمية)، وهذه الأرباح يعاد استثمارها من قبل الشركات داخل البلد المضيف نفسه كما لو كانت تدفقات جديدة؛

(1) - حسن كريم حمزة، "العولمة المالية والنمو الاقتصادي" مرجع سابق ص: 73.

3-مختلف معاملات الدين فيما بين الشركات (*Intra – company Loans*): وهي معاملات الدين داخل الشركة سواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل من الشركات و البلدان الأخرى (غير البلد المضيف) فضلا عن إقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين أنفسهم.

ويذكر أن نصيب المكونات الاخران في المتوسط هو 12% للأرباح المعاد استثمارها و23% للقروض داخل الشركة على التوالي، وأنهما يتميزان بدرجة التقلبات الواسعة، وهو ما يعكس التغيرات السريعة في الأرباح وعائدات الأسهم المعادة إلى الوطن الأم، والحاجة إلى تسديد القروض، ويلاحظ أيضا أن هناك اختلافا في نمط تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الدول المتقدمة والنامية، فالعوائد المعاد استثمارها تتسم على نحو ثابت بأنها أكثر أهمية في البلاد النامية.

المطلب الثالث: تصنيفات وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة ومتنوعة ولكل نوع خصائص مميزة له وأهمية خاصة به ولذلك فإن هناك تباين في عملية اختيار الأنواع من وجهة نظر المستثمر أو البلد المضيف وان التفضيل بين الأشكال يعتمد على وضعية البلد المستثمر أوالمضيف. ويرجع هذا التباين إلى عوامل مرتبطة بطبيعة البلدان المضييفة من حيث فلسفة النظام السياسي ودرجة التقدم الاقتصادي والإجتماعي إضافة إلى الأهداف التي تسعى هذه البلدان إلى تحقيقها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن شكل وحجم الجهة القائمة بالإستثمار يكون له أثر في اختيار شكل ونوع الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن التباين في حجم الشركة ومدى دولية نشاطها وأنواع المنتجات والخدمات والأهداف التي تسعى إليها، وإلى البيئة الإستثمارية السائدة في البلدان المضييفة، كما يعود هذا التباين أيضا إلى خصائص النشاط الذي تمارسه الشركات المتعدية الجنسيات ودرجة المنافسة في أسواق الدول المضييفة حيث تشكل هذه الشركات الأم وفروعها في الدول المضييفة شبكة من العلاقات العنكبوتية المتداخلة في تركيبها.

سيتم التعرض فيما يأتي إلى أهم التفاصيل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في أهم التصنيفات وكذلك

مختلف أشكاله المتبعة في تحديده.

الفرع الأول: تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا للغرض والدافع الذي يسعى إليه.

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى

حدوث الاستثمار و قد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية :

1- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد

الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات

الاستخراجية الأخرى⁽¹⁾. ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات في المادة الأولية وكذلك زيادة الواردات من السلع الرأسمالية

ومدخلات الإنتاج الوسيطة⁽²⁾؛

2- الاستثمار الباحث عن الأسواق: إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على

الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل

الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه

يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الإستهلاك و آثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، حيث أنه يساهم في

ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثار توسعية على

التجارة في مجالي الإنتاج والإستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع

الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار⁽³⁾. وقد ساد هذا النوع خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي أثناء تطبيق

سياسة إحلال الواردات تحديدا⁽⁴⁾؛

(1) - حسين عبد المطلب الأسرج، "سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، 2005، ص: 11.

(2) - حسن كريم حمزة، "العولمة المالية والنمو الإقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

(3) - حسين عبد المطلب الأسرج، "سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

(4) - حسن كريم حمزة، "العولمة المالية والنمو الإقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره لتوسعية على تجارة الدولة المضيفة كما يؤدي إلى تنوع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الإستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج⁽¹⁾، وأهم ما يميز هذا النوع هو أن صادرات الشركة المحلية إلى الدول الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية⁽²⁾؛

4- الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية من البلد المصدر للإستثمار⁽³⁾. كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية⁽⁴⁾.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبطة بعنصر الملكية.

يكون هذا الشكل مرتبط بملكية الأصول الإنتاجية في البلد المضيف وهذا الشكل يمنح نفوذا مباشرا لصاحبه من خلال الملكية الكاملة أو بنصب معين يكفل له السيطرة على إدارة المشروع ويضم الأنواع الآتية:

1- الاستثمار المشترك: هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الإختراع، أو العلامات التجارية⁽⁵⁾. كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية

(1)- حسين عبد المطلب الأسرج، "سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

(2)- حسن كرم حمزة، "العولمة المالية والنمو الإقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

(3)- حسن كرم حمزة، "العولمة المالية والنمو الإقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

(4)- حسان خضر، "الإستثمار الأجنبي المباشر- تعريف وقضايا-"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد: 32، 2004، ص: 06.

(5)- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي"، مرجع سبق ذكره، ص: 37-38.

السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشتركاً.

يعتبر هذا الشكل من أفضل الأشكال قبولاً لدى معظم الدول النامية بالخصوص، و ذلك بالنظر إلى مزاياه الكثيرة ونجاحه مرهون بمدى جدية الإتفاق المبني بين الطرفين وإدارتهما الحقيقية لتحقيق المصالح المشتركة.

2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يتمثل هذا النوع من الاستثمار، في قيام المستثمر الأجنبي - أو الشركات متعددة الجنسيات - في إنشاء فرع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

وتعتبر المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر صور الإستثمار الأجنبي المباشر تفضيلاً لدى هذا المستثمر لما لها من نتائج مرغوبة تعود عليه⁽¹⁾. إلا أن الدول النامية نجدها ترفض في كثير من الأحيان التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروع الاستثمار. ويعود ذلك إلى الخوف من التبعية الإقتصادية وما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي، والحذر من سيطرة احتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة. ولكن في ظل التطورات العالمية الحالية أخذت الدول تتنافس فيما بينها من أجل الحصول على الإستثمار الأجنبي المباشر مقدمة كافة التسهيلات والحوافز المالية والتشريعات القانونية التي توفر البيئة الإستثمارية الملائمة للمستثمر الأجنبي.

لذلك سعت أغلب الدول النامية ومنها دول جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان) وكذلك دول أمريكا اللاتينية (البرازيل، المكسيك وغيرها) ودول من أفريقيا أيضاً، إلى منح فرص للشركات متعددة الجنسية بالتملك الكامل لفروعها الإستثمارية كوسيلة لإجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽²⁾.

3- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع: تنشأ هذه الاستثمارات من خلال اتفاقات مبرمة بين طرف أجنبي وطرف وطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (كمبيوترات

(1) - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

(2) - عبد السلام أبو قحف، "الأشكال والسياسات الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2003، ص: 21.

مثلاً) بهدف تجميعها لتصبح منتجاً نهائياً. وفي معظم الأحيان، ولا سيما في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة والخاصة بتصميم المصنع وطرائق التخزين والصيانة وغيرها في مقابل عائد مادي يتفق عليه.

وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن هذه المشاريع قد تأخذ شكل الاستثمار الأجنبي المشترك أو شكل التملك

لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي⁽¹⁾.

4- الاستثمار في المناطق الحرة: يمكننا أن نقول أن المنطقة الحرة هي جزء من الأرض داخل حدود الدولة، يتم إيضاح حدودها الجغرافية، وتعتبر جمركياً امتداداً للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، فهي جزء تقتطع من الدائرة الجمركية وتصبح حرة من كل قيد جمركي⁽²⁾. وتسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم أو تعريفات جمركية وتقوم لاحقاً بإعادة تصدير المنتجات والسلع منها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليه.

ومن بين الأهداف التي تسعى الدولة المضيفة لتحقيقها عند إنشاء المنطقة الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي حيث تخلق الدولة في المنطقة الحرة بيئة اقتصادية جيدة تفضي إلى زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من الأنشطة، ويتم خلق البيئة أو المناخ الاستثماري الجيد في المناطق الحرة بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، مختلفة لا تتوفر في المناطق الأخرى من الدول المضيفة ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيداً عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة⁽³⁾. كما تكون هذه المناطق عادة بقرب الموانئ وخطوط النقل بالسكك الحديدية وخطوط النقل العادية، مما يجعل أسعار هذه السلع منخفضة مقارنة بأسعارها خارج هذه المناطق.

(1) - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

(2) - مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص: 138.

(3) - عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 185.

الفرع الثالث: أشكال التدويل والتعاون الدولي غير المرتبطة بعنصر الملكية.

على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يكون فيه المستثمر الأجنبي مالكا لجزء من المشروع الاستثماري أو مالكا كلياً له، مع إمكانية الإدارة الكاملة للمشروع، أو المشاركة الجزئية فيه، فإن الاستثمار الأجنبي غير المباشر لا يرتبط بأي نوع من الملكية ولا يفرض التزاماً طويلاً الأجل على المستثمر الأجنبي، كما لا سلطة له في الإدارة والتسيير. ويتخذ الاستثمار غير المباشر أشكالاً مختلفة من نوع القروض المقدمة إلى الحكومات أو الشركات أو الأفراد في دول مضييفة من قبل البنوك والمؤسسات المالية مصرفية أجنبية، كما قد يأخذ أشكالاً أخرى من نوع تراخيص الإنتاج أو التصنيع من جهة وتراخيص التسويق من جهة أخرى. وتجدر الإشارة هنا إلى التركيز على الأشكال الأخيرة دون غيرها هذا راجع إلى عدد من الأسباب أهمها⁽¹⁾ :

شروع استخدامها وفعاليتها في تسهيل مهمة الشركة متعددة الجنسيات في التقدم إلى مرحلة الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن هذه الأشكال توفر فرصة التواجد أو التمثيل الملموس للشركة المعنية بالدولة المضييفة. كما أن هذه الأشكال تستلزم تصريحاً بمنح للشركة متعددة الجنسيات في الدخول إلى السوق المضييف وذلك في إطار سياسة الدولة الخاصة بفتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية، ويضم الأنواع الآتية:

1- مرحلة الإنتاج والتصنيع: وتتخذ عدة أشكال هي:

1-1- التراخيص (الإميازات): وهو الذي يمنح بموجبه المتعامل الأجنبي للطرف المحلي الحصول على التكنولوجيا أو المعرفة مقابل ثمن معين يدفعه الطرف المحلي، سواء عن طريق مبلغ جزائي أو عن طريق نسبة في المبيعات أو باشتراك المتعامل الأجنبي في رأس مال الطرف المتلقي، وبالتالي في الأرباح أو المواد التي يتم إنتاجها باستعمال التكنولوجيا المرخص لها.

(1) - عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، 2003، ص: 491.

1-2- اتفاقيات عمليات تسليم المفاتيح: هو عبارة عن اتفاق يتم بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني بموجبه يقوم الأول بإقامة المشروع الإستثماري والإشراف عليه إلى غاية تسليم مفتاح تشغيله إلى الطرف الثاني، كما هو الحال في قطاعات المنشأة القاعدية والمباني... الخ⁽¹⁾.

1-3- عقود التصنيع وعقود الإدارة: عقود التصنيع هي عبارة عن اتفاق مبرم بين الشركة متعددة الجنسيات واحدى الشركات الوطنية (عامة أو خاصة) تقوم بموجبه الشركة الوطنية بإنتاج وتصنيع سلعة معينة نيابة عن الشركات الأجنبية، وعادة ما تأخذ هذه الإتفاقيات شكل طويل الأجل مع التحكم الطرف الأجنبي في إدارة عمليات المشروع وأنشطته المختلفة.

أما بالنسبة لعقود الإدارة: فهي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها أن تقوم الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين أو مقابل المشاركة في الأرباح. وأبرز مثال على ذلك من المشروعات نجد سلسلة فنادق هيلتون في جميع أنحاء العالم⁽²⁾.

1-4- امتيازات الإنتاج والتصنيع الدولي من الباطن: يمثل اتفاقية بين شركة محلية بالدولة المضيفة وبين إحدى فروع شركة متعددة الجنسيات، حيث تقوم الشركة المحلية بتصنيع مكونات السلع وتوريدها إلى الفرع الذي يقوم بدوره إما بتصديرها للسوق الخارجي أو بيعها في السوق المحلية للدولة المضيفة مع الإشارة أن تكون السلع تحت العلامة التجارية للشركة متعددة الجنسيات (الشركة الأم).

1-5- عقود المفتاح في اليد: وترم البلاد النامية هذا النوع من العقود، بهدف تسريع وتيرة تصنيعها ببناء بنية صناعية قبل التحكم في عملية الإنشاء الصناعي، بحيث يتعهد المتعامل الأجنبي بتقديم مجمعات صناعية عاملة و تأجيل الحصول

(1) - عبد العزيز قادي، "الاستثمارات الدولية، التحكم التجاري الدولي وضمان الاستثمارات"، دار الهومة، الجزائر، 2004، ص: 36-37.

(2) - عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص: 494-506.

على الثمن حتى تتمكن تلك المنشآت ذاتها من توليد رأس المال وعادة ما تبدأ هذه العقود بالدراسة القبيلية، مروراً بالمساهمة التكنولوجية والمعرفة التقنية ثم تسليم المصنع جاهزاً⁽¹⁾.

2- مرحلة التسويق والتصدير: تتخذ عدة أشكال منها⁽²⁾ :

2-1- عقود الوكالة: هو عبارة عن اتفاقية بين طرفين، يتم بموجبها قيام الوكيل بالإشراف على عمليات بيع السلع والمنتجات للشركة متعددة الجنسيات إلى المستهلك النهائي مقابل حصوله على عمولة لذلك.

2-2- الموزعون: الموزع هو عبارة عن عميل يقوم بالشراء المباشر من المصدر أو الشركة متعددة الجنسيات وذلك بغرض إعادة البيع لحسابه الخاص. كما قد يحصل على امتياز يقدم له من طرف الشركة الأجنبية يتمثل في تأخير التسديد لحين البيع والتحصيل وينتشر هذا النوع من الإستثمارات بشكل كبير في قطاع السيارات والمعدات الثقيلة عالية القيمة. وقد يكون الموزع المستورد الوحيد في السوق معين لمنتجات إحدى الشركات الأجنبية كما أنه قد يقوم بالبيع لتجار الجملة أو التجزئة أو كلاهما معا أو بالبيع المباشر إلى المستهلك الأخير.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد توالت النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والأسباب الكامنة وراءها، إلى جانب جملة الآثار المترتبة عنها، وما يميز هذه النظريات هو التعدد والتداخل والتباين. وسنحاول التطرق إلى أهم هذه النظريات.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية القائمة على أساس التبادل الدولي.

سنحاول أن نبرز أهم النظريات الكلاسيكية القائمة على أساس التبادل الدولي بالخصوص انطلاقاً من المدرسة الكلاسيكية ثم نظرية هيكشر وأولين إلى نظرية رأس المال باعتبارها هي منطلق تفسير الإستثمار الأجنبي.

(1) - عبد العزيز قادري، "الاستثمارات الدولية، التحكم التجاري الدولي وضمان الاستثمارات"، مرجع سابق ذكره، ص: 36-37.

(2) - عبد السلام أبو قحف، "الأشكال والسياسات للاستثمار الأجنبية"، مرجع سبق ذكره، ص: 43-47.

الفرع الأول: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو.

إن البدايات الأولى لنظريات التجارة الدولية تعود إلى النظرية الاقتصادية الأولى التقليدية، فقد كانت مساهمات الاقتصاديين التقليديين ذات علاقة ليس فقط بالظواهر الاقتصادية حيث تم بحثها ووضع المبادئ الأساسية لها، وإنما أيضا ذات علاقة واضحة بمسائل التجارة ونشاطاتها المختلفة على المستويين المحلي والدولي.

لقد تأطر الفكر الاقتصادي في هذه المرحلة بأسس المذهب الكلاسيكي ومن أهم روادها "آدم سميث"، "دافيد ريكاردو"، "جون ستوارت ميل" وغيرهم، الذين كان لهم الفضل في ذلك تبعا لنظريات "الميزة المطلقة" و"الميزة النسبية" و"القيم الدولية".

لقد أوضح "آدم سميث" 1723-1790 في نظريته النفقات المطلقة مزايا التخصص وتقسيم العمل على مستوى الأسواق المحلية وأيضا العالمية وبين أهمية التبادل التجاري الحر للسلع والخدمات على أساس التباين في التكاليف المطلقة لإنتاج هذه السلع والخدمات. دون مراعات التفرقة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية فباعباره أن الثانية تعد امتدادا للأولى في حين أن نوعي التجارة تختلف كل الإختلاف في خصائصها ونظرياتها

قام دافيد ريكاردو *David Ricardo* 1772-1823 بنشر كتابه مبادئ في الاقتصاد السياسي عام 1817 الذي أسماه بقانون النفقات النسبية أو مبدأ الميزة النسبية. وطبقا لهذه النظرية ينص مبدأ الميزة النسبية على أن تخصص كل دولة في إنتاج و تصدير السلع التي يمكن إنتاجها بتكاليف منخفضة نسبيا (التي يكون فيها أكثر كفاءة نسبيا من البلاد الأخرى). وستقوم باستيراد السلع التي تنتجها بتكلفة مرتفعة نسبيا (التي يكون فيها أقل كفاءة نسبيا من البلاد الأخرى)⁽¹⁾.

وبالتالي التخصص المبني على مبدأ الميزة النسبية هو أساس قيام التبادل الدولي بين الدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى هو وسيلة تعظيم المنافع بحسب ما جاء في فحوى هذه النظرية.

(1) - زينب حسن عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص: 16.

ومع ذلك يجب الإشارة إلى أنه وجهت بعض الانتقادات لهذه النظرية، حيث أنها تغفل إمكانية إنتقال عناصر الإنتاج بين الدول مع أنها تنتقل وخاصة رأس المال، يعاب عليها طابع السكون والثبات الذي تتميز به حيث لا شيء يدل أو يضمن أن الميزة النسبية المتحصل عليها تستمر مع مرور الزمن. إضافة إلى أن تخصص دولة ما في قطاع يكون فيه الطلب الدولي غير ملائم يعرض البلد إلى الأزمة، إلا أن قانون ريكاردو يقبل ضمناً لأنه يمكن كل الأطراف من المشاركة في التبادل ولا يعزل أي طرف وهذا يؤدي إلى توسع وتطور التبادلات الدولية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: نظرية هيكشر - أولين.

نظراً للانتقادات الشديدة التي وجهت لمختلف تفسيرات النظرية الكلاسيكية وعلى رأسها نظرية ريكاردو لقيام التجارة الدولية، والاستثمار المباشر الأجنبي على السواء، بعد فشله في إعطاء تفسير لحركة رؤوس الأموال مقارنة بنجاحه الكبير في تفسير حركة السلع والخدمات، وذلك بسبب افتراضه غير المبرر لعدم قابلية عناصر الإنتاج على الإنتقال بين الدول⁽²⁾.

ظهرت هناك أبحاث و أفكار فيما يخص هذا الشأن، النظرية الكلاسيكية المحدثه، وكان أبرزها كل من ألي هيكشر *Hicscher Eli* 1879-1925 وبرتيل أولين *Bertil Ohlin* 1899-1979 رواد النظرية السويدية التي توصلت إلى تحديد أسباب اختلاف الميزة النسبية بين البلدان كمحاولات السعي لتطوير افتراضات ريكاردو في النفقات النسبية⁽³⁾.

ترجع هذه الدراسة والتي جاء بها هيكشر وأولين بسبب قيام التجارة الدولية إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة وندرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها هذا التفاوت من شأنه أن يوجد اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج المختلفة وبالتالي في أثمان المنتجات، نظراً لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر، مما يبرر قيام التجارة بين الدول، إذ ستجده

(1) - محمد دويادار، "اقتصاد دولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص: 361.

(2) - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، وآخرون، "العولمة وأبعادها الاقتصادية"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 123.

(3) - هجير عدنان زكي أمين، "الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات"، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 33.

كل دولة إلى تصدير تلك السلع التي يمكن أن تنتجها محليا بأقل التكاليف، فالتبادل الدولي للمنتجات في نظرية هيكشر - أولين هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الإنتاج المتوفرة في مختلف البلدان (1).

ويلاحظ أولين أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج يؤدي إلى اختلاف نسب أثمان السلع المماثلة التي تشترك في إنتاجها الدول المختلفة مادامت ظروف الطلب متماثلة وكذلك لو تتساوى بلدان تماما في توافر عناصر الإنتاج فمن الممكن أن توجد إمكانية لقيام التجارة الدولية فيما بينها طالما أنه يوجد اختلاف في أثمان تلك العناصر وبالتالي في أثمان السلع من بلد لآخر وذلك بسبب اختلاف في حالة الطلب في كل من البلدين (2).

ومع ذلك يجب الإشارة إلى أنه وجهت بعض الانتقادات للنظرية النيوكلاسيكية، على أنها أعطت تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر قياسا على حركة التجارة الدولية، لم تأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل مثل الحماية الاقتصادية التي تعتبر تدفقات التبادل والمستوي التكنولوجي الذي هو في الواقع غير متماثل كما أن مستويات تأهيل عنصر العمل مختلفة.

الفرع الثالث: نظرية رأس المال.

ركزت هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج والمتمثل في رأس المال النقدي، إذ أن الأولوية في انشغالات هذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي، فنجد أن المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية وهذا يشترط أن تكون تكاليف رأس المال مادية بمعدلات الفائدة على المستوى الدولي.

وعلى الصعيد الدولي تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال.

ومن الانتقادات لهذه النظرية أن المردودية لا يمكن معرفتها مسبقا لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتحقق على المدى الطويل وقد تتغير النتائج التي كان متوقع حصول عليها، كما أن اتخاذ القرارات من طرف المؤسسة صعب، هذا من جهة.

(1) - زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص: 56.

(2) - زينب حسن عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية، مرجع سبق ذكره، ص: 37-38.

ومن جهة أخرى أهمها كون الاستثمار المباشر الأجنبي لا يهدف بالدرجة الأولى إلى تعظيم المردودية فقط، بل لديه أهداف أخرى لا يمكن التخلي عنها، وهي البحث عن أسواق أخرى بهدف توسيع حصص المؤسسة عن طريق اختراق أسواق جديدة، وكذا تعظيم المبيعات، الاستمرارية ... الخ.

المطلب الثاني: النظريات القائمة على هيكل السوق.

بسبب تجاهل النظريات السابقة لإفتراضات عدم كمال السوق، سنحاول أن نبرز أهم النظريات القائمة على هيكل السوق التي تتعد عن الفرض النظري للمنافسة الكاملة وتبني تحليلها على افتراض عدم كمال السوق في تفسيرها لقيام الإستثمار المباشر الأجنبي، وهي ثلاث نظريات أساسية: نظرية عدم كمال الأسواق لـ ستيفن-هايمر *stephane hymer* و نظرية دورة حياة المنتج لـ ريموند فرنون *Raymond Vernon* و نظرية تدويل الأسواق الوسيطة لكل من بوكلي *P.J.Buckley* و كارسن *M.Casson*.

الفرع الأول: نظريات عدم كمال السوق.

اقترحتها الاقتصادي الكندي "Hymer" في عام 1960. تقوم هذه النظرية على افتراض أولا غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية كما تفترض أيضا عدم قدرة الشركات الوطنية في الدول المضيفة على منافسة الشركات متعددة الجنسيات من حيث مستوى الإدارة أو المستوى التكنولوجي أو توافر الموارد المالية⁽¹⁾.

تفترض هذه النظرية وجود علاقة عكسية بين المنافسة في الأسواق الأجنبية وبين اتجاه استثمارات تلك الشركات. كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي⁽²⁾:

-توافر المهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية في الشركات متعددة الجنسيات بدرجة أكثر كفاءة من نظيرتها في الشركات المضيفة؛

(1)- خالد راغب خطيب، "التدقيق على الاستثمارات في الشركات متعددة الجنسيات، في ضوء معايير التدقيق الدولية"، دارالبيدانية، الأردن، 2009، ص:152.

(2)- نفس مرجع، ص:154.

-تفوق الشركات متعددة الجنسيات في مجال التكنولوجيا؛

-اعتماد الشركات متعددة الجنسيات على وفورات الإنتاج بحجم كبير؛

-وجود تسهيلات وامتيازات جمركية، ضريبية ومالية ممنوحة من الدول المضيفة لجذب تلك الاستثمارات؛

-تميز الشركات متعددة الجنسيات بالعديد من الخصائص التي تجعلها أكثر تفوقا.

من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العملية، ولم تقدم هذه النظرية أية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات التملك المطلق للمشاريع الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار و العمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج و التسويق .. الخ

الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتج .

إن العيوب التي ميزت النظريات السابقة هي التي مهدت الطريق لبروز نظرية بديلة لها والتي عرفت باسم "نظرية دورة حياة المنتج" ويعود الفضل في تقديم و تنمية هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي *Raymond Vernon* حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج عام 1966 الذي يعتبر أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والاستثمار المباشر، كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات و الإختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم، وقدم "فيرنون" هذا النموذج في خمسة مراحل كالآتي⁽¹⁾:

1-المرحلة الأولى: تتطلب عدد كبير من المستهلكين ذوي الدخول المرتفعة والأذواق العالية في نفس الدولة (لتكن الولايات المتحدة الأمريكية) مما يسمح باختيار المنتج الجديد، قم يتم تصديره إلى دول متقدمة أخرى لتكن الدول الأوروبية.

(1)- Abdelkader Sidahmed, "économie de l'industrialisation a partir des ressources naturelles", OPU, Alger, 1893, p :254.

2- المرحلة الثانية: تتميز باستمرار وتزايد الطلب الخارجي على المنتج الجديد مما يزيد في المنافسة بين المنتجين، وهذا ما يدفعهم إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في نفس أسواق التصدير وذلك لتدعيم مركزها الاحتكاري.

3- المرحلة الثالثة: تبدأ المنافسة بالظهور وتصبح التكنولوجيا أكثر نمطية والمنتجات تكون كثيفة العمالة كما تصبح اعتبارات التكلفة عنصر أساسي في تقرير مواقع الإنتاج مما يدعو إلى الاستثمار مباشرة في الدول النامية الأقل تكلفة.

4- المرحلة الرابعة: مرحلة بداية التشبع في السوق المحلي و بدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى كمثل (تصبح الدول الأوروبية مصدرة للولايات المتحدة الأمريكية).

5- المرحلة الخامسة: تصبح الدول النامية كقاعدة تصدير نفس السلعة للدولة الأم والدول الأوروبية.

يكمن القول أن نظرية دورة حياة المنتج ساهمت بشكل كبير في توسيع إدراكنا لأسباب حدوث ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أنها ألفت الضوء على عناصر هامة مثل التوقيت والعامل الجغرافي والتقارب الثقافي في تفسير أسباب قيام الشركة بالإستثمار الأجنبي المباشر. وعلى الرغم من تلك المزايا، فإنه ثمة انتقادات وجهت لهذه النظرية، من أهمها ما يلي :

- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة؛

- ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية .

الفرع الثالث: نظرية تدويل الأسواق الوسيطة.

تم إعداد نظرية "تدويل الأسواق الوسيطة" في عام 1976، من طرف الإقتصاديان بوكلي *P.J.Buckly* و كاسن

M.Casson قصد تفسير ظاهرة تعدد الجنسيات للشركات، فهذه النظرية هي توسيع و امتداد لنظرية هيمر(عدم كمال

(1) السوق). يعتقد هذان الإقتصاديان بأن اتخاذ قرار تجسيد الإستثمارات الخارجية، يتوقف على التوازن بين مجموعة من العوامل (2) كطبيعة المنتجات، الحدود الجغرافية، العوامل السياسية والضريبية، والخبرات الإنتاجية، التي تدفع بالشركات متعددة الجنسيات إلى تدويل الإنتاج.

إلى جانب هذا تعتبر النظرية أن أسواق المنتجات الوسيطة هي أسواق تتضمن (التراخيص، الإعلام، العلامات... الخ)، وهذه الأخيرة هي التي يقصد بها المنتجات الوسيطة. وأن السوق الداخلي للمجموعة المتعددة الجنسية يسمح بإنتاج منتجات نهائية و ذلك باستخدام الدراية و المعرفة مثل السلع الوسيطة من جهة، و الحصول على أعلى مردودية تمكن من تغطية التكاليف التمهيديّة للبحوث من جهة أخرى. و حسب الإقتصاديان غالبا ما تكون المنتجات الوسيطة معنوية كالتراخيص و العمال، سلع التجهيز، و بما أن أسواق هذه المنتجات غير كاملة تصبح الشركات دولية.

غالبا ما تلجأ الشركة التي تنتج في الخارج إلى عدة مصالح و خدمات خارجية (كالتأمين عن البنوك، التسويق، النقل... الخ). ونتيجة للمخاطر المترتبة عن عدم تحكمها في مختلف الخدمات الخارجية، فإنها تفضل أن تقوم بهذه العمليات بنفسها و ذلك عن طريق استدخالها. فنجاح عملية الإستغلال مرتبط بنوعية و فعالية وأسعار تلك الخدمات من جهة، وبالتحكم أو التقليل من تكاليف تلك العمليات من جهة أخرى. وعليه فالإستدخال يساهم في تحقيق تلك الخدمات بأقل تكلفة مقارنة بالسوق، مع تفادي أو تقليل مخاطر تسرب التكنولوجيا إلى المنافسين. عموما لقد توصلا من خلال هذه النظرية إلى النتائج التالية(3):

-اندفاع الشركات لتعظيم الأرباح في إطار الأسواق غير التامة؛

-عندما تكون أسواق المنتجات الوسيطة غير كاملة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تحتاج للتكنولوجيا؛

(1) - Jossite Peyard, "Gestion Financière internationale", 4eme édition, Flocl Famayenne ,France 1999, P:186.

(2) - ميروف، ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين (القرويني)، "الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات"، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر بدون سنة نشر، ص:19.

(3) - Jean -louis muchielli , " mondialisation et multinationales" , éditions : de seuil , paris ,1998, p 22.

- فهذا ما يشكل حافزا قويا لقيامها بإنشاء أسواق داخلية ومن ثم إنتاجها منتجات نهائية، ذلك لما تتمتع به من المزايا؛

- تدويل الأسواق الدولية عامل لبروز الشركات متعددة الجنسيات؛

- إستراتيجية توطن الأنشطة الدولية تتحدد بالمزايا المقارنة للدول التي تتمتع بها.

إن أهم ما يمكن قوله عند تقييم هذه النظرية هو أن الجانب الإيجابي الذي ميزها يكمن في أنها استطاعت تفسير ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات و كيفية تحولها من مجرد شركات غير عملاقة لشركات متعددة الجنسيات وانتشارها من خلال التدويل طبعا في قطاع الإنتاج، إلا أنها يعاب عليها كونها اعتمدت على الشركات متعددة الجنسيات دون الشركات الأخرى التي لا تتصف بـ " تعدد الجنسيات "، إلى جانب عدم قيامها بتفسير الكيفية التي عن طريقها تصبح الشركات بمثابة الشركات متعددة الجنسيات في قطاع الخدمات وهذا ما أكد للخبراء و المهتمين بهذا الشأن أن نظرية الأسواق غير الكاملة لم تطرح ضمن دراساتها مسالة تدويل الخدمات.

المطلب الثالث: النظريات القائمة على أساس ميزة التجميع.

من خلال دراستنا للنظريات السابقة رأيناها أعطت تفسيراً وتصوراً للظاهرة اعتماداً على عنصر أو عدة عناصر مع إهمال العناصر الأخرى، لذلك أظهرت الحاجة إلى نظرية عامة يمكنها احتواء تلك العوامل بأسلوب علمي قابل للاختيار والتطبيق ومن ثم يمكن الاستفادة منه، فعملية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول المضيفة أو خروجه من دول الأم تتوقف على العديد من العوامل في كل من الدولة الأم والدولة المضيفة.

على هذا الأساس ظهرت نظريات أخرى في هذا الشأن حاولت تفسير قيام الاستثمار المباشر الأجنبي وذلك باعتمادها على تحليل الذي يحتوي على تلك العوامل مجتمعة وتمثل تلك النظريات في الميزة النسبية للمدرسة اليابانية ونظرية الموقع بالإضافة إلى النظرية الإنتقائية.

الفرع الأول: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية).

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الإقتصاديين كوجيما *Kojima* وأوزاوا *Osawa* حيث عنت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية و تجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة ومثل التميز التكنولوجي وكذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والإبتكارات التكنولوجية المتزايدة، لذلك توصى بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية. وعلى العموم، فإن الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان، يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى، حيث تعمل الاستثمارات اليابانية على خلق قاعدة تجارية في حين أن الإستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة⁽¹⁾. لقد وجهت للنظرية عدة انتقادات، حيث أنها تعاني من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها والنموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة دون تقديم التفاصيل .

الفرع الثاني: نظرية الموقع.

كما يرى باري *Parry* فإن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها، وبالتالي فإن اهتمام نظرية الموقع ترتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة من خلال دراسة العوامل البيئية، ومن بين هذه العوامل البيئية مايلي⁽²⁾:

(1) - رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر"، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

(2) - عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص: 403-404.

-العوامل التسويقية: والمتمثلة في درجة المنافسة في الأسواق ومنافذ التوزيع، حجم الأسواق ومعدل نموها، درجة التقدم التكنولوجي، احتمالات التسويق الخارجي (الصادرات)؛...الخ

-العوامل ذات الصلة بالتكاليف: كالتقرب من المواد الأولية، ومدى توافر اليد العاملة، وما يتصل بها من انخفاض الأجور ونوعية العمل المؤهل، توافر رؤوس الأموال والتسهيلات الإنتاجية الأخرى،...الخ

-الإجراءات الحمائية: كضوابط التجارة الخارجية منها التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على الصادرات والواردات؛

-العوامل المرتبطة بالبيئة: التي تعمل فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، كالاتجاه العام حول مدى قبول الوجود الأجنبي، الإستقرار السياسي، القيود على الملكية، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها، استقرار أسعار الصرف، نظام الضرائب، مدى التكيف في بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة؛

-العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي: وهو مدى قبول الاستثمارات الأجنبية و الإستقرار السياسي بالإضافة إلى الضمانات والحوافز الممنوحة من الدول المضيفة؛

-عوامل أخرى: مرتبطة بالأرباح والمبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية، والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، إمكانية التهرب الضريبي...الخ.

تتميز هذه النظرية عن غيرها هو إشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الضمانات والحوافز التي تقدمها الدولة الحكومة أو الحكومات الأم لتشجيع شركاتها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية وممارسة أنشطة إنتاجية خارج حدودها، والعوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم أو زيادة نفوذ اتحادات العمال والنقابات.

الفرع الثالث: النظرية الإنتقائية (جون دينينج).

يعتبر الاقتصادي الإنجليزي جون دينينج (*J.Dunning*) واضع اللبنة الأولى لهذه النظرية من خلال التقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وتجميعها في نظرية شاملة ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية، وذلك من خلال تحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنظمات الصناعية، نظرية الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية، ونظرية الموقع. وقد أوضح دينينج أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي:

-امتلاك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل، في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة؛

-أفضلية الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج، على الإستخدامات البديلة لهذه المزايا كالتصدير أو التراخيص؛

-أن تتوافر للدولة المضيفة الاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجور، اتساع السوق، توافر المواد الأولية؛

ويرى جون دينينج أنه يوجد اتفاق على نطاق واسع، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر الثلاثة عوامل السالفة الذكر، وأعتبر أيضا أنه إذا أمكن تدويل الميزات الراجعة للملكية، فإن الشركة ستفضل كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير على منح التراخيص. لكن إذ كان من المريح استغلال الشركة، تدويلها لمميزات الملكية خارج الحدود الوطنية لإعتبرات راجعة إلى الموقع الإستثماري المريح في بلد آخر، هنا ستفضل الشركة وبدون أي تردد الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من التصدير ومنح التراخيص.

إضافة إلى ذلك فقد أدخل جون دينينج عاملين آخرين، حوافز التبديل ومميزات الموقع الأجنبي، فنظرية عدم كمال السوق والتي تعبر عن مفهوم مميزات الملكية من خلال الإبتكارات التكنولوجية وبالتالي إنتاج منتجات مميزة للشركات العابرة للقارات لتقوم بالإستثمار الأجنبي المباشر، وأما تدويل الإنتاج فتساعد على فهم الطريق في استغلال تلك المميزات على المستوى الدولي، أما عوامل الموقع بالنسبة للدول المضيفة فهي متعددة من بينها الإعتبرات السياسية، الاقتصادية،

الإجتماعية والجغرافية والإقليمية، تعطي للشركات أهمية قصوى لمدى تدخل الدولة في الاقتصاد والتوزيع الجغرافي للأسواق والإنتاج وأثرهما على تكلفة الإنتاج.

ووفقا للنظرية الإنتقائية يمكن تلخيص العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار في عوامل جذب وعوامل دفع، هذه الأخيرة هي التي تجعل من سوق دولة الأم سوقا أقل جاذبية كزيادة الضرائب، ومختلف القيود التي تفرضها الدولة والتي تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم، أما عوامل الجذب فهي التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للإستثمار الأجنبي المباشر، فبالإضافة للعوامل التجارية، الإقتصادية فإن دينينغ صنفها إلى عوامل ترجع إلى التقارب الثقافي كتشابه أساليب حياة الأفراد وحجم السوق وتحركات المنافسين، والتقارب الجغرافي بين الدولة الأم و الدولة المضيفة، وذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل والشحن والاتصال الخارجي، كالأستثمارات الأمريكية في أمريكا اللاتينية واليابان في دول شرق، وجنوب شرق آسيا⁽¹⁾.

من خلال العرض السابق للنظرية الإنتقائية نلاحظ أنها تملك قدرة أكبر على شرح ظاهرة الإستثمار الأجنبي، وذلك لإعتمادها على عوامل متعددة عكس النظريات الأخرى. ولكن على الرغم من ذلك فقد قام "كوجيما" 1978 بانتقاد النظرية الإنتقائية لكونها أكثر تركيزا على المسائل الكلية، ومن ثم فهي تعتبر قليلة الفعالية في صنع القرار والإستفادة منها في الدولة المضيفة والدولة الأم، كما أشار "باكلي" 1982 ان النظرية لم تحاول شرح العلاقة بين مزايا الملكية و التدويل و مزايا التمركز في السوق المضيف و تطور هذه العناصر عبر الزمن يحتويها الغموض، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير و التأثير فيما بينها، كما أن معالجة فكرة مميزات الملكية على انفراد غير مجدية و عديمة القيمة لأن فكرة التدويل أي جعل السوق دولية قادرة و كافية لشرح الظاهرة لانه لا يمكن للشركة تدويل إنتاجها دون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية والإدارية.

(1) - رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر"، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

وكخلاصة لما تقدم، إن النظريات السابقة حاولت إلى حد ما أن تقدم تفسيراً مقنعاً وواضحاً لقيام الاستثمار المباشر الأجنبي على الرغم من كونها ممتعة في منهجها وتبريرها، إلا أن كل منها تميل إلى إعطاء تفسيرات لأنشطة معينة، ولكن قد يكشف الواقع العملي عن تطبيقات تخالف ما أتت به تلك النظريات إذا ما تمت الاستثمارات في ظروف مختلفة.

المبحث الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشركات متعددة الجنسيات والتطورات العالمية الراهنة.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى فهو يعمل على دوافع مختلفة التي تعمل على اجتذابه و تشجيعه، سواء كانت تخص الطرف الذي يقوم بها أو تخص الدول المضيفة له، بالموازاة مع ذلك باعتباره عامل ديناميكي أيضاً لانتشار الشركات الأجنبية في السوق العالمية، فيجب الأخذ بعين الاعتبار دور الشركات متعددة الجنسيات كأداة رئيسية لتجسيده. وباعتباره عامل رئيسي لتحقيق النمو بالنسبة للدول المضيفة له، فيجب الأخذ بعين الاعتبار التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي التي تؤثر على تدفقه.

المطلب الأول: الدوافع والمنافع الكامنة وراء قيام الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.

سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية، وذلك من حيث أسباب الدوافع والمنافع الكامنة والعلاقة التي تنشأ بينه وبين الدول المضيفة له، وكيفية دحر التنافر الذي ينشأ بينهما.

الفرع الأول: أسباب ودوافع قيام الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

يمكن اعتبار هذه الدوافع بمثابة أهداف كامنة وراء القيام بالاستثمار المباشر الأجنبي أو اجتذابه، بمعنى آخر أن هذه الدوافع – الأهداف هي متباينة بين تلك التي يطمح المستثمر إلى تحقيقها، وتلك التي يطمح إليها البلد المضيف، وعليه في هذا السياق سنبلور ما يلي:

1- دوافع تصدير الإستثمار الأجنبي المباشر: كثيرا ما تلجأ الشركات أو الأفراد إلى الإستثمار في دول أخرى غير البلد الأم سعياً منها وراء تحقيق أهداف محددة نجملها فيما يلي⁽¹⁾:

-الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها وغير المتوفر في بلادهم بذات التكلفة، كالححاس، الزنك، البترول... الخ؛

-الإستفادة من وفورات الحجم على مستوى الإنتاج، وذلك لأنه ثمة حد لإنتاج بعض الصناعات، خصوصاً تلك التي لا تتحمل أعمال النقل لمسافات بعيدة كمشتقات الحليب مثلاً، أو الغاز السائل الذي يملأ في أوعية ثقيلة للغاية، وبهذا فمن الأفضل إنشاء مصانع جديدة في البلدان أخرى؛

-إيجاد أسواق جديدة لمنتجات جديدة وبضائع الشركات الأجنبية خاصة تسويق فائض كبير من السلع الراكدة، والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها،

-الإستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل اليد العاملة الرخيصة، إذ غالباً ما تتمتع الدول النامية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر بأيدي عاملة ممتازة تتفانى في العمل وتحلى بإنتاجية مرتفعة، وقليلاً ما تلجأ إلى الإضراب، لكن يجدر بنا التنويه إلى أن توفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصراً جاذباً للاستثمار كما كان عليه الحال في بداية الستينات من القرن الماضي، وبذلك فإن البحث عن تدنية التكاليف عن طريق عنصر العمل لا يحتل إلا مكانة ثانوية في تحديد الإستثمار حالياً؛

-تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرب، التأميم، المصادرة، زيادة الرسوم الجمركية أو خطر عمليات الإضراب الذي قد يشل المبيعات في بلدان عدة على حد سواء. فتوزع وانتشار الإستثمارات على عدد أكبر من الدول يعمل تحجيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب؛

(1) - محمد عبد العزيز عبد الله، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، مرجع سبق ذكره، ص: 25-29.

-تفادي قيام المضاربات المحلية بين المستثمر الأجنبي ومستثمري الدولة المحلية المضيفة -التي تنشأ من الرسوم الجمركية وتكاليف النقل المضافة إلى كلفة الإنتاج في ذات الدولة المضيفة - في حال كون السلع المحلية تتمتع نسبيا ببعض المزايا المتشابهة - الأمر الذي قد يؤثر في مكانة المستثمرين الأجانب في السوق المحلية، مما يجعلهم مضطرين إلى إنشاء استثمارات مباشرة محليا؛

-الإستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الكثير من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية إليها، ومن أهمها: تقديم الحوافز الضريبية، وتوفير فرص استثمارات دائمة، إعطاء ضمانات للمستثمرين، توفير أنظمة للمعلومات وغيرها؛

-سهولة قيام الشركات متعددة الجنسيات بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها؛

-الإستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المضيفة، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عمليات داخل موطنها؛

-زيادة صادرات البلد المصدر للإستثمار الأجنبي المباشر، فعلى سبيل المثال: فإن فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج تؤدي دورا مهماً في صادرات الولايات المتحدة الأمريكية. إذ يبلغ إنتاج الصناعات التحويلية التي يتم تسويقها من قبل فروع الشركات في نفس المكان المتواجد فيه أو التي يتم تصديرها إلى الخارج من قبل الفروع المذكورة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بصادرات الولايات المتحدة من المنتجات الصناعية؛

-رغبة المستثمر الأجنبي المباشر في إمكانية فرض السيطرة الاقتصادية والسياسية على البلد المستورد لهذا الاستثمار. فكثيرا ما يتركز هذا النوع من الاستثمار في قطاعات اقتصادية أساسية بالنسبة للبلد المستورد.

2- دوافع استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر واستيراده من قبل الدول المضيفة: وهذه الدوافع يمكن ترجمتها في تلك الأهداف التي تتخذ الأبعاد الاقتصادية و الإجتماعية والتي تسعى لتحقيقها الدول المضيفة والتي تصب كلها في مصب دفع وتيرة النمو إلى الأمام وخدمة للتنمية الشاملة وإنعاشا لاقتصادياتها يمكن تلخيص هذه الدوافع في النقاط التالية:

تمويل التنمية الإقتصادية⁽¹⁾:

تلجأ الدول النامية إلى الإستعانة بالموارد والمدخرات الأجنبية وعلى رأسها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حال قصور الموارد المحلية غير التضخمية عن تمويل المعدلات المنشودة للإستثمارات الوطنية.

وتنشأ هذه الحاجة للموارد الأجنبية كما ذكرنا سابقا لتغطية مايسمى بالفجوة الإدخارية وفجوة الصرف الأجنبي؛

-الإستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الادارية الجيدة ؛

-الإسهام في حل مشكلة البطالة، وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها؛

-إنشاء صناعة حديثة ومتطورة، و التوسع في الصناعات الخدمية كالسياحة و التأمين⁽²⁾؛

-كما أنه من الممكن أن تؤدي هذه العمليات إلى تصدير الفائض من المنتج إلى أسواق أخرى أجنبية وبهذا يمكن

تحسين ميزان المدفوعات والتخفيض من الخلل في الميزان التجاري، كما يؤدي إلى التقليل من الواردات، وذلك من خلال

زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم هذا الأخير باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا؛

-تدريب العاملين على الأعمال الإدارية وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة والتي تعود نتائجها على كل من المشروع

والفرد نفسه.

(1) - محمد عبد العزيز عبد الله، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي"، مرجع سبق ذكره، ص:30.

(2) - فريد النجار، " الإستثمار الدولي و التنسيق الضريبي"، مرجع سبق ذكره، ص:36.

الفرع الثاني: منافع وتكاليف الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

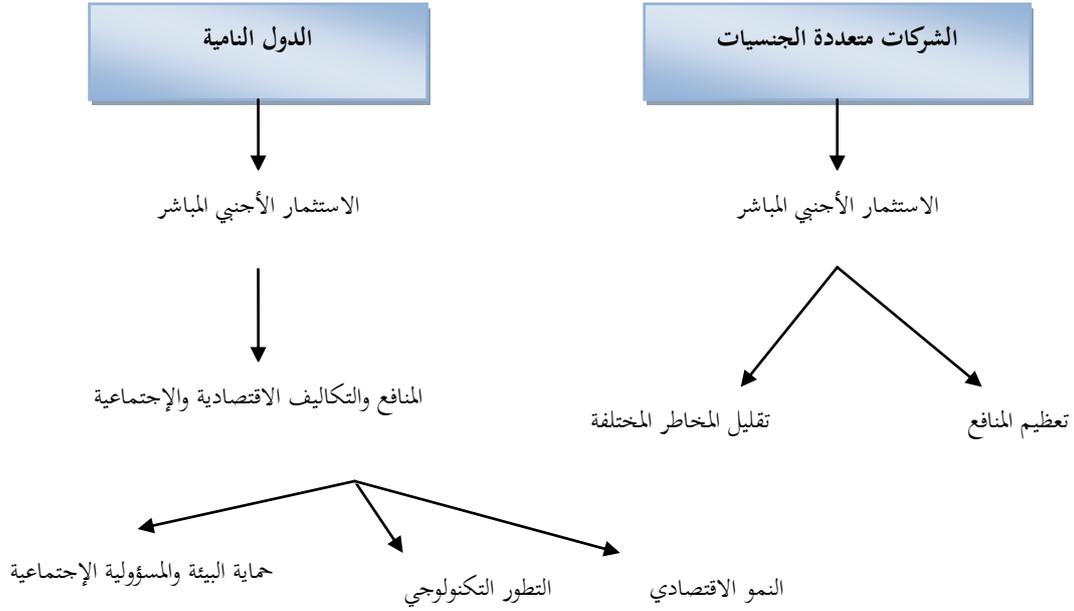
شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا رئيسيا للتمويل في الدول النامية كما ساهمت في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية الخاصة كونه يستند إلى حد كبير على الرؤية المستقبلية الطويلة المدى للمستثمرين لإمكانية تحقيق الأرباح من خلال أنشطتهم الاقتصادية.

وقد يكون من الخطأ التصور بأن المنافع التي يمكن أن تجنيها الدول النامية جراء جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يمكن الحصول عليها دون تكلفة. فالمستثمرون لهم أهداف ودوافع من تدويل أنشطتهم. كما أن الحكومات التي تشجع شركاتها الوطنية على الاستثمار في الدول أخرى، تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية. ما يعني أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الإستثمار، وتعتمد درجة استفادة كل طرف إلى حد كبير، على سياسات وممارسات الطرف الآخر بشأن نوع وطبيعة الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين⁽¹⁾.

وتثبت التجارب أن رغبة الشركات متعددة الجنسيات بتصدير رأسمالها في شكل الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة ورغبة الدول لإستضافة تلك الاستثمارات مسألة خاصة حيث يرتبط بكيفية تحقيق موازنة دقيقة بين تعظيم العوائد وتقليل المخاطر المتوقع مواجهتها من جهة، وكيفية تقييم الدول المضيفة لمنافعها وكلفها الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى⁽²⁾. والمهم في هذا الأمر هو حالة المنافسة بين الشركات نحو دولة معينة لتكون دولة مضيضة، وكذلك المنافسة بين الدول المرشحة لإستقبال استثمار معين ويمكن تصور تلك الموازنة في الشكل رقم (1-1) كما يلي:

(1) - حسان خضرم، "الاستثمار الأجنبي المباشر- تعريف وقضايا-"، مرجع سبق ذكره، ص:10.

(2) - زياد محمد عرفات أبو ليلي، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة 1976-2003"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 2005، ص:16.



- المصدر: زياد محمد عرفات أبو ليلي، "أثر الإستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة 1976-2003"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة

الماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 2005، ص:16.

وحقيقة الأمر أنه لا يكمن تجاهل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق معدلات نمو ملحوظة وسريعة في حصص

تصدير السلع الصناعية للدول النامية مما يؤثر على النمو الاقتصادي لتلك الدول.

فضلا عن هذا فإن طبيعة العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة وخاصة النامية، إنما تعتبر ضربا

من ضروب التسرع والسذاجة العلمية. فالدول النامية المضيفة لها أهداف تختلف في طبيعتها عن تلك التي تسعى لبلوغها

الشركات متعددة الجنسيات هذا من ناحية، كما أن الاعتراف بوجود مصلحة مشتركة بين هذين الطرفين هو حقيقة لا

يكمن تجاهلها، هذا من ناحية أخرى.

ويخطأ من يتصور أو يفترض أن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن الحصول عليها بدون تكلفة أو أنه ذا نفع لكل

من الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات بصفة دائمة ومستمرة بدون تكلفة. فالعوائد والتكاليف المرتبطة بهذا النوع

من الاستثمار بمثابة مسلمات يفرضها واقع الممارسة وطبيعة الأهداف، والخصائص التي يتسم بها كل طرف من أطراف

هذا الاستثمار.

وهذا ما يفسر أن تنافس الدول للفوز بأكبر حصة ممكنة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واعتمادها الكثير من الإمتيازات والتسهيلات والحوافز لجذب الإستثمار. في حين فتحت بعض الدول المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة القطاعات، فقد قامت دول أخرى بإستثناء بعض القطاعات بإعتبارها استراتيجية أو تمس الأمن الوطني والاقتصادي للدولة.

وعليه يمكن القول بوجه عام أن قضايا التكلفة والعائد المرتبط بالإستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر على ممارسات المستثمر الأجنبي، وإنما أيضا على الكثير من العوامل والمقومات التي تشكل في أساسها خصائص بيئية ومناخ استثماري في الدول النامية.

الفرع الثالث: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لقد أضحت الكثير من الدول النامية و خاصة منها الدول العربية على أهمية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوليه اهتماما أكبر من المحافظ الاستثمارية والقروض البنكية وذلك يعود لمختلف الفوائد التي يمكنها جنيها من وراءه بالرغم من انعكاساته السلبية على اقتصادياتها، الأمر الذي فسره الخبراء على أنه يعتبر بمثابة خطوة نحو اندماج اقتصادات تلك الدول في الإقتصاد العالمي.

إن تلك الفوائد الكثيرة تتجلى أساسا في أهمية استثمار الأجنبي المباشر باعتباره دعامة من دعائم نمو اقتصادها وإنعاش مستويات نمو القطاعات الإقتصادية المختلفة من خلال الرفع من طاقتها الإنتاجية والتحسين من كفاءتها وأدائها... الخ⁽¹⁾.

لهذا ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط. حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، رفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية لعوامل الإنتاج، فضلا عن دوره في زيادة أصول المعرفة والحصول على التكنولوجيا

(1) - فارس فضيل، "أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر مصر والمملكة العربية السعودية"، مرجع سبق ذكره، ص: 152.

الحديثة والمتطورة، كما تتجلى أهميته أيضا في كونه ضروري لتكملة الموارد المحلية ونمو الناتج ومن ثم الزيادة في تراكم رؤوس الأموال ويعمل على رفع المهارات وتوفير فرص العمل للمواطنين في الدول المضيفة، فضلا على أنه يساعد على عمليات التكيف الهيكلي وذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات، فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية.

وأثبتت الكثير من الدراسات في هذا الشأن أن الاستثمار الأجنبي المباشر أكد بجدارة على الأقل أنه وسيلة تمويلية خارجية بديلة للقروض الأجنبية، والمنح والإعانات لكون هذه الأخيرة خلفت تبعات سلبية على الوضعية العامة للدول خاصة النامية سواء من الناحية المالية أو الإجتماعية أو حتى الإقتصادية... الخ. وبهذا يمكن أن يتميز الاستثمار الأجنبي بالمقارنة بوسائل التمويل الأخرى بكثير من المزايا نجمل أهمها في النقاط التالية⁽¹⁾:

- لايقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بترسيخ قواعد في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية والفنية سلامة المشروع الذي يستثمر فيه؛

- لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتحويل النقد الأجنبي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بهدف سد فجوة الصرف الأجنبي كما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية، وإنما يمثل في معناه الحقيقي، من خلال اتخاذه شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في اللوازم والمعدات الهامة لإقامة الإستثمار وما يصاحبها من خبرات ومهارات الإدارية والتنظيمية التي من الممكن أن تقضي على كثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية؛

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفورات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، وذلك من خلال قيام مشاريع جديدة وإنشاء المرافق اللازمة لها التي تعمل على توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج غير المتوفرة، وإنشاء معاهد تعمل على تدريب على رقي بمستوى العامل المحلي فضلا عن تحفيزهم على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب.

(1) - محمد عبد العزيز عبد الله، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي"، مرجع سبق ذكره، ص: 34-35.

وينسب للاستثمارات الأجنبية المباشرة الفضل في إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها الدول النامية بما توفره من فرص وظروف عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد.

- كما لا ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على فرض أعباء ثابتة في صورة فوائد وأقساط على ميزان المدفوعات الخاص بالدول المضيفة؛

وينبغي الإشارة إلى أن هذه المزايا النسبية للاستثمار الأجنبي لا تنحصر في الدول النامية فقط بل تتنافس مع الدول المتقدمة في عملية جلبه وتشجيعه ضمن اقتصادياتها الوطنية.

المطلب الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات كأداة رئيسية لتجسيده.

من المعلوم أن ظاهرة "الشركات متعددة الجنسيات" مثلها مثل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت إحدى القوة المؤثرة في صنع الأحداث والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر، كما أنها تعد بمثابة الحكومة الكونية باعتبارها الجسر القائم على احتواء اقتصاديات دول الجنوب في الاقتصاد الرأسمالي⁽¹⁾، وفي هذا الصدد سنبلور مفهوم الشركات متعددة الجنسيات ثم بعدها نبرز استراتيجيتها في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الأخير سنبين مدى العلاقة الموجودة بين الظاهرتين.

الفرع الأول: مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات.

استخدم مصطلح الشركات متعددة الجنسيات في الأدبيات الاقتصادية لأول مرة في مجلة "بزنس ويك *Business Week*" الأمريكية سنة 1963، وذلك في ملحق خاص تحت عنوان الشركات متعددة الجنسيات⁽²⁾، وقد برزت محاولات متعددة لوضع تعريف لها؛ ولا يوجد لحد الآن إجماع على تعريف دقيق لها*، نظرا لارتباطها بالعديد من الجوانب والأبعاد المتعلقة بها: التنظيمية والقانونية والاقتصادية والسياسية وغيرها، ولاهتمامات المنشغلين باستخداماتها للمفاهيم والتصورات

(1) - هيفاء عبد الرحمان التكريتي، "آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد الحر"، الطبعة الأولى دارالحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2010، ص: 349.

(2) - نفس المرجع، ص: 351.

* - الشركات متعددة الجنسيات اتخذت عادة تسميات منها: شركات عبر الوطنية، الشركات العابرة للقارات، الشركات العابرة للقوميات، الشركات العالمية، الشركات الدولية، المشروع متعدد الجنسيات، الشركات الكوكبية... الخ.

التي ترتبط بها من ناحية أخرى، إذ يركز البعض في تعريفه للشركات متعددة الجنسيات على ملكية الشركة، و يركز البعض الآخر على حجم و ضخامة الشركات بالإضافة إلى طبيعة الملكية والتحكم في قراراتها⁽¹⁾.

وفيما يلي أهم التعاريف:

فقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيف⁽²⁾.

كما تعرف الشركات متعددة الجنسيات بأنها مؤسسات ضخمة مكونة من عدة وحدات اقتصادية، تنشط في أكثر من بلدين مهما كان شكلها القانوني وباختلاف نظام اتخاذ القرارات فيها، والذي يسمح لها برسم سياسات واستراتيجيات موحدة، حيث أن هذه الوحدات أو الفروع مرتبطة فيما بينها برباط الملكية أو غير ذلك، وبشكل يؤثر كل وحدة على نشاط الوحدات الأخرى⁽³⁾.

كما تعريف الشركات متعددة الجنسيات بأنها المؤسسات أو الشركات التي تمتلك أو تدير فرع داخل العديد من الدول، وهذه الوحدات مرتبطة مالياً و قانونياً بالشركة الأم⁽⁴⁾.

وتعرف الشركات متعددة الجنسيات بأنها شركة مقرها الرئيسي في الدولة الأم ولها أنشطة وعمليات موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق فروع أو شركات تابعة، ويضاف إلى ذلك أن لها حصة كبيرة في القطاع الذي تمارس فيه نشاطها، وتوسع الشركات متعددة الجنسيات نشاطها يكون إما عن طريق إنشاء مشاريع جديدة في الدول أو عن طريق

(1) - أحمد عبد العزيز، وآخرون، "الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 85، 2010، ص: 119.

(2) - أحمد عباس، أحمد محمد، "دور الشركات متعدد الجنسيات في الاقتصاد العالمي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، 2012، ص: 55.

(3) - Noureddine Benferha, " **Les multinationales et la mondialisation, Perspectives et en jeux pour l'Algérie** ", El-Dahleb, Alger, 1999, P:23.

(4) - Jean Pierre Bibeau, **Introduction à l'économie Internationale 2**, ème édition Gaetan Morin, canada, 1993, p 162

التملك أو الاندماج مع شركات من دول أخرى، حيث يوجد لبعض الشركات متعددة الجنسيات الضخمة فروع في أكثر من 40 إلى 50 دولة⁽¹⁾.

وعليه يمكن القول أن الشركات المتعددة الجنسيات هي شركات كبيرة تستطيع أن توصل إنتاجها إلى خارج حدودها الإقليمية بحكم امتلاكها عدد من المزايا الإحتكارية التي تتيح لها تفوقا نسبيا لمشاريعها الاستثمارية، وتمكنها من زيادة قدراتها التنافسية وارتفاع معدلات نموها، وتحسين كفاءتها الإنتاجية والتسويقية، وبالتالي تحقيق أرباح كبيرة وتمثل هذه المزايا بوجه خاص في مجالات أربعة هي: تكوين هيكل تمويلي سليم لمشاريعها الاستثمارية، ووجود هيكل تنظيمي الذي يسمح لها بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات، التطوير التقني والتكنولوجي المستمر لها، بالإضافة إلى التسويق لإنتشار شبكاتها التوزيعية⁽²⁾. شهدت فترة التسعينات المزيد من النمو في أعداد الشركات متعددة الجنسيات، ففي عام 1991 كان هناك 350 ألف شركة مع 150 ألف فرع منتشرة في أنحاء العالم، أما في عام 1997 فقد بلغ العدد 450 ألف شركة متعددة الجنسيات، ويقدر حجم صادراتها بحوالي ثلث الصادرات العالمية، وتعادل قيمة إنتاجها 7% من الناتج المحلي العالمي.

الفرع الثاني: إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار الأجنبي.

قبل تحديد الإستراتيجية للشركات متعددة الجنسيات لابد من تحديد مهمتها وإجراء تقييم شامل للبيئة الإجمالية وتحليل للتنظيم وبيان نقاط القوة والضعف فيه، ودراسة العديد من الإستراتيجيات، وإختيار استراتيجية معينة وتطبيقها، ومن ثم يتم إجراء التقييم والرقابة، لأن تكوين استراتيجية إجمالية يصبح شيئا فشيئا مسألة حتمية في بيئة التحول السريع، وذلك لأن السوق يعتمد على المستوى العالمي والموارد تتأتى من اتجاهات عالمية⁽³⁾.

(1) - اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (لاسكوا)، "الشركات عبر الوطنية في دول الاسكوا"، نيويورك، 2005، ص: 03.

(2) - Michel Rainelli, **le Commerce International**, 4 édition, édition la découverte, Paris, 1994 P. 104.

(3) - سعود جايد مشكور العامري، "الإدارة المالية في الشركات متعددة الجنسيات"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 20.

وإن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما هو بيئة الانتشار⁽¹⁾ لهذا تختلف إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في تحديد مناطق الاستثمار حسب أهدافها الإستراتيجية ووضعية المنافسة السوقية وخصائص البلد المضيف للاستثمار، كما أنها تعتمد على جملة من الأمور وقرارات استراتيجية تتبناها هذه الشركات وتلتزم بها لفترة طويلة؛ وتمثل أغلب هذه القرارات في دعم وجود مجموعة الشركات في الأسواق، وتوسيع تشكيلة المنتجات، وإنتاج منتجات وتقديم خدمات جديدة، وتوسيع أهداف حصص السوق، والدخول في أسواق خارجية، وإقتناء شركات جديدة، وإعادة تمركز النشاطات، واعتماد تنظيم جديد.

وفي هذا الإطار يمكن أن نميز بين ثلاث إستراتيجيات أساسية هي⁽²⁾ :

- إستراتيجية النفاذ "الوصول" للموارد الطبيعية؛

- الإستراتيجية الأفقية "إستراتيجية السوق"؛

- إستراتيجية ترقية التكاليف "الإستراتيجية العمودية".

فحسب إستراتيجية النفاذ فيرتكز هذا النوع من الاستثمارات بتبعية الاقتصاد الكاملة إلى الشركة الأم وخضوعه لحاجياتها. أما فيما يخص الإستراتيجية الأفقية أو السوقية فتتطبق على قرارات الاستثمار الأجنبي التي تهدف إلى الإنتاج للسوق المحلي في البلد المضيف، وتعتبر هذه الإستراتيجية الأكثر تماشياً مع وضعية الاستثمار الأجنبي في شكله الحالي والمتمركز فيما بين الدول الأكثر تصنيعاً. ففي سنة 2001 استقبلت 10 بلدان 70% من الحجم السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر بينما لم تستقبل 100 دولة الأكثر تأخرًا سوى 1% فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى العكس من ذلك فإن إستراتيجية ترقية التكاليف أو الإستراتيجية العمودية تعبر عن حركة الاستثمار الأجنبي من البلدان المصنعة باتجاه البلدان النامية وذلك في ظل عدم تساوي مستويات التقدم بين البلد المستثمر والبلد المضيف

(1) - Wladimir Andreff, *Les multinationales, édition la découverte*, paris, France, 2003, p p 82-86.

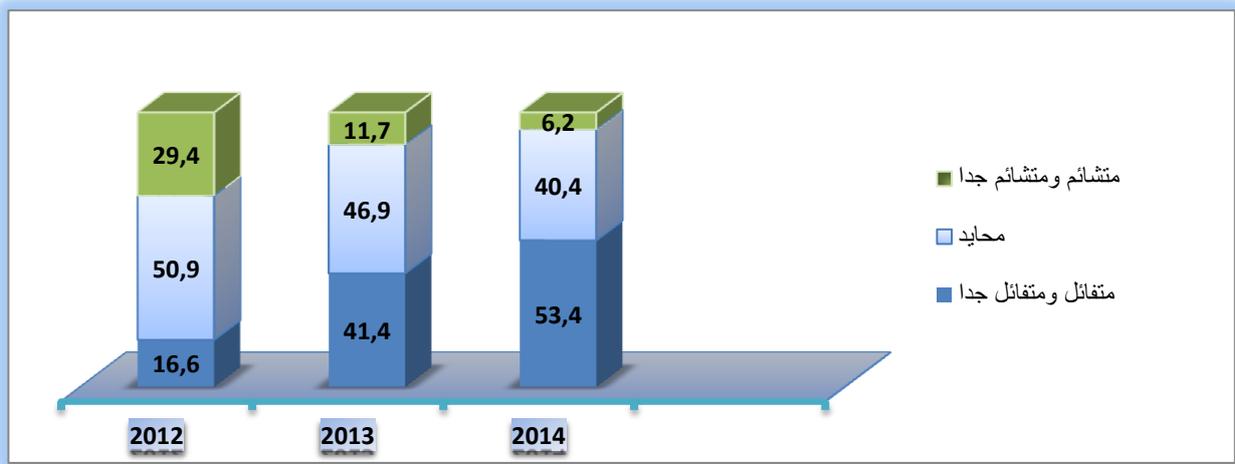
(2) - ناجي حسين، "تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"، العدد 24، سبتمبر 2005، على الموقع: المطلاع عليه في: 2012/05/10. www.uluminsania.net

للإستثمار. إن سعي الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق بعض المزايا يدفعها إلى البحث عن أقصر الطرق للوصول إلى الموارد.

ولقد أشار تقرير الاستثمار الدولي لعام 2002 ، والصادر عن *UNCTAD* أن الشركات متعددة الجنسيات في توسيع مستمر لدورها حيث زاد عدد الموظفين هذه الشركات من 54 مليون موظف عام 2001 وبلغت مبيعاتها قيمة 19 تريليون دولار إلى 69 مليون موظف سنة 2011، وبلغت مبيعاتها قيمة 28 تريليون دولار.

وتكشف الدراسة الإستقصائية لآفاق الاستثمار العالمي التي يصدرها الأونكتاد 2012، والتي تستطلع آراء الشركات متعددة الجنسيات حول خططها الاستثمارية، أنه بينما يتجاوز المشاركون في الإستقصاء المتشائمون بشأن مناخ الاستثمار العالمي في عام 2012 عدد المتفائلين بمقدار 10 نقاط مئوية، فإن أكبر مجموعة منفردة من المشاركين في الإستقصاء - قرابة النصف - أما محايدون لم يتوصلوا إلى قرار وهذا ما يوضحه (الشكل 1-2). الإجابات الخاصة بالمدى المتوسط، بعد عام 2012 ترسم صورة أكثر تفاؤلاً. وعند سؤالهم عن نفقاتهم المستقبلية المقررة للاستثمار الأجنبي المباشر يتوقع أكثر من نصف عدد المشاركين زيادة في الفترة من 2012 و 2014، مقابل مستويات 2011.

الشكل رقم (1-2): نظرة الشركات متعددة الجنسيات لمناخ الاستثمار العالمي في الفترة 2012-2014. (الإجابات بالنسبة المئوية).



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2012.

وباختصار، يمكننا أن نقول أن للشركة متعددة الجنسيات استراتيجية عالمية كلية، ولا تقييم وزنا كبيرا للحدود ولا للمصالح الوطنية أو الإقليمية في سبيل تحقيق غرضها النهائي وهو زيادة أرباح رأس المال المسيطر، والمتمثل قانونا في الشركة الأم، وإن هذه الإستراتيجية ترتبط ارتباطا وثيقا بالإستراتيجية الاقتصادية والسياسية للدولة الأم.

الفرع الثالث: العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر.

تحتل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية بشأن الشركات متعددة الجنسيات الأمر الذي أدى بما لا يستدعي الشك إلى توافق عمليتي انتشار الشركات متعددة الجنسيات والنمو المدهش للاستثمار المباشر الأجنبي. ومن هنا فإن الفصل والتفرقة بينهما ليس بالأمر الهين، فالشركة متعددة الجنسيات هي أصلا الأداة التي تستخدم لتحقيق الاستثمارات المباشرة والتي جعلت من هذه الاستثمارات القوة الرئيسية في الاقتصاد العالمي وهي ستستمر أيضا في تحديد مستقبل هذا الإقتصاد⁽¹⁾.

وكما أثبتت مختلف الدراسات في هذا الشأن على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار الشركات متعددة الجنسيات ومن أهم اساليب تدفق هذه الاستثمارات عمليات الاندماج والتملك بل وتشمل كذلك إنشاء مشاريع جديدة، على الرغم من أن أكبر عمليات الاندماج مازالت قائمة بين الشركات التابعة والمقيمة في الدول المتقدمة، إلا أن نصيب الدول النامية ارتفع في السنوات الأخيرة خاصة بعد توسع برامج الخصخصة.

وفي السنوات الأخيرة اصدر تقرير من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يبين حقيقة أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر أداة رئيسية التي تستخدم لتحقيق الاستثمار المباشر الأجنبي والتي جعلت منه القوة الرئيسية في الاقتصاد العالمي أين سيتم بموجب ذلك تحديد مستقبل هذا الاقتصاد في ظل ظروف أضحت تشهد تهاوي الحواجز أمام المعاملات الدولية مدفوعة بالعمولة والتحرر الإقتصادي والإبتكار التكنولوجي، فالاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره بداية لمجموعة عمليات الإنتاج، فالشركات متعددة الجنسيات تعبر عن نتيجة النهائية لها.

(1) - ميروف، ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين (القرنوي)، "الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات"، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي وعلاقته بالتطورات العالمية الراهنة.

مما لا شك فيه أن الاستثمار الأجنبي يتأثر بالتطورات العالمية المعاصرة، التي ألفت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في جميع البلدان، وفي مقدمتها العولمة بقيادة الشركات متعددة الجنسيات، التي تمكنت من السيطرة على كثير من أوجه النشاط الاقتصادي في العديد من الدول، كما ان الأزمة العالمية الراهنة ألفت بظلالها على كثير من الاقتصادات الدول، وأدت نتائج الحراك الشعبي في الدول العربية إلى إعادة النظر في الاستثمار من عدمه في هذه الدول.

بهذا أضحت الشركات متعددة الجنسيات من خلال ضخامتها وتنوع أنشطتها وانتشارها الجغرافي الأداة الرئيسية لتحسيد الاستثمار الأجنبي المباشر ، وفي ذات السياق يعتبر كل استثمار مباشر العامل المحرك للشركات متعددة الجنسيات حيث يقتصر دوره على تدفقات رؤوس الأموال، ومدى حجم تحركاتها وتأثيرها على الاقتصاد، بينما تمثل الشركات متعددة الجنسيات المعبر الأساس لتدفق هذه الاستثمارات حيث تمارس مراقبة واسعة وشاملة لكل الموارد، خاصة منها المتعلقة بالتجديد و الابتكار والبحث و التكوين.

الفرع الأول: أثر العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

يشير مصطلح العولمة الى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لزيادة عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، والعولمة هي مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوما ثقافيا أو اجتماعيا أو سياسيا⁽¹⁾، كما أن أكثر ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هي العولمة الاقتصادية، وأنبرى الكثير في تحديد هوية العولمة وبيان آثارها المختلفة، بين مؤيد ومعارض⁽²⁾ ، إلا أنها في الآن نفسه باعث على الأمل والتفاؤل لما تتيحه للدول من فرص كثيرة للاستثمار وتدفقة التكاليف وتشجيع الابتكار⁽³⁾ ، وكل ذلك ما هو إلا اعلان عن تشكيل معالم آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ، مما شجع أغلب الدول إلى انتهاج سياسات الاقتصاد الحر

(1)- أحمد عبد العزيز، وآخرون، " العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، 2011، ص:63.

(2)- حسن كريمة حمزة، " العولمة المالية والنمو الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص:25.

(3)- الغوث ولد الطالب جدو، سعد بوه ولد سيداتي، "التنمية المعتمدة على الذات: من مواجهة التبعية إلى التأقلم مع العولمة"، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 52 الجمعية

العربية للبحوث الاقتصادية ، مصر، خريف 2010 ، ص: 1.

وتبني برامج الخصخصة ، فقد بلغ عدد الدول التي أحدثت مثل تلك التغييرات ولصالح الاستثمار الأجنبي المباشر 131 دولة في سنة 1999⁽¹⁾، وكيفية خلق المناخ الاستثماري المناسب من خلال اصدار قوانين تخص معدلات الصرف، مزايا الموقع، تكلفة العمالة، حوافز الاستثمار، حرية تحويل للأرباح، الإعفاء من الضرائب، دخولها في تكتلات اقتصادية... الخ، والتي تسمح بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل وجود منافسة دولية في هذا المجال، وهذا بعد أن أصبح الاعتقاد سائدا بأن التدفقات المالية، المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، هي المحرك الضروري للتعجيل بسير النمو الاقتصادي⁽²⁾.

ولعب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة الحاملين للواء العولمة دورا رائدا في ترسيخ العولمة الاقتصادية وبرز أثر العولمة من خلال برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي قامت المؤسسات المالية الدولية بإجبار الدول النامية على الالتزام بتطبيقها عند إشتداد حدة الأزمة الاقتصادية بهذه الدول في إطار سياسة إصلاحية شاملة، تهدف في مجملها إلى تحسين أداء النشاط الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك فإنه في ظل العولمة:

- أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تنشر نشاطها عبر عدد كبير من الدول وتحاول في ذلك الإستفادة من أي ميزة نسبية في أي دولة دون أفضلية للبلد الأصل كما تنتقي إطاراتها وما تحتاج إليه من عمالة على أساس الكفاءة والأداء بغض النظر عن عامل الجنسية، وتحصل على تمويل محلي من كل بلد يمتد إليه نشاطها الذي قد يكون فرعاً أو شركة مملوكة بالكامل، وتبيع أسهمها للوطنية، وتفترض من بنوكه أو من الجمهور مباشرة في شكل سندات، كما تجتذب مدخرات كبيرة من بلدان الدول المتخلفة من خلال البنوك والبورصات العالمية؛

(1) - سرمد كوكب الجميل، "المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر تحليل نقدي لمعطيات منظمة التجارة العالمية في عصر العولمة"، ص: 19.

(2) - زغدار أحمد، "الإستثمار الأجنبي المباشر كشكل من اشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة"، مجلة الباحث العدد 03، 2004، ص: 160.

معرض أسس نظرياته واستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر

- كما أصبحت هذه الشركات غير خاضعة لرقابة البنوك المركزية أو لسياسات المصارف الوطنية، إذ أوجدت لنفسها محيطاً خاصاً بمساعدة المؤسسات الحالية التي أصبحت تمنحها إمكانيات كبيرة في التمويل وتنفيذ لخططها سياساتها واستراتيجياتها.

ومع التوجه إلى نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أصبح المستثمرون الدوليون يعيدون موازنة تركيبة محافظهم مع سقوط الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾، ويلاحظ زيادة عمليات الخصخصة في الدول خلال فترة تسارع العولمة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (1-4): المشاركة الأجنبي في حصيلة الخصخصة 1990-1999. (مليون دولار).

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	البيان
1.091	10.385	2.680	5.410	5.508	7.155	5.161	834	376	شرق آسيا والمحيط الهادي
1.082	3.775	1.990	2.026	4.036	4.156	1.556	102	1	إيرادات الخصخصة مساهمة الاستثمار الأجنبي
8.002	16.537	5.446	9.742	3.957	3.988	3.626	2.551	1.262	أوروبا ووسط آسيا
5.190	8.874	1.880	4.778	1.588	2.932	3.069	1.892	586	إيرادات الخصخصة مساهمة الاستثمار الأجنبي
37.685	33.892	14.142	4.616	8.199	10.488	15.560	18.723	10.915	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
21.535	12.486	6.448	2.206	5.058	3.765	4.037	7.384	6.358	إيرادات الخصخصة مساهمة الاستثمار الأجنبي
2.214	2.480	2.387	1.858	1.034	417	70	17	2	الشرق الأوسط وأفريقيا
603	603	16	109	325	138	19	3	-	إيرادات الخصخصة مساهمة الاستثمار الأجنبي
174	1.794	889	916	2.666	974	1.557	996	29	جنوب آسيا
11	1.043	528	38	997	16	44	4	11	إيرادات الخصخصة مساهمة الاستثمار الأجنبي
1.356	2.348	745	473	605	641	207	1.121	74	أفريقيا
694	1.969	299	275	453	566	66	5	38	إيرادات الخصخصة مساهمة الاستثمار الأجنبي

المصادر: قاعدة بيانات الخصخصة لدى البنك الدولي وتقديرات صندوق النقد العربي.

*

تشمل المغرب ومصر والكويت والأردن وتونس والجزائر ولبنان وعمان والإمارات.

أدت موجة الخصخصة في كثير من الدول النامية في أواخر الثمانينات إلى نمو كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدرت حصيلة الخصخصة الإجمالية في الدول النامية خلال عام 1990 وحتى نهاية عام 2000 بحوالي 342 دولار أمريكي. وخلال هذه الفترة، ارتفعت الحصيلة من 12 مليار دولار في عام 1990 إلى أعلى مستوى بلغته

(1) - حسان خضر، "الاستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا"، مرجع سابق، ص 14.

خلال التسعينات وهو حوالي 67 مليار دولار في عام 1997، ثم انخفضت تدريجياً إلى أن بلغت حوالي 35 مليار دولار في عام 2000 نتيجة انخفاض عوائد الخصخصة في دول شرق آسيا بسبب الازمة المالية التي تمر بها، وإكمال القسم الأكبر من برامج الخصخصة في بعض دول أمريكا اللاتينية. كما كانت الخصخصة بالنسبة لاقتصاديات دول أوروبا ووسط آسيا عنصراً هاماً من عناصر عملية التحول إلى نظام اقتصاد السوق وهي تنطوي في الغالب على مشاركة من جانب مستثمرين أجنبى بتنفيذ استثمارات مباشرة.

يظهر من الجدول (1-4) أن حصيلة الخصخصة في الدول العربية بلغت خلال الفترة ما بين عامين 1990-2001 حوالي 17.5 مليار دولار أمريكي، فمن مجرد 2 مليون دولار تحققت في تونس سنة 1990 ارتفعت حصيلة الخصخصة بصورة متصاعدة في السنوات اللاحقة إلى أن بلغت نحو 2,5 مليار دولار في سنة 1997 قبل أن تتراجع تدريجياً في ضوء التباطؤ الذي حدث في النمو الإقتصادي إلى أن بلغت حوالي 1,8 مليار دولار في عام 2000 وفي عام 2001 ارتفعت هذه الحصيلة إلى نحو 3 مليار دولار وهو أعلى مستوى تحققه منذ بدء تنفيذ برامج الخصخصة ويعود إلى حصيلة الخصخصة في المغرب التي بلغت 2,1 مليار دولار⁽¹⁾.

والجدير بالذكر أن برامج الخصخصة تؤثر في تدفقات الاستثمار من خلال إتاحة وسيلة ملموسة لتلك الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في اقتصاد البلد المعين، إزالة كافة العقبات المعيقة للاستثمار، تحسين البنية الأساسية، وإعطاء إشارة من الحكومة بإتخاذها الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة ملائمة لاستثمارات القطاع الخاص⁽²⁾.

ويلاحظ أن قرابة 75 % من التدفقات الاستثمارية في الدول النامية والتي مصدرها أنشطة الخصخصة هي في

شكل استثمارات أجنبية مباشرة خلال الفترة 1990-1999.

(1) - صندوق النقد العربي وآخرون، "التقرير الإقتصادي العربي الموحد"، 2002، ص:160.

(2) - حسان خضر، "الاستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا"، مرجع سابق، ص:18.

الفرع الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

كشفت الأزمة العالمية الراهنة عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الرأسمالية الليبرالية، واندلعت من القطاع العقاري نتيجة غموض العمل المصرفي، وانعكست هذه الأزمة التي بدأت مالية ثم تحولت إلى اقتصادية على معظم اقتصادات دول العالم. وتعود جذور الأزمة إلى نهايات العام 2000 وبدايات 2001 حيث أظهرت مختلف التوقعات الاقتصادية وجود احتمالات كبيرة لحدوث حالة من الركود الاقتصادي ستلقي بظلالها على الاقتصاد الأمريكي بعد حوالي 10 سنوات من التوسع والانتعاش⁽¹⁾. وتعزى أصول الأزمة المالية إلى التوسع في منح الإئتمان، والمتاجرة بالقروض وخلق الودائع بنسب مفرطة، والتعامل بالمشتقات المالية القائمة على المقامرة والمراهنة، والدخول في عمليات استثمارية ذات مخاطر عالية لا تتناسب وقدرة تحمل المؤسسات التمويلية⁽²⁾.

وبالتالي أجمع الكتاب على أن السبب الرئيسي لحدوث الأزمة المالية الراهنة يعود إلى سوق العقارات، من خلال التمويل والرهانات العقارية التي منحت إلى المستهلكين أو الأفراد الذين عجزوا في مراحل متقدمة عن السداد. وعلى صعيد متصل فإن أزمة الرهون العقارية (الفقاعة العقارية) التي انفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية في أوت 2008 تعتبر أبرز ما تمخض عن الأزمة بل هي أوضح صورها وهي بداية ظهور الأزمة على مستوى العالم ككل ، إلا أن هناك دراسة تعود بهذه الأزمة إلى عام 2006 ونشوب ما سمي بأزمة القروض العالية المخاطر التي أدخلت القطاع المصرفي والبنكي الأمريكي في دوامة الخسائر والاضطرابات، و ذهب ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين الأمريكيين، وقد اندلعت أزمة القروض العالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود، متجاهلة بذلك قاعدة الحذر وتقييم المخاطر، واعتمدت البنوك والمصارف هذا النهج في ظرف اتسم بنمو غير مسبوق لقطاع العقار وانخفاض هام لنسب الفوائد المعمول بها، الأمر الذي أدى بأعداد

⁽¹⁾ - نور الدين جوادى، عقبة عبد اللاوي، "الأزمة المالية العالمية الراهنة: تحليل عينة دراسات أعداد مجلة بحوث اقتصادية عربية ما بين 2007 إلى 2010"، مجلة

بحوث اقتصادية عربية، العددان 55 56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف خريف 2011، ص 37

⁽²⁾ - مصطفى العرابي، "تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 51، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف

كبير من الأمريكيين إلى حد القناعة أن الفرصة جد مواتية لشراء مسكن. ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية، وجد عدد كبير من الأمريكيين أنفسهم عاجزين عن تسديد قروضهم، وأزاد عددهم مع مرور الأشهر ليحدث جوا من الذعر والهلع في أسواق المال وفي أوساط المستثمرين في قطاع العقار⁽¹⁾، وفي جانب آخر لعبت عملية تحويل الرهونات إلى أوراق مالية من قبل الشركات والكيانات الاستثمارية في السوق الثانوية دورا كبيرا في اندلاع الأزمة. وقد نتج عن عمليات التوريق الرهانات زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون، مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه السندات المدعمة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70%⁽²⁾. بالإضافة إلى ما يتعلق بالمبالغة والتضخيم لأسعار أسهم الشركات في الأسواق المالية بمستويات تفوق كثيرا قيمتها الحقيقية وأصبحت المصارف تواجه مشكلة سيولة لعدم سداد المقترضين ديونهم التي هي في الأساس أموال مودعين، ومع انتشار أنباء الأزمات التي بدأت تواجه المصارف زاد اقبال المودعين على سحب ودائعهم مما عمق مشكلة السيولة لدى المصارف وتعدى الأمر إلى انهيار بعض المصارف مثل بنك " *Lehman Brothers* " رابع أكبر مصرف استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾ حيث عجز عن الوفاء بالتزاماته وأعلن عن إفلاسه في سبتمبر 2008، وشاعت أجواء من عدم اليقين وانعدام الثقة في كبرى المصارف الأمريكية وظهرت أعراض شح السيولة في عدد من اقتصادات الدول الناشئة حيث قام عدد من المصارف العالمية المتواجدة في الأسواق المحلية للاقتصادات الناشئة في دول أوروبا الشرقية، على سبيل المثال، بسحب الأموال المودعة لدى فروعها في الخارج ونقلها إلى مقرها الرئيسي في الدول المتقدمة، وذلك لإعادة بناء القواعد الرأسمالية للمصارف الأم⁽⁴⁾. وما يمكن ملاحظته أن هذه الأزمة تعتبر الأعنف منذ الكساد الكبير 1929-1933 حيث ضربت بقوة اقتصاديات الدول وهزت كياناتها، وعانت الدول المتقدمة من تراجع حاد في حجم

(1) - نسيم حسن أبو جامع، "أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الاستفادة منها فلسطينيا"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد الأول، 2013، ص: 259.

(2) - نفس المرجع، ص: 261.

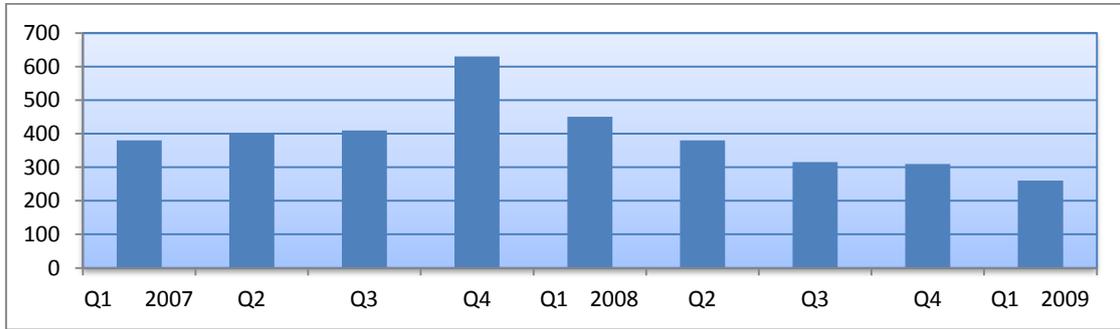
(3) - بدیعة لشهب، "الأزمة المالية العالمية: محاولة في الفهم والتجاوز"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 52، مصر، 2010، ص 67.

(4) - صندوق النقد العربي وآخرون، "تداعيات الأزمة العالمية على اقتصادات الدول العربية"، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص: 204-205.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة لديها باعتبارها دول الأزمة، وانتقال آثار هذه الأزمة إلى إقتصاديات الدول النامية والإنتقالية بعد ذلك.

وتعثرت بشدة التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأزمة المالية والاقتصادية، حيث حدث إنخفاض في التدفقات من مليار و 700 مليون دولار إلى أقل من مليار و 200 مليون دولار عام 2009 ، قبل أن ينتعش قليلا في عام 2010 (ما يقارب مليار و 400 مليون دولار)

الشكل (1-3): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الاقتصاد العالمي حسب الفصول في الفترة (2007-2009)



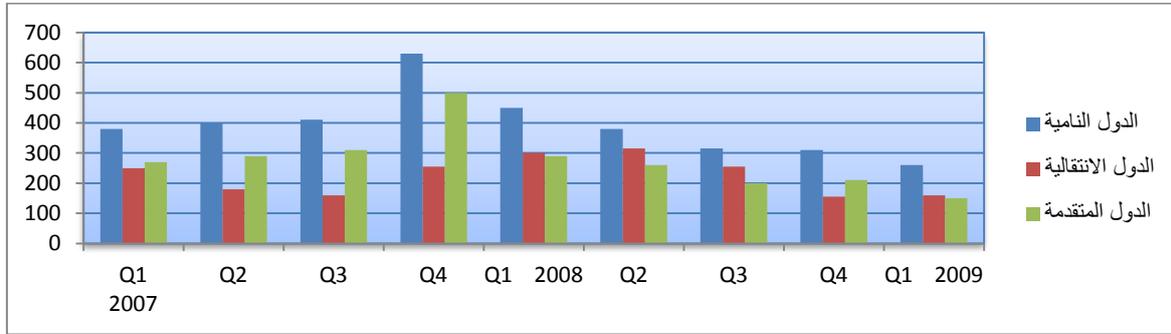
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

وفي عام 2009 حدث إنخفاض في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع مناطق العالم، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة نحو الخارج من البلدان النامية وكذا من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية فإنها قد تقلصت بنسبة 21 % سنة 2009 ، وذلك بعد فترة صعود دامت خمس سنوات، حيث ومع ارتفاع نصيب الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية إلى هذه الإقتصاديات، فإن إنكماش الاستثمار الأجنبي المباشر كان أقل حدة من مثيله في البلدان المتقدمة، والتي انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة منها نحو الخارج بنسبة 48%.

وحسب آخر إحصائيات *CNUCED* انخفاض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة يرجع ذلك أساسا إلى إنخفاض المبيعات عن طريق عمليات الدمج والتملك الدولي، بعد خمس سنوات من النشوة، وانخفضت بنسبة 39 % في أوروبا، وبنسبة 43 % في اليابان. أما بالنسبة للدول الانتقالية فأثر الأزمة المالية الراهنة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها قد عرف شئ من التأخر مقارنة بالاقتصاديات الأخرى، حيث في الوقت الذي تعاني

اقتصاديات الدول المتقدمة أوج مراحل الأزمة، حققت الدول الإنتقالية أعلى مستوى من هذه التدفقات الواردة، لتراجع فيما بعد بسبب إنتقال الأزمة إلى هذه الدول عبر الشركات الأجنبية. أما آثار الأزمة إلى الدول النامية عبر الاستثمار الأجنبي المباشر، كنتيجة لانخفاض قيمة الدولار والتراجع في عوائد هذه الدول إثر الإنخفاض في أسعار البترول في السوق العالمي، وكذا حالة الإنكماش التي عرفها الإقتصاد العالمي ككل. إلا أن التدفق استمر في الزيادة بالنسبة للدول النامية لأن الشركات الأجنبية لم تلغي استثماراتها في هذه الدول، بل قلصت فقط منها نتيجة تخوفها من الوضعية المالية في الإقتصاد العالمي والشكل رقم (1-4) يوضح ذلك.

الشكل(1-4): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الاقتصاديات الدول حسب الفصول في الفترة(2007-2009).



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD.

أما بالنسبة لاقتصاديات الدول العربية، فقد ألفت الأزمة المالية العالمية وما أعقبها من ركود في الإقتصاد العالمي بظلالهما على الاقتصادات العربية خلال عامي 2008 و 2009، حيث تراجع النمو فيها نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي وتقلص الاستثمارات المحلية والأجنبية. ولقد تباينت القنوات الرئيسية التي امتدت تأثيرات الأزمة من خلالها إلى الدول العربية، وذلك بحسب طبيعة اقتصاداتها ودرجة انفتاحها وارتباطها بالإقتصاد العالمي. ولغرض التحليل يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات.

فالمجموعة الأولى وهي دول مجلس التعاون الخليجي*، التي تتسم بأنظمة مالية وتجارية منفتحة وذات انكشاف عال على الأسواق المالية العالمية، فإن ارتباطها الوثيق بكل من النظام المالي العالمي وبالأسواق العالمية للسلع وفي مقدمتها النفط والغاز والبتروكيماويات، كانت القنوات الرئيسية لامتداد الأزمة العالمية إلى اقتصاداتها.

أما المجموعة الثانية**، فتعتبر أسواق المال المحلية فيها غير مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالأسواق العالمية، إلا أن اقتصاداتها تعتمد على الإيرادات النفطية، وبالتالي فإن الطلب العالمي والأسعار العالمية للنفط تؤثر كثيراً على السياسة المالية المتبعة في هذه الدول والمسيرة للدورة الاقتصادية العالمية، أي أن النفقات الحكومية ترتفع مع ارتفاع إيرادات النفط وتنخفض مع انخفاض تلك الإيرادات وذلك في معظم تلك الدول.

أما المجموعة الثالثة***، فهي دول يعتمد القطاع المصرفي والمالي فيها على موارد الإقراض المحلي وبالتالي لا تتأثر اقتصاداتها بصورة مباشرة بالتقلبات في أسواق المال العالمية. غير أن الصدمات الخارجية تنتقل إلى اقتصاداتها من خلال ارتباطها التجاري الوثيق بأسواق الدول المتقدمة وشركائها التجاريين الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ففي جانب المعاملات السلعية، تعتمد صادرات هذه الدول على أسواق الدول المتقدمة بالدرجة الأولى، وكذلك الأمر في جانب معاملات الخدمات كإيرادات السياحة، وتحويلات العاملين بالخارج وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتؤدي تقلبات الدورة الاقتصادية ومعدلات النمو في الدول المتقدمة، في ضوء الركود الناجم عن الأزمة إلى مخاطر تباطؤ النمو في دول المجموعة الثالثة، وذلك من خلال تراجع أداء قطاعاتها التصديرية عالية الانكشاف على أسواق الدول المتقدمة، وتراجع التدفقات المالية إليها من خلال تراجع إيرادات وحجم السياحة وتحويلات العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾.

* الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت.

** الجزائر، السودان، ليبيا واليمن.

*** الأردن، تونس، سورية، لبنان، مصر، المغرب وموريتانيا.

(1) - صندوق النقد العربي وآخرون، "تداعيات الأزمة العالمية على اقتصادات الدول العربية"، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، مرجع سبق ذكره، ص :

وإزاء القيام بتحليل مقارن لتأثيرات الأزمة على الاقتصادات العربية حسب المجموعات الثلاث المذكورة، فإن امتداد الأزمة يعزى إلى أمرين أساسيين، أولهما عوامل مالية تتعلق بدرجة انكشاف القطاع المصرفي والمالي في الاقتصاد على أسواق المال العالمية، وثانيهما العوامل التجارية التي ترتبط بالشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية.

أثرت الأزمة المالية على مناخ الاستثمار الأجنبي في الدول العربية كما يلي:

-التراجع الحاد في الأسعار العالمية لمعظم السلع الأولية وعلى رأسها النفط والغاز والمعادن وبعض المحاصيل الزراعية يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى قطاعات الموارد الطبيعية (1)؛

-تعرض البنوك العربية إلى أزمة سيولة حادة تجلت في أحجام البنوك الخليجية عن الإقراض فيما بينها إلا بمعدلات فائدة مرتفعة، وعجز الكثير من البنوك عن تمويل المشروعات الكبرى في المنطقة (2)؛

-تخفيض المصارف في البلدان المتقدمة لقروضها إلى حد كبير (3) مما قلص من قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج أو تمويل عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود، حيث تشير البيانات إلى تراجع قيمة صفقات الاندماج والتملك بسبب الهبوط في أسعار الأسهم وما صاحبه من تقييم غير واقعي للشركات المعروضة للبيع؛

*اتجاه السلطات في العديد من الدول إلى فرض وتشديد القيود على أنواع محددة من الاستثمار الأجنبي المباشر بما عكس مناخا استثماريا غير موات وأقل تحمرا من ذي قبل وخاصة في مجال صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود، وقد أشار تقرير الاستثمار العالمي لعام 2008 الصادر عن منظمة الأونكتاد إلى أنه من بين 98 إجراء إصلاحية اتخذته الحكومات يوجد 24 إجراء مقيد للبيئة الاستثمارية معظمها يتعلق بالصناعات الإستخراجية (4)؛

(1) - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2009، ص:5.

(2) - محمد بوهزة، رفيق مرزوقي، "الأزمة العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية"، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص:6.

(3) - Ali Dib, "Implication of the global financial Crisis on the Algerian Economy", Revue des économies nord Africaines, n°7, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali, Chlef, 2è trimestre, 2009, P3.

(4) - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2008، ص:82.

-إلغاء وتأجيل مشاريع إنمائية في عدد من الدول العربية وخاصة في مجال البنية الأساسية والنفط والقطاع العقاري إثر اختناقات أسواق الإئتمان العالمية وما يشهده الاقتصاد العالمي من انحسار⁽¹⁾؛

-التراجع في معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2009 بمعدل نمو سلبي بلغ 1,3 % أثر سلباً على جاذبية مناخ الاستثمار، حيث جعل أسواق الدول المتقدمة التي تهيمن على الحصة الأكبر من إجمالي التدفقات الواردة والصادرة أقل قدرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة أو تصديرها إلى باقي دول العالم، إضافة إلى تزايد عدد العمال المسرحين(العمال المهاجرين) وعودتهم إلى بلدانهم الأصلية⁽²⁾؛

-تراجع نشاط هيئات ترويج الاستثمار حيث تناقص في الدول العربية من أكثر من 400 فعالية خلال العام 2009 شملت 15 دولة وفق المصادر القطرية إلى أقل من 300 فعالية سنوياً⁽³⁾؛

-انهيار غير مسبوق في بعض الأسواق المالية العربية حيث انخفض مؤشر البورصات العربية بما يزيد على 55 % في سنة 2008 في سوق القاهرة وعمان وبنسبة أكبر في سوق دبي⁽⁴⁾.

وأظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بنسبة 14,2 % إلى 1,7 تريليون دولار مقارنة بنحو تريليوني دولار وأشار التقرير إلى أن الأزمة العالمية قد غيرت خارطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويلفت التقرير النظر إلى أن تزايد عمليات تصفية الاستثمارات من جانب الشركات عبر الوطنية حول العالم والتي عادة ما تأخذ شكل إعادة الاستثمارات إلى الوطن أو القروض العكسية فيما بين الشركات، أو سداد القروض للشركات الأم، تعد من أهم العوامل التي أسهمت في

(1) - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "نشرة ضمان الاستثمار"، العدد الفصلي الثالث، 2009، ص:3.

(2) - محمد محمود، ولد لزمد عيسى، "آثار وانعكاسات الأزمة الدالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، الأزمة العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية"، الملتقى

الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20 21 أكتوبر 2009، ص:8.

(3) - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "نشرة ضمان الاستثمار"، العدد الفصلي الثالث، 2011، ص:13.

(4) - حسن عبد المطلب الأسرج، "الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية"، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20 21 أكتوبر 2009، ص:15.

تراجع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وبوجه عام تقلصت أرباح أكبر 100 شركة عبر وطنية حول العالم بنسبة تجاوزت 25 % في عام 2008⁽¹⁾.

وبشأن أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي فتتوقع الأونكتاد بأنها مازالت محفوفة بالمخاطر وعدم اليقين مع توقعات بأن يستمر ويستقر التعافي في التدفقات خلال عام 2012 على نحو 1.6 تريليون دولار، مع ترجيحات بارتفاع معتدل ولكنه ثابت على المدى الطويل إلى نحو 1.8 تريليون دولار عام 2013 ونحو 1.9 تريليون دولار خلال عام 2014.

ويستند هذا السيناريو المتفائل إلى مرتكزات عدة أهمها: توقعات إقدام الشركات المتعددة الجنسيات على إنعاش خطط توسعاتها الخارجية بفضل المستوى القياسي للسيولة النقدية المتوافرة لديها، وانخفاض أسعار تمويل ديونها، والارتفاع في القيم الخاصة بها في أسواق الأوراق المالية، إضافة إلى ظهور فرص استثمارية جديدة وواعدة في الدول المستقبلية، نتيجة استمرار برامج الخصخصة، إعادة هيكلة الشركات والصناعات، الجهود الرامية إلى إعادة تحقيق التوازن المالي، والتراجع عن برامج الدعم الحكومي، فضلا عن استمرار النمو في إقتصادات معظم الدول الناشئة⁽²⁾.

الفرع الثالث: تأثير الحراك الشعبي في الدول العربية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

شهدت الدول العربية في الفترة الأخيرة اضطرابات سياسية أدت إلى ارتفاع درجة عدم اليقين وصعوبة في التنبؤ بردود أفعال اللاعبين الدوليين، ومما لاشك فيه أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة.

رغم استمرار الجدل الدائر على صعيد شكل وطبيعة العلاقة بينهما، تؤكد بعض التقارير أن حالة عدم الاستقرار في دول الربيع العربي ساعدت على هروب الاستثمارات الأجنبية باحثة عن مناخ استثماري آخر في الوقت الذي تعتبر الاقتصاديات العربية في أمس الحاجة لتلك الاستثمارات. وبدأت هذه الدول تعاني من انخفاض حاد في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتراجعا واضحا في تدفقات هذه الاستثمارات إلى كل من مصر وتونس وليبيا واليمن

(1) - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2009، ص: 65-66.

(2) - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية" الكويت، 2011، ص 94.

وسوريا. وأشار العديد من المسؤولين إلى أن مؤشرات انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول آخذة في التزايد؛ وعودتها مرهونة بعودة الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني.

الجدول رقم (1-5): معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي و حجم الاستثمار الأجنبي لكل من دول الربيع العربي.

الدولة	السنوات	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	سوريا
معدل نمو الناتج المحلي	2009	3.1	4.7	2.3-	3.9	6.0
	2010	3.7	5.1	4.2	8.0	3.2
	2011	1.3	1.3	-	3.4	3.0
حجم الاستثمار الاجنبي المباشر (مليار دولار)	2009	1.688	6.712	2.674	0.655	2.570
	2010	3.113	6.386	3.114	0.300	1.850
	2011	2.265	(483)	-	(713)	1.059

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات الملحق الإحصائي لتقرير مناخ الاستثمار 2010.

أثرت الإنتفاضات والإحتجاجات والثورات التي بدأت في تونس وامتدت إلى مصر واليمن والبحرين وليبيا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ويتضح ذلك من خلال الجدول ففي تونس انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي 50% ، كما تسببت المظاهرات في خسارة للاقتصاد الوطني التونسي يقدر بما يقارب 8 مليارات دولار، وقد اشارت اتحاد المصارف العربية تكبد الاقتصاد التونسي في عام 2011 خسائر تقدر بحوالي 2.52 مليار دولار أمريكي، كما تم خفض تصنيفها الائتماني إلى الصفر حسب وكالة فيتش، وفقدانه لمصادر العملات الأجنبية بسبب تدهور السياحة وانعدام التحويلات الخارجية. أما مصر فهناك تراجع واضح لصافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها في الربع الثالث من العام 2010 - 2011 بنسبة 75% . وبالنسبة للجمهورية العربية اليمنية عرفت تراجع حاد للاستثمار الأجنبي المباشر عام 2011، وذلك بعد أن تجاوزت خسائر الاقتصاد اليمني نحو 1.5 مليار دولار، وتعثر الحركة المصرفية بنسبة 40%، وعجز في الموازنة وصل لأكثر من 4 مليارات دولار، ويحتمل أن يستمر الاستثمار الأجنبي بالهبوط إلى 200 مليون دولار أو أكثر بسبب الصراعات القائمة . أما الجمهورية العربية السورية والتي لا تزال تشهد أحداث دامية حتى الآن فهي الأخرى تشهد انخفاضات في الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽¹⁾.

(1) - نسيم حسن أبو جامع، "أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الاستفادة منها فلسطينياً"، مرجع سبق ذكره ، ص: 436-437.

ومن الأسباب التي أدت إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الربيع، يمكن أن تكون على الشكل

التالي (1):

-الإضرابات السياسية و الاجتماعية المصاحبة لثورات الربيع العربي؛

-عدم الاستقرار الأمني و الاجتماعي للاستثمارات الأجنبية بصفتها مراكز قوى للنخبة الحاكمة في دول الربيع العربي؛

-ارتفاع درجة المخاطرة في دول الربيع العربي؛

-انخفاض معدل العائد المتوقع على رأس المال للعملية الاستثمارية؛

-سوء التوقعات المستقبلية بالنسبة للنشاط الاقتصادي، وانخفاض مستوى الدخل ومعدل النمو في الناتج المحلي؛

-صاحب هذه الثورات الأزمة المالية العالمية وانخفاض التصنيف الائتماني لبعض الدول ذات المراكز المالية المتقدمة، مثل

فرنسا أدى إلى زيادة مخاطر الائتمان في هذه الدول فخرجت رؤوس الأموال بحثا عن ملاذ أحر أكثر أمنا.

(1) - نفس مرجع، ص:439.

خلاصة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، و تعطي صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الاستثماري، حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية، ثم شهد تراجعا خلال الفترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم شهد تطورات سريعة في تدفقه عالميا واتجاهاته جغرافيا وقطاعيا ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة،

ومن جهة أخرى، يمكن القول بأن هناك أسبابا عديدة تؤدي إلى قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء كان ذلك من الدوافع التي حفزت الدولة المصدرة لرأس المال للقيام بعملية الاستثمار الأجنبي المباشر، أو من جانب الدولة المضيفة التي ترغب بقيام أمثال هذه الاستثمارات على أراضيها من خلال الحوافز والتشجيعات التي تضعها أمام المستثمر الأجنبي. بالإضافة إلى الدوافع والتكاليف التي يجب أن تتوفر لأجل أن يكون هذا الاستثمار المباشر الأجنبي فعالا سواء بالنسبة للدول المضيفة أو بالنسبة للشركات الأجنبية وعلى رأسها الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر أداة رئيسية أو قناة رئيسية لتجسيده.

وتوصل هذا الفصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر حساس اتجاه التطورات العالمية الراهنة والمتمثلة في ظاهرة العولمة التي أدت إلى توطيد قنوات انتقال الصدمات الاقتصادية بسرعة فائقة والتي عززتها الأزمة المالية العالمية الراهنة التي ألفت وما أعقبها من ركود في الاقتصاد العالمي بظلالها على الاقتصادات العالمية والعربية، نتيجة للترابطات الاقتصادية والمالية، كما أن تداعيات الحراك الشعبي جاءت لتزيد في محنة بعض الدول العربية بعد أن ظهرت بوادر التعافي من تداعيات الأزمة العالمية الراهنة. ولاشك أن هذا سينعكس على مناخ الاستثمار الذي سيشكل محور اهتمامنا حيث سنتطرق اليه بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

الآليات اللازمة لتهيئة مناخ

الاستثمار الأجنبي المباشر، مقوماته

وعرض تجارب دولية ناجحة في

استقطابه

تمهيد:

تسعى غالبية الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره وسيلة تمويل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي قد أصبحت هدفا رئيسا، حيث يعد بديلا للقروض الأجنبية في عمليات التمويل الدولية ويتميز بأهمية كبرى بالنسبة لسياسات التنمية والإصلاح الاقتصادي.

وتعتمد قدرة أي دولة على جذب الاستثمارات الأجنبية على توافر مقومات محددة ومزايا نسبية عالية لا غنى عنها لضمان المنافسة في هذا المجال، ولهذا تجتهد الدول في التعرف على نواحي القوة والضعف في بيئتها الاستثمارية، والتعرف على مستوى تنافسيتها لرفع قدرتها على جذب الاستثمارات، ومن أهم مصادر دراسة مناخ الاستثمار وتقييم في الدول المختلفة، تلك التقارير التي تصدر عن عدد من الوكالات والمنظمات والمعاهد العلمية، ويكون محور تركيزها تقييم مستوى تنافسية الدول في مجال الاستثمار، وقياس مدى جاذبيتها للمستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجنب.

وتتباين جهود الدول في رصد وتقييم بيئة الاستثمار فيها، وذلك حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها، لذا تبقى جهود الدول في التغلب على التحديات وتذليل العقبات قاصرة وغير ناجحة ما لم تتم بشكل دوري ومستمر من حيث الدراسة، وصياغة الحلول العملية التي تتلاءم مع طبيعة كل اقتصاد ومجتمع، ثم المتابعة الجادة لتنفيذ تلك الحلول، وللتعرف أكثر على مناخ الإستثمار سنعالج في هذا الفصل الآليات اللازمة لتهيئة مناخ الاستثمار، مقوماته وعرض تجاربه دولية ناجحة في استقطابه. من خلال ثلاثة مباحث، حيث خصص الأول للتعريف مناخ الاستثمار: تعريفه، آليات تهيئته ومؤشرات قياسه. أما المبحث الثاني فخصص لمقومات مناخ الاستثمار. لنختتم هذا الفصل بالمبحث الثالث الذي يتناول تجارب مستقاة من بعض دول نامية في تحسين مناخها الاستثماري من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار: تعريفه، آليات تهيئته ومؤشرات قياسه.

يعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة وقد تطور مفهومه بحسب التغيرات السياسية والاقتصادية والتنظيمية، التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر وللفرص الاستثمارية، ونظرا لأهمية مناخ الاستثمار سنفتح هذا المبحث بتعريف المناخ الاستثماري ثم عرض أهم محدداته ونختتمه بعرض أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مستوى المناخ موضوع الدراسة.

المطلب الأول: عموميات حول مناخ الاستثمار.

عندما يكون هناك استثمار، لابد من تهيئة بيئة المناخ الاستثمار لتشجيع المستثمرين على جلب رؤوس الأموال حيث نجد أن المستثمرين من بينهم الأجانب باتوا يميلون للاستثمار في تلك الدول التي يسودها أنسب مناخ استثماري وتلك التي تحسن إعداد مشروعاتها الاستثمارية وعرضها بصورة جذابة وتلك التي تستطيع بأقوالها وأفعالها أن تشعر المستثمر بأهميته، وبأنه سيكون محل ترحيب فيها وبأنه سيعامل معاملة طيبة وستتمتع أمواله في أراضيها بالحماية ضد أي مخاطر. وسنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم التعاريف المتعلقة بالمناخ الاستثماري، وكذا المبادئ الواجب تحقيقها لتحسين وتشجيع ترقية الاستثمارات وأهميته التي يكتسبها لطمأنة المستثمرين.

الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار.

إن مناخ الاستثمار مصطلح متداول من قبل الكثير من رجال الأعمال والحكومات وكذا الباحثين، رغم أنه يشمل مفاهيم ومعاني غامضة وغير محددة، حيث يتوقف معناه ومفهومه على الفرد الذي يستخدمه. ومناخ الاستثمار هو عنصر مهم في جذب الاستثمارات في أي دولة حيث لا ينتقل رأس المال من بلده الأصلي إلى البلد المضيف إلا إذا توفر له مناخ استثماري يحقق له ما يهدف إليه من زيادة و نماء. وقد تعدد تعاريفه وأخذت مفاهيم متنوعة التي بدورها ساعدت في تحديد عناصر ومكونات مناخ الاستثمار.

وفي هذا الصدد يرى الاقتصاديون أنه: "البيئة التي يمكن للقطاع الخاص -الوطني والأجنبي- أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة حيث ان تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمارات".

يقصد بمناخ الاستثمار بأنه: "مجملة الأوضاع الاقتصادية والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه (1)"
حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فإن مناخ الاستثمار هو: "مجملة الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية، والاجتماعية والمؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو إقليم أو دولة معينة (2)".

وتعد الظروف سالفة الذكر عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيتها أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة وترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار ليختلف من دولة لأخرى، ولا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة سلفاً تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين دولة متقدمة وأخرى نامية.

يربط التعريف مناخ الاستثمار هذا بمجملة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر في توجهات رأس المال.

كما يعرف على أنه: "مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر (3)".

يضيف هذا التعريف إلى مجمل المكونات الأساسية لمناخ الاستثمار (الاقتصادية، السياسية والقانونية) عامل الثقة الذي يؤثر في توجيه الاستثمارات إلى بلد معين.

" كما يقصد به مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل والتوسع (4)".

(1) - عادل عيسى الوزني، " دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 05، جامعة محمد حيدر، بسكرة، 2009، ص: 107.

(2) - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، 2011، ص: 15.

(3) - عدنان غانم ولبنى حسين صالح المسيللي، " دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمن، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 02، 2003، ص: 173-174.

(4) - جيمس د، ولفنسون، " تحسين مناخ الاستثمار"، التقرير عن التنمية في العالم 2005، البنك الدولي 2006، ص: 01.

"مناخ الاستثمار هو مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المنشآت الاقتصادية على نحو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات، فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات، بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار، وهو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه منذ إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وتأمين الموافقات والتراخيص وتأمين التمويل ومستلزمات التشغيل، وتسويق الإنتاج في الداخل والخارج، والتعامل النقدي والمالي والضريبي بل وحتى مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية العامة التي تنشط الشركة فيها فتؤثر عليها سلبا وإيجاباً"⁽¹⁾

يربط هذا التعريف مناخ الاستثمار بالمتغيرات المحيطة بالشركة من إمكانيات ومعلومات.

حسب تعريف تقرير التنمية العالمي لسنة 2005 الصادر عن البنك الدولي بأنه: "مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة منتجة. ويشير التقرير إلى أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصادقية تمارس تأثيراً قويا على مناخ الاستثمار، من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة لأن القرار الاستثماري مدفوع بالسعي لتحقيق الربحية، وتتأثر الربحية بالتكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة، وبدرجة أكبر توفر الأمن والاستقرار وبخاصة أمن حقوق الملكية ودرجة التقيد باللوائح التنظيمية والقوانين ونظام الضرائب التي تترك آثاراً بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر"⁽²⁾.

يرى البعض أن: "مناخ الاستثمار ينصرف إلى مجموعة من سياسات الاستثمار بالمعنى الواسع، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطاً وثيقاً بالسياسة النقدية والمالية والتجارية، إضافة إلى الأنظمة القانونية والقضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة

(1) - سمير سيفان ، "مقالات في الإقتصاد والإدارة في سوريا"، الطبعة الأولى ، دار نشر القرن 21، دمشق ، 2000، ص:108.

(2) - غريب بولرباح،"العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر"،مجلة الباحث،العدد 10 ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2012، ص 106.

العقبات التي تعيقه. ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار (1) ".

وفي اعتقادنا، ليس من الضروري التمييز بين المعنى الضيق والواسع لسياسة الاستثمار حتى نحدد ماهية مناخ الاستثمار، لأن هذا الأخير هو مناخ شامل لكافة السياسات المذكورة أعلاه، وإنما يمكن القول بأن مفهوم مناخ الاستثمار أوسع من الحوافز والتسهيلات والامتيازات والضمانات وغيرها، الممنوحة بغرض تشجيع الاستثمارات. يمكننا أن نستخلص من التعاريف السابقة أن مناخ الاستثمار مفهوم ديناميكي دائم التطور، يشير هو مجمل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية، التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، إضافة إلى العوامل النفسية (عامل الثقة)، فكل هذه الظروف تؤثر في اتجاه المستثمرين وتوجيههم إلى بلد معين دون الآخر.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للمناخ الاستثماري.

لقد حدد الخبراء على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2) القواعد الأساسية التي يجب أن تعمل الدول النامية والبلدان التي تمر بالمرحلة الانتقالية على تحقيقها من أجل تحسين مناخها الاستثماري، تتمثل المبادئ الأساسية لوضع مناخ استثماري مشجع لترقية الاستثمارات الأجنبية في الشروط التالية: شرط الشفافية والتناسق، شرط الحركية، شرط الإستقرار.

أولاً: شرط الشفافية والتناسق وقانون الاستثمار: إن أهمية تحقيق الشفافية في وضع وتنفيذ القوانين والسياسات من شأنه أن يقلل حالة عدم اليقين والأخطار التي تحيط بالقرار الاستثماري، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار، فالشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية (3)، لهذا يقتضي أن

(1) - النجار سعيد، "سياسات الاستثمار في البلاد العربية، القضايا الأساسية"، الصناديق العربي للإيماء الاقتصادي والاجتماعي، صناديق النقد العربي، الكويت 11-13 ديسمبر 1989، ص: 26.

(2) - OCDE : "Initiative de l'OCDE pour un investissement au service du développement", réunion du conseil de l'OCDE au niveau ministériel, 11 Avril, 2006, p : 87 .

(3) - شيماء محمد مجيب المرتضى، "فعالية الحوافز في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل الاقتصاد العراقي حالة اقليم كردستان" مجلة جامعة نوز، العدد (صفر) 2012، ص: 368.

تكون المعلومات المتعلقة بالاستثمار وسيلة متوفرة ومنتظمة وبدون تمييز أو تضارب، أين يمكن لجميع المستثمرين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين للحصول عليها والاستفادة منها، ويتطلب هذا الشرط تحقيق ما يلي:

- 1- تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى بقانون الاستثمار، ويعد استقرار قوانين الاستثمار من الضمانات الأساسية التي يحرص المستثمر الأجنبي على توافرها من أجل الاطمئنان والإقدام على الاستثمار، حيث لا يتوقع تدفق الاستثمارات الأجنبية على إقليم بلد تتميز تشريعاته بالغموض؛
- 2- إنشاء جهاز أو بيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات، ويجب أن يتضمن نظام ترقية الاستثمارات في البلدان النامية على مبدأين أساسيين باعتبارهما ميزتين أساسيتين لشرط الشفافية والتناسق وهما:

● مبدأ حرية الاستثمار: يضمن تحقيق استثمار معين عمومي كان أو خاص، محلي أو أجنبي بدون أي تمييز أو تصريح رسمي مسبق، وذلك في إطار احترام التشريعات القانونية المتعلقة بحماية الصحة العمومية والمحيط والمستهلك؛

● مبدأ عدم التمييز: يضمن أن تكون المعاملة نفسها بين كافة المستثمرين، وذلك من حيث الحقوق والواجبات المرتبطة بالاستثمار، ولا تعد كافة الإجراءات التحفيزية شرطا ضروريا مقارنة بأهمية ضمان دوام استمرارية مبدأ حرية الاستثمار باعتباره شرطا كافيا، و لخلق مناخ محفز على الاستثمار ينبغي تهيئة الأرضية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات ، وإقامة نظام تحفيز شفاف ومتناسق، مع عدم التمييز بين المستثمرين؛

إن إقامة نظام خاص لتشجيع الاستثمار في إطار مبدأ عدم التمييز يتطلب تغطية معيارين أساسيين وهما:

- معيار التطابق (*concordance*): يقتضي وجود تناسق أي توافق بين النظام الخاص بتشجيع الاستثمار (الامتيازات الممنوحة) وبين الأنشطة المستفيدة من تطبيق ذلك النظام ؛

- معيار تلقائية التعاقد (*automaticité – contractualisation*): تم ادراجه قصد ضمان التطبيق السليم والصارم لمعيار التطابق في إطار إقامة نظام تشجيع الاستثمارات، وللتقليل من العراقيل التالية:

* الحذر والتحكيم اللذان غالبا ما يكونان نتيجة للبيروقراطية؛

* ثقل إجراءات التنفيذ و التحكيم في حالة وجود نزاعات .

ثانيا: شرط الحركية: يتعلق أساسا برأس المال وأدرج هذا الشرط لضمان حرية حركات رؤوس الأموال المستثمرة والعوائد

الناجمة عنها، ويستلزم وضع هذا الشرط عددا معينا من المبادئ وهي (1) :

1- مبدأ آلية أو تلقائية التحويل: يضمن حرية تحويل رؤوس الأموال والعوائد والأرباح المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية إلى

البلد الأصلي دون ترخيص أو تصريح مسبق، كما يمكن هذا المبدأ رؤوس الأموال من التمتع بالضمانات المنصوص عليها

في الإتفاقيات الدولية؛

2- مبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الصعبة: يضمن تحقيق آلية تحويل (رؤوس الأموال و العوائد) ودوامها

ويستوجب تحقيق هذا المبدأ في بلد يعرف مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق ما يلي:

- وضع ميكانيزمات تحرير سوق الصرف الذي يشجع على تحقيق القابلية التامة لتحويل العملة مع معدل وحيد؛

- تحرير التجارة الخارجية وذلك بغرض ضمان التمويل الضروري لتحقيق و استغلال المشاريع الاستثمارية؛

- إقامة سوق مالي مفتوح لرؤوس الأموال الأجنبية.

ثالثا: شرط الاستقرار: لهذا الشرط دور بارز في تهيئة العلاقات الاقتصادية والسياسية و حتى الثقافية لبلد ما مع العالم

الخارجي، بمعنى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني من جهة، و دوام الضمانات الممنوحة

للمستثمرين من خلال نظام ترقية الاستثمار من جهة أخرى.

فضرورة تقييم دوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري، تهدف لتقييم إلى أي مدى

تتطابق السياسات العمومية المتخذة مع الممارسة والمعاملة المنصفة لكل المستثمرين (المحليين والأجانب) وخلق ظروف

الحسنة للاستثمار والأخذ بعين الاعتبار المصالح العامة.

(1) - عبد المجيد تيمماوي، مصطفى بن نوي، "دور المؤسسات الصغنة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري: حالة الجزائر"، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 17-18 أبريل 2006، ص: 242 .

الفرع الثالث: أهمية المناخ الاستثماري.

يعتبر المناخ الاستثماري هو محصلة إدارة جيدة للاقتصاد الوطني، باستخدام أدوات السياسة الاقتصادية (خاصة

المالية والنقدية)، بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإطلاق قدراته التنافسية محليا وعالميا.

يمثل المناخ الاستثماري النظام الذي يتفاعل مع البيئة والمجتمع بما يحتويه (من أفراد ومنظمات وقطاعات مختلفة)

تتفاعل جميعها على تهيئة مناخ استثماري ملائم لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية و تحفيز المستثمرين و تشجيعهم لإقامة مشروعات استثمارية.

ويتوقف المستثمر على قرار الاستثمار في بلد ما إلى حد بعيد على مدى توافر البيئة المناسبة التي تمكنه من تحقيق

النمو القابل للاستقرار وتنوع مصادر الدخل، فالسلامة بالنسبة له قبل الربح مبدأ أساسي يحكم القرارات الاستثمارية في كل زمان ومكان⁽¹⁾.

ويعتبر عنصرا العائد والمخاطرة المحركان الرئيسيان لرؤوس الأموال، فنجد أن رأس المال يبحث دائما عن المكان الملائم

الذي يكون فيه عنصر المخاطرة أقل ما يمكن من تعظيم العائد. لذلك فإن الدافع الأساسي وراء حركة رأس المال من

مكان لآخر هو السعي نحو مناخ أكثر مدعاة للطمأنينة وأكثر تحقيقا للربح⁽²⁾. وفي سبيل جذب الاستثمارات الخارجية

وتوطين الاستثمارات المحلية، راحت الدول تجتهد في التعرف على نواحي القوة والضعف في بيئتها الاستثمارية في سبيل

إعداد أفضل مناخ استثماري. ولهذا نجد أن تقرير التنمية في العالم لعام 2005 يؤكد على الدور الهام الذي تلعبه الحكومة

في ايجاد بيئة آمنة ومستقرة. فقد أشار التقرير إلى أن غموض السياسات وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي واللوائح

التنظيمية العشوائية تشكل 51% من المخاطر المرتبطة بالسياسات على مخاوف الشركات المتعلقة بمناخ الاستثمار. كما

(1) - ثائر عدنان قدومي، "دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن للفترة (1995-2004)"، ص: 06.

(2) - سعدي يحيى، "تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة العلوم الإقتصادية والإنسانية، العدد 31، جوان 2009، ص: 85-86.

خلص التقرير إلى أنه من شأن تحسين وضوح ومعلومية السياسات وحده أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة 30%⁽¹⁾.

ولقد أثبتت العديد من الدراسات أن الدول ذات المناخ الاستثماري الأفضل تحقق وفرا في تكاليف العمل تصل إلى ما نسبته 30% عن الدول التي تفتقر إلى المناخ الاستثماري وأن القيمة المضافة للعامل الواحد تزيد بنسبة 30-35% في الدول ذات المناخ الأفضل مع الأخذ بعين الاعتبار التصنيف القطاعي والحجم الذي تتوجه إليه الاستثمارات نتيجة لعوامل أساسية تشكل الأساس الذي بموجبه يقاس المناخ الاستثماري⁽²⁾.

وبهذا يحقق المناخ أهمية بمساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومواجهة المتغيرات العالمية، والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحققة من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية العالمية السائدة.

المطلب الثاني: آليات تهيئة المناخ الاستثماري.

بناء على الدراسات التي تناولت مناخ الاستثمار، يمكن القول أن اتخاذ المستثمر الأجنبي لقرار الاستثمار بدولة ما يتعلق بمدى تهيئة هذه الدولة لمناخها الاستثماري بالشكل الذي يجعل منه مناخا محفزا على الاستثمار ومنافسا لباقي المناخات، إذ لا يمكن الاقتصار في إصدار القرار على البيئة الداخلية للمشروع، لأن هذا الأخير يواجه بتكاليف خارجة عن سيطرته لا يستطيع التحكم فيها، لذا فالسلامة المالية للمشروع تتوقف في النهاية على مناخ الاستثمار ومدى تهيئته وتحسينه وسعي الدولة المضيفة للحد من العوائق والمشاكل التي تحول دون ذلك.

(1) -World Bank ,World Development Report 2005:A Better : Investment Climate for Everyone, Washington D.C,USA, 2004available at :<http://econ.worldbank.org/wdr/wdr2005>.

(2) - نائر محمود رشيد، دالية عمر نظمي، "التقنيات الحديثة للترويج لقانون الإستثمار والمناخ الملائم للإستثمار في إقليم كردستان-العراق"، مجلة جامعة نوز، العدد (صفر) 2012، ص:225.

الفرع الأول: عناصر المناخ الاستثماري.

ترتبط جاذبية أي بلد بمستوى فاعلية مناخه الاستثماري، وهذا ما يبرزه التباين الملحوظ بين البلدان النامية والمتقدمة، وبين الدول النامية فيما بينها (1). حيث لعبت اقتصادياتها نهجا تصحيحيا شاملا، وقطعت شوطا ناجحا مكنها من تعزيز مسار الاقتصاد وتهيئة مناخ الاستثماري للاندماج في الاقتصاد العالمي، وانسياب التدفقات المالية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وإتاحة مجال الواسع لبيادر القطاع الخاص وأخذ زمام المبادرة على أساس من الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص على حد سواء.

والمناخ الاستثماري الجيدة هو عبارة عن مجموعة معقدة من العناصر أو المكونات الطبيعية المختلفة، والنقص في أحد المكونات لا يمكن تعويضه بتحسين مكون آخر، لذلك من الخطأ أن تقتصر جهود تحسين مناخ الاستثمار على بعضها دون الأخرى، بل يجب أن تشملها جميعها في إطار سياسة كلية تراعي متطلبات التنمية للدولة المضيفة والشركات العالمية المستثمرة.

وعليه فمن الأجدى للدول التي تستهدف تحسين مناخها الاستثماري توفير عناصر المناخ الاستثماري التي من شأنها أن ترسم استراتيجية واضحة ومحددة لترقية الاستثمار، مستغل في ذلك الفرص المتاحة في السوق الوطني والعالمي. يمكن أيضا عناصر المناخ الاستثماري فيما يلي (2):

- جهاز مالي قادر على تحقيق الاستقرار في جهاز الأسعار وتحقيق التشغيل الكامل، وذلك بتحقيق التوازنات المالية المؤدية لهدف النمو المطلوب والمعتمد على الهيكل الضريبي وتنظيم أولويات الإنفاق الحكومي؛
- سلطة نقدية محققة للاستقرار النقدي مستخدمة بذلك أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهداف النمو، وللمساهمة في تحقيق الإستقرار الاقتصادي وخلق مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية؛

(1) - محمد داودي، "محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية"، مجلة التنمية السياسية والإقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، يوليو 2011، ص: 07.

(2) - علي لطفي، "الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص: 33-34، ص: 32.

- سياسة تجارية مرتكزة على التوجه الخارجي لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية، وزيادة قوى الدفع لخلق مؤسسات قادرة على الابتكار، وإضافة المزايا التنافسية داخل الاقتصاد ككل؛

- سوق عمل قادر على تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية بنجاح معتمد على معدل الأجر الحقيقي، حيث يعمل على تخصيص عوامل الإنتاج المحلي في استمرار القدرة التنافسية للوصول الى العالمية.
ويعتبر اجتماع هذه العوامل معا شرطا أساسيا مهما في توفير مناخ استثماري مستقر.

الفرع الثاني: كيفية تهيئة المناخ الاستثماري.

تتسم بيئة الأعمال الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول وذلك نتيجة للدور الهام الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أصبحت تمثل محورا رئيسيا لأي برنامج تنموي خاصة في البلدان النامية في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الاستثمارية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل وتعزيز قواعد الإنتاج والتصدير وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق مزايا تنافسية للاقتصاد الوطني ورفع مستويات الدخل والمعيشة⁽¹⁾. وعلى هذا الأساس، سارعت الدول في تهيئة بيئة الاستثمار الجاذبة، واشتد التنافس بين الدول في جعل المناخ الاستثماري محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية وحتى المحلية.

ومن هذا المنطلق، ولأجل توفير بيئة ملائمة ومناخ استثماري مناسب، يكون محل اهتمام المستثمر المحلي والأجنبي، لا بد من اتخاذ حزمة من الخطوات وعلى أكثر من صعيد، وأن تتضافر جهود الدولة وتنسجم سياساتها الاقتصادية وإجراءاتها الأخرى لتصب بشكل متكامل في مجرى تحقيق هذا الهدف⁽²⁾، لذا يجب مراعاة ما يلي⁽³⁾:

(1) - مصطفى العبد الله الكفري، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرين حول الإقتصاد السوري وآفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق 18 مايو 2010، ص: 01.

(2) - كمال عيد حامد آل زيادة، جمال الحاج ياسين، " دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعية في العراق"، مجلة رسالة الحقوق، العدد الخاص ببحوث المؤتمر القانوني السابع، 2010، ص: 46.

(3) - علي لطفى، "الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الإقتصادي العربي"، مرجع سبق ذكره، ص: 34-35.

- العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات، تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا للاستثمار في جميع المجالات، وواضحة حوافز استثمارية، ومانحة إعفاءات ومزايا ضريبية بهدف خفض معدلات المخاطر المختلفة؛

- توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الإختلالات الاقتصادية دافعة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة؛

- إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي؛

- بغرض جذب المدخرات المحلية، واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد؛

- التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل القوى البشرية لكونها أحد مصادر الإستثمار (حيث تدر عائدا مضمون من الاستثمار في أرس المال) لإنخفاض معدل المخاطرة فيه؛

- العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين؛

- أهمية أن يكون للدولة دور رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغير السياسات المتبعة عند تغير الحكومات، والعمل على تحقيق الاستقرار حيث يؤدي ذلك إلى منع التقلب في التوقعات التي على أساسها يتم تحديد ربحية المشروعات وتقاس بها القدرة على المنافسة في المناخ الإستثماري، بالإضافة إلى توفير الدولة للبنية الأساسية التحتية اللازمة للإستثمارات مثل: الطرق والموانئ ووسائل الإتصال والكهرباء... الخ.

الفرع الثالث: آليات تهيئة المناخ الاستثماري.

لقد أصبحت جل الدراسات الحديثة تركز اهتمامها على الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومات وكافة المؤسسات والإدارات الملحقه بها في تهيئة المناخ الاستثماري الملائم فبالنسبة للدول المتقدمة تميز بتقديم برامج لحماية استثماراتها الوطنية خارج حدودها، ويمكن تعريف هذه البرامج بأنها "برامج قومية أو وطنية تقع خارج حدودها لتحقيق عديد من المصالح في مقدمتها تشجيع مستثمريها لفتح أسواق خارجية جديدة لمنتجاتها المحلية". إلا أن هذه الأهداف لا تدخل حيز التنفيذ في الدول النامية إلا بإتباع برامج وطنية لحماية الإستثمارات الأجنبية داخل أراضيها على أن تحقق صفتين أساسيتين، هما ما يلي (1):

- تقديم الضمانات المالية والقانونية لحماية الاستثمارات الأجنبية المتدفقة داخل أراضيها (الدول النامية) وذلك شرط أساسي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- تهيئة المناخ الإستثماري مما يسمح بتوفير العناصر اللازمة لتحقيق الاستقرار والأمان، وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية.

ويمكن لتهيئة المناخ الاستثماري أن ينحصر في آليات الثلاث التالية(2):

أولاً: آليات تهيئة المناخ الاستثماري على المستوى الوطني:

تتضمن مجموعة الإجراءات الواجب اتخاذها من جانب صانعي السياسة الاقتصادية لتبسيط إجراءات التعامل مع المستثمرين، وتوحيد جهات الإختصاص التي يتعاملون معها في هيئة واحدة كسبا للوقت وترغيباً في الاستثمار.

ثانياً: آليات تهيئة المناخ الإستثماري على المستوى الإقليمي:

تتضمن تدعيم مؤسسات لضمان الإستثمارات الخاصة المباشرة، وإنشاء مناطق حرة، وذلك لتقوية الروابط التجارية وتدعيمها.

(1) - علي لطفي، "الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون الإقتصادي العربي"، مرجع سبق ذكره، ص:35.

(2) - نفس المرجع، ص:35-36.

ثالثا: آليات تهيئة المناخ الإستثماري على المستوى الدولي:

من خلال عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول المتقدمة لضمان استثماراتها الخاصة المباشرة في الخارج، وذلك من أجل توفير الحماية والضمانات القانونية والمالية لهذه الاستثمارات.

تجتمع هذه آليات الثلاث معا محققة مناخا استثماريا للدول (مهيا لجذب الاستثمارات ومشجعا للعديد من المشروعات الاستثمارية)، بالإضافة إلى الربحية التي تسعى لها المشروعات.

وفيما يلي أهم أساسيات تهيئة المناخ الاستثماري لأي دولة حتى يتوفر المناخ الدافع والجاذب للاستثمار وهي كما يلي:

- إيجاد حوافز للاستثمار الأجنبي والمحلي واتخاذ منهج جديد مختلف يشكل عنصرا لجذب المستثمرين، على أن يدعم بواسطة السياسات الاقتصادية لتنمية القدرات التنافسية، ولخلق مناخ تنافسي مع العالم الخارجي يسمح لمزيد من التوجه التصديري، كما يجب الاعتماد على هيكل إنتاجي ذو كفاءة لسياسات سعرية حقيقية؛

- تبسيط العلاقات السائدة بين الحكومة والقطاع الخاص (خاصة إذا كان هدف الحكومة تشجيع نشاط مؤسسات الأعمال بشكل أو بآخر)، الاعتماد على سياسات اقتصادية أكثر مرونة لتحقيق بيئة مناسبة لتصحيح الإختلالات غير التوازنية في الاقتصاد وذلك بواسطة مايلي:

* اتخاذ سياسات اقتصادية أكثر إيجابية تعمل على تحقيق آليات السوق مراعية الفروق بين معدلات التضخم بين الدول، وترشيد عمليات الاستيراد وزيادة القدرة التصديرية؛

* زيادة عامل الثقة بين القطاع الأعمال والحكومة (إذا كان الهدف الإسراع بتحقيق الخصخصة) لما لها من آثار إيجابية على الاقتصاد ككل؛

* تطوير النواحي الإجرائية في سوق المال وتوفير عنصري الشفافية والإفصاح في البيانات مع اتباع القواعد المالية الدولية والعمل على ربط بورصات الدول بالبورصات العالمية حتى تكون أكثر استجابة لمتغيرات السوق.

- توفير إطار قانوني وتجاري يتسم بالشفافية والعمل على تبسيط إجراءات الدخول/الخروج من النشاط الإقتصادي وكذلك إجراءات التقاضي لرفع القدرة على تسوية المنازعات التجارية، وذلك من خلال نظام متخصص للمعاملات المالية والتجارية هادف إلى ما يلي:

* إلغاء القوانين الواضحة لتحقيق هدف الشفافية من القوانين والقواعد المنظمة للنشاط الإقتصادي؛

* وضع القوانين التي تعمل على حماية الملكية الخاصة وتسهل إمكانية تسجيلها دون أعباء ضخمة، والعمل على حماية حقوق الإختراع لتحقيق التوازنات الضريبية،

* وضع قوانين لتحقيق العدالة الضريبية من حيث تخفيف العبء الأكبر الواقع على الشرائح العليا من الداخل، وتوسيع القاعدة الضريبية لتحقيق التوازنات الضريبية؛

* وضع قوانين تعمل على ترشيد الإعفاءات الضريبية على أن يتم ربط الإعفاءات الضريبية بالمناطق الجغرافية النائية والعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية وخاصة سياسة التوجه التصديري؛

* إعادة النظر في قوانين الإسكان للقضاء على الإختلالات في جانبي العرض والطلب، وكذلك قوانين الضمان الإجتماعي والصحة العامة لتحقيق أكبر قدر من العوائد الإجتماعية.

المطلب الثالث: بعض المؤشرات الاقتصادية لتقييم الآليات المهيئة لجذب الاستثمار الأجنبي الاستثمار.

إن تعدد وتنوع المؤشرات الاقتصادية الدولية التي ترصد المناخ الاستثماري لدولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ورغم أن هذه المؤشرات غير دقيقة ولا تخلو من الأخطاء إلا أنها ذات فائدة في اتخاذ القرارات وفيما يلي عرض لبعض المؤشرات المستخدمة من طرف الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية في قياس المناخ الاستثماري والتي تنطرق في تقييمها إلى أكبر عدد من العوامل التحفيزية، والتي تكون الجزائر من ضمن الدول التي يغطيها المؤشر. مصنفين هذه المؤشرات إلى ثلاث أصناف: الأول يتعلق بالمؤشرات العامة والثاني يتعلق بمؤشرات المخاطر القطرية، والثالث يتعلق بالمؤشرات الإقليمية.

الفرع الأول: تقييم الآليات المهيئة للاستثمار من خلال المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار.

وتمثل في تلك المؤشرات التي تقيس مدى ملاءمة الأوضاع الاقتصادية في بلد ما لبيئة الأعمال بغض النظر عن

وجود أو عدم وجود أخطار. ومن هذه المؤشرات ما يلي:

1- مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

(FDI Performance Index and FDI Potential Index).

أصدرت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لأول مرة في تقريرها السنوي حول الاستثمار العالمي لعام 2001

مؤشر الاستثمار الأجنبي الوارد يهدف إلى معرفة مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من

منظور جديد يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في

نشاطها المحلي والخارجي وإيجاد وظائف في سوق العمل⁽¹⁾.

وقد طور الهيئة الدولية هذا المؤشر في تقاريرها التالية، حيث اعتمد تقريرها عام 2002 للاستثمار العالمي في قياس

أداء الدول في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مؤشرين مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات ويدخل في المؤشرين

140 دولة⁽²⁾:

● **مؤشر الأداء:** يشير إلى مدى نجاح اقتصادها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشرة، ويقاس مؤشر الأداء بقسمة

(حصة البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي / تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً) / (حصة الناتج الإجمالي للبلد

من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) ويؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث

لمرة واحدة.

وحصول الدولة على معدل واحد صحيح أو أكثر يعني أن قوة البلد الاقتصادية منسجمة مع قدرتها على جذب

الإستثمارات. وعلى العكس من ذلك، إذا كان المعدل دون الواحد، يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

⁽¹⁾ - غريب بولرباح، "العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

⁽²⁾ - وشاح رزاق، "مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر" المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص: 02. الموقع الإلكتروني:

http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2009/17_C37-6.pdf

● مؤشر الإمكانيات: يقيس الإمكانيات الاقتصادية المستقبلية للدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويستند هذا المؤشر إلى 8 مكونا لقياس إمكانيات الدولة، وتشمل: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عدد خطوط الهاتف لكل ألف نسمة، حجم استهلاك الطاقة، ونسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للدخل الوطني، ونسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، والتصنيف السيادي للدولة. وفي مؤشر الإمكانيات الذي يتراوح بين صفر وواحد يحتسب بقسمة الفرق بين قيمة المتغير في البلد وأدنى قيمة للمتغير على الفرق بين أعلى قيمة، وأدنى قيمة للمتغير⁽¹⁾.

ومن مقارنة وضع الدولة وفقا لمؤشري الأداء والإمكانيات يتم تصنيفها ضمن إحدى المجموعات الأربعة التالية⁽²⁾:

- مجموعة الدول السباقية : تحظى الدول بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانيات مرتفع؛
- مجموعة الدول الأعلى من الإمكانيات: وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانيات منخفض؛
- مجموعة الدول الأقل من الإمكانيات: وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانيات مرتفع؛
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض: وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانيات منخفض.

وفي الفترة 2010-2012 غطى المؤشر 141 دولة مقسمة إلى أربع مجموعات كالتالي⁽³⁾:

- مجموعة الدول السباقية: ضمت 37 دولة، وهي الدول التي جمعت بين قوة الإمكانيات وقوة الأداء، ما يمكن ملاحظته أن هذه المجموعة لم تضم عددا كبيرا من الدول الصناعية عدا المملكة المتحدة، والصين، هولندا، وبلجيكا، في حين أنها اشتملت على بعض البلدان العربية كالبحرين، قطر، الأردن، والإمارات العربية المتحدة.

(1) - Jean Louis "Muccehielli, *Multinationales globales et mondialisation*", Ed du seuil, Pariz, 1998, p :180.

(2) - وشاح رزاق، "مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر"، مرجع سبق ذكره، ص:18.

(3) - Country Rankings by Inward FDI Potential Index, consulted 23/08/2013، 10:50، <http://chartsbin.com/view/2266>

- مجموعة الدول دون الإمكانيات، وتضم 35 دولة وهي دول تتصف بالأداء المنخفض مقارنة مع إمكانياتها العالية، فاشتملت على العديد من الاقتصاديات المصنعة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، اليابان، وكوريا، التايوان، فرنسا، ألمانيا، روسيا، والاقتصاديات الغنية مثل السعودية، الكويت، و الجزائر.

- مجموعة الدول فوق الإمكانيات، وضمت 34 دولة وهي الدول التي سجلت أداء جيد في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بإمكانياتها المنخفضة، واشتملت على دول كمصر، المغرب، السودان، كوستاريكا، الفيتنام، ومالي، لبنان، جامايكا.

- وجاءت 35 دولة في فئة البلدان ذات الأداء المنخفض، وهي عامة الدول التي تتصف بالأداء المنخفض والإمكانيات المنخفضة، وهي بصورة عامة بلدان فقيرة لم تستطع لأسباب اقتصادية أو لغير ذلك من الأسباب أن تجتذب حصتها المتوقعة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، ومن هذه الدول اشتملت بنين، جمهورية غينيا، اليمن، سوريا.

وعليه يعطي مؤشر الأداء والإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد صورة عن كل الفئات، فعلى الدول أن تحسن أداءها من خلال تحسين إمكانياتها، والتي تتمثل في تحسين العوامل التحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ والملاحظ أن الترتيب تم على أساس مقارنة الإمكانيات مع الأداء، مما يستوجب على بعض الدول أن تزيد من إمكانياتها والبعض الآخر عليه أن يرتقي بالأداء إلى مستوى الإمكانيات المتاحة، وذلك بالمزيد من جهود الهادفة إلى تعزيز ما تتمتع به من مزايا كمواقع الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-مؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم الناهضة (Wealth Of Nation Triangle Index).

يصدر عن صحيفة مؤسسة الشؤون المالية (التي أسستها مجموعة صحيفة العالم الأمريكية)، المؤشر المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة منذ عام 1963، مرتين سنويا خلال شهر مارس وسبتمبر، ويهدف هذا المؤشر قياس مدى قدرة الاقتصاديات الناهضة على تحقيق التنمية المتوازنة بين النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية والمستوى المعرفي، وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة.

ويستند المؤشر لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكونا هي:

- مؤشر البيئة الاقتصادية: ويضم هذا المؤشر 21 عنصرا تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الاندماج العالمي ومؤشرات بنية أداء الأعمال؛
 - مؤشر البنية التحتية للمعلومات: ويضم هذا المؤشر 21 عنصرا تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلوماتية؛
 - مؤشر البنية الاجتماعية: ويضم هذا المؤشر 21 عنصرا تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي، ومؤشر الصحة وحماية البيئة والطبيعة.
- ومن ذلك يتضح بأن على الدول أن تأخذ بعين الاعتبار هذه المؤشرات في الحساب سواء كانت هي مصدره للاستثمار الأجنبي أو دول مضيفه له.
- وتتمتع هذه المكونات أوزانا متساوية ويدل ارتفاع الرصيد المسجل على مركز متقدم في المؤشر وهذا يعني وضع أفضل من حيث مؤشرات ثروة دول الاقتصاديات الناهضة، ويعتبر رصيد 2400 هو الرصيد الكامل في هذا المؤشر، وغطي المؤشر سنة 2001 للفترة 1996-2000 41 دولة من الاقتصاديات الناهضة منها أربع دول عربية.
- ووفق تقرير الذي صدر في عام 2005 نجد أن المؤشر المركب أصبح يغطي 70 دولة منذ عام 2003 ومن بين الدول التي جاءت ضمن المراتب العشر الأولى كل من كوريا الجنوبية التي تصدرت المؤشر برصيد 1911 تليها سلوفينيا برصيد 1860 بعدما كانت تصدر المؤشر عام 2005 برصيد 1878 تليها كل من تايوان، استونيا، هنغاريا، بينما جاءت زمبابوي بالمرتبة الأخيرة 70 مسجلة 995 من رصيدها ودخلت كل من كينيا و أوغندا، نيجريا، باكستان ضمن المراتب العشر الأخيرة. ويوجد 9 دول عربية في المؤشر تشمل الكويت في المرتبة 19 برصيد 1609، البحرين في المرتبة 23 برصيد 1567، الأردن في المرتبة 24 برصيد 1547، تونس في المرتبة 28 برصيد 1485، لبنان في المرتبة 33 برصيد 1454، الجزائر في المرتبة 45 برصيد 1381، السعودية في المرتبة 47 برصيد 1370 تليها كل من مصر والمغرب برصيد 1367، 1347 على التوالي.

وقد سجل معدل متوسط الدول الناهضة الداخلة في المؤشر كمجموعة 1456 نقطة مقارنة مع متوسط الدول المتقدمة التي تضمن كل من الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا وإسبانيا، سنغافورة واليابان المسجلة 2060 نقطة.

3- مؤشر سهولة أداء الأعمال (Doing Business Index).

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية تقرير بيئة الأعمال، ويتضمن هذا المؤشر الذي يمثل نتاج جهود فريق العمل وآلاف الاقتصاديين البارزين في العالم، معايير موضوعية لممارسة الأعمال وقياس مدى فاعليتها في الدول التي يغطيها، وينظر لهذا المؤشر كأداة استرشادية في تقييم مدى تأثير الأنظمة والإجراءات المتصلة بأداء الأعمال على مسيرة التنمية الاقتصادية في دول العالم، ويتيح عقد المقارنات فيما بينها؛ إضافة إلى أنه يستعرض تجارب الإصلاح الناجحة في الدول الأخرى، مما جعل اهتمام الدول به يتزايد بهدف متابعة وتصحيح أوضاعها الاقتصادية، ووفقا لقاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من عشرة مؤشرات فرعية هي:

- **مؤشر تأسيس المشروع:** وهو يقيس سهولة بدء المشروع ويحسب على أساس: حصة رأس المال (تكلفة المشروع) المدفوعة لبدء مشروع جديد (نسبة مئوية من الدخل الوطني للفرد)، وعدد الأيام التي يستغرقها بدء المشروع، وعدد الإجراءات لبدء المشروع؛
- **مؤشر التعامل مع التراخيص:** وفيه يتم حساب سهولة التعامل مع التراخيص من خلال: التكلفة كنسبة مئوية من الدخل القومي للفرد، والوقت المستغرق بالأيام، وعدد الإجراءات للحصول على التراخيص؛
- **مؤشر توظيف العاملين:** وهو يحسب سهولة توظيف العاملين من خلال: مؤشر تكلفة الفصل (أسابيع من الأجر)، ومؤشر صعوبة الفصل من العمل، ومؤشر صرامة ساعات العمل، ومؤشر صرامة قوانين العمل، ومؤشر صعوبة التعيين؛
- **مؤشر تسجيل الممتلكات:** أي سهولة تسجيل الممتلكات ويضم: تكلفة التسجيل (قيمة من الممتلكات)، والوقت المستغرق بالأيام، وعدد الإجراءات للتسجيل؛

- **مؤشر الحصول على الائتمان:** ويتناول نطاق المعلومات الائتمانية وفعالية قوانين الافلاس والضمان في المدينة من خلال: مؤشر قوة الحقوق القانونية، ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية، تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان البالغين)، تغطية المكاتب الخاصة (% من عدد السكان البالغين)، ومؤشر معلومات الائتمان؛
- **مؤشر حماية المستثمر:** يقيس قوة حماية المساهمين من سوء استخدام المدراء لأصول المؤسسة من أجل تحقيق أرباح شخصية من خلال: مؤشر نطاق الكشف (الافصاح)، ومؤشر نطاق مسؤولية اعضاء مجلس الإدارة، ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى؛
- **مؤشر دفع الضرائب:** ويسجل الضريبة التي يتوجب على شركة متوسطة الحجم ان تدفعها أو تحتجزها خلال سنة معينة بالإضافة الأعباء الإدارية المنتسبة من اجراءات دفع الضرائب من خلال: عدد المدفوعات، والوقت (عدد المرات سنويا)، وضريبة الارباح (% من اجمالي الربح)، والمدفوعات والضرائب المتعلقة بالعمل (%)، وضرائب أخرى، وإجمالي سعر الضريبة (% من اجمالي الربح)؛
- **مؤشر التجارة عبر الحدود:** وهو يهتم بتفاصيل التكاليف والإجراءات اللازمة في استيراد وتصدير شحنة بضائع محددة، يأخذ بعين الاعتبار هذا المؤشر كافة الاجراءات الرسمية بدءا من الاتفاق التعاقدي النهائي بين الطرفين وانتهاء بتسليم البضائع من خلال: تكلفة الاستيراد (دولار لكل شحنة)، والوقت المستغرق في الاستيراد (بالأيام)، ومستندات الاستيراد (عدد)، تكلفة التصدير (دولار لكل شحنة)، والوقت المستغرق في التصدير (بالأيام)، ومستندات التصدير (عدد)؛
- **مؤشر تنفيذ العقود:** ويمثل سهولة تنفيذ العقود عن طريق: التكلفة (% من قيمة العقد)، والوقت (أيام)، والإجراءات (العدد)؛
- **مؤشر اغلاق المشروع:** وهو يمثل مدى سهولة اغلاق المشروع عن طريق: معدل الاسترداد (نسبة من المستحقات)، والتكلفة (% من الدخل القومي للفرد)، والوقت (أعوام).

يدل تصنيف الدولة في المؤشر سهولة أداء الأعمال على مدى تمتعها ببيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار، حيث تدل القيمة الأدنى على بيئة أعمال أفضل والعكس صحيح، وقد منحت المؤشرات الفرعية التي تكون المؤشر المركب أوزانا متساوية، واحتسبت قيم المؤشر المركب من متوسط النسب المئوية التي سجلتها الدول في كل مؤشر فرعي. فمن خلال مؤشر سهولة أداء الأعمال يرصد تقرير عام 2012⁽¹⁾، الذي غطى 183 دولة منها 20 دولة عربية، لممارسة أنشطة الأعمال مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال وإنفاذها، واحتلت سنغافورة المرتبة الأولى في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال للعام السادس على التوالي، تليها في المراكز العشر الأولى كل من هونغ كونغ، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، الدانمارك، ماليزيا، جمهورية كوريا، جورجيا، النرويج، بريطانيا، استراليا، فنلندا، بينما احتلت كل من غينيا، فنزويلا، ميانمار، الكونغو الديمقراطية، إريتريا، الكونغو، جنوب السودان، ليبيا، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، المراكز العشرة الاخيرة.

4- مؤشر التنافسية العالمية (Global Competitiveness Index).

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي* الذي يتخذ من سويسرا مقرا له مؤشرا للتنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية السنوي (Global Competitiveness Report) والذي بدأ إصداره منذ العام 1979 حيث بدأ التقرير الأول بقياس تنافسية (16) دولة أوربية، ووصل عدد الدول التي احتواها تقرير (2012-2013) إلى 144 دولة حول العالم تسهم بنسبة 98% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وقد تطور هذا المؤشر خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث

⁽¹⁾ - البنك الدولي، "تقرير بيئة الاعمال 2012"، اطلع على الموقع: 28/12/2013، 02:15.

<http://arabic.doingbusiness.org/rankings>.

* - المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum أو باختصار (WEF) هي مؤسسة مقرها جنيف، وتقيم اجتماعها السنوي في دافوس (دافوس هي مدينة صغيرة تقع بسويسرا)، يحضر الاجتماع كبار ورجال الأعمال، وقادة سياسيون، ونخبة من المثقفين والصحفيين من كل أنحاء العالم، يعقد أيضا عدد من الاجتماعات الإقليمية طول العام، وقد أسس عام 1971 من قبل كلاوس شواب، أستاذ الأعمال بسويسرا.

أصبح أهم تقييم عالمي شامل للتنافسية الدول، وذلك لتقديمه رؤى قيمة حول السياسات الاقتصادية والمؤسسات وعوامل تحفيز الإنتاج، والتي تؤدي جميعها إلى استمرار النمو الاقتصادي والازدهار طويل المدى⁽¹⁾.

وتعرف التنافسية في التقارير المنتدى على أنها: "مجموعة مؤسسات وسياسات وعوامل تحدد إنتاجية البلد وقدرته على النمو والمنافسة اقتصاديا مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية".

يصدر المنتدى الاقتصادي الدولي في تقرير التنافسية الدولي سنويا ثلاثة مؤشرات رئيسية هي:

● **مؤشر تنافسية النمو (Growth Competitiveness Index)** والذي يحتوي في مكوناته المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، ويقاس مدى قدرة الدولة على تحقيق معدل نمو اقتصادي مستمر على المدى المتوسط، والذي تم صدوره منذ عام 1999؛

● **مؤشر تنافسية الاعمال (Business Competitiveness Index)** والذي يتناول المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الجزئي، ويقاس العوامل المؤثرة في المستوى الحالي للإنتاجية وبالتالي المؤثرة في الأداء الاقتصادي الراهن مقاسا بمعدل دخل الفرد، وتم صدوره منذ عام 2001؛

● **مؤشر التنافسية العالمي (Global Competitiveness Index)** والذي يحوي في مكوناته على المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والجزئي معا وصار هذا المؤشر بديلا عن المؤشرين الخاصين بتنافسية النمو وتنافسية الأعمال منذ عام 2004.

وبدوره مؤشر التنافسية العالمي مرجح بمتوسط ثلاث مؤشرات فرعية وهي:

- **المتطلبات الأساسية:** المؤسسات، البنى التحتية، الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم؛

- **محفزات تعزيز الكفاءة:** ويضم التعليم العالي والتدريب، كفاءة أسواق السلع، كفاءة سوق العمل، سوق مالية متطورة، الجاهزية التكنولوجية، انفتاح وحجم السوق؛

(1) - عدنان فرحان الجوراني، "تقرير التنافسية العالمية 2012-2013"، الموقع الإلكتروني: اطلع على الموقع: 2013/12/18، 23:15.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=324144> .

- الإبتكار وعوامل الرفاهية: ويضم مدى تطور الأعمال، الإختراع والإبتكار.

والجدير بالذكر أن التقرير يأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الدول تمر بمراحل نمو وتطور متفاوتة، وتمتلك مزايا تنافسية مختلفة، وبناء عليه فإن مراحل التطور هي: مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار، لذا فإن تقييم الدول يعتمد على قياس مستوى الانجاز لكل دولة مشاركة في التقرير حسب المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي.

من خلال التقرير الصادر عن المنتدى في عام 2012⁽¹⁾ احتلت سويسرا المركز الأول للعام الرابع على التوالي بفضل نتائجها القوية في مجالات الإبتكار وكفاءة سوق العمل وفاعلية المؤسسات العامة، تلتها سنغافورة التي حافظت على المركز الثاني لتحتل فنلندا المركز الثالث لهذا العام تليها المانيا في المركز الثالث، والولايات المتحدة الأمريكية في المركز الرابع السويد إلى المركز الخامس، وجاءت هولندا في المركز السادس، في حين جاءت بوروندي في المركز الأخير.

واحتوى التقرير 13 دولة عربية، تصدرت قطر ترتيب الدول العربية بعد أن حلت في المركز الحادي عشر عالميا وهو أفضل مركز تحصل عليه دولة عربية في تقارير التنافسية العالمية تلتها دول مجلس التعاون الخمس الباقية وهي على الترتيب المملكة العربية السعودية 18 عالميا، دولة الإمارات العربية المتحدة 24 عالميا، سلطنة عمان 32 عالميا، مملكة البحرين 35 عالميا، دولة الكويت 37 عالميا، في حين تصدرت قائمة الدول العربية المتبقية الأردن وبفارق بعيد عن دول مجلس التعاون الخليجي إذ حلت في المرتبة السابعة عربيا والمرتبة 64 عالميا، تلتها كل من المغرب 70 عالميا، لبنان 91 عالميا، مصر 107 عالميا، الجزائر 110 عالميا، ليبيا 133 عالميا، وأخيرا اليمن في المرتبة الأخيرة 140 عالميا.

ويعود تفوق دول مجلس التعاون الخليجي على باقي الدول العربية إلى تحسن البيئة الاقتصادية لهذه الدول في ظل ارتفاع سعر النفط الذي يعد السلعة الأساسية في معظم صادرات هذه الدول والذي له نصيب الأسد في ميزانيات تلك الدول،

(1) - تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، "مؤشر التنافسية العالمي، 2013/2012"، اطلع على الموقع : 2012/05/12، 12:25.

فضلا عن تحسن مؤشرات التضخم والبطالة وانخفاض نسبة الفساد الإداري والمالي، وتطوير البيئة المؤسسية لهذه الدول وتحسين كفاءة أسواق السلع وأسواق العمل.

في حين نجد أن الدول الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية عرفت نمو اقتصاديا في السنوات الأخيرة، لكن وفق هذا المؤشر فهي تبقى متخلفة كثيرا عن بقية دول العالم، ومن بين دول جنوب الصحراء الأفريقية تخطت موريشيوس المركز 45 لتصدر المنطقة كأكثر الاقتصاديات تنافسية تليها جنوب أفريقيا بالمركز 53. ومن بين الدول الأفريقية المنخفضة الدخل، حققت كينيا أكبر تحسن متقدمة عشرة مراكز إلى المرتبة 96، وواصلت نيجيريا صاحبة المركز 120 تراجعها إلى المراكز الدنيا ما يكشف الحاجة الكبيرة لتنويع اقتصادها. وحول قارة أمريكا اللاتينية، أكد التقرير وعلى الرغم من النمو الاقتصادي القوي في الأعوام السابقة، استمرار معاناة الدول اللاتينية جراء انخفاض معدلات الإنتاجية وجمود الأداء التنافسي لهذه الدول، وواصلت تشيلي صاحبة المركز 34 تصدرها لمراكز مؤشر التنافسية العالمية في المنطقة، حيث حلت قبل دولة بناما صاحبة المركز 40، وكوستاريكا صاحبة المركز 54، والمكسيك صاحبة المركز 55، وهي الدول التي ظلت مستقرة نسبيا.

5- مؤشر الحرية الاقتصادية *Economic Freedom Index*

تعد درجة الانفتاح الاقتصادي من أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية، حيث تعد الحرية الاقتصادية في عالم اليوم عالم اقتصاديات السوق الطريق الأمثل لتحقيق النمو والرخاء والرفاهية، وتقاس تلك الحرية من خلال عدة متغيرات تعمل على قياس درجة الانفتاح أمام المبادلات الدولية ومدى قياس مؤشر الحرية الاقتصادية وانطلاقا من أهمية تلك المتغيرات تعمل عدة مؤسسات على قياس مؤشر الحرية الاقتصادية ومن أهم تلك المؤسسات مؤسسة الإرث (*Heritage Foundotion*) المعروفة باسم هيريتاج الأمريكية*، ومعهد فريزر الكندي**.

*- تأسست مؤسسة الإرث والتي تعتبر معهدا للبحوث والتعليم في 1973، وتلخص مهمتها بصياغة وترويج السياسات الحكومية اعتمادا على مبادئ المشاريع الحرة، التدخل الحكومي المحدود، الحرية الفردية، القيم الأمريكية التقليدية.

** - تأسس معهد فريزر الكندي عام 1974 من طرف الاقتصادي الكندي ميشال الكر ورجل الأعمال باتريك بويل، ويعد ذلك أصبح يضم مجموعة خبراء، تخصص المعهد في الاقتصاد ودراسات حول المؤسسة والتعليم ويصدر سنويا تقريره حول الحرية الاقتصادية في حوالي 123 دولة، يصدر عن المعهد كيتو الأمريكي مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم لقياس الدرجة التي تدعم بها السياسات والمؤسسات في البلدان للحرية الاقتصادية، ويعتبر المؤشر أن الإختيار الشخصي، والتبادل الطوعي، وحرية التنافس وحماية الممتلكات المملوكة شخصيا هي أحجار الزاوية للحرية

- تعد مؤسسة هيريتاج بالإشتراك مع صحيفة والستريت سنويا مؤشر الحرية الاقتصادية منذ عام 1995، ويعتمد المؤشر على اختبار 50 متغيرا اقتصاديا مدرجة في 10 مجموعات تشمل ما يلي⁽¹⁾:
- السياسات التجارية (*Trade Policy*)، وهي تقاس من خلال متغيرات فرعية كمعدل التعريفية الجمركية المرجح، ومدى وجود حواجز غير جمركية، والفساد في الخدمات الجمركية؛
 - العبء المالي للحكومة (*Fiscl Burden*)، وهو يقاس من خلال الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، والاتفاق الحكومي كنسبة من الناتج الإجمالي؛
 - التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد (*Government Intervention*): ويقاس من خلال الاستهلاك الحكومي كنسبة من حجم الاقتصاد، والملكية الحكومية للأعمال والصناعات، والناتج الاقتصادي الحكومي، وحصّة عائدات الحكومة من الشركات المملوكة للدولة؛
 - السياسة النقدية (*Monetary Policy*): وتقاس من خلال معدل التضخم المرجح؛
 - استقطاب رأس المال الأجنبي (*Foreign Investment*): ويقاس من خلال القيود على الملكية الأجنبية للأعمال، والقيود على الملكية الأجنبية للأراضي، والمعاملة بالمساواة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، ومدى وجود قيود على تحويل الأرباح للخارج، ومدى توافر التمويل المحلي للشركات الأجنبية؛
 - التمويل والنظام المصرفي (*Banking/ Finance*): ويقاس من خلال الملكية الحكومية للبنوك، ومدى وجود قيود على فتح فروع للبنوك الأجنبية، والأنظمة المصرفية الحكومية، ومدى الحرية في تقديم كافة أشكال الخدمات المالية؛
 - سياسات الاجور والاسعار (*Wages/Prices*): وتقاس من خلال قوانين الحد الأدنى للاجور، ودور الحكومة في تحديد الاجور، ودور الحكومة في تحديد الاسعار؛

الإقتصادية، وتستعمل ثمان وثلاثون نقطة بيان لبناء مؤشر تلخيصي ولقياس درجة الحرية الاقتصادية في خمس مجالات: 1- حجم الحكومة 2- الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية 3- إمكانية الوصول إلى الأموال المشروعة 4- حرية التجارة دوليا 5- تنظيم الائتمانات والعمل وقطاع الأعمال (المصدر: الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي 2006، ص: 29).

⁽¹⁾ - موقع مؤسسة هيريتاج: اطلع على الموقع: www.heritage.org 16:59, 2013/11/12

• حقوق الملكية (*Property Rights*): وتقاس من خلال مدى الحماية القانونية للملكية الخاصة، واستقلالية القضاء، والفساد القضاء، وسرعة إصدار الاحكام القضائية؛

• السوق السوداء (*Black Market*): وتقاس من خلال مدى انتشار انشطة التهريب والقرصنة على الملكية الفكرية؛

• التشريعات والاجراءات (*Regulation*): وتقاس من خلال رصد مدى سهولة الحصول على تراخيص مزاولة الأعمال، والبيروقراطية، وقوانين وأنظمة العمل، وحماية المستهلك والعامل.

يتم منح أوزان متساوية للعوامل (المجموعات) العشرة السابقة الذكر، ومن ثم يحسب مؤشر الحرية الاقتصادية بأخذ متوسط هذه المؤشرات وفق مقياس رقمي يتراوح ما بين 1 إلى 5، ويتم تقسيم الدول طبقا لاختبارات تلك المتغيرات الاقتصادية إلى اربعة فئات:

- الفئة الأولى من 1 إلى 1.95 تدل على حرية اقتصادية كاملة؛

- الفئة الثانية: من 2 إلى 2.95 تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛

- الفئة الثالثة: من 3 إلى 3.95 تدل على ضعف الحرية الاقتصادية؛

- الفئة الرابعة: من 4 إلى 5 تدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

ومن خلال تقرير الحرية الاقتصادية لعام 2003⁽¹⁾ أظهر مؤشر الحرية الاقتصادية الذي غطى 161 دولة مشاركة تنصدها هونغ كونغ على المرتبة الأولى للسنة الثانية عشر على التوالي كأكثر اقتصاديات العالم حرية وانفتاحا، تليها سنغافورة في المرتبة الثانية، وصنفت الدول المشاركة وفق مؤشر الحرية الاقتصادية إلى 15 دولة حرة اقتصاديا من بينها البحرين، و56 دولة ذات حرية اقتصادية شبه كاملة، و74 دولة ذات حرية اقتصادية ضعيفة، و11 دولة ذات حرية منعدمة، و5 دول لم تحصل على ترتيب. واستنادا إلى تقرير مؤشر الحرية لسنة 2005⁽²⁾ لمؤسسة هيرتاج تم تصنيف

(1) - مؤسسة هيرتاج، "تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية 2003" www.heritage.org/Index.

(2) - مؤسسة هيرتاج، "تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية 2005" www.heritage.org/Index

الدول التي تمت تغطيتها إلى 157 دولة منها 20 دولة حرة لم تقع أي دولة عربية من ضمنها؛ و52 دولة شبه حرة من ضمنها 5 دول عربية والمتمثلة بالبحرين والكويت، الأردن، والسعودية، والإمارات، و73 دولة غير حرة في أغلب الأحيان منها 9 دول عربية وهي: لبنان، عمان، قطر، المغرب، تونس، والجزائر، مصر، اليمن، وسوريا، و12 دولة غير حرة منها ليبيا لسنوات متتالية.

وحسب تقرير مؤشر الحرية لسنة 2012⁽¹⁾ لمؤسسة هيرتاج تم تصنيف 184 دولة التي تم تغطيتها من ضمنها 22 دولة عربية، إن هناك 28 دولة تتمتع بحرية اقتصادية كاملة تصدرها هونغ كونغ وسنغافورة، استراليا ونيوزيلندا، وسويسرا و62 دولة تتمتع بحرية اقتصادية شبه كاملة، 60 دولة تتمتع بحرية اقتصادية ضعيفة، و29 دولة شهدت انعدام الحرية الاقتصادية، و5 دول تشهد انعدام الحرية الاقتصادية تصدرها أفغانستان، العراق، الصومال، والسودان.

أما بخصوص الدول العربية نجد أن دولة البحرين وقطر ضمن المجموعة الأولى ذات الحرية الاقتصادية الكاملة وتأتي الأردن في المركز الثالث والتي قفزت خمس مراتب بمجموع نقاط عن سنة 2011 واحتلت دولة الإمارات المركز الرابع وجاء في المركز الخامس الكويت بعدما كانت في المركز الرابع سنة 2011، أما سلطنة عمان فقد نزلت إلى المرتبة السادسة، واستنادا على التقرير احتلت سوريا المرتبة الخامسة عشرة وموريتانيا احتلت المرتبة السادسة عشرة، كما احتلت الجزائر المرتبة الأخيرة في القائمة لتصبح أقل دولة من ناحية الحرية الاقتصادية في العالم العربي.

وعموما نلاحظ من خلال تقرير 2012 تحسن مؤشر 75 دولة وانخفاض مؤشر 90 دولة وثبات 14 دولة، وقد حققت هونغ كونغ المركز الأول كأكثر اقتصاديات العالم حرية وانفتاحا.

(1) -Highlights of the 2012 Index of Economic Freedom ، consulted 2013/11/12 ، 19:15.
www.heritage.org/Index.

الجدول (2-1): ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية الحرة الاقتصادية لسنتي 2005 - 2012 .

الترتيب		الدول	التسلسل	الترتيب		الدول	التسلسل
2012	2005			2012	2005		
47	60	عمان	09	32	الأردن	01	
25	81	قطر	10	35	الإمارات	02	
71	54	الكويت	11	12	البحرين	03	
90	76	لبنان	12	95	تونس	04	
176	153	ليبيا	13	140	الجزائر	05	
100	103	مصر	14	127	جيبوتي	06	
87	82	المغرب	15	74	السعودية	07	
131	67	موريتانيا	16	139	سوريا	08	

المصدر: - الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي لسنة 2012 .

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار، 2005.

ملاحظة: يغطي المؤشر 161 دولة منها 17 دولة عربية في سنة 2005، و184 دولة منها 22 دولة عربية في سنة 2012.

الفرع الثاني: تقييم الآليات المهيئة للاستثمار من خلال المؤشرات قياس المخاطر القطرية.

تتم هذه المؤشرات بمدى تعرض الاستثمار لمختلف الأخطار في البلد المضيف له، سواء كانت هذه الأخطار ناتجة

عن تصرفات البلد المضيف أو عن غيره، وتوجد مجموعة من المؤشرات و منها:

1-المؤشر المركب للمخاطر القطرية (Composite Risk Rating).

يصدر شهريا عن مجموعة PRS GROUP الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 و يهدف هذا

المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل تجاريا مع القطر و قدرته على مقابلة إلتزاماته المالية وسدادها، كما

يصدر مؤشر مركب مستقبلي باستخدام النهج ذاته لاحتساب المخاطر القطرية، ويستند على متوسط ثلاث سيناريوهات

تغطي ثلاث حالات:الوضع المتدهور، والوضع المعقول، والوضع الأفضل.

ويدخل في المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية، ويشير دليل المؤشر إلى أنه:

- من صفر إلى 49,5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا؛

- من 50,0 إلى 59,9 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة؛

- من 60 إلى 69,9 نقطة درجة مخاطرة معتدلة؛

- من 70,0 إلى 79,9 نقطة درجة مخاطرة منخفضة؛

- من 80,0 إلى 100,0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا.

وهذا يعني انه كلما ارتفع المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة.

ويضم المؤشر المركب تصنيف 22 من المتغيرات مجمعة في ثلاث مؤشرات فرعية التي تشمل مؤشر تقييم المخاطر

السياسية الذي يشكل نسبة 50 % من المؤشر المركب و مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية بنسبة 25 % ومؤشر تقييم

المخاطر المالية بنسبة 25%⁽¹⁾.

الجدول (2-2): مؤشر تقييم المخاطر السياسية (الحد الأقصى 100 نقطة).

النقاط	المكون
12	درجة استقرار الحكومة
12	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
12	خريطة الاستثمار
12	وجود نزاعات داخلية
12	وجود نزاعات خارجية
6	الفساد
6	دور المؤسسات العسكرية في السياسة
6	دور الدين في السياسة
6	سيادة القانون والنظام
6	الإضطرابات العرقية
6	مصداقية الممارسات الديمقراطية
4	نوعية البيروقراطية

Source :the PRS Group "International Country Risk Guide Methodology",p:03.

جدول (3-2): مؤشر تقييم المخاطر المالية (الحد الأقصى : 50 نقطة)

النقاط	المكون
10	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
10	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات
15	نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات
5	عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة
10	استقرار سعر الصرف

Source :the PRS Group International Country Risk Guide Methodology

جدول (4-2): مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (الحد الأقصى : 50 نقطة)

النقاط	المكون
5	معدل دخل الفرد
10	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي
10	معدل التضخم
15	نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي
10	نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

Source :the PRS Group International Country Risk Guide Methodology.

(1) - Llewellyn D. Howell, "The International Country Risk Guide (ICRG) , ICRG Methodology " consulted Monday, October 28, 2013 ، https://www.prsgroup.com/ICRG_Methodology.aspx

الآليات اللازمة لتصنيف مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مقوماته ومعرض تجاربه دولية ناجحة في استقطابه

نلاحظ من خلال الجداول الثلاث أعلاه تضم مجموعة كبيرة من الآليات المهيئة للاستثمار والتي يحاول المؤشر

المركب القطرية قياسها وتحديد قيمتها بالأرقام، ومنه ترتيب الدول على أساس النتائج المحصل عليها وتقديم درجة المخاطر

على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة. وفيما يلي نحاول تقييم وتصنيف بعض الدول في الدليل الدولي للمخاطر

القطرية بحسب درجات المخاطرة خلال شهر جوان 2012 كما يلي⁽¹⁾:

الجدول (2-5): بعض الدول ذات درجات المخاطرة المنخفضة جدا.

الدولة	مركب تصنيف المخاطر القطرية جويلية 2011	مركب تصنيف المخاطر القطرية جوان 2012	الفارق بين جويلية 2011 وجوان 2012	المخاطر السياسية جوان 2012	المخاطر المالية جوان 2012	المخاطر الاقتصادية جوان 2012
النرويج	89,8	90,5	0,8	88	46	47
لوكسمبورغ	86,5	87,5	1,0	89,5	42,5	43,5
هولندا	87,5	87,3	0,3-	82,5	36,5	36,5
سنغافورة	87,3	86,8	0,5-	83	45	45
عمان	78,5	83,5	5,0	72,5	47,5	47
الإمارات العربية المتحدة	82,3	82,8	0,5	78	39	48
هونغ كونغ	84,8	82,0	2,8-	79,5	41,5	43
تاوان	84,0	81,3	2,8-	76,5	45,5	40,5
قطر	80,3	81,0	0,8	72,5	41	48,5
السعودية	81,0	81,0	0,0	68	48	46
نيوزيلندا	79,0	80,3	1,3	88	36,5	36
اليابان	80,3	80,0	0,3-	78,5	43,5	38

الجدول (2-6): بعض الدول ذات درجات المخاطرة المنخفضة.

الدولة	المؤشر المركب جويلية 2011	المؤشر المركب جوان 2012	الفارق بين جويلية 2011 وجوان 2012	المخاطر السياسية جوان 2012	المخاطر المالية جوان 2012	المخاطر الاقتصادية جوان 2012
الكويت	80,8	79,8	1,0-	66,5	45	48
الولايات المتحدة الأمريكية	76,0	76,5	0,5	84	32,5	36,5
شيلي	76,5	76,0	0,5-	74,5	38	39,5
ليبيا	68,8	75,5	6,8	59,5	46	45
البحرين	76,5	74,8	1,8-	67	40	42
غابون	75,5	74,5	1,0-	60	44	45
بولندا	73,5	74,3	0,8	76,5	37	35
الصين.	74,0	74,0	0,0	61	47,5	39,5
الجزائر	73,5	72,0	1,5-	57	48	39
أنغولا	70,0	71,8	1,8	55	45,5	43
فرنسا	74,5	71,8	2,8-	73,5	34,5	35,5
الأرجنتين	74,8	71,3	3,5-	66,5	39,5	36,5
روسيا	73,8	71,3	2,5-	59,5	43	40
المكسيك	75,3	71,0	4,3-	67	38,5	36,5
إيطاليا	73,0	70,8	2,3-	73,5	34	34
المغرب	69,8	70,5	0,8	67	40,5	33,5

(1) - The Composite Country Risk Index Report, 2012 consulted 23/11/2012 14:50, on www.prsgroup.com .

الجدول (2-7): بعض الدول ذات درجات المخاطرة المعتدلة.

الدولة	المؤشر المركب جويلية 2011	المؤشر المركب جوان 2012	الفارق بين جويلية 2011 وجوان 2012	المخاطر السياسية جوان 2012	المخاطر المالية جوان 2012	المخاطر الاقتصادية جوان 2012
زامبيا	69,5	69,8	0,3	63	42	34
البرتغال	69,5	69,0	0,5-	72.5	35.5	30
جنوب أفريقيا	70,0	68,8	1,3-	66.5	37	34
غانا	67,8	68,0	0,3	66.5	37	32.5
الأردن	66,5	67,8	1,3	62	44	29.5
إسبانيا	68,3	66,0	2,3-	68.5	32	32
كوبا	66,3	65,8	0,5-	56.5	39.5	35.5
اندونيسيا	68,0	65,8	2,3-	55	38.5	38
الكاميرون	66,0	64,8	1,3-	55	41.5	33
الاكوادور	63,5	64,5	1,0	55	43.5	27
الهند	68,5	64,3	4,3-	57	38	33.5
تونس	64,0	64,3	0,3	64.5	34	30
نيجيريا	65,0	63,8	1,3-	45	46	36.5
لبنان	58,3	61,8	3,5	54.5	35	34
ايران	65,0	61,5	3,5-	49.5	44	29.5
كينيا	62,5	61,3	1,3-	53.5	39	30
اليونان	62,3	61,0	1,3-	65	30	27
مصر	59,5	60,3	0,8	50	43.5	27

الجدول (2-8): بعض مجموعة الدول ذات درجات المخاطرة المرتفعة.

الدولة	قيمة المركب جويلية 2011	قيمة المركب جوان 2012	الفارق بين جويلية 2011 وجوان 2012	المخاطر السياسية جوان 2012	المخاطر المالية جوان 2012	المخاطر الاقتصادية جوان 2012
العراق	58,5	59,5	1,0	42.5	41	35.5
أنثونيا	59,8	58,5	1,3-	47.5	39	30.5
اليمن	57,5	57,8	0,3	50	39	26.5
غينيا	49,8	54,0	4,3	46	31.5	30
سوريا	62,8	54,0	8,8-	44.5	38	25.5
النيجر	62,0	52,8	9,3-	50	30	25.5

الجدول (2-9): بعض مجموعة الدول ذات درجات المخاطرة المرتفعة جدا.

الدولة	المؤشر المركب جويلية 2011	المؤشر المركب جوان 2012	الفارق بين جويلية 2011 وجوان 2012	المخاطر السياسية جوان 2012	المخاطر المالية جوان 2012	المخاطر الاقتصادية جوان 2012
السودان	50.3	46	4.3-	36.5	34.5	21
الصومال	41.5	41,3	0.3-	23	32.5	27

2- مؤشر اليوروموني للمخاطر القطرية (Euromoney).

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليوروموني مرتين سنويا في مارس وسبتمبر لغرض قياس المخاطر القطرية لجهة قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته المالية كخدمة الديون الخارجية و سداد قيمة الواردات و السماح بتحويل الأرباح، ويتكون من تسعة عناصر هي: المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للقطر، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل، توافر التمويل للمدى القصير، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل.

ويتم تصنيف الدول وفق النسبة المئوية التي سجلتها من صفر إلى 100، كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر، ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية⁽¹⁾. واستنادا إلى مؤشر اليوروموني للمخاطر القطرية لسنة 2012⁽²⁾ تم تصنيف دولة النرويج على المرتبة الأولى ضمن المخاطر المنخفضة جدا، تليها لوكسمبورغ في المرتبة الثانية، وسنغافورة في المرتبة الثالثة بعدما كانت تحتل المركز الخامس عام 2011، وقد جاء تقييم الدول العربية ضمن هذا التصنيف كل من قطر في المركز 18 عالميا والأولى عربيا، بعدما كانت تحتل المركز 28 لعام 2011، تليها كل من الكويت، ثم عمان والسعودية، والإمارات. كما حصلت بعض الدول كالأندلس، روسيا، ودولة عربية واحدة وهي البحرين على درجة مخاطر منخفضة. أما كل من اليونان، موزنيق، انغولا. و6 دول عربية والمتمثلة في المغرب، والأردن، تونس، ولبنان، الجزائر ثم مصر، فقد حصلت على درجة مخاطر معتدلة، كما احتلت كل من مالي، الأرجنتين، وغانا، و5 دول عربية وهي: العراق، السودان، سوريا، ليبيا، واليمن على درجة مخاطرة مرتفعة، أما كل من دولة الصومال، وجيبوتي، موريتانيا فقد حصلت على درجات مخاطرة مرتفعة جدا.

⁽¹⁾ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، "مناخ الإستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2011، ص 58.

⁽²⁾ euromoney country risk "World risk average"، consulted 2013/02/12، 15:17 www.euromoneycountryrisk.com

3- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية (Cofas).

يصدر منذ 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس) وقيس مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية⁽¹⁾، ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى، وصنف دليل المؤشر الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما⁽²⁾:

• درجة الاستثمار A : وتقسم إلى أربعة مستويات:

A1: البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا،

A2: احتمال عدم السداد يقي ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية اقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1 ،

A3: بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد،

A4: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك، فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

• درجة المضاربة: وتقسم إلى ثلاثة مستويات:

B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا،

⁽¹⁾ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الإستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2005، ص 67.

⁽²⁾ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الإستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2003، مرج سابق، ص: 79-80.

C : قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلاً،

D : ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جداً أكثر

سوءاً.

ويغطي المؤشر 165 دولة من ضمنها 19 دولة عربية حيث صنفت هذه الأخيرة في جوان 2012 كالتالي⁽¹⁾:

4 دول عربية هي قطر والكويت ثم الإمارات وعمان حصلت على درجة مخاطر منخفضة جداً، 6 دول عربية وهي

السعودية والبحرين، والجزائر، والمغرب، والأردن، وتونس حصلت على درجة مخاطر منخفضة، 4 دول عربية وهي لبنان،

مصر، وجيبوتي، وموريتانيا حصلت على درجة مخاطرة مرتفعة، 5 دول عربية هي لبنان والعراق، اليمن، وسوريا، والسودان

حصلت على درجة مخاطر مرتفعة جداً.

كما نجد أن 4 دول عربية قد تراجعت في التصنيف بنهاية أبريل لعام 2012 مقارنة بتصنيفها في المؤشر في جانفي

2011 وهي ليبيا من تصنيف **C** إلى **D**، البحرين من تصنيف **A3** إلى **A4**، سورية من تصنيف **C** إلى **D**، ومصر

من تصنيف **D** إلى **C**.

الفرع الثالث: تقييم الآليات المهيئة للاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الإقليمية.

تم إستحداث مجموعة من المؤشرات الخاصة بالدول العربية التي تهدف إلى تحليل واقع مناخ الاستثمار ومكوناته

وقضايا التنمية العربية بصورة تعكس واقع الاقتصاد العربي في مختلف المجالات سواء على المستوى القطري أو على

المستوى الجماعي العربي ومن أهمها:

⁽¹⁾ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2012، ص 62.

1- مؤشر المركب لمكونات المناخ الاستثمار في الدول العربية.

Composite Index of the Components of the Economic Policies of the Investment Climate in Arab Countries.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وفي محاولة منها لقياس أداء الاقتصاد العربية وتقييم مناخها الاستثماري، أصدرت عام 1995 مؤشرا مركبا يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية تضمنه تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 1996.

تستند المنهجية التي تم اعتمادها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة المحفزة والجاذبة للاستثمار، إلى أنها تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف غير مغالى فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

ويشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي⁽¹⁾: مجموعة السياسة المالية، ومجموعة السياسة النقدية، ومجموعة سياسة المعاملات الخارجية؛ أما في ما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر على مجمل المناخ مثل: درجة الاستقرار السياسي، والتطورات التشريعية والمؤسسية، وتنمية الموارد البشرية وما يتم من خطوات في مجال الترويج للقطر أو القطاعات الاقتصادية أو المشاريع، فإن المؤشر لا يعكسها وتعمل المؤسسة على ترقية أسلوب تقديرها لقياس كفاءة وفاعلية هذا النظام بإعطاء درجات قصوى لتضمينها تدريجيا في حساب المؤشر المركب. وعليه فالمؤشر المركب الحالي يتكون من المؤشرات الفرعية الآتية:

- مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: ويستخدم لتلخيص وتطوير السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد؛
- مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: ويستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد؛

(1) - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2000، ص 17.

● مؤشر معدل التضخم: ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.

اعتمدت طريقة تطبيق منهجية المؤشر المركب على عدة أمور أهمها:

-الحصول على المعلومات الإرتكازية للسنة السابقة لكل مؤشرات مجموعة السياسات المشار إليها؛

-الحصول على المعلومات لسنة التقرير؛

-حساب التغيير في المؤشر وحساب الأوزان الرقمية لمجموعات السياسات؛

-حساب التغير العام في السياسات الاقتصادية التجميعية.

ويعرف المؤشر المركب-حسابيا- بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط السياسة المالية، ومتوسط مؤشر

السياسة النقدية، ومتوسط سياسة المعاملات الخارجية). ويتم بعد ذلك تحديد درجة المؤشر على النحو التالي⁽¹⁾:

-إذا كانت أقل من واحد: تشير الى عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار؛

-إذا كانت من واحد إلى اثنين: تشير إلى وجود تحسن في مناخ الاستثمار؛

-إذا كانت من اثنين فما فوق: تشير إلى وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

تشير النتائج التي توصلت إليها المؤسسة من خلال تطبيق هذا المؤشر للفترة 1995-2000 إلى أن المؤشر قد سجل

تحسنا للأعوام الثلاث الأولى محققا أعلى ارتفاعا له عام 1997، إذ بلغ 1.1 مقابل 1.05 و 1.03 لعامي 1995 و

1996 على التوالي، فيما سجل قيمة سالبة عام 1998 قدرها (0.1) نتيجة لتدني اسعار النفط خلال العام، وفي

المقابل سجل قيمة موجبة قدرها 0.9 عام 1999 بسبب التحسن الذي شهدته اسعار النفط العالمية، وشهد تحسنا

ملحوظا عام 2000 اذ سجل قيمة مئوية قدرها 1.2 وقد جاءت النتائج متطابقة مع تطور المعدل العام للنمو الحقيقي

في الدول العربية.

(1) - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2005، ص 107.

أما فيما يخص الفترة 2001-2005 فقد شهد المؤشر تراجعاً في 2001 إذ أصبح بمقدار (0.7)، ويعزى ذلك إلى تدهور النفط في 2001 وانعكاس ذلك سلباً على الإيرادات العامة للدول المنتجة للنفط، وتراجع الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما أدى إلى تراجع المعدل العام للنمو الحقيقي خلال العام ليصل إلى 3.9%.

أما في 2002 فقد شهد المؤشر تحسناً مقارنة بعام 2001 إذ أصبح 0.9 ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، وانعكاس ذلك على إيرادات الدول النفطية، وخلال 2003 شهد المؤشر تحسناً إذ بلغ 1.01 ويعزى التحسن العام في المناخ الاستثماري إلى تأثير ارتفاع العوائد النفطية للدول العربية المصدرة للبتروöl مع تواصل تحسن أسعار النفط خلال العام وتأثير ذلك إيجابياً على الإيرادات ووضع المالية العامة مما دعم برامج الإصلاح الاقتصادي ومشاريع البنية التحتية التي تقوم بها الدول العربية، وانعكس ذلك على تحسن المؤشر الفرعي لمكون التوازن الداخلي الذي شهد تحسناً في 14 دولة عربية مقابل تراجع في 4 دول عربية، بينما شهد التوازن الخارجي تحسناً في 12 دولة مقابل ارتفاعه في 13 دولة عربية وإن كان ذلك ما دون معدل تضخم 7%. وفي 2004 واصل المؤشر ارتفاعه ليصل إلى 1.08 لنفس أسباب 2003 لكن بقي دون عام 2000. أما في 2005 انخفض المؤشر إلى (0.91) ويرجع ذلك إلى انخفاض المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الخارجي إذ سجل 1.37 في 2005 مقارنة بـ 2 لعام 2004 مما أدى إلى تراجع في مستوى مناخ الاستثمار.

وتشير البيانات المتوفرة إلى تحسن ملحوظ في المؤشر المركب لمناخ الاستثمار لعام 2010، حيث سجل 1.30 نقطة مقارنة مع 0.70 نقطة عام 2009 و 0.93 نقطة عام 2007، ويعزى ذلك إلى تحسن مؤشري التوازن الداخلي والتوازن الخارجي المكونة للمؤشر المركب بشكل ملحوظ، إذ سجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الخارجي 2.00 نقطة عام 2010 مقابل 1.00 نقطة عام 2009 و 1.21 نقطة عام 2007، وسجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الداخلي 1.84 نقطة مقابل (0.37) نقطة عام 2009 و 1.26 نقطة عام 2007، في حين تدهور المؤشر الفرعي

للسياسة النقدية ليسجل 0.05 نقطة عام 2010 مقابل 1.47 نقطة عام 2009 و0.32 نقطة عام 2007، ويبين الجدول رقم: التالي ذلك في الدول العربية.

الجدول (2-10): اتجاهات التحسن والتراجع في الدول العربية كمجموعة وفق مكونات المؤشر المركب لمناخ الاستثمار للفترة من 2000 - 2010 .

السنة البيان	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
معدل النمو الحقيقي	3.8%	1.8%	5.1%	6.2%	5.8%	5.4%	5.5%	5.3%	2.8%	3.6%	4.2%
ميزان المالية العامة للناتج المحلي الاجمالي	تحسن في 13 دولة	تحسن في 8 دولة تراجع في 11 دول	تحسن في 13 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 8 دولة تراجع في 11 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 5 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 9 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 7 دولة تراجع في 7 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 3 دول
ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الاجمالي	تحسن في 17 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 13 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 7 دول	تحسن في 7 دولة تراجع في 12 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 5 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في 7 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 15 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 11 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 17 دولة تراجع في دولتين
معدل التضخم	انخفاض في 6 دول ارتفاع في 13 دولة	انخفاض في 17 دول ارتفاع في دولتين	انخفاض في دولتين ارتفاع في 17 دولة	انخفاض في 7 دول ارتفاع في 12 دولة	انخفاض في 4 دول ارتفاع في 15 دولة	انخفاض في 9 دول ارتفاع في 9 دولة	انخفاض في دولتين ارتفاع في 16 دولة	انخفاض في 5 دول ارتفاع في 13 دولة	انخفاض في 4 دول ارتفاع في 12 دولة	انخفاض في 10 دول ارتفاع في 4 دولة	انخفاض في 5 دول ارتفاع في 11 دولة
المؤشر المركب	1.3	0.7	1.05	0.93	1.49	0.91	1.08	1.01	0.9	0.7	1.2

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2000-2010 .

2- المؤشر المركب للتنافسية العربية.

يقوم المعهد العربي للتخطيط بالكويت بإصدار تقرير دوري منذ سنة 2003 لدراسة تنافسية الاقتصادات العربية في

الأسواق الدولية، يستند إلى مؤشر مركب لقياس مستوى التنافسية⁽¹⁾، وعادة ما يتم حساب المؤشر المركب كمتوسط

لأحدث ثلاث سنوات وقد صدر لغاية سنة 2012 أربعة أعداد من تقرير التنافسية العربية، أولها عام 2003، والثاني

عام 2006، أما التقرير الثالث فقد صدر عام 2009.

ينطلق تقرير التنافسية العربية من أن التنافسية تعني "الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية

في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاومة من قبل الاقتصادات الأجنبية". وبناء على هذا التعريف، فقد تم بناء

(1) - المعهد العربي للتخطيط، "تقرير التنافسية العربية 2003"، الكويت، 2003، ص: 3-8.

مؤشر مركب للتنافسية من مؤشرين فرعيين هما (1): التنافسية الجارية التي تركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر فيه مثل الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجيتها، والتنافسية الكامنة التي تعني القدرات طويلة الأجل التي تؤثر على التنافسية، وعندما يتم التمييز بين هذين النوعين من التنافسية فإن الهدف يكمن في الوصول إلى محددات استدامة القدرة التنافسية وليس إلى تقييم حالتها الراهنة فقط.

ويتكون مؤشر التنافسية الجارية من أربعة مؤشرات فرعية (الأداء الاقتصادي الكلي الذي يحوي 9 مؤشرات، بيئة الأعمال والجاذبية التي تحتوي على 28 مؤشر، ديناميكية الأسواق والتخصص التي تحوي 8 مؤشرات، الإنتاجية والتكلفة التي تحوي 8 مؤشرات)، فيما يتكون مؤشر التنافسية الكامنة من ثلاثة مؤشرات فرعية (الطاقة الابتكارية التي تحوي 5 مؤشرات، رأس المال البشري الذي يحوي على 8 مؤشرات، ونوعية البنية التحتية التكنولوجية التي تحوي على 4 مؤشرات). حيث تتراوح قيم المؤشرات بعد تنميطها بين واحد لأعلى مُستوى للتنافسية وصفر لأدنى مستوى للتنافسية(2).

يختلف تقرير التنافسية العربية عن التقارير الدولية في عدد الدول المدرجة في تصنيفها حسب الأداء النسبي، حيث يستند التقرير العربي في حساباته على مقارنة الدول العربية بمجموعة دول غير عربية تم اختيارها لتشكيل نقطة مرجعية للأداء العربي في الأسواق الدولية، إشملت دول المقارنة على(3): أيرلندا وجمهورية التشيك، والمكسيك، وكوريا، وتشيلي، والبرتغال، وماليزيا، وجنوب أفريقيا، والأرجنتين، والبرازيل، والصين، واليونان وتركيا. إن عملية اختيار دول المقارنة مهمة جدا، ذلك لأنها تحدد الفجوة القائمة بين الدول العربية وباقي الدول الأخرى.

(1) - منيزوري، "تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، عدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006، ص 27.

(2) - المعهد العربي للتخطيط، "تقرير التنافسية العربية 2009"، الكويت، 2009، ص: 26.

(3) - المعهد العربي للتخطيط، "تقرير التنافسية العربية 2012"، الكويت، 2012، ص: 24.

الجدول (2-11): مؤشر التنافسية العربية و دول المقارنة.

الدولة	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنافسية العربية	الترتيب
الجزائر	0.39	0.33	0.36	24
الأرجنتين	0.44	0.50	0.47	12
البحرين	0.58	0.48	0.53	4
البرازيل	0.37	0.42	0.40	20
تشيلي	0.52	0.45	0.49	9
الصين	0.62	0.40	0.51	8
التشيك	0.48	0.54	0.51	7
مصر	0.39	0.32	0.36	25
اليونان	0.38	0.57	0.48	10
ايرلندا	0.61	0.70	0.65	2
الأردن	0.41	0.43	0.42	18
كوريا الجنوبية	0.62	0.74	0.68	1
الكويت	0.53	0.39	0.49	14
لبنان	0.39	0.39	0.39	22
ليبيا	0.45	0.29	0.37	23
ماليزيا	0.34	0.51	0.53	3
موريتانيا	0.34	0.18	0.26	29
المكسيك	0.50	0.42	0.46	15
المغرب	0.40	0.27	0.34	27
عمان	0.50	0.35	0.43	17
البرتغال	0.46	0.57	0.51	6
قطر	0.53	0.41	0.47	13
السعودية	0.52	0.43	0.47	11
جنوب افريقيا	0.44	0.39	0.41	19
السودان	0.31	0.23	0.27	28
سوريا	0.37	0.31	0.34	26
تونس	0.47	0.44	0.45	16
تركيا	0.46	0.33	0.40	21
الإمارات	0.58	0.47	0.52	5
اليمن	0.35	0.14	0.25	30
متوسط الدول العربية	0.44	0.35	0.39	
متوسط الدول المقارنة	0.50	0.50	0.50	

المصدر: تقرير التنافسية العربية 2012، ص:28.

من خلال قراءة الجدول يتضح أن الدول العربية على مستوى الإجمالي للتنافسية بلغ 0.39 مقابل 0.58 لدول

المقارنة، أي أن الفجوة التنافسية تبلغ حوالي 32% مقارنة مع فجوة بلغت نسبة 49% للتقرير السابق 2009. بالرغم

من هذا التحسن الطفيف إلا أن الفجوة مع الدول المقارنة لا تزال واسعة وتدل على تواضع الأداء التنافسي للدول العربية

اجمالا.

وعلى المستوى الإجمالي، بلغت فجوة التنافسية 32% بين الدول العربية والدول المقارنة خاصة بدولة صناعية حديثة مثل كوريا وتتوزع إلى 28% في التنافسية الجارية و44% في التنافسية الكامنة. مما يظهر ضخامة العمل المطلوب للوصول إلى مستوى تنافسي دولي. وبالنظر إلى المؤشرات الفرعية، فإنه يلاحظ أن الفجوة الأكبر مقارنة بكوريا الجنوبية تكمن في البنية التحتية الأساسية 49%، ثم الحاكمية وفعالية المؤسسات 41%، ثم تكلفة الأعمال 36%، والتكلفة والإنتاجية 34%، وجاذبية الاستثمار 24% ضمن التنافسية الجارية. وتظهر الفجوة واضحة في التنافسية الكامنة في كل من البنية التحتية التقنية 49%، والابتكار و توطين التقانة 51% بالإضافة إلى رأس المال البشري 31%.

ويلاحظ أن الفجوة مع كوريا هي أقل حدة في كل من الأداء الاقتصادي الكلي وديناميكية الأسواق ومستوى تدخل الحكومة في الاقتصاد.

وتحتاج الدول العربية إلى إعادة النظر في سياسات تدعيم قدرتها التنافسية، بالتركيز على الاستثمار الجيد في مجالات البنية التحتية التقانية والأساسية ورفع العائد على الاستثمار فيها، عن طريق الإدارة الجيدة لهذه المرافق، وإتباع الصيغ الحديثة في التمويل والإنجاز، وكذلك دعم نقل التقانة وخاصة توطينها، وكذلك تنمية رأس المال البشري، وخاصة على المستوى النوعي، من خلال تحسين التعليم وربطه بسوق العمل ورفع العائد عليه.

المبحث الثاني: مقومات مناخ الاستثمار.

إن من أهم المقومات التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي هي البيئة المواتية وإطارها المؤسسي، لذا يجب دائما الحفاظ على الاستقرار بمجالاته السياسية والاقتصادية والتشريعية والاجتماعية والثقافية، حتى تكون هناك حكومة قادرة على التفاوض مع المستثمر الأجنبي من موقع قوة.

المطلب الأول: النظام الاقتصادي والسياسي والمؤسسي.

فكلما كانت هذه الأنظمة مواتية للاستثمار كلما أدت إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح وتمثل هذه الأنظمة فيما يلي:

الفرع الأول: النظام الاقتصادي.

تلعب الأنظمة الاقتصادية الدور الرئيسي في جذب الاستثمار وتحسن مناخ الاستثمار وازدياد كفاءة وفعالية سياسات الاستثمار والعكس صحيح. وتنطوي هذه الأنظمة على مجموعة من العناصر الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني ومن أهمها:

1- حجم السوق المحلية ونموها: يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محدد من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان هذا السوق كبير ونشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع، فإنه يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في ظل المنافسة المحلية. ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلي نذكر:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي: باعتباره مؤشر للطلب الجاري؛

- عدد السكان: إذ يعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالات نموه المستقبلية.

فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد سكان مرتفع؛ تعتبر مهيأة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية: تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية والمالية والتجارة

الخارجية، السياسة السعرية والشفافية في المعاملات المالية، التشريع الخاص بشروط العمل والتأمين وغيرها.

فوجود مناخ وبيئة اقتصادية كلية مرحة بالاستثمار تتمتع بالاستقرار والثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة، والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد و الإنفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة، وتقليل العجز التجاري. ولا يتحقق هذا إلا بوجود قوانين واضحة ومحفزة على الاستثمار وجاذبة له، أما إذا تم تغيير القوانين عشوائيا وبدون مبرر يعتبر مؤشرا على عدم استقرار النظام الاقتصادي.

3- القدرة على إدارة الإقتصاد الوطني: انتقالات الاستثمارات الأجنبية واستمرار تدفقها مرهون بحسن إدارة الإقتصاد الوطني والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، وما تنتهجه الإدارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة هذه الظروف. ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الإدارة الاقتصادية على إدارة الإقتصاد الوطني، قيام الإدارة الاقتصادية بالإحتفاظ بمجموعة من الإحتياطات، ومدى ثباتها واستقرارها، وجهود الدولة للمحافظة عليها تعتبر من المؤشرات القوية على القدرة على إدارة الإقتصاد الوطني، الأمر الذي من شأنه تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية⁽¹⁾؛

4- قوة الإقتصاد الوطني واحتمالات تقدمه: تتفاوت اقتصاديات الدول في قوتها، والاستثمارات الأجنبية تتجه نحو الاقتصاديات القوية، وتبتعد عن الاقتصاديات الضعيفة والتي تتضاءل فرص تقدمها في المستقبل، ويكمن الإستعانة بالمقاييس التالية للتعرف على مدى قوة الإقتصاد الوطني واحتمالات تقدمه من خلال ما يلي:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: إن ارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الإقتصاد البلد المضيف وجذب والاستثمارات الأجنبية المباشرة لإشباع الرغبات الجديدة، والتي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات، والدراسات تثبت صحة العلاقة الطردية بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وحجم التدفقات الواردة؛

(1) - نزيه عبد المقصود مبروك، " الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي " الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص: 88، 89.

- شروط التجارة وقوة اتجاهاتها: حيث إن ارتفاع هذه الشروط أو انخفاضها سوف ينعكس على قوة الاقتصاد الوطني، فتحسن هذه الشروط يعني المزيد من قدرة الدولة على مواجهة وارداتها بأقل من صادراتها ممكنة، والعكس صحيح بالنسبة لانخفاضها، لذلك فإن اتجاه هذه الشروط سيكون له أهمية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

5- حجم الاستثمار المحلي: إن وجود حجم الاستثمار المحلي يعبر عن وجود بيئة أعمال قد لا تكون في بعض الحالات مناسبة للأجانب، لكن الاستثمار المحلي عموماً يعتبر مؤشراً على وجود فرص ومناخ استثماري لما يتبعه من قوانين، فبذلك وجود الاستثمار المحلي يعتبر حافظاً للأجانب؛

6- التكاليف والبنية الأساسية: يهتم المستثمر الأجنبي بثلاثة عناصر أساسية للتكاليف هي تكلفة المواد الخام و اليد العاملة و الضرائب على الأرباح بالإضافة إلى مستوى معدل التضخم .

فعند تحديد قيمة تكاليف المواد الخام و اليد العاملة ينبغي النظر في مدى توفرها في البلد المضيف أم أنها ستستورد من الخارج. وفي الحالة الأخيرة يؤخذ عنصر جديد في حساب هذه التكاليف وهو سعر صرف عملة البلد المضيف للاستثمار ومدى استقراره أو تقلبه.

وقد" أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضح *Cushman* أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة ، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة⁽¹⁾."

كما أن عدم استقرار سعر صرف عملة بلد ما لا يحفز تدفق الاستثمار الأجنبي إليه، بسبب صعوبة إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية و خسائر الصرف غير المتوقعة التي لا يمكن للمستثمر التحكم أو التأثير فيها. كما نعتبر عملية تخفيض سعر العملة إستراتيجية تتبعها الدول لجذب الاستثمار الأجنبي.

(1) - عمر صقر، "العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2000، ص 52

وبخصوص اليد العاملة تسعى المؤسسات من اجل تعظيم الربحية البحث عن العمالة منخفضة التكاليف، ونظرا للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة، مما أدى إلى تباين مستوى الاجور بين الدول، وعليه فالدول التي بها يد عاملة مؤهلة ومدربة فنيا ورخيصة التكاليف، أو مساعدة لتكيف مع طرق الإنتاج الحديثة واستيعابها، تكون محفزة لتنقل الاستثمار إليها.

وينظر للضرائب على الأرباح من زاوية مدى ثقلها و شفافيتها ووضوح قواعد حسابها وإجراءات تسديدها دون التأثير سلبا على سيولة المشروع.

أما بالنسبة لمعدل التضخم فإنه من المعلوم أن له تأثير مباشر على تكاليف الإنتاج وأسعار البيع ومن ثم على ربحية المشروع الاستثماري، "وقد أوضح كل من *Schneider and Frey* في دراستهم عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية و الاستثمار الأجنبي المباشر. نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري، ومن ثم يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة(1)".

وبخصوص البنية الأساسية، يهتم المستثمر بمدى توفر المرافق العامة وجودة الخدمات التي تقدمها وشبكة النقل البحري والبري والجوي واتساعها ووفرته، ومدى توفر أدوات الاتصال المتقدمة كبنية تحتية للتكنولوجيا(2) والطاقة وغيرها من البنى المكملة والميسرة للنشاط الإنتاجي والتجاري، لأن تدفق السلع و الخدمات و المعلومات يتوقف عليها حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار(3).

(1) - عمر صقر، "العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة"، مرجع سابق، ص 53.

(2) - بلقاسم زيري، "السياسات الدرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 3، جامعة حسينية بن بوعلی، الشلف، ديسمبر 2005. ص 68.

(3) - حسن مهدي صائب، "الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 3، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2009، ص 120.

فوجود البنية التحتية الملائمة وفق المعايير الدولية يقلل من تكاليف الإنتاج، وبالتالي تكون حافزا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فمن مهام الدول المضيفة توفير مثل هذه البنية المناسبة.

الفرع الثاني: النظام السياسي و الاستقرار الأمني.

تلعب الأنظمة السياسية دورا لا يمكن الاستهانة بها في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويأتي في مقدمتها درجة الاستقرار السياسي، ذلك أن الاستقرار السياسي معناه استقرار السياسة الاقتصادية وما يعكسه ذلك على استقرار الاستثمارات الأجنبية واحتمالات نموها. والعكس كلما كان نظام الحكم غير مستقر الامر الذي يجعل المستثمر الأجنبي غير مطمئن على مستقبل استثماراته في البلد غير المستقر سياسيا⁽¹⁾.

وينظر إلى الاستقرار السياسي في هذا الخصوص من زاوية وضوح واستمرارية الاتجاه الإيديولوجي للبلد المعني ومدى ترحيبه أو رفضه للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن العوامل السياسية التي تتحكم في انتقال الاستثمارات الأجنبية، طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات والبلد المستورد لها، كذلك الاستراتيجية الدولية التي تتبعها الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية كذلك فإن النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة يكون له تأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فكلما كان النظام السياسي ديمقراطيا كلما كان جاذبا للاستثمار، وكلما كان ديكتاتوريا كلما كان طاردا، وهناك العديد من الدراسات انتهت إلى أن الخطر السياسي وعدم الاستقرار على جانب كبير من الأهمية لتمرکز الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي دراسة انتهت إلى أن الاستقرار السياسي يؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري بنسبة 63%، وقد قلمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف كل من العناصر المحفزة والعناصر المعوقة للاستثمار- طبقا لبحث قامت به على عينة من المستثمرين في الدول العربية- إلى مجموعات من حيث ترتيب أهميتها في اتخاذ القرار الاستثمار، وقد جاءت المجموعة الأولى للعناصر المحفزة للاستثمار متضمنة تمتع الدولة المضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي كعنصر أولى محفز.

(1) - نزيه عبد المقصود مبروك، " الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي "، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

ومن ذلك يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين تدفق الاستثمارات ودرجة المخاطر السياسية في الدولة، لذلك فان الدولة التي تتميز بانخفاض درجة المخاطر السياسية تشجع تدفق الاستثمارات اليها⁽¹⁾.

ويرتبط الاستقرار السياسي بالاستقرار الأمني، فكلما كان النظام الأمني مسيطرا على الأمن ويوفر الظروف المناسبة للاستقرار السياسي من جهة ويحمي الأفراد والممتلكات من أخطار الفوضى والجريمة بكل صورها من جهة أخرى، كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح⁽²⁾.

ولهذا فكلما تميز النظام السياسي بالوضوح والشفافية في تسيير الشؤون الاقتصادية وكذا بالحرية والديمقراطية في الجانب السياسي مع استقراره المرافق للاستقرار الأمني يساهم في تحسين مناخ الاستثمار ويكون جاذبا للمستثمرين المحليين والأجانب. أما في الحالة المعاكسة، فإنه يساهم في رداءة بيئة الاستثمار و يكون منفرا وطاردا للمستثمرين.

الفرع الثالث: النظام المؤسسي.

إن للبيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثير بالغ على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات، وعلى تقليل أو زيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين؛ حيث إنه كلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار من خلال إنشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي ودقيق، كلما ساعد ذلك على جذب المزيد من الاستثمارات⁽³⁾. ويتكون هذا النظام من عدة عناصر هي:

(1) - ابراهيم متولى حسن المغربي، " دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي"، دار الفكر الجامعي الاسكندرية 2012، ص:363.

(2) - عبد المطلب عبد الحميد، " السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)"، دار الفكر الجامعي الاسكندرية 2009، ص: 192

(3) - عبد المطلب عبد الحميد، "مدى فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي،

القاهرة، المجلد السادس، العدد 2، ص:15.

1- النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي: فكلما تميز النظام الإداري بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات ومعوقات إدارية كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي الذي يعمل من خلاله تتميز بالكفاءة الإدارية والتنظيمية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح. بل كلما اتجهت إلى تطبيق مبدأ لامركزية إدارة الاستثمار كلما جذبت الاستثمار، ومن بين الإجراءات التي تعتمدها الدول لتحسين الأطر الإدارية والمؤسسية ما يلي:

- تقديم خدمة الشباك الواحد للمستثمرين من أجل تسهيل عملية استخراج تراخيص مواولة الأنشطة الاستثمارية، وهو ما يساهم في توفير الوقت وانخفاض تكلفة الاستثمار؛

- إنشاء مراكز حماية حقوق المستثمرين لتقديم خدمات ما بعد الاستثمار، وتهدف هذه المراكز إلى تذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب مع المؤسسات الحكومية؛

- تطوير خريطة استثمارات، وقاعدة بيانات فعلية عن الاستثمارات الموجودة في الدولة يتم فيها تقسيم الاستثمارات نوعيا وجغرافيا.

2- خلق طبقة من المنظمين ورجال الأعمال: فكلما توافر عدد من المنظمين الأكفاء كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار، أما إذا لم يتوفر العدد الكافي من المنظمين الأكفاء يكون ذلك طاردا للاستثمار.

3- نظام المعلومات الاستثمارية: كلما توافر نظام معلومات استثمارية يتيح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالذقة المناسبة وفي الوقت المناسب، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار⁽¹⁾؛ كإنشاء نظام موحد للموافقة على مقترحات الاستثمار، وتطوير خريطة استثمارات، وقاعدة بيانات فعلية عن الاستثمارات الموجودة في الدولة يتم فيها تقسيم الاستثمارات نوعيا وجغرافيا.

⁽¹⁾ - عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)"، مرجع سابق، ص: 193

4- الجهود الترويجية للفرص الاستثمارية: نظرا للمنافسة القوية التي تواجهها الدول النامية في جذب الاستثمارات

الأجنبية المباشرة يمكن لهذه الدول اعتماد على الترويج الإلكتروني لعرض إمكاناتها عن خلال الطرق التالية:

- عن طريق الانترنت: التي أصبحت من الطرق التي تسهل الحصول على البيانات والمعلومات الاستثمارية التي يحتاجها

للمستثمرين الاجانب حول الدولة كمثل: تحليل بيئة الاعمال، المؤشرات الاقتصادية، الخدمات المقدمة، اتجاهات

الاستثمارات الواردة، التشريعات، الحوافز... الخ، فوجود مثل هذه الأساليب الترويجية تعتبر آلية مهيأة للاستثمارات

الأجنبية.

- عن طريق الأجهزة الدبلوماسية: الترويج للفرص الاستثمارية للبلد عن طريق البعثات الدبلوماسية المتواجدة بالخارج أو

الزيارات الدبلوماسية للدول الأخرى، وعن طريق لقاءات مع البعثات الدبلوماسية الأجنبية المتواجدة في الوطن.

- عن طريق المعارض الدولية: عرض الفرص الاستثمارية عن طريق اقامة معارض دولية أو مشاركة في المعارض الدولية في

الخارج.

- عن طريق المنشورات: تقديم المشورة والمساعدة للمستثمرين من خلال إنشاء مؤسسات ومراكز بحث داعمة للاستثمار،

تقوم بإصدار نشرات دورية للاستثمارات المقترحة ودراسة جدوى مبدئية للمشروعات المستهدف قيامها في إطار خطط

التنمية الاقتصادية، إلى جانب مجالات الاستثمار ذات معدلات الربحية المرتفعة.

ويمكن القول أن الأنظمة المؤسسية تشمل كافة العوامل التي تتعلق ببيئة أداء الأعمال المتمثلة في آليات تأسيس

المشاريع واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل مرافقة، وتسجيل الملكية العقارية، والحصول على المعلومات الائتمانية،

وآليات توظيف العاملين، والإستغناء عنهم، ومرونة دفع الضرائب، وسيولة التجارة عبر الحدود ومدى الإلتزام بإنفاذ

العقود التجارية بما في ذلك مدى إستقلالية النظام القضائي، وأخيرا آليات حماية المستثمر، والإفصاح عن البيانات

والقوائم المالية للشركات ومدى سيولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه واغلاق مشروعه في حالة فشله.

المطلب الثاني: النظام القانوني.

يتعلق النظام القانوني بدرجة إستقرار التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار ومدى وجود التشريعات الهادفة إلى تقليص ملكية الدولة للمشروعات والمصارف، ومدى تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، التي تنعكس سلبا على شفافية تلك التشريعات أمام المستثمرين.

الفرع الأول: النظام القانوني والتنظيمي المناسب.

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية لهذا يتطلب مناخ الاستثمار الجيد تشريعات دائمة متناسقة ومتوافقة مع بعضها، صالحة للتطبيق على نطاق واسع ولأمد بعيد، تطبق دون التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين. وتمثل الأنظمة والقوانين ذات الصلة بالقرار الاستثماري في: نظام الضرائب، قانون الجمارك، قوانين العمل، فعالية وعدالة النظام القضائي، القانون التجاري والمنافسة، قانون حماية المستهلك، قانون الإشهار... الخ، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات من أهمها:

- كلما كان هناك قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والمرونة وعدم التضارب مع باقى التشريعات الأخرى ذات الصلة⁽¹⁾، كلما كان يحتوي على الضمانات الكافية للاستثمار تمنع مصادرة الملكية، أو تضمن التعويض السريع والكافي في حالة المصادرة، وعدم تأميم أموال المشروعات، وحرية تحويل الأرباح للخارج وخروج و دخول رأس المال المستثمر، إضافة إلى حق اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وغيرها، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار والعكس بالعكس صحيح⁽²⁾؛

- كلما أدت القوانين والتشريعات إلى حماية الملكية الفكرية كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؛

(1) - مولاي لخضر عبد الرزاق، شعيب بونوة، "دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، عدد 7، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2009 2010، ص: 14.

(2) - جويل بير غسمان، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية"، الإنجازات والمشكلات في مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 33، مارس 1996، ص36.

- كلما إتجه قانون الإستثمار إلى تحرير الإستثمار في المناطق الحرة من كل القيود وعمل على تسهيل إدارة تلك المناطق كلما كان جاذبا للاستثمار⁽¹⁾؛

- إيجاد تشريعات قوية لمواجهة الفساد الإداري، الأمر الذي يخفض من تكاليف الاستثمار؛

- كلما كان الإطار القانوني المشجع للإستثمار لا يتمثل في زيادة المزايا، وإنما في تقليل احتمالات المخاطر وبتث الثقة في العلاقات الاستثمارية، ولا بد من تأكيد الشفافية في المعلومات والإجراءات والقرارات وإتاحتها للمستثمر، فلا يمكن إعداد دراسة جيدة بدون معلومات ومعطيات صحيحة وجيدة، تمكن المستثمر من معرفة الوضع الراهن، والتنبؤ بالمستقبل. وتشمل الشفافية وضوح التشريعات وتفسيراتها وثباتها ومعرفة اتجاهات تغييرها.

الفرع الثاني: حوافز مالية وتمويلية فعالة.

تعد الحوافز العنصر الأهم من الاطر السياسة الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر وأداة استراتيجية يمكن للحكومات استغلالها بسهولة نسبية أكثر من تلك العوامل الاخرى المؤثرة على قرارات الاستثمار⁽²⁾. وتعرض البلدان المضيفة على المستثمرين الأجانب الراغبين في تحقيق استثمارات فوق ترابها حوافز مالية، حوافز تمويلية والمتمثلة فيما يلي:

- **حوافز مالية:** وتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية هدفها الاساسي إعفاء أو تخفيف العبء الضريبي للمستثمر الاجنبي واستنادا على أساس تخفيضات أو خصمها.

وهناك عدة بنود تنطوي تحت هذا النوع مثل الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية أو إعفاء من ضرائب الواردات الاخرى وإعفاء أو تخفيض معدلات الضرائب الجمركية على الصادرات وكذا إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير.

تجدر الإشارة إلى أن الإعفاء الضريبي ليس العامل الأهم في مناخ الاستثمار، فالأمر يتطلب أن تكون الضرائب معتدلة، لأن المبالغة فيها تترد الاستثمارات، ولكن المبالغة في الإعفاءات تحرم الدولة من موارد (عادة ما تخصص للإنفاق

(1) - عدنان غانم، لبنى المسيلي، "دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 2، جامعة دمشق، سوريا، ص 175

(2) - محمد عبد العزيز عبد الله، "الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي"، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

على مستلزمات مناخ الاستثمار مثل الهياكل القاعدية)، وهذا فضلا على أن هذه المبالغة تؤدي إلى اتجاه المستثمرين الأجانب نحو المشاريع الصغيرة سريعة المردود دون التوجه إلى الاستثمارات الحقيقية التي تقدم مردودها في زمن أطول.

- **حوافز تمويلية:** ويتضمن هذا النوع من الحوافز قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال مباشرة وتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، التأمين الحكومي بمعدلات تفضيلية أنواع معينة من المخاطر، تغيير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأمين والمصادرة⁽¹⁾.

إن الحوافز المذكورة سابقا والمطبقة في العديد من الدول النامية وخاصة في تلك الدول التي تمر بمرحلة انتقالية إلى استقطاب رساميل كبيرة إليها، إلا أن تدفق هذه الاستثمارات يبقى ضعيفا مقارنة مع الدول المتطورة.

الفرع الثالث: تعزيز الاتفاقيات والتعاون الاقتصادي الإقليمي.

تتخذ اتفاقيات الاستثمار التي تبرم بين الدول إما صيغة الاتفاقيات الثنائية أو صيغة الاتفاقيات المتعددة الأطراف وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تجاوز التباين الكبير بين اقتصاديات الدول وبخاصة بين الدول النامية والدول الأخرى، ذلك أن هذا تباين كان من بين العوامل التي تسببت في عجز التنظيم الدولي عن بلوغ الاهداف التي أنشئ من أجلها. والتي من بينها تحقيق التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. لذا فإن التكامل الاقتصادي كفيل بتطوير الاستثمارات في الدول.

إن وجود اتفاقيات دولية يسهل دخول الاستثمار الأجنبي المباشر لما لها من ضمانات، كما يعتبر التكامل الإقليمي من الآليات المهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية باعتبار أن التكامل الإقليمي يخلق سوقا اقليميا يساعد بشكل فعال في عملية التفاوض مع الاستثمارات الأجنبية.

(1) - نفس الرجوع، ص: 77.

المطلب الثالث: النظام البيئي.

يمثل النظام البيئي مجموعة القيم والعادات والتقاليد التي يتكون منها المجتمع، فكلما كانت هذه المكونات إيجابية كلما كانت مشجعة وجاذبة للاستثمار وكلما كانت سلبية كلما كانت طاردة للاستثمار. كما يشمل هذا النظام على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب.

الفرع الأول: النظام الاجتماعي والحضاري.

ويقصد بذلك الأنظمة التي تشكل البيئة الاجتماعية والحضارية المحيطة بالشركة الأجنبية المستثمرة في الدولة المضيفة،

وهي تشمل البنود التالية:

- **النظرة اتجاه المديرين:** ويقصد بذلك الاتجاه الاجتماعي العام نحو المديرين في مختلف منشأة الاعمال وكذلك

الطريقة التي يميل إليها المديرين في النظر إلى وظائفهم الادارية،

- **النظرة إلى السلطة والمسؤولية والمرؤوسين:** يقصد بذلك الاتجاه الحضاري السائد نحو السلطة والمسؤولية

والمرؤوسين بالطريقة التي يميل إليها المديرين في منشآت الاعمال عند النظر إلى سلطتهم ومسؤوليتهم ومرؤوسيتهم؛

- **التعاون بين المنظمات:** وتعني مدى درجة التعاون بين المنشأة الأعمال والهيئات الحكومية، واتحادات العمال،

والمؤسسات التعليمية، وجميع جهات الأخرى التي لها علاقة بمجال الاعمال من أجل زيادة كفاءة منشآت الأعمال ومن

أجل التقدم والإزدهار الاقتصادي بشكل عام؛

- **النظر إلى العمل والإنجاز:** ويقصد بذلك الاتجاه والنجاح الشخصي (الفردى - الجماعى)، وكذلك نحو العمل

المنتج في المنشآت الأعمال؛

- **الطبقات الاجتماعية والقدرة الفردية على التحرك فيها:** مدى توافر الفرص للفرد للحركة بين الطبقات الاجتماعية

سواء أفقياً أو رأسيان وكذلك الوسائل التي تمكنه من ذلك؛

- النظرة إلى الثروة والمكسب المادي والمصلحة الشخصية: يقصد بذلك ما إذا كان الحصول على الثروة من مصادر متعددة يعتبر بشكل عام امرا مرغوبا فيه اجتماعيا أم لا ؟ وكذلك الطريقة التي يميل الموظفون والعمال في المنشآت أن ينظروا بها إلى المكسب المادي؛

- النظرة إلى تحمل المخاطرة: يقصد بذلك ما اذا كان تحمل الأفراد لنوع معين من المخاطر يعتبر أمرا مقبولا اجتماعيا بشكل عام أم لا ؟؛

- النظر إلى التغيير: ويقصد بذلك الاتجاه الحضاري العام نحو التغيير الاجتماعي، ولأي نوع من أنواع التغيرات التي تؤثر مباشرة على أداء منشآت الأعمال، وكذلك الاتجاه السائد بين كل العاملين في المنشآت الاعمال نحو التغيرات الهامة والجوهرية في عمليات منشآت الاعمال؛

- النظر إلى المنهج العلمي: ويقصد بذلك الاتجاه الاجتماعي العام والاتجاه الفردي السائد نحو استخدام الطرق العلمية للتنبؤ من أجل حل الانواع المختلفة من المشاكل الاجتماعية، والمشاكل الإدارية، والاقتصادية، والفنية.

الفرع الثاني: النظام الثقافي.

يتمثل في القيم والعادات التي تحكم سلوك المجتمع والإحتمالات المتوقعة لتغيرها⁽¹⁾. وبما ان إقليم أي بلد هو مكان تنشأ فيه العلاقات و الروابط الثقافية، فالقدرة على تسهيل إدماج المستثمر في المحيط الثقافي للبلد المضيف هي من أهم الإعتبارات الحكومة الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للبلد المضيف⁽²⁾.

تتجه الكثير من البلدان إلى الاستثمار في البلدان القريبة جغرافيا وثقافيا بسبب سهولة الاتصال والتواصل وانخفاض تكاليف النقل كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات الضخمة للولايات المتحدة الأمريكية في دول أمريكا اللاتينية وكذا

(1) -أمنية محمد عمارة، "دور التعليم في مكافحة الفساد في الدول النامية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 58 57، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، جمهورية مصر، شتاء -ربيع، 2012، ص 88

(2)-Claude de Nehmé ,*stratégies Commerciales et Techniques Internationales*, Ed: Organisation, Paris, 1992, P88

الحال بالنسبة لليابان ودول جنوب شرق آسيا، كما يلعب عامل الترابط التاريخي بين الدول دورا في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثلا بين الدول المتقدمة ومستعمراتها قديما.

بالإضافة إلى كل هذه المحددات يمكن أن نضيف كذلك درجة تفتح المجتمع المدني في الدول المضيفة على الثقافات الأجنبية، وهي كلها عوامل يمكن أن تؤثر بالسلب أو بالإيجاب على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن العوامل التي بوجودها يكون البلد المضيف طارد للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهمها:

- وجود العصبية او التمييز العنصري بين الافراد داخل الدولة؛

- معاملة الاستثمار الأجنبي ووجود عداوات اتجاه الاستثمار الأجنبي في المجتمع؛

- معدل البطالة السائد، بالإضافة لكونه يؤثر على القوة الشرائية للمواطنين وبالتالي يؤثر على العوامل الاقتصادية

والتجارية للسوق، فهو يؤثر على معدل الجريمة في المجتمع حيث أثبتت الدراسات وجود علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل الجريمة في المجتمع،

- تعارض أو اختلاف الثقافات في المجتمع المضيف من جهة، وتعارضه مع ثقافة الدولة الأم، فوجود الاختلاف يعتبر عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر؛

- ويندرج ضمن العوامل الثقافية والاجتماعية المستوى الثقافي للمواطنين سواء في المناطق الحضرية او الريفية.

الفرع الثالث: النظام التعليمي.

يقصد بذلك الأنظمة التعليمية المحيطة بالشركة حيث إن قدرة الدول المضيفة على استيعاب وتوظيف التكنولوجيا

والفنون الإدارية والتنظيمية التي تجلبها الشركات المتعددة الجنسية، تتوقف بالأساس على مدى كفاءة وفعالية الموارد

البشرية المتاحة. من هنا يبرز دور السياسة التعليمية والتكوينية في إعداد الكفاءات المطلوبة، والقادرة على التفاعل مع

أنشطة الشركات متعددة الجنسيات، بما يعود بالنفع على اقتصاد البلد المضيف. بالإضافة إلى ذلك، تعد مسألة دعم

وترقية أنشطة البحث والتطوير غاية في الأهمية، لكونها تمثل وسيلة توسيع المعارف التكنولوجية التي تعتمد عليها عملية

الإبداع، كما تؤدي إلى زيادة عائد الاستثمارات المادية والبشرية، وتشمل الانظمة التعليمية البنود التالية:

- المستوى التعليمي: يقصد بذلك نسبة عدد الذين يقرءون ويكتبون من السكان، وكذلك متوسط سنوات الدراسة؛
- التدريب المهني والفني المتخصص: يقصد بذلك انواع وجود التدريب الفني بما يتضمنه من برامج ومن الجهات التي تقدم مثل هذه البرامج كالمعاهد الفنية، والمدارس التدريب العالمية، وما شابه ذلك؛
- البرامج الخاصة بتنمية الادارة: يقصد بذلك مدى نوعية برامج تنمية الادارة والتي تقدمها جهات خارجية عن الشركة المستثمرة والتي تهدف الى تطوير مهارات وقدرات المديرين الحاليين والمرتبين، بالاضافة الى عدد ونوعية المديرين الذين يحضرون هذه البرامج سواء الحاليين او المرتقبين ونسبة الحضور وايضا مدى قيام الشركات المختلطة بتقديم مثل هذه البرامج داخل الشركة؛
- التعليم العالي: ويقصد بذلك عدد السكان الذين يدرسون في الجامعات والمعاهد العليا، وكذلك الدراسات العليا بالاضافة الى نوعية هذا التعليم وعدد ونوعية المعاهد والكليات والجامعات في الدولة؛
- الاتجاه العام نحو التعليم: يقصد بذلك الموقف والاتجاه السائد نحو التعليم واكتساب المعرفة في اشكاله المختلفة داخل المجتمع، وكذلك الاتجاه العام نحو الانماط التعليمية المختلفة؛
- مدى وفاء التعليم بالاحتياجات المطلوبة: يقصد بذلك مقدار ومدى تناسب نظام التعليم الرسمي مع احتياجات المؤسسات الاقتصادية كمهارات المطلوبة ومستوياتها.
- رغم دراستنا لمقومات المناخ الاستثماري في شكل عناصر منفردة، ينبغي الانتباه إلى أن المستثمر الأجنبي ينظر إلى هذه المقومات مجتمعة و ليست منفردة، و قد تختلف الأهمية النسبية لهذه المقومات من مستثمر إلى آخر، حسب حجم الشركة ونوعية السوق الموجه اليها (محلي - الصادرات)، جنسية المستثمر، القطاع المستثمر فيه... الخ.

المبحث الثالث: تجارب الدولية في تهيئة مناخها الاستثماري.

لقد تعاضم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة على الصعيد العالمي، وأصبحت من أهم أدوات التمويل للاستثمار بالدول النامية وخاصة تلك التي تمر بمراحل انتقالية، للتوجه نحو اقتصاد السوق، لهذا قامت هذه الدول بتهيئة مناخها الاستثماري من أجل استقطابه، سنحاول من خلال هذا المبحث عرض بعض التجارب الرائدة والناجحة في استقطاب هذا الاستثمار، وتحقيق منافع من ذلك.

المطلب الأول: عرض تجارب دول آسيوية في تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد عرفت تجارب دول آسيوية جذب تدفق كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة، فقد لعب هذا الاستثمار دورا في غاية الإيجابية نتيجة تهيئة المناخ المناسب له خاصة في لدول والمتشكلة في كل من ماليزيا، كوريا الجنوبية، وتايلندا.

الفرع الأول: التجربة الماليزية.

إن التجربة الماليزية هي تجربة جديرة بالتأمل نظرا لكونها تتميز بكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال تحقيق انطلاق اقتصادي رائد، فرغم ما خلفته أزمة جنوب شرق آسيا التي شهدها العالم عام 1997 إلا أنها تميزت في معالجة الأزمة من خلال فرض قيود صارمة على السياسة النقدية وإعطاء صلاحيات واسعة للبنك المركزي لتنفيذ ما يراه صالحا لمواجهة هروب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج، والعمل على استجلاب حصيلة الصادرات بالعملة الصعبة، وخلال عامين تمكنت ماليزيا من الخروج من كبوتها المالية بأكثر قوة ومواصلة مسيرة تنميتها⁽¹⁾.

ويمكن تفسير انتعاش التصنيع في ماليزيا بداية منتصف الثمانينات من القرن الماضي إلى التدفقات الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد إقرار قانون تشجيع الاستثمارات الصادر في عام 1984 حيث قدم هذا القانون العديد من الحوافز التنافسية المتنوعة، حيث أن الدافع الرئيسي للنمو في قطاع التصنيع هو الاستثمار الأجنبي

(1) - عبد الرحمن بن سانية، "قراءة بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية"، مجلة الواحات والدراسات العدد 11، 2011، ص: 61.

المباشر، فخلال خطة التنمية الخامسة 1986-1990 نما الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع بمعدل 79% سنويا حيث مثل الاستثمار الأجنبي المباشر 59% من إجمالي الاستثمارات في قطاع التصنيع في الفترة المذكورة (1).

قامت دولة ماليزيا بتحرير كل من البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال التي تعمل من خلالها الشركات الأجنبية، فقد تم تحرير التعليمات والقيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، كما تم السماح في إطار قانون تشجيع الاستثمارات للأجانب بالإستحواذ على نسبة 100% من حقوق الملكية في شركاتهم وذلك عند قيامهم بتصدير 80% أو أكثر من منتجات تلك الشركات. وبموجب القانون فإن الشركات الأجنبية تستفيد من بعض الإعفاءات الضريبية إذا ما قامت تلك الشركات بإنتاج بعض السلع المنصوص عليها في ذلك القانون أو العمل في مجال النشاط الوارد ذكرها في القانون. كما يتيح أيضا إسقاط جزء من الضرائب المستحقة على الدخل للشركات التي تعمل في مجالات صناعية محددة مثل الموجهة للتصدير (2). ويتم أيضا تقدير الحوافز المالية لجميع المستثمرين للقيام بعمليات البحوث والتطوير وكذا تدريب العمالة المحلية. فضلا عن الإعفاء من الضرائب لمدة خمس سنوات لتشجيع هذه الشركات على التوطين في ماليزيا. هذا بالإضافة إلى قيام الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع مختلف الدول تضمنت حماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري، وإمكانية لجوء الشركات متعددة الجنسيات لنظام فض المنازعات الدولي للحصول على التعويضات القانونية المنصوص عليها، بالإضافة فسخ مجال الحرية للمستثمرين الأجانب في تحويل أرباحهم وعوائدهم ورأس المال للخارج، وبهدف تسهيل الإجراءات والتغلب على العوائق والعقبات الإدارية قامت الحكومة الماليزية بإنشاء هيئة للتطوير الصناعي في مجال الترويج للاستثمار لها 19 مكتبا خارجيا (3)، تكون المركز استقبال وتقييم وإقرار الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب (4).

(1) - محمد زيدان، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بالمرحلة الانتقالية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول، 2002، ص: 139.

(2) - ثريا علي حسين الورفلي، "محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: الدروس المستفادة"، ورقة بحث في المؤتمر الوطني المتعلق بالاستثمار الأجنبي الجماهيرية العظمى، ليبيا، طرابلس، 2006، ص: 12.

(3) - منى بسيسيو، "تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية"، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب" العدد 29، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يونيو 2008، ص: 32.

(4) - عادل عبد العظيم، التجارب الدولية: تجرية ماليزيا، المعهد العربي للتخطيط، ص: 33-34، الموقع الإلكتروني:

وبهذا تكون ماليزيا قد حققت مناخا استثماريا واعدا مشجع على معاودة المستثمرين الأجانب لأنشطتهم الاستثمارية في ماليزيا بقيمة 16.6 مليار رينجت لعام 2006 الأمر الذي أثبت توجههم طويل المدى وثقتهم باقتصادهم. وقد ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا إلى 22.2 مليار رينجت ماليزي لعام 2006 مقارنة بـ 15.1 في 2005⁽¹⁾، كما سجلت أيضا زيادة ستة أضعاف في الاستثمارات الأجنبية المباشرة 29 مليار رينجت ماليزي في عام 2010، وهو أعلى نمو في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في آسيا. كما تحسن مركز ماليزيا في مؤشر تسيير الأعمال المتعلق بإجمالي نسبة الضرائب واجبة السداد عن إقليم شرق آسيا والمحيط الهادي ودول منظمة التعاون والتنمية، ونمی الناتج المحلي الإجمالي لها خلال عام 2012 بنسبة 6.5%⁽²⁾.

لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا، وكان لهذا الاستثمار آثار إيجابية على استخدام الموارد المحلية والصناعات المحلية، والقوى العاملة المحلية، وكذا على البيئة الطبيعية في ماليزيا.

الفرع الثاني: التجربة كوريا الجنوبية.

نجحت كوريا الجنوبية بالرغم من قلة مواردها الطبيعية وارتفاع أعداد سكانها من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لافتة للانتباه، وأصبح من دولة متقدمة صناعيا إذ تحتلت المرتبة الثانية عالميا في صناعة السفن والمرتبة الرابعة في صناعة النسيج الإصطناعي، والمرتبة الخامسة عالميا في صناعة السيارات⁽³⁾.

وبدأ الاقتصاد كوريا الجنوبية في جذب الاستثمارات الأجنبية في بداية الستينات بعد انتهاء الحرب بين الجارة الشمالية بهدف النهوض بعملية التصنيع في البلاد، ونظرا لعوامل كثيرة لم تستطع كوريا جذب الحجم المنتظر من هذه الاستثمارات إلى غاية بداية السبعينات من القرن الماضي حيث توافدت الشركات الأمريكية واليابانية واستثمرت في الصناعات ذات العمالة الكثيفة. ومن أجل تنشيط الاستثمار الأجنبي قامت الحكومة باصدار قانون لإنشاء مناطق

(1) - خالد مصطفى قاسم، "في سبيل رسم خريطة للاستثمار"، فرص الاستفادة في مصر من سياسات تحسين مناخ الاستثمار بتركيا وماليزيا، الموقع الإلكتروني: <http://drkhaledkassem.blogspot.com/>

(2) - هيئة تنمية الاستثمار الماليزي، "ماليزيا تتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 5%، 6% سنة 2012. الموقع الإلكتروني:

<http://www.mida.gov.my/arabic2/index.php?page=5--6-2012>

(3) - عبد الرحمان بن سانية، "قراءة بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية"، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

التجارة الحرة حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي في عام 1970 ما يقارب 65.2 مليون دولار مقابل 12.7 مليون دولار في عام 1969. أما في عام 1984 فقد صدر قانون حوافز رأس المال الأجنبي *Foreign Capital Inducement Law* والذي يعتبر القانون الأساسي الذي يحكم ويقيم الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية، هذا القانون تضمن العديد من الملامح أهمها التوسع في القطاعات الصناعية المتاحة للاستثمار الأجنبي لتبلغ 788 في عام 1990 نشاط مقابل 521 نشاط عام 1982.

وفي سبيل ذلك أقر التشريع كوري بتقديم مجموعة مختلفة من الحوافز للمستثمرين الأجانب، مثل ضمان كل من إعادة تحويل رأس المال للخارج مع تحويل الأرباح، ومبادئ حقوق الملكية وتخفيض معدلات الفائدة على القروض بالنسبة لبعض الصناعات المساهمة في خلق مناصب الشغل والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما يتم تقديم الكثير من التسهيلات أو الإعفاءات الضريبية خلال الخمس سنوات الأولى من نشاط تلك الشركات الأجنبية، كما لا يتم فرض ضرائب على أرباح الأسهم وعمليات توزيع الأرباح الناتجة عن الأسهم التي يملكها الأجانب وذلك للسنوات الخمس الأولى ثم بعد ذلك وخلال السنوات الثلاث التالية يتم تقاضي 50% من المعدلات العادية، كما قدمت كوريا الجنوبية مختلف التسهيلات بإنشاء خدمة الشباك الوحيد ومكتب حماية حقوق المستثمرين. وكما قامت بتحرير مناخ الاستثمار من خلال تملك المستثمر الأجنبي الأراضي والعقارات بنفس الإجراءات التي يتبعها المواطنين. كما سمح للشركات الأجنبية بشراء أو السيطرة على الشركات المحلية (أي تمتلك 51% فأكثر من رأس مال الشركة وشدت على القضاء على العوائق الإدارية وحتى المالية من خلال تقديم القروض المختلفة من طرف البنوك الوطنية⁽¹⁾ .

وأخيرا فإن قانون تشجيع الاستثمار في كوريا الجنوبية يؤكد على أن يعامل المستثمرون الأجانب بنفس المعاملة التي يلقاها المستثمرين الكوريين، أما أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد الكوري يمكن قياسها بواسطة معدل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الوطني الإجمالي حيث بلغ هذا المعدل 7.2% في عام 1988 مقابل 3.7% في

(1) - محمد زيدان، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بالمرحلة الانتقالية"، مرجع سبق ذكره، ص: 142-143 .

عام 1990. وقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 12.875 مليار دولار عام 2004 مقابل 2 مليار دولار عام 2002، و788 مليون دولار لعام 1990.

وقد أدى الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية إلى نتائج جد إيجابية لكن بمعدل أقل من نظيرتها ماليزيا حيث تم التركيز على قطاع التصنيع والإلكترونيك حيث تم استثمار مبلغ 5.4 بليون دولار أمريكي في 2695 مشروعا صناعيا بينما تم استثمار 2.9 بليون دولار في 716 مؤسسة خدمية وذلك في عام 1998.

الفرع الثالث: التجربة التايلاندية.

إن تشجيع الاستثمار في تايلاندا يقوم على محاور رئيسية وهي الإجراءات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وإجراءات تحفيز الصادرات، بالإضافة إلى سياسة تنمية الروابط.

إدراكا لأهمية الاستثمارات الأجنبية قامت تايلاندا بإنشاء هيئة الاستثمار التي تعمل على جذب وترقية الاستثمارات الأجنبية، مع تقديم الحوافز المتنوعة والعمل بنظام أسعار الصرف الأجنبي الحرة، وإبرام العديد من الإتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي، وحماية حقوق الملكية من خلال قوانين براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النشر والتأليف، وكذا حق شراء الملكيات المشتركة، بالإضافة إلى قيام هيئة تايلاندا للمناطق الصناعية بمنح مجموعة من الحوافز للأنشطة التي تتوطن في المناطق الصناعية التابعة لتلك الهيئة ومن أمثلة تلك الحوافز استخدام الخبراء الأجانب وكذا ملكية الأراضي وأيضا السماح بتحويل الأرباح بالعملة الأجنبية إلى الخارج كما قامت الحكومة التايلاندية بتقديم مجموعة متنوعة من التسهيلات لدعم الصناعات الموجهة للتصدير والتي تتضمن الامتيازات التي تقدمها هيئة الاستثمار لأنشطة التصدير مثل الإعفاءات الضريبية على المواد الخام المستوردة والتي تدخل في إنتاج السلع المصدرة، والإعفاءات من ضرائب التصدير مع تقديم التسهيلات الجمركية، وكذا تقديم التسهيلات الإئتمانية إذ أسست تايلاندا صناديق خاصة لدعم الصناعات التصديرية، إلى جانب تقديم العديد من الإمتيازات للشركات الأجنبية المستثمرة

وخاصة في القطاعات الصناعية والإلكترونية⁽¹⁾. الأمر الذي أدى إلى انخفاض المخاطر الاستثمارية وخلق بيئة استثمارية ملائمة للاستثمار مما أدى إلى ارتفاع معدل نمو الاستثمار المحلي الإجمالي من -7% عام 1993 إلى 5.6% عام 2003، وأدى إلى ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من 17 مليار دولار عام 1995 إلى 23 مليار دولار عام 2003 إلى 8.309 مليار دولار عام 2007⁽²⁾.

المطلب الثاني: عرض تجارب دول عربية في تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد أدركت الدول العربية الأهمية الكبيرة للاستثمار، خصوصاً الاستثمارات الأجنبية لذلك عملت على تهيئة بيئتها الاستثمارية وتعزيز فرص الاستثمار في بعض الصناعات المستهدفة للارتقاء بالمناخ الاستثماري وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. وسيتناول هذا المطلب عرض تجارب دول التعاون الخليجي وتونس، والأردن وذلك وفقاً للإمكانيات المتوفرة في كل دولة .

الفرع الأول: تجربة دول مجلس التعاون الخليجي.

منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي اختارت دول مجلس التعاون لدول الخليج بتوقيع اتفاقية الاقتصادية الموحدة تطرقت إلى مراحل التكتل الاقليمي لدول المجلس المتكونة من (السعودية، الكويت، الإمارات، عمان، قطر، البحرين)، مروراً بمنطقة التجارة الحرة التي بدأ العمل بها منذ عام 1983، والإتحاد الجمركي الذي بدأ العمل به منذ عام 2003، والسوق الخليجية المشتركة التي بدأ العمل بها عام 2008، وقد ترتبت هذه الاتفاقية وتطبيقها على تعزيز قدراتها على مواجهة تحديات تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽³⁾.

كما لا يخفى أن دول مجلس التعاون باعتبارها قطبا منافسا في الساحة العالمية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإنها تسعى إلى جذب المزيد من تلك الاستثمارات طمعا في مردوداتها الإيجابية، لهذا اتخذت دول مجلس الخليج العديد

(1) - محمد زيدان، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بالمرحلة الانتقالية"، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

(2) World databank , "accessed November 2011", <http://databank.worldbank.org>.

(3) - أحمد الكواز، "السوق الخليجية المشتركة"، سلسلة اجتماعات الخبراء" لعدد 34، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2009، ص: 05.

من الإجراءات الجوهرية لتدعيم جاذبية البيئة الاستثمارية لديها، كان في مقدمتها تقليص عدد القطاعات الاقتصادية المغلقة أمام المستثمرين الأجانب، إلى جانب السماح لهم بنسب تملك أعلى في قطاعات محددة، فالتملك الكامل بنسبة 100% للمشروع الاستثماري قد أصبح ممكنا في بعض القطاعات في السنوات الأخيرة وفي كافة دول الخليج، كما أصبحت كافة القطاعات مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي باستثناء بعض القطاعات الحساسة التي تظهر فيما يسمى "القائمة السلبية" كما يلاحظ أن عدد القطاعات الجزئية أو الأنشطة الواردة في هذه القائمة قد اتجه نحو التراجع في السنوات الأخيرة. فدولة قطر على سبيل المثال كانت قد أزالته أنشطة البنوك والتأمين من قائمتها السلبية في عام 2004⁽¹⁾. كذلك الحال، قامت السعودية وضمن التزاماتها نحو منظمة التجارة العالمية بفتح شريحة واسعة من الأنشطة الخدمية للمستثمرين الأجانب، والتي كان من أهمها الخدمات المالية والمصرفية، وخدمات الاتصالات وتوزيع السلع والاستثمار في خدمات الكمبيوتر. كما تم وضع برامج لإقامة المناطق الحرة الذي كان لها دور واضح من خلال منح المستثمرين الأجانب العديد من التحفيزات والتسهيلات خصوصا في حالة انشاء مؤسسات صناعية، ففي دولة الإمارات مثلا توجد 15 منطقة حرة أكبرها منطقة (جبل علي) في أبو ظبي حيث يوجد بها أكثر من 500 كيان تجاري ينتمي إلى نحو 100 دولة حول العالم⁽²⁾.

كما بلغت الفعاليات الترويجية التي بذلتها دول الخليج دورا واضحا بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء ما تعلق بالمؤتمرات والندوات ومعارض الترويج التي بلغت عام 2007 وحده حوالي 67 فعالية، فضلا عن عرضها للفرص الاستثمارية بالمنطقة وعبر وسائل مختلفة كما وقعت أكثر من 28 ترتيبا ثنائيا أو جماعيا مع دول أخرى وفي مجالات متنوعة⁽³⁾. وفي ضوء تنامي الثقة بالتطلعات المستقبلية لتلك الاقتصاديات والتحسين الملموس في السياسات الاقتصادية والتشريعات ذات العلاقة وتقليص العوائق التي كانت تقف في وجه المستثمرين، يلاحظ أن حجم الاستثمارات التي تلقتها

(1)- Muawya Ahmed Hussein . *Impacts of Foreign Direct Investment on Economic Growth in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries* .International Review of Business Research Papers. OMAN . 2009 . P 7.

(2)- حسن كرتيم حمزة، " العولمة المالية والنمو الإقتصادي" مرجع سبق ذكره، 325.

(3)- نفس المرجع، ص: 326.

الآليات اللازمة لتفعيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مقوماته وعرض تجاربه دولية ناجحة في استقطابه

لعامي 2006-2007 قد تجاوزت اجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها خلال خمسة عشر سنة سابقة وبنحو 33% أي بقيمة تجاوزت 61 مليار دولار حسب تقارير الأونكتاد. وفيها يلي أهم الآليات التي قدمتها دول المجلس لتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول (2-12): آليات دول مجلس التعاون الخليجي لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

البحرين	خففت القواعد على الشركات غير الخليجية لإمتلاك البنائات وتأجير الأراضي كما تم تأسيس مكان واحد شامل لتسهيل الإجراءات والتراخيص؛ وتشجيع المشروعات المشتركة والمملوكة بالكامل، وزيادة الملكية الاجنبية من 49 إلى 100% من الأعمال التجارية إجمالاً لكن في بضعة قطاعات أساسية ومثال على ذلك :، نفط والمينوم، تم تخفيض المعدل الضريبي الأقصى من 35 % إلى 30%.
الكويت	أجازت القانون الذي يسمح للأجانب بالإمتلاك 100 % من الشركات الكويتية كما تم تخفيض الضرائب المتعلقة بالشركات من 55 % إلى 25 %، الاعفاءات من الرسوم الجمركية. وتم تأسيس مكتب كبير لمعالجة تطبيقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
سلطنة عمان	سمحت بـ 100 % ملكية أجنبية من الشركات في أكثر القطاعات؛ تخفيض عدم تكافؤ ضريبة الدخل المخفض بين الشركات العمانية والأجنبية ذلك برفع النسبة الوحيدة للشركات العمانية من 7.5% إلى 12 % وتنزل النسبة للشركات الاجنبية من 15 إلى 50%؛ كما تم اعادة تعريف الشركة الاجنبية بتلك التي يكون نسبة التملك بها 70 % ملكية أجنبية بدلا من 49%؛ وسمحت للشركات غير الخليجية بامتلاك البنائات وتأجير الاراضي .السماح بالملكية الاجنبية الكاملة في قطاع الخدمات وذلك بالتوافق مع إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بدءاً بقطاع تكنولوجيا المعلومات في عام 2003.
قطر	سمحت بـ 100 % ملكية أجنبية في الزراعة، الصناعة، الصحة، التعليم، والسياحة، في حين يسمح بالملكية وبمحدود 49% في قطاعات الأخرى، تم تخفيض المعدل الضريبي الأقصى من 35 % إلى 30%. وحق التملك العقاري (باستثناء الارض المقام عليها) في المناطق الاستثمارية لمدة لا تزيد عن 99 سنة.
المملكة العربية السعودية	شرعت قانون إستثمار جديد وأسست سلطة الإستثمار المشترك لتسهيل عمليات الإستثمار الأجنبي المباشر التي تتضمن مكان شامل للإجراءات. وسمحت بـ 100% ملكية أجنبية في معظم القطاعات، ويشمل ذلك الغاز، توليد الطاقة، تحلية المياه، والبتر وكيموايات . كما خفضت ضريبة الدخل المتعلقة بالشركات للحد الأعلى على الإستثمار الأجنبي من 45% إلى 30% وسمحت لغير السعوديين بإمتلاك العقارات لمزاولة عملهم أو لغرض سكنهم، ماعدا في المدينة المنورة ومكة.
الإمارات العربية المتحدة	اعلنت عدة مناطق تجارية مجانية جديدة بقصد جعل الإمارات مركز عالمي للتجارة في السببقة الذهبية والبحث وتطوير التكنولوجيا والأنشطة المالية، وقد خففت القيود على الإستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع عقارات معينة . كما لا تفرض أي ضريبة على المستوى الفيدرالي ولكن بعض اماراتها تفرض ضريبة خاصة تراوحت بين 20-25% كحد اقصى.

Source : Muawya Ahmed Hussein , op. cit . P368 .

الفرع الثاني: تجربة التونسية.

تصنف تونس على نحو مستمر كأحدى أفضل الدول في إفريقيا من حيث أدائها المتعلق باجتذاب الاستثمار الأجنبي، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنها ترى هذا الاستثمار جزءاً لا يتجزأ من مجهوداتها في التنمية. فمنذ عام 1990 عندما بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس مجرد 70 مليون دولار، أخذت الاستثمارات في الارتفاع على نحو مستمر حتى بلغت 8.21 مليار دولار بحلول عام 2002⁽¹⁾ ليرتفع إلى 3.113 مليار دولار عام 2010 وبمعدل نمو 27.2% للفترة 2010-2011. وإدراكاً لأهمية الاستثمارات الأجنبية اتخذت الحكومة أواخر الثمانينات خطوات عديدة لإنشاء مناخ مواتي للاستثمار من خلال إيجاد القطاع الخاص الذي يعد القوة المحركة للنمو الاقتصادي، فقامت في البداية بتحرير قطاع المنسوجات وعندما أصبحت فوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر وضوحاً (خلق فرص عمل، نقل تكنولوجيا، تحسين جودة المنتجات) اتخذت البلاد إجراءات ضرورية لاجتذاب المستثمرين في قطاعات أخرى من الاقتصاد. حيث أنشاء شبك الوحيد للحصول على التصاريح المطلوب، مع تقديم الحوافز الإعفاءات الضريبية على الأرباح المعاد استثمارها، كما لا يتم فرض ضرائب الشركات التي تصدر إنتاجها بالكامل وذلك للسنوات عشر الأولى وتمتع واردات سلع هذه الشركات بالاعفاء من الرسوم الجمركية⁽²⁾، وتطوير النافذة الإلكترونية الموحدة للمعاملات التجارية مما سمح للمستثمرين إرسال جميع المستندات المطلوبة إلكترونياً. أما بالنسبة للمشروعات السياحية والصناعية التي تقام في المناطق ذات الأولوية بالتنمية تحصل على منحة بـ7% من تكلفة المشروع ومشاركة الحكومة في نفقات البنية الأساسية، كما تسمح للأجانب بتحويل أرباحهم إلى الخارج حيث يمكن تحويل الدينار التونسي من أجل المعاملات الجارية منذ عام 1994⁽³⁾ حيث تستطيع تونس الآن أن تعمل كبوابة دخول إلى الأسواق الأوروبية وذلك بعد انضمامها

(1) - مركز المشروعات الدولية الخاصة (cipe)، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة 2004"، ص: 37. دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني:

<http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/FDIArabic.pdf> Consulte le 22-02-2013

(2) - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، "تجاربه دولية في جذب الاستثمار الأجنبي"، جمهورية مصر العربية، أكتوبر 2004، ص: 64 الموقع الإلكتروني:

<http://www.eip.gov.eg/Upload/Documents/130/EnhanceInvestmentEx.pdf>

(3) - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، "السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر"، مصر، يوليو 2004، ص: 58. على الموقع

<http://www.idsc.gov.eg/Upload/Documents/84/FDI.pdf>

الإلكتروني:

إلى منظمة التجارة العالمية في عام 1995 ووصولها إلى الإتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية التجارة الحرة. ولقد شهدت تونس معدلات نمو مستقرة بل وأصبحت من أكثر الدول تنافسًا ورفاهية في المنطقة، وذلك من خلال خلقها لبيئة أعمال تقوم على التنافسية والإنصاف واجتذابها للاستثمار وكذلك تطويرها المستمر للاقتصاد وإجرائها لإصلاحات هيكلية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: تجربة الأردنية.

أدرك الأردن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها المؤثر على جهود التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل محدودية المدخرات المحلية وقصورها عن تلبية الحاجات الاستثمارية المتزايدة، وحاجة إلى خبرات الفنية والتكنولوجية الحديثة التي توفرها هذه الاستثمارات، في سعيه إلى النفاذ للأسواق العالمية وزيادة قدرته التنافسية في ظل انتهاجه لسياسة الإنفتاح التجاري. كما ويعول الأردن كثيرًا على الاستثمار الخارجي في توفير فرص عمل ذات قيمة مضاعفة عالية وتمويل المشاريع التنموية في ظل محدودية المواد الطبيعية والمالية للمملكة. وانطلاقًا من هذا التوجه أخذ الأردن بالتنافس والتسابق بتقديم مختلف أنواع الحوافز والتسهيلات للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير أفضل مناخ استثماري لها كي تتمكن من تحقيق أهدافها وبالتالي تحقيق أكبر استفادة ممكنة من المزايا التي تحققها هذه الاستثمارات على الصعيد الاقتصادي⁽²⁾، وقامت الحكومة بتطبيق الحكومة الإلكترونية لتسيير حصول المستثمرين وغيرهم من المواطنين من الحصول على التصاريح المطلوبة. وقامت بإنشاء مؤسسة تشجيع الاستثمار عام 1995 من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية، إعفاءات جمركية وضريبية على الأصول الثابتة المستوردة والمواد الخام المستوردة والمستخدمات في الصناعات التصديرية⁽³⁾، كما تم إنشاء مناطق حرة لتؤدي دورًا هامًا في تشجيع الصناعات التصديرية وتمتع كافة المشروعات العاملة فيها بإعفاء من الضريبة على الدخل لمدة 12 عامًا، ومعاملة بالمساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب وإعطاء للمستثمر حق التملك للمشروع وإدارته بالشكل الذي يريد دون قيد أو شرط، ويحق للعاملين الفنيين والإداريين الأجانب في أي مشروع تحويل رواتبهم إلى خارج المملكة

⁽¹⁾ - مركز المشروعات الدولية الخاصة (cipe)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سبق ذكره، ص:38.

⁽²⁾ - البيئة الاستثمارية في الأردن بين الواقع والطموح، مركز القدس للدراسات السياسية، مارس 2008، ص:3. الموقع الإلكتروني:

<http://www.alqudscenter.org/uploads/SY.01.03.08.pdf>

⁽³⁾ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، "تجارب دولية في جذب الاستثمار الأجنبي"، مرجع سبق ذكره، ص:56.

وبعامة قابلة للتحويل، كما توسعت في نطاق الإتفاقيات الثنائية المتعلقة بحماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة وتسوية المنازعات⁽¹⁾. كما تم وضع برامج لإقامة المناطق الحرة من خلال هيئة الاستثمار بها من خلق مناطق صناعية مؤهلة *Qualifying Industrial Zones (QIZ)* التي تسمح بالوصول إلى السوق الأمريكي دون فرض أية رسوم جمركية. والأردن لديها في الوقت الحالي خمس مناطق صناعية مؤهلة تستضيف مجتمعة أكثر من ثلاثين شركة⁽²⁾.

وتسعى الأردن إلى الإرتقاء بتنافسية بيئة الأعمال إلى مستويات تتناسب مع تطلعها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استراتيجية وطنية للاستثمار تهدف إلى ترويج لفرص الاستثمار في قطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية لهذا وسعت إلى تفعيل جهود الترويجية على المستوى الخارجي حيث حصلت على عضو فاعل في الرابطة الدولية لوكالات انعاش الاستثمار، والشبكة الأوروبية متوسطة لوكالات انعاش الاستثمار، وأصبحت عضو فعليا في المنظمة العالمية للتجارة سنة 2000، كما كان لها عدة اتفاقيات في التجارة الحرة العربية والعالمية الثنائية ومتعددة الأطراف إلى جانب عضوية في العديد من اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار، ومنع الإزدواج الضريبي. وبهذا قدر حجم الاستثمار الأجنبي الوارد المستفيد من قانون تشجيع الاستثمار من 516 مليون دولار عام 1990 ليصل إلى 2.826 مليار دولار عام 2008 وبمعدل نمو يقدر بـ 12.4% للفترة 2010-2011.

المطلب الثالث: عرض تجارب دول أمريكا اللاتينية في تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

سنتناول في هذا المطلب عرض لتجارب دول أمريكا اللاتينية والتي وأصبحت في السنوات الاخيرة من أكثر الدول جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر إليها نتيجة أحداث تحولات جذرية في أنظمتها السياسية والاقتصادية والتشريعية وتطبيق برامج الخوصصة مما أظهر آثار ايجابية على الاقتصاد والاستثمار ومستويات المعيشة وأسهمت في تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها بشكل متزايد، ومن بينها نذكر دولتي كوستاريكا والبرازيل.

(1) - أحمد زكريا صيام، "آليات جذب الاستثمارات الخارجية الى الدول العربية في ظل العولمة- الاردن كنموذج-"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 3، ص: 91.

(2) - مركز المشروعات الدولية الخاصة (Cipe)، الاستثمارات الاجنبية المباشرة، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

الفرع الأول: تجربة كوستاريكا.

كانت تجربة الخوصصة في كوستاريكا هي أفضل بداية في عمليات الإصلاح الاقتصادي في المنطقة، حيث روجت بنشاط للاستثمار الأجنبي المباشر منذ بداية الثمانينات، ومنذ ذلك الحين استطاعت توفير حوافز ضريبية وإدارية للشركات الأجنبية، خاصة تلك العاملة في الإنتاج من أجل التصدير.

تمتع كوستاريكا بسبب استقرارها الداخلي والسياسي في البلاد وجمال الطبيعة بها حققت معدلات نمو عالية، فبرامج الخوصصة الحالية تجتذب مستويات عالية من الاستثمار الأجنبي المباشر، وما يميز كوستاريكا ارتفاع نسبة المتعلمين على مستوى العالم كما تنخفض فيها معدلات البطالة⁽¹⁾. لهذا أصبحت خلال التسعينات إحدى أفضل مقاصد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة، وذلك من خلال تطبيقها لعدد من البرامج الاستثمارية، ومن بين العديد من برامج تنشيط الاستثمار التي قامت البلاد بتنفيذها كانت تلك الخاصة بإنشاء مناطق تجارة خارجية أكثرها نجاحاً والتي استهدفت المستثمرين الأجانب للشركات بإدارة نقدها الأجنبي على نحو مستقل عن البنك المركزي وتقديم لها خدماتها الجمركية في موقعها مباشرة. ولقد كان رأس المال البشري إحدى مفاتيح كوستاريكا في قدرتها على اجتذاب الاستثمارات⁽²⁾. فرغم أن القوى العاملة بها ليست الأرخص في المنطقة، إلا أن ارتفاع مستوى المهارة الإنتاجية ساعد البلاد على اجتذاب التكنولوجيا العالية وشركات الأدوية، والخدمات والسياحة. حيث أصبحت كوستاريكا تصدر الآلاف من المنتجات المتميزة إلى العالم والمعترف بها كواحدة من أفضل 30 دولة مصدرة ورائدة في مجال منتجات التكنولوجيا الفائقة. وقد اختارت أكثر من 200 شركة متعددة الجنسيات كوستاريكا كموقع للتأسيس، الهدف الرئيسي للسياسة التجارية في كوستاريكا هو تشجيع وتسهيل وتعزيز التكامل في البلاد في الاقتصاد الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تم تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الأساسية في العقد الماضي لتوجيه وتقديم اتساق مع السياسة الوطنية في السعي لتحقيق حضور أكبر في الأسواق العالمية، والتي تشمل المشاركة في النظام المتعدد الأطراف، وتعزيز التكامل الإقليمي، والمفاوضات

(1) - رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجاربه كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر"، مرجع سبق ذكره، ص: 122-123.

(2) - نفس المرجع السابق، ص: 12.

التجارية واتفاقات الاستثمار وزيادة انفتاح الاقتصاد⁽¹⁾، حيث أنها تتيح للمستثمرين الوصول إلى السوق الأمريكي من خلال اشتراكها في مبادرة الحوض الكاريبي *Caribbean Basin Initiative (CBI)* وإلى السوق الأوروبي من خلال نظام الأفضليات المعمم *Generalized System of Preferences (GSP)*. حتى الآن، كوستاريكا وقعت اتفاقات التجارة الحرة مع المكسيك وكندا وتشيلي وجمهورية الدومينيكان، وترينيداد وتوباغو، وبنما، وبلدان الكاريبي. كما وقعت اتفاقيات تجارة حرة مع سنغافورة والصين والاتحاد الأوروبي، الذي ينتظر تصديق الكونغرس. كوستاريكا عضو فاعل في منظمة التجارة العالمية، كما واصلت البلاد سعيها لتحسين البيئة التشريعية وبيئة العمل لديها، ملتزمة بتعزيز حقوق الملكية وإصلاح المؤسسات الرئيسية الأخرى. كما تضاعفت تقريبا حجم الاستثمارات الوارد ففي فترة 2000-2005 بلغ حوالي 626 مليون دولار، وفي عام 2011 بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 2.104 مليار دولار⁽²⁾.

الفرع الثاني: التجربة البرازيلية.

لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما في الاقتصاد البرازيلي خلال العقدين الماضيين، لاسيما في تطوير القاعدة الصناعية. وجاءت ذلك نتيجة سياسة الإستقرار والانفتاح والتحرير الاقتصادي، حيث شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البرازيل ارتفاعا كبيرا من حوالي 3 مليار دولار عام 1994 إلى أكثر من 22 مليار دولار لعام 2001، أي ما يعادل حوالي 26% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى أمريكا اللاتينية. وبذلك تعتبر البرازيل أكبر سوق مستمرة بقوة في جذب الاستثمارات الأجنبية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

ومنذ أواسط التسعينات، اعتمدت السلطات البرازيلية على التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمساعدة في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي: تمويل عجز ميزان المدفوعات، تمويل عجز الموازنة العامة من خلال خصخصة شركات

⁽¹⁾ - *Embajada de Costa Rica, QATAR, Consulte le 22-09-2013*

<http://www.costaricaembassy-qatar.net/ar/business/>

⁽²⁾ - *Foreign Direct Investment in Latin America and the Caribbean, Report 2010, Consulte le 22-08-2013*

<http://www.eclac.cl/publicaciones/xml/2/46572/2012-182-LIEI-WEB.pdf>

القطاع العام، وتحديث قطاعي الإنتاج والخدمات لتطوير الانتاجية وتعزيز القدرات التنافسية. بالإضافة إلى قيام الحكومة بخلق فرص جديدة للأعمال والاستثمارات، فقد تضمن الإطار الاقتصادي الجديد مستويات منخفضة من الحماية بما يسمح للواردات بالدخول إلى الاقتصاد البرازيلي وتحسن هوامش الأرباح للشركات خارج الحدود العاملة في البرازيل. وكان واضحاً وجود ثلاثة اتجاهات تعتبر مسؤولة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثلت في التوسع الكبير لعمليات الدمج والتملك، تمديد وتعميق برامج الخصخصة، والاستثمارات الجديدة الموجهة لتنظيم وهيكلية عمليات الشركات عبر الحدود في البرازيل. وقد شملت المرحلة الأولى من برنامج الخصخصة نقل ملكية الحكومة في القطاع الصناعي إلى القطاع الخاص وخاصة في قطاع التعدين، وصناعة الحديد والصلب، وصناعة الكيماويات والبيetroكيماويات والأسمدة. في حين شملت المرحلة الثانية مجال الخدمات العامة، وقد تضمنت توليد الطاقة وتوزيعها، خطوط السكك الحديدية، المياه، الغاز، الاتصالات، والمؤسسات المالية. كما تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صناعة السيارات 50.6% والإلكترونيات 19%، الكيماويات 9%، الأغذية والمشروبات 6%. ومن أهم الشركات الكبرى التي تخلت سوق البرازيل نجد: جنرال موتورز، دايملر بنز، شركة فورد، وشركة فيات⁽¹⁾.

ويمكن القول أن حجم الإصلاحات التي طبقتها البرازيل وكبر سوقها، والدرجة العالية من الإنفتاح والتحرير الاقتصادي والتجاري، وبرامج الخصخصة، وإزالة العقبات أمام الصادرات والواردات، والتسهيلات التي واكبت جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ المواتي لعمل واستمرار تلك الاستثمارات، فضلاً عن الاستقرار السياسي، كانت جميعها عوامل أدت إلى جعل البرازيل من أكبر اقتصاديات المتلقية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي كان لها دور في أداء ونمو هذا الاقتصاد، حيث احتلت المرتبة الخامسة في جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها والمقدرة بحوالي 66 مليار دولار لعام 2011 حسب احصائيات تقرير الأونكتاد لعام 2013.

(1) - عيسى محمد الغزالي، " الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا -"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، 2004، ص: 21-22.

خـلاصة

يعتبر مناخ الاستثمار من بين أهم الأمور الحساسة والتي يأخذها المستثمر بعين الإعتبار قبل اتخاذه قرار الاستثمار، ذلك أنه يتضمن كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاستثمار. لذلك تسهر العديد من دول العالم على تهيئة مناخ الاستثمار وتحسينه بالشكل الذي جعله مناخا محفزا على الاستثمار وجالبا له. ويتم تقييم مناخ الاستثمار بواسطة العديد من المؤشرات الدولية والإقليمية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين وهي وإن لم ترق إلى الدقة الكافية إلا أنه لا يستغنى عنها من أجل اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه، كما يتبين من دراسة أن نجاح مناخ الاستثمار يعتمد على مقومات التي تجمع العديد من العوامل الضرورية على أرضية دولة ما لتسهيل تحقيق الاستثمارات فيها. ومن بين العوامل التي يركز عليها المستثمرون الأجانب عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الخارج، والتي ينبغي توافرها حتى يصبح مناخ الاستثمار جذابا، تتمثل هذه العوامل في السياسية والتكنولوجية والتنظيمية تتكون من توفير استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، ولا يمكن الوصول لمناخ مشجع إلا بتكامل تلك الأنظمة والسياسات مع توفر البنى التحتية الملائمة، ورغم أن الوصول إلى ذلك دفعة واحدة قد يكون صعبا إلا أن وجود سياسة استثمارية واضحة وتشجيع مستمر وعقلية مرنة ومنفتحة نحو الاستثمار تمنح ميزة إضافية للاستثمار.

كما توصل هذا الفصل إلى عرض سياسات المختلفة التي تبنتها عدد من الدول النامية في تحسين مناخها الاستثماري وإدارتها ادارة فعالة حتى أصبحت مستعدة جيدا للاستفادة القصوى من تلك الاتجاهات واجتذاب الاستثمار الأجنبي لما له من منافع اقتصادية كبرى تشمل على نقل التكنولوجيا، خلق فرص عمل، وكذا تنمية الصادرات. وتشير تلك التجارب إلى درس عظيم ألا وهو ببساطة أنه يتعين عليها إيجاد الظروف المواتية التي من شأنها تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، ولن يتحقق هذا إلا عندما تكون هذه الظروف تعمل بشكل متكامل مع بعضها البعض لتهيئة المناخ الاستثماري. وهذا ما سنحاول اختباره على مناخ الاستثمار بالجزائر في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

عرض مقومات مناخ الاستثمار

في الجزائر

تمهيد:

تسعى الجزائر إلى تهيئة اقتصادها الوطني للمرحلة القادمة وذلك بتطوير البنية الأساسية ورفع مستوى ونوعية الخدمات التي تقدمها للمستثمرين.

وهي في سعيها هذا تهدف إلى توفير مناخ استثماري مناسب لاستقطاب الاستثمارات المحلية وعدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي من شأنها أن تحقق استمرارية معدلات نمو مجزية وتوفير فرص عمل جديدة ورفع المستوى المعيشي للمواطن.

ولترجمة هذه الطموحات في عصر يتميز بحدة المنافسة الاقتصادية وتطور تقنيات المعلومات، استندت جهود الدولة لإعطاء رؤية اقتصادية جيدة، بالأخذ بعين الاعتبار المقومات الأساسية لتهيئة المناخ الاستثماري الناجح التي يجب توفيرها من أجل انجاح عملية اجتذاب المتعاملين الأجانب، من خلال البرامج الإصلاحات المتواصلة، وتهيئة المحيط السياسي والمؤسسي والمالي، وسن قوانين وتشريعات التي تتضمن الامتيازات والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى وعقد عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لترقية وضمان الاستثمار، كل هذا من شأنه إعطاء طفرة حقيقية لايجاد مناخ استثماري مناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية.

وللتعريف أكثر على مسألة ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سنتطرق في هذا الفصل على مختلف مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وآليات تهيئته بالجزائر من خلال الوقوف عند ثلاث مباحث، خصص الأول بالتعريف على جهود الدولة في تهيئة مناخ الاستثمار في مجال القوانين، أما الثاني فخصص بالتعريف على جهود الدولة في تهيئة مناخ الاستثمار في مجال الاقتصادي والمؤسسي، لنختتم هذا الفصل بالمبحث الثالث الذي تناول جهود الدولة في تهيئة مناخ الاستثمار في مجال علاقات الدولية الإقليمية.

المبحث الأول: جهود الدولة في تهيئة مناخ الاستثمار في مجال القوانين.

تبذل الجزائر جهودا مستمرة في خلق وتهيئة مناخ الاستثماري مناسب منذ الإستقلال في مجال القوانين والتشريعات، ومرت القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر بمراحل عديدة، اختلفت باختلاف التوجهات الاقتصادية هدفها كله تنظيم العملية الاستثمارية في الجزائر.

المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار في الجزائر.

لقد عاجلت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الضمانات والمزايا للمستثمر.

الفرع الأول: قوانين الاستثمار في مرحلة الستينات والسبعينات.

لقد جاءت هذه القوانين نتيجة أو موازاة مع السياسة التي كانت قائمة آنذاك والمتجلاة في تطبيق مبادئ النظام الاشتراكي، حيث تميز بنوع من الحذر والتحفظ اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر وتم صدور قانونين للاستثمار القانون الصادر في سنة 1963 والقانون الصادر في سنة 1966.

أولا: قوانين الاستثمار في مرحلة الستينات.

1- قانون الاستثمارات رقم 277/63 الصادر في 1963/07/26⁽¹⁾: "تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الإستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة ، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار يهدف لإنعاش الحياة الاقتصادية من جديد ويعيد بناء تنمية الاقتصاد الجزائري التي كانت تعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية .

(1) - قانون رقم 277/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، بتاريخ 2 أوت 1963 العدد 53.

2- قانون الاستثمار 284/66 المؤرخ في 15/09/1966⁽¹⁾: " لقد اهتمت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون 248/66 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي والذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل. أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب، عرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة حيث وصل تدفق الاستثمار الخاص إلى ما يقارب 880 مليون دينار جزائري ما بين سنة 1967-1974 مما أدى إلى خلق 27300 منصب شغل وإقامة 800 مشروع⁽²⁾، وتم إنشاء 5 شركات مختلطة 1967 و 1969 و 7 شركات ما بين 1970 و 1973 و 8 شركات مختلطة 1974-1977⁽³⁾.

ثانيا: قوانين الاستثمار في مرحلة السبعينات: تميزت هذه الفترة بالتوجه الاشتراكي وسيطرة الدولة على شتى المجالات الاقتصادية، وارتفاع الصادرات النفطية بسبب تصحيح أسعار البترول مما أدى إلى تزايد السريع في حجم الاستثمارات. وقد تم تهميش مساهمة القطاع الخاص المحلي ناهيك عن رأس مال الأجنبي ما عدا قطاع المحروقات الذي يخضع لنظام العام بمعنى أن يكون بصيغة شريك وقد ساهمت هذه المشاركة ب: 32 مؤسسة سنة 1978 برأس مال إجمالي يقدر ب: 160 مليون دينار من ب400 مليون دينار⁽⁴⁾ تمثل الرأس مال الإجمالي المستثمر.

نجد في هذه المرحلة أن المشرع قد حذر من مخاطر قيام الرأسمالية، ونجد أن المادة 05 من قانون المالية لسنة 1971 أكد على توحيد تمويل الاستثمارات للمؤسسات الإشتراكية ذات الطابع الإقتصادي، كما نجد أن ميثاق التنظيم الإشتراكي للمؤسسات قد أشار إلى أنه يجب على المؤسسات استهلاك الأموال العامة التي خصصت لها لتحقيق الأرباح

⁽¹⁾- الأمر رقم 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، المتضمن قانون الاستثمارات الجديد، الجريدة الرسمية العدد 80، ص: 1202.

⁽²⁾- Abdelhamid Mezaache, "Algérie: Le voile des hydrocabus", in: l'investissement direct étranger et développement industriel méditerranéen sous la direction de bellon B et ghoulia R, Ed Economica 1998, pp 113 à 120

⁽³⁾- F. Yachir, "Les formes d'importation technologique", in revue algérienne des sciences juridique économique et politique, n° 4, Décembre 1980, p647, cité par Guesmi A, p.211.

⁽⁴⁾- Abdelhamid Mezaache, op. cit, p. 115, 116.

لزيادة الاستثمار الوطني وعليه نجد أن الجزائر قامت بإنجاز عدة مشاريع للاستثمارات العمومية إذ بلغ معدلها حوالي 50%⁽¹⁾ من الناتج الداخلي الخام بين سنتين 1976-1978 مما جعل الجزائر تعد من بين الدول ذات المعدلات العالية للاستثمار في العالم. ورغم كل هذا إلا أن الآثار الإيجابية المنتظرة من الشركات المختلطة فيما يتعلق بتحويل التكنولوجيا والخبرات المعرفية لم يتحقق لكون الشركاء الأجانب طبقوا سياسة التهميش للإطارات الوطنية مما أدى إلى تدخل الدولة إلى شراء حصص الشركات الأجنبية سنة 1980.

الفرع الثاني: قوانين الاستثمار لمرحلة الثمانينات والتسعينات.

عرفت هذه المرحلة صدور مجموعة من القوانين الأساسية المكرسة لتنظيم النشاط الاستثماري والتي على أساسها نستنتج مدى رغبة الدولة الجزائرية في جلب الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية وبالتالي العمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لها.

أولاً: قوانين الاستثمار لفترة الثمانينات: تصحيحاً للأخطاء الناتجة عن فشل قانوني سنوات 1963 و 1966 تبنت الحكومة الجزائرية سنة 1982 قانون رقم 11/82 المؤرخ في 11/08/1982⁽²⁾ والمتعلق بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية التي تم فيها تحديد القطاعات المفتوحة للاستثمار الخاص من أجل إعطاء مساحة أكبر لدفع عجلة النمو الاقتصادي للبلاد، وفي نفس السنة تم إصدار قانون رقم 13/82 المؤرخ في 13/08/1982⁽³⁾ والمتعلق بتأسيس الشركات ذات اقتصاد مختلط. وقد بني هذا الفصل على أساس معيار جنسية المستثمر بموجب بروتوكول اتفاق موقع من قبل أطراف العقد يتضمن حقوق التزام الطرفين⁽⁴⁾. ولقد كانت الميزة الرئيسية لهذا القانون تتمثل في المشاركة الجزائرية

(1)- Nacer-Eddine.Sadi, "La privatisation des entreprise publique en Algérie : Objectifs, modalités, et enjeux", thèse de doctorat nouveau régime en appliqués, juin 2004, Université pierre mendés France, Grenoble, France. p,29.

(2)- قانون رقم 11/82 المؤرخ في 11/08/1982 المتعلق بالاستثمارات الاقتصادية الخاص الوطني، جريدة رسمية العدد: 34، ص: 1692.

(3)- قانون رقم 13/82 المؤرخ في 13/08/1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وتسييرها، جريدة رسمية العدد: 35، ص: 1724.

(4)- Benissad Hocine, "Algérie restructuration et réformes économiques (1979-1993)", OPU, Alger, 1994, p 51.

بنسبة 51% مع ضمان التسويق، أما المشاركة الأجنبية فلا يمكنها أن تتجاوز نسبة 49% مع ضمان نقل التكنولوجيا وتكوين المستخدمين⁽¹⁾.

كما تستفيد الشركات ذات الاقتصاد المختلط بمجرد تأسيسها من الامتيازات الجبائية التالية:

- الإعفاء من الحق على التحويل بالمقابل لكل مشتريات العقارية الضرورية لنشاطه؛

- الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة 5 سنوات ومن الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة 3 سنوات المالية الأولى.

ومع ذلك كشفت حصيلة هذه القوانين عن إنشاء شركتين مختلطتين فقط⁽²⁾. ورغم ما صاحب هذا التشريع من

خطاب سياسي تحفيزي لم يتغير الوضع حتى بعد أن صدر قانون رقم 13/86⁽³⁾ المعدل والمتمم لقانون 13/82 حيث

سجل إنشاء حوالي 10 شركات فقط. فقد خصصت هذه التعديلات لتوجيه الاستثمارات الأجنبية والمحلية لخدمة

مخططات التنمية كما نصت عليه المادة 03 مكرر "يندرج إنشاء الشركات المختلطة في الاقتصاد في إطار الاقتصاد

المخطط الوطني للتنمية ويخضع لأهداف المردودية الاقتصادية والمالية"، كما يعامل هذا القانون الشركات المختلطة وفق

قانون الصفقات العمومية⁽⁴⁾.

وإلى جانب هذا القانون قامت السلطات على مستوى الأخر بإصلاح قانون المحروقات بمقتضى قانون رقم

14/86⁽⁵⁾ المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنايب: فباعتماد قطاع المحروقات منذ

الاستقلال هو الوحيد الذي كان مقصد للاستثمارات الأجنبية ارتأت الجزائر إلى استغلال هذا التوجه خاصة بعد تغير

الظروف الاقتصادية للجزائر نتيجة دخولها لأزمة اقتصادية ومالية والتي وصلت في سنة 1985 إلى 7 مليار دولار للبرميل

(1)- Yasmine Boudjenah , "Algerie décomposition d'une industrie : La restructuration des entreprises publiques (1980-2000) l'état en question" , éd :L'harmattan, 2002, p :55.

(2)- عجة الجيلالي، "الكامل في القانون الجزائري للاستثمار - الأنشطة العادية وقطاع المحروقات -" دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص:321.

(3)- قانون رقم 13/86 المؤرخ في 19/08/1986 المعدل والمتمم لقانون 13/82 المؤرخ في 28/08/1982، الجريدة الرسمية العدد 35، ص:1476.

(4)- Bouyacoub ahmed, "les investissements étrangers en algerie (1990-1996). Quelles perspectives?", OPU, Alger, p :39

(5)- قانون رقم 14/86 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنايب، الجريدة الرسمية العدد 35، ص:1842.

واحد. لذا وتحت هذا الضغط فكرت الدولة في ضرورة تعديل النظام القانوني لقطاع المحروقات من أجل إنعاش الجهود الوطني لترقية المحروقات بفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي الكفيل برفع القدرات المحلية من الإنتاج في مجالات لم يكن من قبل يسمح بها في هذا القطاع كما نصت عليها المادة 20 :

- أن يسمح للمستثمر الأجنبي بممارسة أعمال البحث والتنقيب عن المحروقات والاستغلال الأمثل للحقول الموجودة بغرض مضاعفة الصادرات الوطنية؛

- أن يسمح للمستثمر الأجنبي لممارسة أعماله بالشراكة مع شركة سوناطراك علما أنها تحتكر نسبة 51% من أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات طبقا للتشريع المعمول به.

ونجد أن هذا القانون نجح نسبيا في جذب الاستثمارات الأجنبية والتي وصل عددها إلى إبرام أكثر من 39 عقد استثماري يمكن تفصيلها في 30 عقد للبحث و 6 عقود للاستكشاف و 3 عقود للمشاركة في الحقول الموجودة كما عرفت هذه الفترة اكتشاف الشريك الأجنبي لأكثر من 22 حقل بترول وغاز وبالتالي يعتبر هذا القانون كمبشر للنظام الاقتصادي لتحرير النشاط الاقتصادي وكان من نتائجها صدور قانون رقم 25/88 المؤرخ في 12/07/1988 الذي أدى إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية، استخلافا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الإقتصادي.

وتكمن استقلالية المؤسسات في أنها أصبحت⁽¹⁾:

- غير خاضعة للوصاية الوزارية؛

- غير خاضعة للرقابة المعروفة الممارسة على المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي أصبحت رقابة اقتصادية، غير خاضعة للقانون العام إلا ما نص عليه القانون صراحة؛

- خاضعة للقانون التجاري يكون تأسيسها في شكل شركة أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة؛

(1) - قانون رقم 88-01 المؤرخ في 12/01/1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية العدد 02، ص: 30.

- قانون رقم 88/03 المؤرخ في 12/01/1988 المتعلق بصناديق المساهمة، الجريدة الرسمية العدد 02، ص: 44.

- قانون رقم 88/04 المؤرخ في 12/01/1988 المعدل و المتمم للأمر رقم 75/59 المؤرخ في 26/09/75 والمتضمن القانون التجاري المحدد للقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية العدد 02، ص: 47.

- صناديق المساهمة هي التي تتولى تسيير الأسهم الحصصية التي تقدمها المؤسسات العمومية الاقتصادية للدولة مقابل الرأس مال التأسيسي المدفوع بهذا يكون تأسيس الشركات ذات اقتصاد مختلط قد تغير حيث استخلفت صناديق المساهمة الوزارة الوصية.

بمعنى أصبح البروتوكول يبرم بين صناديق المساهمة والشركة الأجنبية والعقد يبرم بين المؤسسات العمومية الاقتصادية والشركات الأجنبية.

ثانيا: قوانين الاستثمار لمرحلة التسعينات: نظرا للأوضاع السيئة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتفاقم حجم المديونية، باشرت الجزائر بوضع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من خلال عدة قوانين ومراسيم جديدة تسمح بتشجيع الاستثمارات الأجنبية ومن أبرزها نجد مايلي:

1- قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990⁽¹⁾: يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات فهو يهدف إلى تنظيم حركة رؤوس الأموال وسوق الصرف، وتنظيم قواعد اقتصاد السوق، إعادة هيكلة النظام المصرفي ورد الاعتبار للبنك المركزي في مراقبة البنوك التجارية في منح القروض بالإضافة إلى ذلك يعتبر بمثابة تنظيم جديدة لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية حيث اعترف لأول مرة وبجراحة غير مسبوقه باستقلالية الاستثمارات الأجنبية عن الجهاز الإداري للدولة، وإسناد لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار القرارات المطابقة للمشاريع المقدمة. وقد كرس هذا القانون مبدأ حرية الاستثمار للمقيمين وغير المقيمين للقيام بالشراكة أو بالاستثمار المباشر وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية، كما نصت عليه المادة 181 من القانون 10/90: "يعتبر غير المقيم كل شخص طبيعي أو معنوي، يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري".

(1) - قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14/04/1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد: 16، الصادرة في 18 أبريل 1990.

وجاء في المادة 182 من نفس القانون: "يعتبر مقيما كل شخص طبيعي أو معنوي، يكون المركز الرئيسي لنشاطه

الإقتصاد في الجزائر" *.

وقد تم في هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية في مجال الاستثمار نذكر منها⁽¹⁾ :

- حرية الاستثمارات الأجنبية وكذا المحلية بإستثناء القطاعات المخصصة للدولة؛
- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة البنك المركزي، وفي مدة شهرين، أي أنه يتم ذلك بعد 60 يوما من تقديم الطلب الى البنك الجزائري؛
- تحديد الضمانات الواردة في الإتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر، وتجدر الملاحظة أنه في التاريخ الذي صدر فيه هذا القانون لم توقع ولم تصادق ولم تنظم الجزائر أية اتفاقية متعلقة بالإستثمارات؛
- إن تبسيط عملية قبول الاستثمار يخضع إلى الرأي بالمطابقة (*AVIS de conformité*) يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض، ويوث في الملف خلال شهرين. إذا لم يبلغ المستثمر بقرار مجلس النقد والقرض خلال شهرين يعتبر طلبه مرفوضا.

وإلى جانب قانون النقد والقرض قامت الحكومة على مستوى الأخر بإصلاح قانون المحروقات بمقتضى قانون رقم 21/91 المعدل والمتمم للقانون رقم 14/86 المتعلق بأنشطة التنقيب والاستغلال للمحروقات وتميز القانون الجديد للمحروقات خلاف التشريع السابق بمنحه حقوق اضافية للمستثمر الأجنبي وأهم هذه الحقوق على الإطلاق اعترافه

^{*} - نصت المادة 02 من النظام رقم 03/90، المؤرخ في 1990/9/8 الذي يحدد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر، لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويلها إلى الخارج، الجريدة الرسمية، العدد 45، ص: 1439.

- يقصد بغير المقيمين في المادة 181 من القانون 10/90: كل شخص طبيعي أو معنوي، جزائريا كان أم أجنبيا يكون المركز الرئيسي لمصالحه الاقتصادية خارج الجزائر منذ سنتين على الأقل، وفي بلد له علاقات دبلوماسية مع الجزائر.

- ويقصد بالمقيمين المذكورين في المادة 182 من القانون 10/90، كل شخص طبيعي، أو معنوي جزائريا كان أم أجنبيا، يكون المركز الرئيسي لمصالحه الاقتصادية في الجزائر منذ سنتين على الأقل.

⁽¹⁾ - انظر المواد: 183، 184، 185 و 186 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

بعقود تقاسم الإنتاج مع الشريك الأجنبي ورفع الاحتكار عن القطاع الغاز والسماح له بالقدرة على المشاركة في عقود نقل المحروقات بالأنابيب، ولتوفير الدعم للمستثمرين وفرت السلطة الاستقلالية العديد من الضمانات أهمها⁽¹⁾ :

- منح ضمانات ذات طابع قضائي تسمح للأجانب بإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي، في حالة وجود نزاع بينهما، لكن بعد فشل المصالحة بين الطرفين؛

- الالتزام بقواعد القانون الدولي للملكية الصناعية والفكرية؛

- التعهد عبر جملة من الإتفاقات الدولية المعتمدة الأطراف والشائبة بمبدأ المساواة في المعاملة بين المستثمرين، وحق المستثمر الأجنبي في تحويل عوائد الاستثمار إلى الخارج وحقه في الحصول على تعويض منصف وعادل في حالة إجراء التأميم.

2- قانون ترقية الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 05/10/1993⁽²⁾ : نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية

لمرحلة دامت 30 سنة أراد المشرع الجزائري أن يساير الإصلاحات الاقتصادية بعد صدور قانون النقد والقرض حيث احتلت مسألة الاستثمار الواجهة الدعائية لسياسة التقييم الهيكلي وكمنقذ للاقتصاد الوطني ومن أجل تماشيه لإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني عملت الجزائر على دعمه بترسانة تشريعية ملائمة منذ 1991 وهو الأمر الذي حدث لاحقا في شكل المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05/10/1993⁽³⁾ ليكون كأول قانون يعترف بجرية الاستثمار حيث ألغى كافة الأحكام السابقة المخالفة له باستثناء القوانين المتعلقة بالمحروقات المادة 49، وقدم العديد من الحوافر لتشجيع وجلب و استقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر.

ومن أهم المبادئ المعمول بها في هذا القانون هي كالتالي:

- إنهاء التفرقة بين الاستثمار الخاص والعام من جهة والمستثمر المقيم وغير المقيم من جهة أخرى؛

(1) - عجة الجليلي، "الكامل في القانون الجزائري للاستثمار - الأنشطة العادية وقطاع المحروقات"، مرجع سبق ذكره، ص: 754.

(2) - المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05/10/1993 المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد 64، الصادرة في 9 أكتوبر 1993.

(3) - المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05/10/1993 المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد 64.

- تعيين سلطة واحدة وهي وكالة ترقية الإستثمار ودعمها ومتابعتها "APSI*" الذي يتميز أسلوب عملها بالتحرك الدائم لترويج والتعريف بمناخ الاستثمار للبلاد وإعداد ملفات الخاصة بالفرص الاستثمار من أجل تقديم المعلومات والعون للمستثمري⁽¹⁾؛

- إجراءات مبسطة في شكل تصريح بالاستثمار⁽²⁾؛

- إنشاء الشباك الموحد الذي يضم مختلف الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، وهذا من أجل تسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار⁽³⁾؛

- وجود عدة أنظمة محفزة: نظام العام، المناطق الخاصة والمناطق الحرة؛

- التأكيد على ضمانات التحويل (رأس مال-العوائد) ويخص هذا الضمان أيضا الناتج الصافي للتنازل أو التصفية⁽⁴⁾؛

1-2- الإمتيازات: لقد حدد قانون 12/93 المتعلق بترقية الإستثمار، جملة من الإمتيازات والحوافز المتباينة قسمها حسب الأنظمة الإستثمارية التالية: النظام العام- نظام المناطق الخاصة- نظام المناطق الحرة كما يلي:

1-1-2- النظام العام: في هذا النظام توزع الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين على كامل فترة إنجاز المشروع الاستثماري وكذا فترة إستغلاله، وتمثل هذه الإمتيازات في إعفاءات ضريبية وجمركية وبعض الإمتيازات المتعلقة بالضمان الإجتماعي.

2-1-2- النظام الخاص: في هذا النظام تمنح إمتيازات إضافية للاستثمارات التي تقام في المناطق الواجب ترقيةها أو بعض المناطق الخاصة، وهذه الإمتيازات تتمثل في تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمساهمة مع أرباب العمل في دفع أقساط الضمان الإجتماعي، وإمكانية تنازلها عن الأراضي التابعة للأموال العمومية لصالح المستثمر.

* - أنشأت وكالة (APSSI) بالمرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، لاسيما المواد من 07 الى 11، وتدعم هذا القانون، بالمرسوم التنفيذي رقم 913/94 المؤرخ في أكتوبر 1994 والمتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها وكانت بداية نشاط هذه الوكالة في مارس 1995.

وتأسست هذه الوكالة في شكل (شباك وحيد) يجمع كل الهيئات والمؤسسات والإدارات المعنية بالاستثمار في الجزائر. يقوم بإبلاغ المستثمرين، قرار منح أو رفض المزايا المطلوبة في أجل أقصاه 60 يوما، وتسلم كل الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الاستثمار وتغير اسمها حاليا الى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

(1)- المادة 07 من المرسوم التشريعي 12/93.

(2)- المادة 03 من المرسوم التشريعي 12/93.

(3)- المادة 22 من المرسوم التنفيذي 319/94 والمادة 08 من المرسوم التشريعي 12/93.

(4)- المادة 12 من المرسوم التشريعي 12/93.

2-1-3- نظام المناطق الحرة: يكون الاستثمار في هذه المناطق المزمع إنشاؤها موجهًا أساسًا للتصدير، مما يجعل العمليات التجارية بين هذه المناطق الحرة والمؤسسات الموجودة في التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية، وعليه فتعفى هذه الإستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والإقتطاعات الجبائية والجمركية.

2-2- الضمانات القانونية: حدد قانون 12/93 العديد من الضمانات القانونية نذكر منها:

- المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين والأجانب من حيث الحقوق والإلتزامات فيما يتصل بالاستثمارات مع مراعاة أحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي ينتمي إليها هؤلاء الأشخاص⁽¹⁾؛
- تكون طريقة التحكيم بحسب ما أتفق عليه في اتفاقية التحكيم بين الأطراف المتنازعة، حيث أعطى هذا المرسوم التشريعي الفرصة للأطراف المتنازعة لإختيار الطريقة التي يراها مناسبة لتسوية الخلافات بينهما شرط مطابقتها لمبادئ وقواعد التحكيم⁽²⁾.

- حرية إقامة الإستثمارات الأجنبية إما عن طريق المساهمة بإجمالي رأسمال أو عن طريق الشراكة، ومن أجل هذا تم إدخال عدة تغييرات في القانون التجاري عن طريق المرسوم التشريعي 18/93 المؤرخ 1993/04/25 الذي سمح بإنشاء إستثمارات في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة "SNC"، أو شكل شركة بإسم جماعي "SARL" أو في شكل شركة بالأسهم "SPA".

(1) - المادة 38 من المرسوم التشريعي 12/93.

(2) - المادة 41 من المرسوم التشريعي 12/93.

الفرع الثالث: قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001.

جاء هذا القانون من أجل إضفاء صبغة أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا الاستثمارات الوطنية وإعطاء

نفس جديد لها.

أولاً: قانون تطوير الاستثمار رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 : لقد تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير

الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20⁽¹⁾ الذي تميز باستبدال

فكرة ترقية الإستثمار بفكرة تطوير الاستثمار، وكانت غاية المشرع من إصدار القانون الجديد هي بلا شك العمل على

تعميق الإصلاحات الاقتصادية وتحسين فعاليتها وذلك بتوفير الأدوات القانونية التي تتلاءم مع مرحلة التطور الاقتصادي

والاجتماعي والسياسي الذي وصلتها الجزائر، ومن الأهداف المتوخاة من ذلك أيضا إعادة بعث الآلة الاقتصادية وخلق

المناخ الملائم لدفع و تنشيط الاستثمارات الوطنية و الأجنبية بكيفية تمكن تحفيز النشاط.

ويحمل هذا الأمر أكثر من دلالة في طياته فمن جهة يضمني على العمل الاستثماري الطابع الإيجابي من خلال

منحه الحرية التامة في النشاط وإلى تنظيم الإطار القانوني للخصوصية، حيث تم الاعتراف بحرية الاستثمار، هذه الحرية

تتعلق بالأنشطة التي لم يسبق أن صدرت بشأنها قوانين من قبل أو تلك التي تتطلب ترخيص مسبق (قانون المحروقات،

إنشاء هيئات مالية أو شركات التأمين). ومن جهة أخرى يكرس انسحاب الدولة من حقل الاستثمار الاقتصادي بحيث

تبقى تدخلها موجودا ولكن في إطار مغاير وفي ثوب مختلف يتمثل في تفرغها لدور المحفز بدل دور المنتج المباشر ويتجلى

هذا التفرغ من جانبين هما: من جانب تدعيم الإطار المؤسساتي لأجهزة الاستثمار، ومن جانب تبسيط وتخفيف أنظمة

وإجراءات الاستثمار من أجل توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي دون أي تخصيص للدولة.

ويلاحظ أن هذا الأمر 03/01 له نفس التوجه مع المرسوم التشريعي الملغى بخصوص نظرتة إلى الاستثمار

الأجنبي المباشر، مع تبسيطه لبعض إجراءات الاستثمار والتوسيع في المجال المسموح بالاستثمار فيه للأشخاص الطبيعيين

و المعنويين الوطنيين والأجانب دون تمييز بينهم. هذا بالإضافة إلى تقديم مزايا جديدة.

(1)- الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد: 47، الصادرة في 22 أوت 2001.

وفيما يلي نورد أهم العناصر الجديدة ذات الصلة بالاستثمار و التي جاء بها هذا الأمر مقارنة بالمرسوم التشريعي 12/93.

- تخضع لأحكام الأمر 03/01 جميع الاستثمارات الوطنية الخاصة والعمومية والأجنبية⁽¹⁾ بينما سابقا كانت الاستثمارات الوطنية العمومية تخضع للمرسوم التشريعي 12/93 بطريقة غير مباشرة عن طريق التنظيم وليس بطريقة مباشرة. مما يعني زوال أي شكل من أشكال التمييز بين مختلف الاستثمارات داخل القطر الجزائري سواء كانت هذه الاستثمارات وطنية أو أجنبية، عمومية وخاصة ومختلطة؛

- دأبت تشريعات الاستثمار السابقة لهذا الأمر على استثناء المستثمر الوطني الخاص والمستثمر الأجنبي من الاستثمارات في النشاطات المخصصة للدولة والموصوفة بأنها استراتيجية، الشيء الذي لم يتضمنه الأمر 03/01. مما يعني أن مجال الاستثمار المسموح به للمستثمرين السابق ذكرهم قد توسع عما كان عليه سابقا؛

- قدم هذا الأمر مزايا للمستثمرين أحسن من سابقتها، من أهمها: تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية للاستثمار⁽²⁾؛ مضاعفة فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الدفع الجزائي والرسم على النشاط المهني، من خمس سنوات إلى عشر سنوات⁽³⁾؛

- إنشاء شبك موحد لامركزي وحيد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار⁽⁴⁾، أوكلت له مهمة توفير الخدمات الإدارية الضرورية من أجل تبسيط وتخفيف إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع؛

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلفا لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمارات وقد تم فتح لها عدة فروع قي عدة ولايات من الوطن؛

⁽¹⁾ - المادة 1 من الامر 03/01

⁽²⁾ - الفقرة 4 من المادة رقم 11 من الامر رقم 03/01

⁽³⁾ - الفقرة 7 من المادة 11 من الامر رقم 03/01

⁽⁴⁾ - المادة رقم 22 من الامر رقم 03/01.

- تقليص المدة الممنوحة للهيئة المكلفة بقبول أو رفض طلب الاستفادة من المزايا المقدمة للمستثمرين المنصوص عليها قانونا، من 60 يوما إلى 30 يوما. كما أصبحت قرارات هذه الهيئة قابلة للطعن القضائي⁽¹⁾؛

- مبدأ فض النزاع باللجوء إلى المحاكم المختصة أو التحكيم الدولي، وضمان تحويل الأرباح إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

ورغم بعض الاختلافات في الصياغات بين المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 05/10/1993 وقانون

03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 إلا أننا نجد هذا الأخير جاء معدلا مصححا للأول، وأعطى نظرة إيجابية وجد واضحة في سعيه لجلب المزيد من الاستثمارات بصفة عامة والأجنبية منها بصفة خاصة.

ثانيا: المزايا الجبائية و الجمركية والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين بمقتضى الأمر 03/01: إن هذا الأمر يحدد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية، المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الإمتياز أو الرخصة⁽²⁾. واقتصر المشرع بشأن الأنظمة الاستثمار على دمجها ضمن نظامين أساسيين هما: النظام العام، والنظام الإستثنائي. تفاديا لتعقيدات السابقة والتي كانت تتشعب إلى أنظمة متباينة ومتناقضة في نفس الوقت.

1- مزايا النظام العام للاستثمار: يحتوي النظام العام على مجموعة من الحوافز تضاف إلى الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام كما ورد ذلك في المادة 09 من الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، وتمثل هذه الحوافز فيما يلي⁽³⁾:

- تطبيق النسبة المخفضة للحقوق الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار*؛

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛

⁽¹⁾ - المادة رقم 7 من الامر رقم 03/01.

⁽²⁾ - المادة 01 من المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 05/10/1993 المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد: 47، ص: 04.

⁽³⁾ - المادة 09 من المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 05/10/1993 المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد: 47، ص: 5-6.

* نلاحظ ان المشرع لم يحدد هذه النسبة لا ربما تركها لظروف قوانين المالية عكس المرسوم التشريعي الملغى 12/93 والذي حددها في الفقرة السادسة من المادة 17 ب: 3%.

- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض، فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2- مزايا النظام الاستثنائي للاستثمار: أما فيما يخص النظام الإستثنائي نص الأمر رقم 03/01 في المادة 10 التي

تنص على أنه تستفيد من مزايا خاصة:

- الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة؛

- الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني، (مثل قطاعات الموارد المائية والري والسكن والهياكل

القاعدية من إنشاء للطرق والموانئ والمطارات... الخ)، وكذلك القطاعات التي تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن

تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، واقتصاد في الطاقة مما يساهم في تحقيق التنمية مستدامة، وفي هذا المضمار فإن

المجلس الوطني للاستثمار هو الذي يحدد هذه المناطق المذكورة.

وتستفيد المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة من مزايا على مرحلتين كما نصت المادة 11 من الأمر

رقم 03/01 على أنه تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق المذكورة في الفقرة الأولى من المادة 10 من المزايا الآتية:

● **مرحلة إنجاز الاستثمار:** يتحصل المستثمرين على نفس المزايا الموجودة في النظام العام، المتعلقة بدفع حقوق

نقل الملكية، والرسم على القيمة المضافة، والحقوق الجمركية، بالإضافة إلى:

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها (2%) فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛

- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية

الضرورية لإنجاز الاستثمار.

● **مرحلة انطلاق الاستغلال:** يستفيد المستثمر من المزايا التالية:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على الدخل الإجمالي على

الأرباح الموزعة (IRG)، والدفع الجزائي (IBS)، والرسم على النشاط المهني (TAP)؛

- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الإقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛

- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وآجال الإستهلاك.

ثالثا: الضمانات والمبادئ الواردة في قانون الإستثمار 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001: نص هذا الأمر على الضمانات الممنوحة للمستثمرين في المواد 14-15-16-17 حيث يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب نفس المعاملة مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات المتعلقة بالاستثمار هي:

1- المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين الجزائريين والأجانب في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة

بالنشاط الاستثماري المنجز داخل القطر الجزائري: فقد ذكر الأمر 03/01 في المادة 14 منه في فقرتها الأولى على

أن: " يعامل الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الجزائريون في

مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالإستثمار" والفقرة الثانية تضيف بأنه: " يعامل جميع الأشخاص الطبيعيون

والمعنويون الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الإتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية"، وتأسيسا

على هذا النص نجد أن المشرع ميز بين أمرين فإذا كنا بصدد القانون الداخلي يعامل المستثمرون أياً كانت جنسيتهم

جزائرية أو أجنبية على أساس مبدأ عدم التمييز في مجال الحقوق والواجبات المتعلقة بالاستثمار بإستثناء ما تمليه

التشريعات المتعلقة بالأنشطة المقننة أما إذا كنا بصدد القانون الدولي الإتفاقي فتخضع المعاملة لمبدأ الدولة الأكثر رعاية

ولمبدأ المعاملة بالمثل واللدان يضمن للمستثمر المنتمي للدولة المتعاقدة مع الجزائر مزايا تفضيلية ربما تكون أفضل من تلك

المدونة في القانون الداخلي. وبهذا نجد من خلال هذه المادة أن المشرع الجزائري سار على نفس المنوال الذي سار عليه

المرسوم التشريعي 12/93 في المادة 38 مع اختلافات طفيفة في الصياغة.

2- ضمان حرية الاستثمار وقيود التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة : ينص الأمر 03/01 صراحة في مادته 4 على مبدأ حرية الاستثمار و التي جاءت متماشية مع ما كان منصوصا عليه في المادة 4 من المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 كما جاءت متوافقة و مكرسة للمادة 183 من قانون النقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990⁽¹⁾، و التي نصت على مبدأ حرية القيام بالإستثمارات.

كما أن صياغة أحكام نص الأمر 03/01 جاءت عامة فيما يتعلق بمسألة حرية الاستثمار مما يفيد احتوائه للاستثمار الوطني العمومي و الخاص و كذا الاستثمار الذي ينجز في إطار نظام الإمتياز و الرخص، فالمادة الأولى منه تنص على ما يلي: "يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات، كذلك الاستثمارات التي تنتج في إطار منح الإمتياز أو الرخص"

فهذه الصياغة تعتبر جديدة مقارنة بما كان واردا في المادة الأولى من المرسوم التشريعي 12/93 الصادر في 5 أكتوبر 1993 والتي كانت تنص صراحة على أن المرسوم التشريعي يحدد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة و على الاستثمارات الأجنبية. وكانت تضيف أمر الصراحة على عدم إمكانية إستفادة الاستثمارات العمومية من أحكامه، وإذا أرادت الاستفادة من هاته الأحكام عليها أن تتقدم بطلب إلى الجهات المختصة.

وما ميز الأمر 03/01 أنه لم يجعل الاستثمار محصورا في بعض القطاعات دون الأخرى، فلم يقصر على الدولة إمكانية التدخل في بعض القطاعات الحيوية وذات الأولوية و يمنعها على المؤسسات الخاصة الوطنية والأجنبية خلافا للمادة الأولى من المرسوم التشريعي 12/93. و الملاحظ أن هذا الإتجاه الذي ذهب إليه المشرع فيما يتعلق بالنشاطات التي يمكن تخصيصها صراحة للدولة أو لأحد فروعها من شأنه إثارة اهتمام كبير لدى المستثمرين الخواص الوطنيين في داخل البلاد وخارجها والأجانب لكونه يستجيب لضرورة تكييف وملائمة التشريعات المتعلقة بالاستثمار وتلك المتعلقة بالعلاقات التجارية والمالية مع مقتضيات التعامل مع السوق العالمية، كما أن هذا الإتجاه يلي رغبة الجزائر في امتلاك وسيلة قانونية فعالة قادرة على اجتذاب عناصر الإنتاج المتوفرة في البلدان الأجنبية.

(1) - قانون النقد و القرض رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 الجريدة الرسمية ، العدد 16.

3- ضمان مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات المستقبلية: فمن ضمن الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمرين في الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 ما تنص عليه المادة 15 التي تقضي " ألا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة" ، ويهدف المشرع من هذا الإجراء إضفاء الإستقرار المطلق لنظام حرية الاستثمار من جانبيين:

- من جانب توفير الحماية القانونية لهذه الحرية من حيث الزمان بحيث يضمن للمستثمر عدم التعرض لبعض المخاطر غير التجارية كمراجعة أو إلغاء القانون الحالي للاستثمار الضامن الأساسي لحرية المستثمر؛

- ومن جانب اخضاع تطبيق المستقبلي لإرادة المستثمر. يسمح القانون إعطاء المستثمر قدر من المرونة في المطالبة بأن تشمل التعديلات الجديدة المدخلة على القانون إذا كانت التعديلات لصالحه كإصدار قانون جديد يكرس المزيد من الحريات، هذه التدابير التشريعية تعتبر في نظرنا كفيلة بجذب وإغراء المستثمرين خاصة الأجانب منهم الذين يتطلعون إلى الاستقرار القانوني بكل جوانبه والذي يعد شرطاً جوهرياً في نظرنا لإقدام المستثمرين على توظيف أموالهم .

4- ضمان التحويل الحر للرأس مال وعائداته: إن المشرع الجزائري قد منح في الأمر 03/01 للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأسماله والعائدات الناتجة عنه، فنصت المادة 31 على أنه " تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقاً من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام و يتحقق من استيرادها قانوناً من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و العائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى و إن كان هذا المبلغ أكبر من الرأسمال المستثمر في البداية".

5- ضمان تسوية النزاعات: إن مسألة تسوية المنازعات التي قد تثور بين الدولة الجزائرية والمستثمرين الأجانب فإن المادة 17 تنص على أن كل خلاف يطرأ بين الطرفين يعرض أولاً على الجهات القضائية المختصة، وهذا تماشياً مع مبدأ ثابت في القانون الدولي وهو مبدأ استنفاد وسائل التقاضي الداخلية ولا يمكن الإلتجاء إلى وسائل أخرى إلا بعد إستنفاد هذه الوسائل، لهذا السبب يعتقد البعض أن ما تنص عليه المادة 17 و ما نصت عليه المادة 41 قبلها في المرسوم التشريعي

12/93 الصادر في 5 أكتوبر 1993 تعد تراجعاً عما نصت عليه المادة 184 من قانون القرض و النقد التي تحيل مباشرة في حالة قيام نزاع بين الطرفين على الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

فالأمر الحالي أقر مبدأ التحكيم الدولي مثلما فعل المرسوم التشريعي 12/93 كوسيلة فعالة في حل النزاعات المحتمل نشوبها بين الدولة الجزائرية و المستثمرين الأجانب بعدما أبدى في الماضي تحفظاً شديداً إزاءه⁽¹⁾، فلقد اتخذت الجزائر مدة طويلة موقفاً مناهضاً اتجاه التحكيم الدولي وهذا التحول في موقف المشرع الجزائري يعتبر تطوراً و انفتاحاً كبيراً لأن الجزائر بلد حديث العهد بالاستقلال وحرص على ممارسة سيادته الوطنية، حيث كانت تعتقد أن التحكيم الدولي معناه إحلال الهيئات القضائية و التحكيمية الدولية محل القضاء الوطني.

رابعاً: أهم تعديلات الأمر 03/01 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلقة بتطوير الاستثمار: لقد مر الأمر 03/01 المؤرخ في 20/08/2001 بعدة تعديلات خاصة في بعض بنوده التي كانت تتنافى مع واقع و مقتضيات الاستثمار في تلك الآونة، فنتناول البعض منها:

1- الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006⁽²⁾: إن الهدف كان واضحاً من خلال هذا الأمر، وهو إحداث تعديلات وإتمام بعض أحكام من الأمر 03/01 المؤرخ في 20/08/2001، ومن أهم التعديلات الواردة فيه: - تعديل نص المادة 03 من الأمر 03/01 المؤرخ في 20/08/2001 حيث جاء في النص الجديد بما يلي:

"تستفيد الاستثمارات المذكورة في المادتين 1 و 2 ، بإستثناء تلك المذكورة في الفقرة 02 من هذه المادة من المزايا التي يمنحها هذا الأمر".

"تحدد قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة من المزايا النصوص عليها في هذا الأمر عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للإستثمار المذكور في المادة 18".

(1)- Mohamed Bedjaoui, "L'évolution des conceptions et de la pratique algérienne en matière d'arbitrage international", Séminaire sur l'arbitrage commercial. CNC Alger décembre 1992.

(2)- الصادر في الجريدة الرسمية العدد: 47 في: 19/07/2006.

وبالتالي فإن هذا الأمر قد قام بتحديد قائمة نشاطات و سلع وخدمات و استثناها من المزايا التي نص عليها الامر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، وتم تأكيد هذه القائمة المستثناة في محتوى الأمر 08/06 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 في المادتين 08 و 09. ومن أجل تشجيع الاستثمار نص على تبسيط مسار منح الإمتيازات من خلال نظام بسيط وتصريحي يضمن شفافية أكبر فعُدل النظام الاستثنائي التعاقدى بصفة تضمن ادراج معايير واضحة لتحديد المشاريع بتوضيح الإمتيازات التي تمنح اليها.

- تعديل نص المادة 06 من الأمر 03/01 المؤرخ في 20/08/2001 حيث جاء في النص الجديد ما يلي:

"تنشأ وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص "الوكالة"، أما سابقا فكانت تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الإستثمار، وهذا ما يظفي على الوكالة نوعا من الإستقلالية و بالتالي ألغى الوصاية.

2- المرسوم التنفيذي رقم 355/06 المؤرخ في 9 أكتوبر سنة 2006: يتعلق هذا الأخير بصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار و تشكيلته و تنظيمه و سيره يتضمن في فحواه 09 مواد تتعلق أساسا بصلاحيات المجلس وأعماله، وذلك من أجل ترقية تطوير الاستثمار، وتكليف المجلس الوطني للاستثمار بذلك.

3- المرسوم التنفيذي رقم 356/06 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006: يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و تنظيمها و سيرها، و قد تضمن هذا المرسوم 44 مادة تضمنت أحكام مختلفة من مهام و تنظيم و تسيير وقد ألغى هذا المرسوم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها (ANDI).

4- المرسوم التنفيذي رقم 357/06 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006: يتضمن أساسا تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيمها و سيرها المنصوص عليها في المادة 07 مكرر من الأمر 03/01 و هذا من خلال 12 مادة، فهي في معظمها مواد إجرائية.

5- المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرخ في 11 يناير 2007: من أهم ما ورد فيه هو تحديده لقائمة النشاطات والسلع و الخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار وفقا لتعديل نص المادة 03 السالف ذكره، ويسرد من خلال الباب الثاني و الثالث النشاطات و السلع والخدمات المستثناة⁽¹⁾.

6- قانون المالية 2009 المتعلق بالاستثمار: صدر مرسوم تنفيذي رقم 86/09 المؤرخ في 17 فيفري 2009 يتضمن انشاء مديريات الولاية للصناعة وترقية الاستثمارات وتنظيمها وسيورها، حيث تكلف مديرية الصناعة وترقية الاستثمارات على المستوى المحلي بما يأتي⁽²⁾:

- السهر على متابعة التدابير المتعلقة بالتقييس والقياس القانونية؛

- متابعة تنفيذ التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بالأمن الصناعي؛

- اقتراح كل عملية تهدف إلى المحافظة وتطوير النسيج الصناعي وترقية الاستثمارات؛

- مساعدة مؤسسات القطاع الصناعي لتحقيق عملياتها في ميدان التنافسية الصناعية؛

- متابعة عمليات الخوصصة؛

- جمع وتحليل وتدعيم ونشر المعلومات والمعطيات الإحصائية حول الأنشطة الصناعية.

7- الأمر رقم 01/09 المؤرخ في 22 جويلية 2009⁽³⁾: يتضمن هذا الأمر قانون المالية التكميلي لسنة 2009

و أهم ما ورد فيه ما يلي: تعديل نص المادة 07 من الأمر 08/06 الصادر في 15 يوليو 2006 الذي يعدل ويتمم

الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، حيث جاء في نص المادة 35 من الأمر 01/09 ما يلي:

المادة 09: زيادة على الحوافز الجبائية و الشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد

الاستثمارات المحددة في المادتين 01 و 02 من الأمر 01/09 مما يأتي:

⁽¹⁾ - قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة موجود في المرسوم التنفيذي 08/07 المؤرخ في 11/01/2007 الجريدة الرسمية العدد: 4، ص 9-14.

⁽²⁾ - المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 86/09، الجريدة الرسمية، العدد 12، ص: 6.

⁽³⁾ - الأمر رقم 01/09 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية العدد: 44.

"...بعنوان الاستغلال بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، لمدة 5

سنوات إذا قام بإنشاء أكثر من مئة منصب شغل عند انطلاق النشاط"، وهذا تأكيدا لمبدأ منح الإمتيازات القصوى للمستثمر و إنعكاسات هذه الأخيرة على البلد المستقبل للاستثمار.

قامت المادة 60 من الامر 01/09 بتتيمم أحكام المادة 09 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت سنة

2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل و المتمم بالامر 08/06 ، و تحرر أن كما يأتي:

"المادة 09 مكرر يخضع منح مزايا النظام العام لتعهد كتابي من المستفيد بإعطاء الأفضلية للمنتوجات و الخدمات

ذات مصدر جزائري."

أما المادة 61 فتعدل أحكام المادة 12 مكرر 1 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 والمتعلق

بتطوير الاستثمار، المعدل و المتمم و تحرره كما يأتي:

"المادة 12 مكرر 1 يمكن أن تخص المزايا التي يمكن منحها (بدون تغيير حتى) يمكن أن يقرر المجلس الوطني

للاستثمار منح مزايا إضافية طبقا للتشريع المعمول به... دون المساس بقواعد المنافسة، يؤهل المجلس الوطني للاستثمار

قانونا للموافقة، لفترة لا تتجاوز خمس سنوات، على الإعفاءات أو التخفيضات في الحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما

فيها الرسم على القيمة المضافة التي تثقل أسعار السلع المنتجة عن طريق الاستثمار الذي يدخل في إطار النشاطات

الصناعية الناشئة.

المادة : 62 يتم الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل

والمتمم بالمواد 04 مكرر 1 و 04 مكرر 2 و 04 مكرر 3 و تحرر كما يأتي:

المادة 04 مكرر 2: لا يمكن تحقيق الإستثمارات المنجزة من طرف الجزائريين المقيمين بالشراكة مع المؤسسات

العمومية الاقتصادية إلا في إطار مساهمة دنيا من هذه المؤسسات، تعادل أو تفوق 34% من رأس المال الاجتماعي.

8- الأمر رقم 01/10 المؤرخ في 26 أوت 2010⁽¹⁾ يتضمن هذا الأمر قانون المالية التكميلي لسنة 2010 قامت المادة 45 من الامر 01/10 بتعديل وتتميم أحكام المادة 4 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل و المتمم بالأمر 01/09 ، وتحرر كالتالي: جاء في نص المادة 4 مكرر 1: تخضع الاستثمارات الأجنبية بدون تغيير حتى نسبة 30 على الأقل من الرأسمال الاجتماعي.

أما عن طريق المادة 49 منه قامت بإتمام المادة 9 من الأمر 01/03 المعدل والمتمم وأهم ما ورد فيه ما يلي:

المادة 09: زيادة على الحوافز الجبائية والشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحددة في المادتين 01 و 02 من الأمر 01/10 مما يأتي: "...بعنوان الاستغلال بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، لمدة سنة الى 3 سنوات: الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ويمكن رفع هذه المدة من 3 إلى 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط.

إذا قام بإنشاء أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط"، وهذا تأكيدا لمبدأ منح الإمتيازات القسوى للمستثمر وإنعكاسات هذه الأخيرة على البلد المستقبل للاستثمار.

بقيت الاستفادة من تشجيعات النظام العام بعنوان الإنجاز دون تغيير ما عدا تعلق منها بالإمتيازات التي جاء بها الأمر 01/09.

(1)- الأمر رقم 01/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 ، الجريدة الرسمية العدد: 49.

9- قانون رقم 12/12 المؤرخ 26 ديسمبر سنة 2012⁽²⁾: يتضمن هذا قانون المالية لسنة 2013. قامت المادة 36 منه بتعديل وتتميم أحكام المادة 9 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم وتحرر كما يأتي : زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحددة في المادة 1 و 2 من المزايا التي تقرها في المادة 39 :

"... الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية". تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز الممنوح. كما تستفيد من هذه الأحكام الإمتيازات الممنوحة سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية..."

أما المادة 9 مكرر 1 : لا يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي يساوي أو يفوق مبلغها 1.500.000.000 دج، من مزايا النظام العام إلا بموجب قرار من المجلس الوطني للاستثمار.

بالإضافة إلى المزايا المنصوص عليها في المادة 36 تضيف المادة 39 "بعدم المساس بقواعد المنافسة، يؤهل المجلس الوطني للاستثمار، ولمدة لا تتجاوز خمس سنوات، لمنح إعفاءات أو تخفيضات على الحقوق أو الضرائب أو الرسوم، بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المفروض على أسعار سلع ناتجة عن الاستثمار والتي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة.

(2) - قانون رقم 12/12 المؤرخ 26 ديسمبر سنة 2012 يتضمن هذا قانون المالية لسنة 2013 ، الجريدة الرسمية العدد: 49.

المطلب الثاني: آليات تهيئة وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

سنحاول في هذا المطلب التعرف على خصائص التشريعات بمختلف جوانبها والتي تحكم النشاط الاقتصادي في الجزائر.

الفرع الأول: آليات تهيئة الأنظمة القطاعية للاستثمار.

إن وجود مناخ موافق لعمل وتنمية القطاعات الاقتصادية يتطلب إطارا ملائما من السياسات التي تعمل على خلق

نوع من الثقة بين المتعاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية وهذا بدوره يتطلب وجود استقرار في التشريعات.

1- قطاع الطاقة والمناجم:

1-1- تم اصدار قانون سنة 2001⁽¹⁾ المتعلق بالمناجم الذي شجع الاستثمار المحلي والأجنبي واستفادت الاستثمارات

في هذا القطاع من عدة مزايا مثل: تخفيض حقوق الاستغلال بـ30% لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في

القطاع المنجمي وبنسبة 50% بالنسبة للمستثمرين الحاصلين على رخصة استغلال موارد منجمية تقليدية وأيضا تخفيض

معدلات الضرائب لصالح العاملين في مناطق ذات صعوبات خاصة.

كما عرف قطاع الطاقة والمناجم دخول قانون رقم 14-05⁽²⁾ المتعلق بالمناجم حيز التنفيذ المعدل للقانون

10/01 المؤرخ في 3 جويلية 2001. وبموجب الأحكام الجديدة كان ممكنا في قانون المناجم لسنة 2001 ممارسة

النشاطات المنجمية من طرف كل المتعاملين دون تمييز في القانون الأساسي أو الجنسية فإن القانون الجديد 2014 يضع

نظاما عاما وآخر خاصا لممارسة هذه النشاطات.

وفي الإطار المؤسسي تم انشاء وكالتين حسب المادة 37 " تنشأ وكالتان وطنيتان تتمتعان بالشخصية القانونية

والاستقلال المالي تدعيان "الوكالتان المنجميتان : "وكالة لتسيير المنشآت الجيولوجية، تدعى في صلب النص "

وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر". وكذا وكالة لتسيير الممتلكات المنجمية ومراقبة النشاطات المنجمية، وتدعى

في صلب النص "الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية".

(1) - قانون رقم 10/01 المؤرخ في 3 جويلية سنة 2001 يتضمن قانون المناجم، الجريدة الرسمية العدد: 35.

(2) - قانون رقم 05/14 المؤرخ في 24 فبراير سنة 2014 يتضمن قانون المناجم، الجريدة الرسمية العدد: 18.

ومن جهة أخرى، تتضمن الأحكام المالية والجبائية الواردة في هذا القانون تطبيق التشريع الساري المفعول المتعلق بتطوير الاستثمار على الاستثمارات المنجمية الخاصة بالإنشاء وتوسيع الطاقات والتأهيل وإعادة الهيكلة في حين تم ادراج نظام جبائي خاص بنشاطات التنقيب والاستكشاف المنجميين لكون أن القليل من نشاطات البحث المنجمي تكفل باكتشاف يؤدي الى عملية استغلال.

وتنص المادة 137 "تعفى نشاطات المنشآت الجيولوجية والتنقيب والاستكشاف المنجميين من الرسم على القيمة المضافة الخاصة بالتجهيزات والمواد والمنتجات الموجهة مباشرة وبصفة دائمة للاستعمال في إطار هذه النشاطات. كما تعفى نشاطات المنشآت الجيولوجية والتنقيب والاستكشاف المنجميين من الرسم على القيمة المضافة على الخدمات المقدمة بما فيها الدراسات وعمليات الإيجار المنجزة في إطار هذه النشاطات المذكورة إلى جانب الإعفاء من الحقوق والرسوم والأتاوات الجمركية المفروضة على عملية استيراد التجهيزات والمواد والمنتجات الموجهة مباشرة وبصفة دائمة للاستعمال في هذه النشاطات.

وبهذا تهدف السلطات العمومية من خلال هذا القانون الجديد إلى تمكين القطاع المنجمي من المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني خصوصا من خلال انعاش البحث المنجمي وخلق الثروات والإيرادات ومناصب الشغل.

1-2- تم اصدار سنة 2002⁽¹⁾ القانون الخاص بالكهرباء وتوزيع الغاز الذي أسس لنظام الإمتياز وسمح بتحرير هذا القطاع وفتح المجال أمام مستثمرين حواسب من أجل ترقية إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، وكذا ادماجها في الشبكات، وفي إطار تطبيق هذا القانون صدر المرسوم التنفيذي رقم 92/04 المؤرخ في 25 مارس سنة 2004⁽²⁾ المتعلق بتكاليف التنويع، الذي ينص على منح تعريفات على الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة. ومن أجل ترقية إنتاجها من الطاقات المتجددة اصدرت مرسوم تنفيذي رقم 33 /11 مؤرخ 27 يناير سنة 2011⁽³⁾ يتضمن إنشاء

⁽¹⁾ - القانون رقم 01/02 المؤرخ في 5 فبراير سنة 2002 المتعلق بالكهرباء و توزيع الغاز بواسطة قنوات، الجريدة الرسمية العدد 8.

⁽²⁾ - المرسوم التنفيذي رقم 92/04 المؤرخ في 25 مارس سنة 2004 المتعلق بتكاليف تنويع إنتاج الكهرباء، الجريدة الرسمية العدد 19.

⁽³⁾ - المرسوم التنفيذي رقم 33 /11 مؤرخ 27 يناير سنة 2011 يتضمن إنشاء المعهد الجزائري للطاقات المتجددة وتنظيمه الجريدة الرسمية العدد 8.

المعهد الجزائري للطاقات المتجددة وتنظيمه وتحسين المستوى وتحديد المعارف في مجال الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية .

من أجل ترقية إنتاجها وفتح فرص للاستثمار عملت الجزائر في السنوات الأخيرة على وضع السياسات اللازمة لتطوير وتشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة يتكون من إطار مؤسسي بالإضافة إلى سن للمواد القانونية اللازمة التي من شأنها أن تشكل مرجعية لإعداد سياسات رفع كفاءة الطاقة المتجددة، وتقديم أفضل التحفيزات المتضمنة في قانون الاستثمار تمنح امتيازات مالية وجباية ورسوم جمركية للأنشطة والمشاريع التي تساهم في تحسين الفعالية الطاقوية وترقية الطاقة المتجددة النصوص عليها في المادة 33 من قانون التحكم في الطاقة. كما تم إنشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة لتمويل هذه المشاريع ومنح القروض غير المسددة وضمانات للقروض التي لدى البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارات لكفاءة الطاقة. والهدف من هذه التدابير هو تشجيع المنتجات المحلية وتوفير ظروف جيدة للمستثمرين الراغبين في الانخراط في مختلف قطاعات الطاقات المتجددة⁽¹⁾.

2- القطاع الفلاحي: يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر قطاعا حساسا في التنمية الاقتصادية، نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنمية المناطق الريفية، وليمكن القطاع الزراعي في الجزائر من تحقيق هذا الدور الهام قامت بإصلاحات في منظومتها المؤسسية والتشريعية والقانونية والبنوية لخلق بيئة ومناخ مناسب لتنمية الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، كل هذه الإصلاحات أعطت دفعا جديدا للإستثمار في المجال الزراعي، خاصة مع الدور الذي قامت به الدولة من توفير لوسائل الدعم المالية والمعنوية والإهتمام بالاستثمارات في البنية الأساسية المرتبطة بالزراعية، وتقديم الخدمات المساندة للإنتاج الزراعي في مجال البحوث والإرشاد والتدريب والإقراض، بالإضافة إلى تبني العديد من سياسات الدعم والتشجيع للقطاع الخاص للإستثمار كتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 الذي وسع من مجالات الاستثمار الزراعي ليشمل مختلف الأنشطة الزراعية النباتية والحيوانية، من الإنتاج والتسويق والتصنيع الزراعي والتجارة الزراعية وهذا بفضل سياسة الدعم والتحفيز التي تبنتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

(1) - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

بالإضافة إلى الحوافز التي جاءت بها القوانين 12/93، وقانون 03/01، وقانون 06/08 التي ذكرتها سابقا تقدم الإعانات المالية والقروض بدون فوائد أو ضمان هذه الفوائد، والإعفاءات الضريبية والجمركية كالإعفاء من الضريبة على الدخل الاجمالي الناتجة عن: زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور؛ النشاطات الفلاحية الممارسة في الاراضي الجديدة (تم استصلاحها) وفي المناطق الجبلية؛ تربية الانعام لمدة 10 سنوات. وتعفى البذور المخصصة لإنتاج المواد الزراعية. الغذائية من الرسوم الجمركية، عند الإستيراد؛

بالاضافة إلى توزيع الأراضي الزراعية للإستصلاح، وشراء بعض المحاصيل الزراعية الأساسية بأسعار مرتفعة مشجعة، بالإضافة إلى تنمية وتطوير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي، كالبنية الأساسية من فتح الطرق والمسالك وبناء السدود وقنوات الري والصرف الصحي والخدمات الإرشادية والوقائية ومراكز البحوث علاوة على تدريب العاملين في إدارة القطاع الزراعي.

بهدف تحقيق التنمية الفلاحية والريفية وتشجيع الاستثمارات وتحفيزها، أنشئت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من الهيئات والمؤسسات العاملة بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة في المجال الفلاحي أهمها الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، تعمل على تشجيع وتحفيز الاستثمارات الفلاحية، بهدف تجسيد سياسة الدولة الهادفة إلى تنمية وتطوير الإستثمار الفلاحي الخاص المحلي أو الأجنبي. إضافة إلى المدارس العليا ومراكز و معاهد التكوين وهي⁽¹⁾:

- المدرسة الوطنية العليا للبيطرة بالجزائر؛ المدرسة الوطنية العليا للفلاحة بالجزائر؛ مراكز التدريب المهني والتعلم مراكز

التدريب المهني والتعلم: 96 مركز للتكوين وتقديم شهادات "CAP" في فروع الزراعة (البستنة ، التشجير، الخضروات،

تربية النحل ، المشتلة ، تربية الحيوانات)؛

- المعاهد الوطنية المتخصصة للتدريب المهني: 14 معهد للتكوين وتقديم شهادات "تقني أو تقني سامي" في فروع

الفلاحة (البستنة ، التشجير ، المحاصيل الحقلية، الخضار، الثروة الحيوانية).

(1) - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

3- قطاع الصيد وتربية المائيات: إن وضع اطار جديد لتوجيه وتحفيز الاستثمارات المنتجة في مجالات الصيد البحري وتربية المائيات يشكل أداة رئيسية لإنعاش وتحديث القطاع ومساهمته الفعالة في العملية الجارية لإعادة تصنيع نظم الإنتاج الوطنية وتنميتها واثمينها. وقد مكنت الجهود المبذولة خلال العقد الماضي، سواء من حيث الاستثمارات العمومية أو من خلال المرافقة والدعم للاستثمار الخاص من تطوير قدرات جديدة في مجال الإنتاج والتحويل والخدمات المتعلقة باقتصاد الصيد. هذه الدينامكية يجب تعديلها وتعزيزها بغية جمع الشروط لديومتها وفي نفس الوقت تحقيق إدماج أفضل لاقتصاد الصيد البحري في الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية.

منذ الثلاثي الرابع من سنة 2012، تم إجراء تقييم منهجي لبرامج التنمية التي شرع فيها بمساعدة من المهنيين والمتعاملين والخبراء لتحديد محاور توجيه الاستثمار المطلوب، في سياق نموذج نمو اقتصاد للصيد البحري أكثر إدماجاً واثميناً ومحافظة على الموارد والصيداين. وخص هذا التقييم أيضاً مختلف آليات المرافقة التقنية والمالية للاستثمار في القطاع حيث أن التعديلات و التحسينات التي طرأت على هذا الجهاز الجديد، مست أساساً الإرادة في تكيف مختلف هذه الأجهزة، والتقريب فيما بينها وتحسين استهدافها⁽¹⁾.

وبالإضافة إلى ذلك يستفيد قطاع الصيد المباشر وغير المباشر من حوافز متعددة من خلال تخفيض معدل الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية المقدرة بـ 5% على استيراد سفن الصيد وأدوات الصيد وتربية الأسماك. كما يمكن الإعفاء من الرسم على النشاط المهني ومن الدفع الجزائي والضريبة على ارباح الشركات لمدة 10 سنوات، مع تطبيق الرسم المخفف على القيمة المضافة المقدرة بـ 7% على بيع منتجات تربية الأسماك. كما عرف المشاركة في مختلف الصالونات الدولية والوطنية والجهوية في السنوات الاخيرة. أما فيما يخص مدارس ومراكز التكوين فيوجد⁽²⁾:

- مدرسة التكوين التقني في الصيد وتربية الحيوانات المائية بمدينتي بني صاف وشرشال

⁽¹⁾ - وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، "نظام مراقبة للاستثمار المنتج في شعب الصيد البحري وتربية المائيات"، نوفمبر 2013، ص: 6. الموقع الالكتروني المطلاع عليه في 2014/08/12.

<http://www.mpeche.gov.dz/IMG/pdf/saipa-arabe.pdf>

⁽²⁾ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

- المعهد الوطني العالي في الصيد وتربية الحيوانات المائية بميناء الجزائر .

- المعهد التكنولوجي في الصيد وتربية الحيوانات المائية بمدينتي وهران والقل.

4- قطاع السياحة والصناعة التقليدية: أدركت الدولة الجزائرية أهمية القطاع السياحي فسارعت إلى العمل على تطويره

من خلال الاستثمار فيه بإنتهاجها استراتيجية حوصصة الوحدات الفندقية والسياحية للقطاع العمومي وفتح المجال أيضا

أمام المستثمرين الأجانب، ومن أجل ذلك عملت على تهيئة المنظومة التشريعية والقانونية من الإعفاء في الضريبة على

الدخل الاجمالي لمدة 10 سنوات وتطبيق رسم على القيمة المضافة المخفض إلى 7% لغاية سنة 2019، والإعفاء من

الضريبة على أرباح الشركات لمدة تصل إلى 10 سنوات لصالح المؤسسات السياحية المنشأة من طرف مستثمرين محليين

وأجانب باستثناء الوكالات السياحية والأسفار حيث تستفيد هذه الأخيرة من اعفاءات لمدة 3 سنوات ابتداء من

ممارسة نشاطها وذلك حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة⁽¹⁾. كما نص قانون المالية التكميلي 2011 في

المادة 33 على تخفيض نسبة الفائدة على الاستثمارات المتعلقة بعصرنة المؤسسات السياحية والفندقية⁽²⁾.

ومن أجل تشجيع الاستثمار في السياحة صدر قانون رقم 01/03 في 17 فبراير 2003 والمتعلق بالتنمية

المستدامة للسياحة، وقانون رقم 03/03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية⁽³⁾.

وقد أسندت عملية تعزيز وترقية السياحة إلى عدة التنظيمات والأجهزة السياحية. ولدعم التكوين في ميدان

السياحة هناك الكثير من المدارس العليا ومراكز التكوين المتخصصة في مجال الفنادق والسياحة لها أكثر من 10 سنوات

خبرة، وهي: المدرسة الوطنية العليا للسياحة بالجزائر العاصمة؛ المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية بتيزي وزو؛ مركز

الفندقة والسياحة - بوسعادة.

(1) - المديرية العامة للضرائب، المزايا الجبائية الممنوحة للقطاع السياحي: الموقع الالكتروني المطلاع عليه في 2014/08/02:

<http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar/141-2014-07-02-11-03-13/376-2014-07-16-13-13-12>

(2) - قانون رقم 11/11 المؤرخ في 18 جويلية 2011، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، الجريدة الرسمية العدد 40، ص:11.

(3) - Giude Pratique Investir Dans Letourisme, "Le tourisme , un impératif national d'avenir", Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, juin 2012, p :10. http://www.andt-dz.org/Guid_Invest.pdf

- مراكز التدريب المهني والتعلم: 55 مركز للتكوين وتقديم شهادات "CAP" في الفروع المتخصصة في الفنادق (فن الطبخ ، المطاعم والاستقبال).

- المعاهد الوطنية المتخصصة للتدريب المهني: 10 معاهد للتكوين وتقديم شهادات " شهادة تقني سامي في فروع الفنادق" (فن الطبخ ، المطاعم، الإيواء/الاستقبال، إدارة الفندق ، دليل مرافق).

وفي إطار تكوين الأقطاب السياحية خطت الحكومة الجزائرية لترقية سياحة المؤتمرات أو سياحة الأعمال وذلك لما تدره هذه السياحة من أموال طائلة عليها، إذ يعتبر هذا الصنف من أعلى أنواع السياحة بالنظر إلى الشريحة الموجهة لهم (رجال أعمال ، سياسيين ، أكاديميين... إلخ).

5- آليات تهيئة وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تطوير الاقتصاد الجزائري، الشيء الذي جعلها تحتل الأولوية في وضع برامج التنمية الاقتصادية باعتبارها مصدرا مهما للابتكار و تنمية روح المبادرة، فضلا عن أنها المعبر الحقيقي لتحقيق التنمية في ظل شدة المنافسة الدولية، لهذا أعطت الدولة مجالا أوسع ودعما أكبر لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال انشاء وزارة مستقلة تعنى بهذا المجال سنة 1999⁽¹⁾.

ولقد اصدرت الحكومة ترسانة من القوانين والتشريعات التي تندرج في اطار النظام الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعتبر القانون رقم 18/01⁽²⁾ الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنحازا استراتيجيا في تاريخ هذا القطاع بالجزائر، حيث حدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، حيث احتوى في مادته 4 تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات: لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج؛ وأن تستوفي

⁽¹⁾ - في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنشأت الجزائر في سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات، لتتحول إلى وزارة بموجب المرسوم رقم: 211/94 المؤرخ في: 18 جويلية 1994 ، لتوسع صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 190/00 المؤرخ في 11 جويلية 2000، ثم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 تم إنشاء وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الاستثمار لتندعم و ترافق إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

⁽²⁾ - القانون رقم 18/01 المؤرخ في 18/01/2011 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 77.

معايير الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعات مؤسسات أخرى لاينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ولخص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 3 أصناف حسب عدد عمال ورقم الأعمال ومجموع الميزانية السنوية كالتالي⁽¹⁾:

- تعرف المؤسسات المتوسطة بأنها تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون دج و2 مليار دج، وأن يكون مجموع ميزانيتها السنوية ما بين 100 إلى 500 مليون دج؛

- تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليون دج ، وأن لايتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية ما بين 100 مليون دج؛

- تعرف المؤسسات المصغرة بأنها تشغل ما بين 01 إلى 9 عمال، وتحقق رقم أعمالها اقل من 20 مليون و2 مليار دج، وأن لا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية ما بين 10 ملايين دج.

وجاء هذا القانون كسبيل لإعطاء حلولاً للعديد من المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع، وذلك من خلال مجموعة من الآليات التنظيمية الداعمة لمنظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، إذ أن الهدف من هذا القانون هو تحسين المحيط الاستثماري الداخلي والأجنبي المباشر والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة. كما كان لقانون رقم 03/01 دور بارز لتكملة النقائص له، بإعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين محيط الاداري والقانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أنشأت العديد من الهيئات التي نص عليها القانون لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستثمار، وفي اطار منسجم يتطلب العمل على ايجاد الآليات التي تسمح لها بالإندماج في اطار النسيج الصناعي الوطني أوالأجنبي، وفي هذا الاطار تحظى المناولة بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني، لهذا الغرض تم انشاء مجلس وطني مكلف

(1) - المواد 5،6،7، من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12/12/2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص: 06.

بالمناولة باعتبارها الأداة المفضلة لتحقيق الإنسجام المطلوب⁽¹⁾، ولتخفيف مشكلة التمويل أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽²⁾، يعمل على توفير الضمانات الضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على القروض البنكية، وتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة، أما في سياق التسهيلات المالية الممنوحة للمستثمرين فقد تم اصدار عدة مراسيم تحدد مستوى مخفض للفوائد البنكية بهدف تخفيض تكاليف الاستثمار.

ومن بين المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها لدعم المستثمرين الجدد في مجال المؤسسات المصغرة نجد:

- مشاتل المؤسسات⁽³⁾ التي تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون في إنشاء المؤسسات الصغيرة، تهدف إعطائهم الدفعة الأولى في المجال الاستثماري ويمكن لهذه المؤسسة أن تكون تابعة للدولة أو مختلطة أو خاصة⁽⁴⁾.

- مراكز التسهيل⁽⁵⁾ التي هي عبارة عن هيئة تقوم باجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة وكذا حاملي المشاريع واعلامها وتوجيهها ودعمها ومرافقتها.

- المديرية الولاية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار⁽⁶⁾ التي تعمل على مساعدة المؤسسات القطاع الصناعي لتحقيق عملياتها في ميدان التنافسية الصناعية والابتكار والحفاظ على النسيج الصناعي وترقية الاستثمار، كما تعمل على ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية في مجال المناولة.

(1) - المادة 21 القانون رقم 18/01 المؤرخ في 15/12/2011 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 77.

(2) - المرسوم التنفيذي رقم 373/02 الصادر في 11 نوفمبر 2002، يتضمن انشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الاساسي، الجريدة الرسمية العدد 74 في 13 نوفمبر 2002.

(3) - المرسوم التنفيذي رقم 78/03 الصادر في 25 فيفري 2003 يتضمن القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية العدد 13.

(4) - حسين رحيم، "نظم حاضرات الأعمال كأداة للتجديد التكنولوجي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثاني، جامعة سطيف، 2003، ص: 168.

(5) - المرسوم التنفيذي رقم 79/03 الصادر في 25 فيفري 2003 الذي يحدد الطبيعة القانونية لمركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية العدد 13.

(6) - مرسوم تنفيذي رقم 19/11 الصادر في 25 جانفي 2011، يتضمن انشاء مديرية الولاية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية العدد 5.

الفرع الثاني: آليات تهيئة البيئة القانونية للأعمال التجارية في الجزائر.

عملت الجزائر على تعديل العديد من النصوص والقوانين التشريعية من أجل تكريس قواعد اقتصاد السوق بها.

1- قانون المنافسة والشفافية في السوق: يعتبر قانون المنافسة من الآليات القانونية التي تسمح بالانتقال إلى اقتصاد السوق، ويعرف هذا القانون على أنه مجموعة من القواعد التي تنظم عملية التنافس بين الأعوان الاقتصاديين في عملية البحث والاحتفاظ بالعملاء⁽¹⁾.

ففي الجزائر لم تكن صدور هذا القانون مباشرة بل بعد صدور قانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية⁽²⁾، التي كانت كخطوة أولية في منح المؤسسات قدرا من الاستقلالية، بالإضافة إلى قانون جديد للأسعار سنة 1989⁽³⁾ الذي اعترف فيه المشرع بصفة ضمنية محتشمة بحرية المنافسة، وتم حظر بعض النشاطات التي تخضع اسعارها لقواعد متضمنة في تشريع الخاص، وإمكانية تحديد الحد الأعلى للأسعار كلما استدعت ذلك ظروف السوق⁽⁴⁾ بالإضافة إلى صدور قوانين التي كانت تهدف إلى المضي نحو اقتصاد السوق المبني على حرية المنافسة الأمر الذي تجسد في الأمر رقم 06/95⁽⁵⁾ كأول قانون في الجزائر يكرس بصفة حاسمة مبدأ المنافسة الحرة والذي كرس مبدأ تحرير الأسعار ومنع الممارسة غير التنافسية، لهذا نلاحظ أن هذا القانون أقر بمبدأ تحرير الأسعار وليس الحرية الأسعار لأنه صدر في محيط قانوني لا يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية، وبقي معلقا إلى حين صدور دستور 1996 الذي نص من خلال المادة 37 بصراحة على مبدأ حرية التجارة والصناعة، ليصدر بعدها تعديل قانون المنافسة بموجب الأمر 03/03⁽⁶⁾ الذي جاء ليحل محل الأمر رقم 06/95 ويكرس هذا القانون مبدأ حرية الأسعار ويحدد قواعد المنافسة في إطار الشفافية ومحاربة الممارسات المخلة بالمنافسة، بالإضافة إلى جملة من الآليات التي كانت أبرزها إنشاء مجلس المنافسة باعتباره السلطة العليا

(1)- Bennadji Cherif, "Le droit de la concurrence en algerie", In : "l'algerie en mutation les instruments juridiques de passage a l'économie de marché", sous la direction de charvin robert et guesmi ammar, edition l'harmathan, s.l.e, 2001,p :143.

(2) - قانون رقم 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالمؤسسات العمومية الاقتصادية مرجع سبق ذكره.

(3) - قانون رقم 12/89 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالاسعار، الجريدة الرسمية العدد 29.

(4) - Bennadji Cherif, "Le droit de la concurrence en algerie", op.cit,p :143-160.

(5) - قانون رقم 06/96 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية العدد 9.

(6) - الأمر رقم 03/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية العدد 43.

التي لها الصلاحيات في وضع التعليمات واصدار العقوبات واتخاذ كافة التدابير للحد من الممارسات المقيدة والمنافسة وحماية المؤسسات من الخطر الذي يهددها. ولمعرفة الممارسات غير الشرعية تم اصدار قانون رقم 02/04⁽¹⁾ الذي يحدد قواعد ومبادئ النزاهة والشفافية في ممارسات التجارية التي يقوم بها الأعموان الاقتصاديون، كتقليد المنتجات وخدمات الاشهارية لأعموان اقتصاديين منافسين، لهذا أدرجت قوانين خاصة لاحترام حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع واحترام أخلاقيات التجارة ضمن قوانين جديدة تدعم قانون المنافسة⁽²⁾.

ولقد عرف الأمر 03/03 تعديلات، حيث تم تعديله بموجب الامر 12/08⁽³⁾ الذي أبقى على نفس المبادئ الأمر 03/03، ثم جاء قانون 05/10⁽⁴⁾ حيث نصت المادة 3 منه على إحداث تعديل في المادة 4 للأمر 03/03 بمصطلح حرة ونزيهة كما جاء في الفقرة الأولى "تحدد أسعار السلع والخدمات بصفة حرة وفقا لقواعد الحرة والنزيهة".

أما في الفقرة الثانية نصت على ما يلي:

- تركيبة الأسعار لنشاطات الإنتاج والتوزيع وتأدية الخدمات واسترداد السلع لبيعها على حالها؛
- هوامش الربح فيما يخص انتاج السلع وتوزيعها أو تأدية الخدمات؛
- شفافية الممارسات التجارية.

إن الهدف من هذا التعديل هو ضرورة التحلي بممارسات تجارية نزيهة وشفافة.

2- القانون التجاري: بعد الشروع في سياسة الإنفتاح الاقتصادي عرفت التشريعات توجه إلى هذا النهج الجديد بدأ من سنة 1988 خلال اصدار قانون رقم 01/88 الخاص باستقلال المؤسسات وإصدار قانون التجاري رقم 04/88 حيث كان الهدف منها هو اخضاع المؤسسات العمومية لنفس القواعد القانونية التي تحكم القطاع الخاص⁽⁵⁾.

(1) - قانون رقم 02/04 المؤرخ في 23 جويلية 2004 المتعلق بتحديد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية العدد 41.

(2) - عيبوط محمد وعلي، "الاستثمارات الاجنبية في القانون الجزائري"، دار الهومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 202.

(3) - قانون رقم 02/08 المؤرخ في 19 جوان 2008 المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية العدد 36.

(4) - قانون رقم 05/10 المؤرخ في 15 اوت 2010 المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية العدد 46.

(5) - Amor Zahi, "Aspects juridiques des réformes économiques en Algérie", in: L'Algérie en mutation, les instruments juridiques de passage à l'économie de marché, sous la direction de charvinr, guesmi a; l'harmattan, 2001, p :55-56.

ففي سنة 1993 تم تعديل القانون التجاري من خلال مرسوم تنفيذي رقم 08/93 الصادر في 25 أبريل وتعديل قانون الشركات حيث وضعت أسس لأشكال جديدة من الشركات مثل الشركة ذات المسؤولية المحدودة والشركة ذات الأسهم، وتم إنشاء أدوات جديدة للتعامل التجاري إلى جانب السندات الأذنية، والبيع الإيجاري كما تم اصدار قانون يسمح بافلاس المؤسسات العمومية وتأسيس المحاكم التجارية.

وفي إطار انفتاح الجزائر على السوق الدولية عملت الجزائر على تقديم العديد من التسهيلات التي أدخلت على إجراءات التسجيل في السجل التجاري، وبموجب التشريع والتنظيم المعمول به، يخضع لإلزامية التسجيل في قيد السجل التجاري⁽¹⁾:

- كل تاجر، شخص طبيعي أو اعتباري ؛

- كل مؤسسة تجارية مقرها في الخارج وتفتح في الجزائر وكالة أو فرعا أو أية مؤسسة أخرى؛

- كل ممثلة تجارية أجنبية تمارس نشاطا تجاريا على مستوى التراب الجزائري؛

- كل مؤسسة حرفية وكل مؤدي خدمات، سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا؛

- كل مستأجر - مسير لقاعدة جارية.

كما تم اصدار بطاقة المهنية المسلمة للأجانب الذين يمارسون نشاطا تجاريا وصناعيا وحرفيا أو مهنة حرة على

التراب الوطني وفق أحكام المرسوم التنفيذي 454/06 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006⁽²⁾.

وحرصا على تقديم هذه الخدمات أحسن قام المركز الوطني للسجل التجاري على استحداث مديرية للاستشارة

والخدمات القانونية تتولى مرافقة اجراءات الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين انطلاقا من فكرة المشروع إلى غاية

تجسيده.

(1) - وزارة التجارة، المركز الوطني للسجل التجاري، الموقع الالكتروني المطلاع عليه في 2014/10/02:

<http://www.cnrc.org.dz/ar/oppositions/#dropp1>

(2) - KPMG 2014 : **Guide guide Investi en Algérie**, op cit , p :93.

3- القانون الجبائي: اعتبر عدد من الخبراء أن القانون الجبائي الجزائري لم يكن متماشيا مع اقتصاد السوق لذلك تم تعديلها سنة 1992 بإنشاء أنواع جديدة من الضرائب⁽¹⁾.

وبهدف عصرنه وتطوير أداء الإدارة الجبائية تم إنشاء مديرية خاصة بجباية المؤسسات الكبرى كما صدر مرسوم تنفيذي رقم 430/12 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للجباية وتنظيم سيره يهدف إلى: تقييم النظام الجبائي على أساس التنمية الاقتصادية الوطنية؛ واقتراح تدابير جبائية تسمح بمتابعة التنمية الاقتصادية ودعمها⁽²⁾.

ونجد بأن النظام الجبائي الجديد قد وسع من المجال من خلال تعديل قوانين الاستثمار وكذا قوانين المالية للسنوات الأخيرة بالشكل الذي يسمح للمستثمر الأجنبي بالاستثمار محليا هذا من جهة، ومن جهة أخرى الأخذ بعين الاعتبار مبدأ المعاملة بالمثل - مع المستثمر المحلي - قامت الجزائر بمنح امتيازات جبائية للمستثمر الأجنبي، كما سعت نحو تخفيف العبء الضريبي على هذا المستثمر، وذلك بإبرامها للعديد من الاتفاقيات، كاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي.

كما أنه تم اتخاذ عدة اجراءات لمحاربة الغش والتهريب الضريبي، كتجريم الغش الضريبي وإلزام كافة المتعاملين الاقتصاديين بالتعريف الجبائي (التسجيل في إدارة الضرائب).

4- تشريعات قانون العمل: بهدف فتح الاقتصاد الجزائري أمام الاستثمار المحلي والأجنبي تم تعديل قوانين العمل فترة التسيير الاشتراكي أمر 31/75 الذي يحدد الشروط العامة لعلاقات العمل في القطاع الخاص، بحيث هذه النصوص وظفت أساسا التطبيق على القطاع الخاص مع إمكانية تطبيقها في القطاع العام. ووفق هذا القانون كان من الصعب فصل العمال لأسباب تأديبية او اقتصادية في ظل تدخل النقابة في التسيير، لهذا تم تقديم العديد من الاقتراحات كوضع مبدأ تعاقد بين العامل وصاحب العمل، والعمل التفاوضي المشترك بين العمال وأصحاب العمل، وضرورة إعادة النظر في المسائل الهامة التي تهم العمال وأصحاب العمل الأجور وربطها بالإنتاج - المردودية والكفاءة.

⁽¹⁾ - Youcef debboub, "le nouveau mécanisme économique en Algérie", OPU, Alger, 2000, p :109

⁽²⁾ - مرسوم تنفيذي رقم 430/12 المؤرخ في 22 ديسمبر 2012، المتعلق بتحديد تشكيلة المجلس الوطني للجباية وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية العدد 70.

ووجدت هذه الاقتراحات بالقبول من قبل السلطات الرسمية والتشريعية سنة 1990 حيث عرفت صدور العديد من النصوص التشريعية المتعلقة بتنظيم علاقات العمل على أساس مبدأ التعاقد وحرية التوظيف دون تمييز، واعتماد الاتفاقيات الجماعية كإطار تنظيمي جديد لعلاقات العمل. وترتب عن ذلك صدور عدة قوانين ذات طابع تنظيمي بحت مثل: قانون 04/90 المتعلق بتسوية المنازعات الفردية، وقانون 02/90 المتعلق بتسوية المنازعات العامة الجماعية وممارسة حق الاضراب، وقانون 03/90 المتعلق باختصاصات مفتشية العمل، وقانون 11/90⁽¹⁾ الذي يعتبر تجديد العلاقات العمل من خلال ثلاث زوايا:

- توحيد النظام القانوني لعلاقات العمل دون تمييز بين القطاع العام والخاص؛

- تعاقدية علاقات العمل بالنسبة للإطارات المسيرة واستحداث عقود النجاعة (البقاء في المهمة يتوقف على مدى تحقيق النتائج)؛

- تطوير العقود والاتفاقيات الجماعية.

ما يميز هذه المرحلة أن قوانينها والمبادئ التي تقوم عليها اعتمدت على فكرة الفصل بين القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة من جهة وقطاعات الوظيفة العامة من جهة أخرى، وتشجيع الشركات على تشغيل العمال وفقا لمبدأ التعاقد مما يضفي المرونة التي يطلبها المستثمرون سواء المحليون أو الأجانب. كما أصبح من الضروري تكييف تشريعات العمل (الفصل بين المؤسسة العمومية والدولة)، لهذا تم إنشاء العديد من المؤسسات الحماية الاجتماعية مثل: صندوق الوطني للتأمين على البطالة... الخ. وكما تدعمت المنظومة التشريعية الحالية للعمل بجملة من الإجراءات تتعلق بتدخل مفتشية العمل، من أجل فرض الرقابة الكافية على اجراءات التشغيل وتنصيب العمال واجبارية الإنتساب إلى الضمان الاجتماعي، وذلك من خلال صدور قانون رقم 17/04 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي.

⁽¹⁾ - قانون رقم 11/90 المؤرخ في 21 أبريل 1990، المتعلق بعلاقات العمل.

5- آليات ترقية الصادرات وتفكيك التعريفات الجمركية: تعتبر ترقية الصادرات وتنويعها من أهم ما كانت تصبو إليه الجزائر من الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها منذ بداية التسعينات، وقصد بلوغ هذا تم وضع إطار قانوني ينظم قطاع التصدير يتم من خلاله حصر مختلف العراقيل التي تواجه المصدرون حيث يتحصلون على إعفاءات من الرسم على القيمة المضافة: حسب المادة 13 من قانون المالية لسنة 1996 "تعتبر كل المبيعات الموجهة نحو التصدير معفاة من TVA باستثناء بعض العمليات المتعلقة ببيع الأشياء الفنية؛ والإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS: من خلال المادة 12 من قانون المالية لسنة 1996 ويتمثل هذا الإعفاء لمدة 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحقق عمليات تصديرية من السلع والخدمات إلى الخارج، الإعفاء من الدفع الجزائي VF، ومن الرسم على النشاط المهني TAP، عبر المادة 10 من قانون المالية لسنة 2011 تستفيد من الاعفاءات العمليات المدرة للعملة الصعبة ولا سيما: عمليات البيع الموجهة للتصدير، وتأدية الخدمات الموجهة للتصدير. يمنح هذا الإعفاء على حصة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة و يشترط تقديم وثيقة تثبت دفع الإيرادات على مستوى بنك مقيم في الجزائر. ولا يمكن أن يستفيد من هذا الإعفاء، قطاعات خدمات النقل البري والجوي والخدمات البنكية وخدمات إعادة التأمين⁽¹⁾.

ومن أجل ترقية الصادرات تم استحداث مجلس وطني استشاري يعمل على توفير الدعم والإسناد لقطاعات التصدير ويسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات خارج المحروقات، بالإضافة إلى وكالة ترقية الصادرات التي تقوم بتزويد المؤسسات الجزائرية بالمعلومات التجارية والاقتصادية حول الاسواق الخارجية، ومساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية وترقية منتجاتها والتعريف بها والترويج لها على مستوى الأسواق الخارجية، ومساعدة المتعاملين المحليين في تجسيد علاقات العمل مع شركائهم الأجانب.

⁽¹⁾ - المديرية العامة للضرائب، المزايا الجبائية الممنوحة لعمليات التصدير، الموقع الالكتروني المطلاع عليه في 2014/09/12:

<http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar/141-2014-07-02-11-03-13/373-2014-07-16-10-56-42>

كما تم تكريس حرية التجارة والصناعة وركزت الحكومة بإزالة كل الاحتكارات من خلال المادة 41 من قانون 16/90 الصادر في 7 أوت 1990⁽¹⁾ الذي يؤكد على حرية الاستيراد والتصدير. ومن أجل حماية المنتج الوطني سمح قانون 04/03⁽²⁾ بإمكانية استفادة الإنتاج الوطني من حماية تعريفية في شكل حقوق جمركية قيمية، كما يمكن وضع تدابير الدفاع التجاري بشكل وقائي أو فرض رسوم تعويضية مضادة للإغراق، ويتم تطبيق هذه التدابير إذا كان استيراد منتج ما بكميات كبيرة يهدد بإلحاق ضرر جسيم لفرع من الإنتاج الوطني، ويمثل التدابير الوقائية في التوقيف الكلي أو الجزئي للامتيازات، وإمكانية فرض رسم تعويضي ضد الإغراق.

وقد تم تعديل النظام الجمركي والحقوق الجمركية حيث أن قيمتها ونسبتها تضاءلت بشكل كبير منذ 1992 حيث انتقلت من 120% إلى 60% من حيث النسبة القصوى ثم تسارعت الوتيرة هذه التخفيضات لتصل إلى 50% سنة 1996 ثم 45% سنة 1997 ثم 40% سنة 2001، وقد تم إلغاء وبصفة تامة الحق الإضافي المؤقت في 31 ديسمبر 2005 الذي سبق انشاءه بنسبة 60% سنة 2001 بموجب قانون المالية 2006⁽³⁾.

كما تم تفكيك نظام التعريف الجمركية بدأ من سنة 2005 كمرحلة أولى وفي سنة 2007 كمرحلة ثانية لثلاث نسب كما نصت عليها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث تم تحديدها حسب درجة تصنيع المنتوجات وللإعفاءات وهي: 5% للمواد الأولية ومواد التجهيز، 15% للمنتوجات النصف المصنعة و30% للسلع الاستهلاكية. كما تم إلغاء الإجراءات المتعلقة بالتخصيص الإداري للعملة الصعبة وتم اعتماد قابلية تصريف العملة الوطنية في كل الصفقات التجارية، وتم إلغاء الموانع والقيود المفروضة على الإستيراد (لا مانع لاستيراد أي منتج)⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ - قانون المالية التكميلي لسنة 1990، الجريدة الرسمية العدد 34.

⁽²⁾ - الأمر رقم 04/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات الاستيراد البضائع وتصديرها، الجريدة الرسمية العدد 43.

⁽³⁾ - الإطار التشريعي والتنظيمي المرتبط بالتجارة الخارجية، وزارة التجارة، الموقع الإلكتروني المطع عليه في 2014/09/12:

<http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/pressemar.pdf>

⁽⁴⁾ - التعريف الجمركية الجزائرية 2012، المديرية العامة للجمارك الجزائرية، الطبعة 2012، ص:3، الموقع الإلكتروني المطع عليه 2013/10/12:

http://www.transima-dz.com/admin/gestion_des_telechargement/LN/Tarif_douanier_Ar_2012.pdf

بهذا تم تكييف المنظومة الجمركية مع المقاييس الدولية أداة تتفاوض على أساسها في المسار الذي مضى فيه بلدنا في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، كما أعاد الاعتبار لمقاييس المنافسة والفعالية الاقتصادية في السوق المحلية ولهذا استعادت التعريف الجمركية دورها كأداة للسياسة التجارية لاسيما عن طريق هيكلتها بصفة تحفز على النشاطات الإنتاجية والاستثمارية.

المطلب الثالث: الإطار القانوني للخصوصية، القطاع المالي والتأمين.

انصبت الجهود الحكومية في السنوات الأخيرة على تهيئة الأرضية للقطاع الخاص، ومن بين مجهوداتها اللجوء إلى الخصوصية وهيكلتها تطوير أجهزتها المالية والمصرفية غير أن تحقيقها يتطلب تغطيتها من الناحية القانونية من خلال صياغتها في شكل قانون تصبح بموجبه ملزمة بالتنفيذ.

الفرع الأول: الإطار القانوني لسياسات الخصوصية في الجزائر.

إن فكرة خصوصية القطاع العام الجزائري والتوجه نحو القطاع الخاص لم تكن محضة صدفة، وإنما نتاج ضغوط مالية شهدتها الدولة على المستويين الداخلي والخارجي، لهذا بدأت الجزائر من الناحية التشريعية إصدار أول قانون يسمح بالخصوصية من خلال قانون المالية التكميلي سنة 1994⁽¹⁾ في المادتين 24 و 25 الذي سمح للمؤسسات العمومية بفتح راسمالها، والذي اتاحة تحقيق الخصوصية الجزئية⁽²⁾، إلا أنه تضمن العديد من القيود، وهو ما تم تداركه بإصدار قانون الخصوصية سنة 1995 الذي شمل كل أنواع الخصوصية من خلال الامر 22/95⁽³⁾ المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية تم بموجبه وضع الإطار العام لها. وأهم ما تضمنه نص هذا القانون: مجالات الخصوصية وأساليبها والمستفيدين منها، والهيآت المسموح لها بالتدخل في تسييرها.

(1) - قانون المالية التكميلي لسنة 1994، الجريدة الرسمية العدد 62.

(2) - Rabeha Marref, "Les technique de privatisation des entreprises publique en Algérie", in : L'algérie en mutation, les instruments juridiques de passage à l'économie de marché, sous la direction de charvie R,guismi Al'hamattan 2001,p :109.

(3) - قانون رقم 22/95 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية العدد 48.

سمح هذا الأمر بوضع الخطوط العريضة لبرنامج الخصخصة وفتح المجال لخصوصية المؤسسات العمومية في العديد من القطاعات الاقتصادية (الخدمات المالية، السياحة، الصناعات النسيجية والتحويلية...)، إلا أنه أشار على عدم إمكانية خصوصية بعض المؤسسات الاستراتيجية في مجال الطاقة والمناجم. وأهم ماتضمنه تعدد كفاءات التنازل عن أصول المؤسسات العمومية باللجوء إلى صيغ السوق المالية بالإدماج في البورصة أو بعرض علني للبيع بسعر ثابت وإما بالمزايدة وإما بالتراضي⁽¹⁾، بناء على تقرير ظرفي تعدده الهيئة المكلفة بالخصوصية للحكومة لكي تقرر بالموافقة على ذلك. أما الإطار التنظيمي اقتصر هذا القانون على⁽²⁾: الحكومة التي تحدد قائمة المؤسسات المعروضة للخصوصية، وزارة المكلفة بالخصوصية التي تعمل على تنظيم عمليات الخصخصة، والمجلس الوطني للخصوصية المكلف بتنفيذ برامج الخصخصة، ولجنة مراقبة الخصخصة التي تسهر على عمليات الشفافية.

وقد شملت هذه المرحلة بتدعيم من خلال الحاقه بعدة مراسيم تطبيقية (104/96، 105/96، 133/96، 134/96)، لكن لم يتم هذا القانون بإنجاح أي عملية خصوصية لأسباب عديدة من بينها القيود التي وضعت أمام المشتريين فيما يخص السداد، كما استثنت قطاعات إستراتيجية، ما أدى إلى تعديله بموجب الامر 12/97⁽³⁾ وأهم التعديلات التي جاء بها هي⁽⁴⁾:

- تشجيع مساهمة العمال، ما أضافته المادة 5 من الأمر 12/97 إلى نص المادة 15 من الامر 22/95؛

- السماح للمستثمرين بالتسديد بالتقسيط بدلا من الدفع الفوري، ما أكدته المادة 9 الأمر 12/97 تعديلا للمادة 34 من الأمر 22/95؛

(1) - yahia, Mouloud Amer, "le cadre législatif et réglementaire de la privatisation des entreprises publique en Algérie", revue gasette de palais n 101 ,199 ,103 – p08. Voire aussi : l'article 26 de l'ordonnance n 01-04, P 09.

(2) - Sadi Nacer-Eddine : "La privatisation des entreprises publiques en Algérie", of obgectifs ,modalités, et enjeux, opu , Alger, 2005 p.119.

(3) - قانون رقم 12/97 المؤرخ في 19 مارس 1997 المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية المعدل والمتمم للامر 22/95.

(4) - Abdeladim Leila, "Les privatisations d'entreprises dans les pays du Maghreb" ,les éditions internationales, Alger, 1998,p :335-336.

- اللجوء إلى طريقة البيع بالتراضي في حالة التنازل لصالح الأجراء، المادة 8 من الامر 12/97 كتكملة للمادة 30 من الامر 22/95.

وبعد المصادقة على هذا القانون تم تدعيم الإطار القانوني والمؤسسي للخصوصية باصدار 3 مراسيم تطبيقية متمثلة في⁽¹⁾: (195/98، 194/98، 329/97). وما يمكن ملاحظته من هذا القانون أنه لم ينتج عنه تطور مهم في حجم عمليات الخصوصية حيث بقيت محدودة ومقتصرة على المؤسسات العمومية المحلية والخدماتية، وعدم قدرته في تهيئة مناخ لجذب الاستثمار الأجنبي الذي أبدى اهتماما كبيرا بالمؤسسات الاستراتيجية مما أدى إلى إصدار قانون ثالث للخصوصية سنة 2001 من خلال الأمر رقم 04/01⁽²⁾ المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصيتها، الذي تميز عن سابقه في عدم التمييز في حوصصة بين القطاعات الاستراتيجية والقطاعات الأخرى المفتوحة للمنافسة، علما أن الدولة تستطيع التدخل في بعض المؤسسات العمومية المهمة اقتصاديا للحفاظ على نشاطها الأساسي ومناصب العمل. كما سمح القانون بأن التنازل يمكن أن يكون في شكل أسهم أو حصص اجتماعية أو اكتتاب للزيادة في رأس المال كما أشار إليه القانون السابق⁽³⁾. وقدم مزايا تفضيلية للإجراء حيث يمكن من الاستفادة مجانا من 10% من رأسمال المؤسسة المعنية بالخصوصية، واستفادتهم من حق الشفعة ومن تخفيض قدره 15% من سعر التنازل⁽⁴⁾. وقد جاء هذا القانون منسجما مع قانون تطوير الاستثمار إذ أشارت المادة 33 من الأمر 04/01 الاستفادة من عمليات الخصوصية لصالح الأشخاص الأجانب ضمانات عديدة، منها الحق في تحويل المداحيل بالتناسب مع الحصص المقدمة بالعملة الصعبة، كما يمكن أن تعفى عمليات الخصوصية من كل الحقوق والرسوم. وقد حدد قانون المالية لسنة 2012 في المادة 47 منه على استفادة كل المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري التي تخضع لعمليات التنازل التام أو الجزئي إلى

⁽¹⁾ - وزارة الصناعة والمناجم، الموقع الإلكتروني، اطلع عليه في 20/08/2014.

<http://www.mipi.dz/?-Privatisation-Participation->

⁽²⁾ - قانون رقم 04/01 المؤرخ في 20 اوت 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات الاقتصادية وتسييرها وخصوصيتها، الجريدة الرسمية العدد 47.

⁽³⁾ - Mohamed Bouhezza, "La privatisation de l'entreprise publique Algerienne et le role de l'etat dans ce processus", Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°03,2004, p :88.

⁽⁴⁾ - KPMG (2014):op cit, p :46.

معرض مقومات مناخ الاستثمار في الجزائر

الخارج عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية من المزايا أو تسهيلات عند انشائها. وبينت المادة 49 على أنه بالإضافة إلى المزايا الممنوحة في القانون العام يمكن أن يحصل الشروع بعد المعاينة على الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة 3 إلى 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ أكثر من 100 منصب عمل. وبالموازاة مع إعداد برامج الخوصصة فقد باشرت السلطات برفع احتكار على النقل البحري الجوي، القطاع المالي، التلحيم والتعدين باستثناء قطاع الطاقة. كما تم إجراء تغييرا في الهيئات المتدخلة في عمليات الخوصصة وفي صلاحيات من خلال الامر 04/01 الذي يحدد الهيئات التالية:

* مجلس الوزراء: يقوم بتحديد البرنامج والإستراتيجية الشاملة للخوصصة؛

* مجلس مساهمات الدولة: وتكمن مهمته في ضمان عدم إنحراف التنفيذ عن البرنامج المسطر للخوصصة؛

* الهيئات التقنية: المتمثلة في لجنة المراقبة ولجنة المتابعة لعمليات الخوصصة.

الجدول رقم: (3-1) حصيلة عمليات الخوصصة خلال الفترة 2003 و 2007 في الجزائر.

المجموع	2007	2006	2005	2004	2003	عدد العمليات
192	68	62	50	07	05	خوصصة كلية
33	07	12	11	02	01	خوصصة جزئية (<50%)
11	06	01	01	03	00	خوصصة جزئية (>50%)
69	00	09	29	23	08	التنازل عن الاصول العمال
29	09	02	04	10	04	الشراكة
83	20	30	18	13	02	التنازل عن اصول المتعاملين الخواص
417	110	116	113	56	20	المجموع

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، حصيلة الخوصصة بين 2003 و 2007.

نلاحظ من خلال الجدول أنه بالرغم من صدور قوانين المنظمة للخوصصة منذ سنة 1995 إلا أنها مشيت بوتيرة بطيئة إلى غاية الفترة الممتدة من 2003 إلى 2007 أين عرفت قفزة نوعية ، منها 192 بيعت أصولها بصفة كلية و 40 تنازلت الحكومة عن جزء من أصولها و 69 بيعت للعمال و 83 للقطاع الخاص و 29 في إطار الشراكة مع المستثمرين الأجانب.

ومن خلال قراءتنا لمضمون قانون الخوصصة فنجاح برامج الخوصصة لا يتوقف على الجانب التشريعي فقط بل ارتبط بالسياسات المنتهجة من طرف الدولة في تلك الفترة والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والتي سمحت بتأهيل المؤسسات، وفتح الباب أمام مشاركة رأس المال الاجنبي في كل برامج الخوصصة لما يقدمه من تكنولوجيا حديثة وتطوير القدرات التسييرية وإمكانية الدخول للأسواق الخارجية.

الفرع الثاني: الإطار القانوني للأعمال المصرفية.

عملت الجزائر على تطوير جهازها المصرفي لكونه أحد أهم المؤشرات الدالة على قدرة مناخها الاقتصادي، حيث تم الشروع في إصلاح القطاع البنكي مع صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وتم تدعيم الدور الرقابي للبنك المركزي على البنوك العاملة في الجزائر وتعزيزه بصلاحيات واسعة، وقد تعززت هذه الصلاحيات أكثر من خلال التعديلات التي أدخلت على التعاون من خلال الأمر 01/01 سنة 2001، ثم وجاء الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 يؤكد أكثر على القواعد الاحترازية المطلوب من البنوك اعتمادها حينها ثم رفع رأس المال المطلوب لتأسيس البنوك. وأهم ما جاء به هذا القانون تعديل نسبة مساهمة البنوك في رأسمال المؤسسات الاقتصادية حيث كان سقف المساهمة محددًا بـ 50% من الراسمال الخاص للشركة، إذ تم الغاء هذا السقف. هذا يعني أنه أمكن للبنوك تنويع مجالات توظيف أموالها في شكل منح قروض للمؤسسات الاقتصادية أو أخذ جزء من رأسمالها عن طريق شراء الأسهم، أو عن طريق رأس المال المخاطر، أو عن طريق البيع الإيجاري، أو غيره من العمليات التجارية الأخرى الضمان والكفالة... الخ. كما سمح هذا القانون إمكانية تأسيس الأجانب لبنوك أو مؤسسات مالية مملوكة كلياً لهم أو بالشراكة مع بنوك محلية أو مشاركتهم في عملية خوصصة البنوك العمومية كما أقره قانون المالية سنة 2009، إلا أن تطبيقه على الجهاز البنكي كان وفق الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض المتمم والمعدل لقانون النقد والقرض 11/03، الذي نص على الشراكة الأجنبية بالبنوك الجزائرية⁽¹⁾:

⁽¹⁾ - KPMG 2012 : Guide des banques et des établissements financiers en Algérie.p : 11.

<http://www.kpmg.com/DZ/fr/IssuesAndInsights/Publications/Documents/Guide-des-banques-Algerie-2012.pdf>

-لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة 51 % على الأقل من رأس المال، ويمكن أن يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء؛ زيادة على ذلك تملك الدولة سهما نوعيا في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة بخول لها بموجبه الحق في أن تمثل في أجهزة الشركة، دون الحق في التصويت؛

-يرخص المحافظ بصفة مسبقة بأي تنازل عن أسهم أو سندات مشابهة في بنك أو في مؤسسة مالية، وفقا للشروط المنصوص عليها في نظام يتخذه المجلس.

ويعمل الجهاز المصرفي في الجزائر تحت اشراف 3 هيئات وهي: بنك الجزائر، مجلس النقد والقرض، واللجنة المصرفية. وقد تبنى البنك المركزي مبدأ تحرير وتسهيل حركة رؤوس الاموال في اطار التجاري من خلال اعطاء الصلاحيات للبنوك التجارية للقيام بعمليات التحويل مع قيامه بممارسة الرقابة البعدية على عملياتها.

كما يتكون النظام البنكي الجزائري حسب إحصائيات سنة 2013 لبنك الجزائر، من 29 مؤسسة بنكية منها 6 بنوك عمومية و14 خاصة برؤوس اموال اجنبية، و9 مؤسسات مالية*.

بالإضافة إلى متعاملون نذكر منهم:

- وكالات شبه مصرفية: نذكر كمثال *SATIM**

* - البنوك العشرين الناشطة في الساحة المالية الجزائرية هي:

البنوك العمومية: بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط. البنوك الخاصة: بنك البركة الجزائري، سيتي بنك/فرع بنك، بنك المؤسسة العربية المصرفية-الجزائر، ناتيكسيس-الجزائر، سوسيتي جينيرال، البنك العربي-الجزائر/فرع بنك، بي أن بي الجزائر، تروست بنك-الجزائر، هاوسينغ بنك الجزائر بنك الخليج-الجزائر، فرانسابنك الجزائر، بنك القرض الفلاحي التعاضدي-الجزائر، أش أس بي سي-الجزائر/فرع بنك و بنك السلام-الجزائر.

أما المؤسسات المالية الناشطة في الجزائر فهي: مؤسسة إعادة التمويل الرهن، المؤسسة المالية للاستثمار و المساهمة وتوظيف الأموال (سوفينانس)، الشركة العربية للإيجار المالي، المغاربية للإيجار المالي-الجزائر، سيتيلام-الجزائر، الصندوق الوطني للتعاقدية الفلاحية، الشركة الوطنية للإيجار المالي إيجار ليزينغ والجزائر إيجار.

*La Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique

- الجمعية المهنية ^{**} ABEF: بموجب المادة 96 من قانون النقد والقرض فعلى جميع البنوك والمؤسسات المالية الإنتماء لهاته الجمعية، والتي تهدف إلى (1): "تمثيل الحقوق الجماعية لأعضائها، أمام السلطات العمومية، كما تهدف أيضا إلى إعلام و تحسيس الأعضاء والعامّة"؛

- مكاتب التمثيل: إن مجلس النقد والقرض هو المسؤول عن إعطاء الترخيص لفتح مكاتب التمثيل، وقد بلغ عددها خمسا هي (2): "بانكو سابادال (اسبانيا)، البنك البريطاني العربي التجاري (بريطانيا)، القرض الصناعي والتجاري (فرنسا)، مونت باشي دو سيان (ايطاليا) واتحاد البنوك العربية والفرنسية (فرنسا).

إن اصدار هذا القانون أدخل الجزائر مسار تحرير اقتصادها عن طريق تعديل ذاتي إداري، فحاول هذا القانون التوفيق بين أجهزة التسيير النقدي وأجهزة الإنتاج، وتطوير دور مكانة المنظومة البنكية في التنظيم الجديد للاقتصاد الوطني من خلال وضع آليات جديدة ومناسبة لتنظيم المهنة المالية وتوحيدها، ورفع الحواجز أمام مبادرات الاستثمار الاجنبية.

الفرع الثالث: الإطار القانوني لبورصة الجزائر.

يعتبر سوق مالي متطور وفعال أحد المؤشرات الرئيسية للحكم على وجود مؤسسات اقتصاد السوق وعلى مدى فعاليتها، ومن أجل انشاء هذه المؤسسات بادرت الجزائر سنة 1990 بعد صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة على إنشاء شركة القيم المنقولة SVM مهمتها تشبه إلى حد كبير مهمة البورصة في الدول المتقدمة ولقد تأسست هذه الشركة بفضل صناديق المساهمة الثمانية، ويديرها مجلس الإدارة المكون من ثمانية أعضاء حيث يمثل كل عضو احد صناديق المساهمة (3). وفي سنة 1992 تم تغيير اسمها ليصبح بورصة القيم المتداولة B.V.M حيث

^{**} Association des Banques et des Etablissements Financiers

(1) - KPMG (2012). Op cit, p.25

(2) - KPMG (2012). Op cit, p.20

(3) - Youcef debboub, "le nouveau mécanisme économique en Algérie", , op.cit, p :15

عرفت هذه الفترة إصدار المرسوم التنفيذي رقم 169/91 الصادر في 21 ماي 1991، ينظم عمليات القيم المنقولة، والرسوم التنفيذي رقم 170/91 يوضح أنواع وأشكال القيم المنقولة وشروط الإصدار من طرف شركات المساهمة لها. وبسبب غياب القوانين في تلك المرحلة تم تعديل القانون التجاري لمسايرته لاقتصاد السوق بموجب المرسوم التشريعي 08/93⁽¹⁾ حيث سمح هذا القانون بـ:

- إمكانية تأسيس شركات مساهمة مع إمكانية اللجوء إلى الاقراض العام؛

- تعريف القيم المنقولة التي من الممكن أن تطرحها الشركات المساهمة في البورصة.

ويعتبر صدور المرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 10/04/23 1993 المتمم والمعدل للأمر المتضمن قانون

التجارة 08/93 بمثابة الإعلان الرسمي عن تأسيس بورصة الجزائر للقيم المنقولة. وحتى يمكن التفاوض حول الأوراق المالية

ومبادلتها طبقا لقاعدة العرض والطلب لجأت الدولة إلى سن العديد من القوانين والمراسيم الموجهة لتنظيم عمليات

البورصة والهياكل والمؤسسات المشرفة على سيرها وأحكام فيها.

* لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة: *COSOB*: تمثل سلطة الرقابة على سوق القيم المنقولة⁽²⁾؛

* شركة تسيير بورصة القيم *SGBV*: تقوم بالإشراف على إدخال المؤسسات إلى البورصة، وتسيير حصص البورصة

والقيام بعمليات المقاصة ونشر المعلومات⁽³⁾.

* الوسطاء في عمليات البورصة *I.O.B*: ممثلون في مؤسسات الاستثمار⁽⁴⁾.

— أدرج القانون 95-22 المؤرخ بتاريخ 26/08/1995 الرجوع إلى ميكانزمات البورصة كأسلوب للخصوصية.

⁽¹⁾ - المرسوم التشريعي رقم 08/93 المتعلق بالقانون التجاري المؤرخ في 25 افريل 1993

* - *COSOB: La commission d'organisation et surveillance des opérations.*

⁽²⁾ - *COSOB: guide de la bourse, édition MTP, Alger, p06.*

** *SGBV: La société de gestion de la bourse des valeurs.*

⁽³⁾ - *Guide de fonctionnement de la bourse, édition MLP, Alger 2004, p04.*

*** - *I.O.B: Intermédiaires en Opérations de Bourse.*

⁽⁴⁾ - *COSOB (2012): « rapport annuel 2011 », p:39.*

- كما أن القانون رقم 03-04 بتاريخ 7 فيفري 2004 المعدل لقانون 10/39 قد أضيف على تعزيز الإطار التشريعي لها بإقرار هيئة جديدة المؤتمن المركزي للسندات *Algérie clearing*⁽¹⁾ وصياغة برنامج لقيود عدد معتبر من المؤسسات العمومية، فضلا عن إزالة العراقيل أمام الخواص.

- القرار المؤرخ في 24 جانفي 2012 الذي يتضمن التصديق على نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 01/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، حيث أن هذا القرار يسلط الضوء على القواعد العامة للبورصة.

ونظرا لأهميتها في الاقتصاد الوطني من حيث التمويل والمنافسة اتخذت الحكومة الجزائرية عدة اجراءات لتحفيز

الشركاء والمستثمرين على الدخول بالبورصة حيث نص قانون 08/13⁽²⁾ من خلال المادة 67 على ما يلي:

- تستفيد الشركات التي تسعر اسهمها العادية في البورصة من تخفيض على الضريبة على أرباح الشركات يساوي معدل رأسمالها في البورصة لمدة 5 سنوات بدا من 2014؛

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدخل الإجمالي للمداخيل الناتجة عن القيم المنقولة المتداولة في البورصة لمدة 5 سنوات، ابتداء من 2014، تعفى من الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على أرباح الشركات، نواتج وفوائض القيمة الناتجة هن عمليات التنازل عن الالتزام والسندات المماثلة والارواق المماثلة للخرزينة المسعرة في البورصة أو المتداولة في سوق منظمة لأجل أدنى يقدر بـ5سنوات، وتعفى من حقوق التسجيل لمدة 5 سنوات كل المعاملات في الأوراق المالية؛

- كما وحسب التعليمية رقم 2000/04 الصادرة من البنك المركزي تحدد شروط تحويل ودخول رؤوس الأموال في اطار استثمارات المحافظ المالية لغير المقيمين، وتم السماح لهم بحرية ادخال رؤوس الاموال في اطار استثمارات المحافظ المالية وحرية تحويل عوائدها.

(1) - *Idem*, p.35

(2) - قانون رقم 08/13 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية العدد 68.

الفرع الرابع: الإطار القانوني لقطاع التأمين.

أصبح التأمين قطاع مهم في الاقتصاد الوطني إذ يوفر الأمان الاقتصادي للمؤسسات والأفراد، فهو يوفر البيئة

الملائمة لازدياد حركة التجارة والصناعة، وتنامي رؤوس الأموال، وتزايد عدد الشركات والمؤسسات الإنتاجية.

أما بالنسبة للجزائر فقد كان نظام التأمين السائد ولسنوات طويلة محتكرا من طرف الدولة إلا أنه صدر قانون

07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بإلغاء احتكار الدولة لقطاع التأمين، ولأول مرة يفتح المجال من خلال

هذا الأمر للشركات الخاصة الوطنية والأجنبية لممارسة عمليات التأمين بالجزائر .

وتجدر الإشارة إلى أن القانون الصادر مطلع 1995، شكل محطة أساسية في قطاع التأمين الجزائري، إذ أنه وضع

حدا لاحتكار الدولة للنشاط التأميني وعمليات إعادة التأمين وفتح السوق للمنافسة وذلك من خلال (1):

- إلغاء احتكار الدولة للتعليمات التأمينية؛

- فتح باب الترخيص لشركات جديدة بعد تحديد مواصفات التأسيس و الحد الأدنى لرأس المال؛

- فتح الباب لدخول وسطاء جدد؛

- تأسيس المجلس الوطني للتأمين.

في سنة 2006 جاء القانون المعدل والمتمم رقم 04/06 ليضيف موجه ثانية من الإصلاحات تهدف بالأساس

إلى تحرير القطاع وتوفير ظروف ملائمة لتطوير، والتحكم في نشاطه مما أدى إلى بلوغ 20 شركة ناشطة في السوق

الجزائرية منها 7 شركات عامة، 7 شركات خاصة، تعاضدتين* كما تم في الآونة الأخيرة من استحداث فروع جديدة

(1) - قويدري محمد، وصاف سعدي، "مركبات تطوير الميزة التنافسية للاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 9، ديسمبر 2003، ص: 136.

* هيكل سوق التأمين في الجزائر

- الشركات العمومية: منها 4 شركات عامة تنشط في فروع التأمين: وهي الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمين، الشركة الجزائرية للتأمين الشامل، الشركة للتأمين عن المحروقات (فرع سوناطراك)؛ وشركتان عموميتان في التأمين على خطر القروض وهي: الشركة الجزائرية لضمان الصادرات، شركة ضمان القرض العقاري؛ و الشركة العمومية لإعادة التأمين: الشركة المركزية لإعادة التأمين.

- الشركات الخاصة: ALLRAYAN-SALAM- GAM-TRUST-2A-CIAR-ALLIANCE ASSURANCE

- التعاضدتين: CNMA الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، MAATEC التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية و الثقافة.

تسمى بـ "الحياة" من بعض الشركات موازاة مع القانون الجديد الذي يلزم شركات التأمين على الفصل بين الوحدات المختلفة لنشاطات الحسائر والحياة منها: AXA Vie و Marci Vie⁽¹⁾.

ولقد رخص الأمر 04/06 سبل التسويقية الحديثة للخدمات التأمينية للبنوك والمؤسسات المالية الشبيهة بتوزيع المنتجات التأمينية، وتحصر المنتجات المستهدفة عادة في⁽²⁾: تأمين القروض؛ التأمين على الأشخاص تأمينات الأخطار البسيطة؛ والتأمين الزراعي. وقد عرفت السنوات الأخيرة اتفاقيات شراكة بين شركات التأمين والمصارف نذكر منها⁽³⁾:

- الشركة الوطنية للتأمينات مع بنك التنمية المحلي؛ وبنك الفلاحة والتنمية الريفية؛ وصندوق التوفير والاحتياط؛

- مجموعة بنك بي ان بي باريا من خلال فرعها كارديف مع صندوق الاحتياط والتوفير؛

- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين مع القرض الشعبي الجزائري، والبنك الخارجي الجزائري... الخ

كما وضع إطار تأسيسي منظم في شكل هيئات رقابية مستقلة بشكل رئيسي منها: وزارة المالية، لجنة الإشراف على قطاع التأمين، المجلس الوطني للتأمينات، جهاز تركيز الأخطار يدعى بالهيئة المركزية للأخطار وهي موجودة بوزارة المالية، فشرركات التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية ملزمة بأن توفر كل المعلومات الضرورية لهيئة الأخطار، وهذا لإتمام مهامها المنصوص عليها في نص المرسوم التنفيذي 138/07 التي من شأنها إعطاء الفعالية لترقية لقطاع التأمين⁽⁴⁾.

بالإضافة إلى وسطاء التأمين وإعادة التأمين⁽⁵⁾ الذين يرخص لهم العمل بعد حصولهم على الموافقة الصادرة بقرار

من وزارة المالية بعد التشاور مع المجلس الوطني للتأمينات حيث اقر قانون المالية 2012 في المادة 50 المتمم لقانون

⁽¹⁾ - بلقوم فريد، خليفة الحاج، "تطور سوق التأمين أفاقه المستقبلية في الجزائر مقارنة مع دولتي المغرب وتونس"، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي آفاق التطوير - تجارب الدول -، جامعة شلف، في 03-04 ديسمبر 2012، ص: 07.

⁽²⁾ Nilles Billel: " *l'évolution du secteur algérien des assurances* ", in : colloque international sur : « les sociétés d'assurances takaful et les sociétés d'assurances traditionnelles entre la théorie et l'expérience pratique, université ferhat abbas, 25/26 avril 2011, p. 10

⁽³⁾ - حمول طارق، بوشناق أحمد: " دور صيرفة التأمين في خلق وتطوير الجودة الشاملة لخدمات قطاع التأمين - الإشارة لحالة الجزائر -". 2011، ص: 10. و Nilles Billel, op cit, p : 11.

⁽⁴⁾ - صبرينة شراقة، " دور الرقابة والإشراف في تنمية قطاع التأمين في الجزائر"، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 25-26 أبريل 2011، ص: 11.

⁽⁵⁾ - للاطلاع على قائمة الوسطاء وتنظيم عملهم راجع الموقع الإلكتروني التالي اطلع عليه في 2013/08/10:

07/95 على مشاركة الأجانب في إعادة التأمين لإبعد حصوله على رخصة من طرف لجنة الإشراف على التأمينات، وقد بلغ عددهم وسطاء التأمين 287 سنة 1998 ليرتفع إلى 560 سنة 2010⁽¹⁾.

كل هذه الإجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية من شأنها إعطاء الفعالية لقطاع التأمين، ليواكب التحولات الاقتصادية العميقة التي قامت بها الجزائر بغية الإدماج في الاقتصاد الدولي، وبالتالي مساهمته في الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: جهود الدولة في تهيئة مناخ الاستثمار في مجال الاقتصادي والمؤسسي.

إن القيام باستثمارات أجنبية مباشرة ليس عملية عفوية وإنما يخضع لمجموعة من المقومات التي تؤثر على مسارها، لهذا قطعت الجزائر أشواطاً هامة في تهيئة مناخها الاستثماري في إقامة نظام اقتصاد السوق من خلال تعميق الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وبسط نظام سياسي ديمقراطي ساعد على استعادة الأمن، ومواصلة أحداث تحولات اجتماعية وثقافية التي من شأنها أن تلعب دور هاماً في تنشيط مناخ استثماري مناسب يكون قادر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

المطلب الأول: المقومات الاقتصادية لتهيئة لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

تواصل المقومات الاقتصادية في الجزائر أدائها خلال الألفية الأخيرة، فمن ناحية عزز بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة الأداء الاقتصادي من تحقيق معدلات نمو إيجابية، ومن ناحية أخرى تتمتعها بكثير من المؤهلات الخاصة طبيعية وبنى أساسية جيدة المستوى، تجعلها تسعى جاهدة لتحقيق أكبر قدر ممكن مستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية.

الفرع الأول: حجم السوق وقوة الاقتصاد الوطني واحتمالاته تقدمه.

بذلت الجزائر جهوداً كبيراً في السنوات الأخيرة من أجل تحسين حجم السوق والنمو الاقتصادي باعتبارهما من أهم العناصر الأساسية الممثلة للمقومات الاقتصادية، والتي تشجع على القيام بالاستثمارات الأجنبية محلياً.

(1) - عواطف مطرف، "تحرير قطاع التأمين في الجزائر، عرض للمسار ووقوف عند النتائج، جامعة باجي مختار، العدد 35، عنابة، سبتمبر 2013، ص: 60.

أولاً: حجم السوق: تمتلك الجزائر سوق داخلي هائل بالمستهلكين يقدر عددهم بـ 38.7 مليون نسمة في أول جانفي 2014 بمعدل نمو 2.07%⁽¹⁾ وبكثافة سكانية تقدر بـ 16 (للفرد / كم²) ويعيش أغلبهم في المدن الواقعة على الساحل لشمالي حيث بلغ عدد سكان الحضر 72.9% والأرياف 27.1% عام 2011⁽²⁾.

كما تراوح نصيب الفرد من الإستهلاك الإجمالي 8.44 دولار لليوم في عام 2011 مقابل 5.96 في 2010 بسبب ارتفاع حصة كل من الإستهلاك العائلي والإستهلاك الحكومي للفرد إلى 4.74 و 3.70 دولار في اليوم في 2012 مقابل 4.54 و 1.42 دولار في اليوم في 2010 على التوالي⁽³⁾.

وبالنسبة إلى متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تحسن من 1.500 دولار عام 1995 إلى 5.381 دولار لعام 2011 بمعدل نمو 19.5% للفترة 2010-2011⁽⁴⁾، وهذا راجع إلى الإرتفاع التدريجي لأسعار برمبل البترول و الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لتنويع مداخيلها، كما زاد معدل التغير السنوي في الرقم القياسي للمستهلك من 0.3% عام 2000 إلى 11.3% عام 2012⁽⁵⁾.

وقد قارب معدل البطالة 28.89% سنة 2000، إلا أنه انخفض إلى مستوى 9.8% سنة 2013، وذلك بعدما سلكت السلطات العمومية منحى مخططات الإنعاش الاقتصادي لإعطاء الأولوية لخفض معدل البطالة، ففي سبتمبر 2013 بلغت نسبة البطالة عند الإناث 16.3% بمعدل مشاركة 16.6%، وعند الذكور من السن 16-24 مانسبته 24.8% بمعدل مشاركة 27.9% في حين بلغت عند الذكور بسن 25 وما فوق 5.5%. وقد قدر عدد السكان القادرون عن العمل في سن 15 سنة وما فوق بـ 27.7 مليون نسمة أي ما يقارب 50.4% للذكر و 49.6% للإناث.

(1) - الديوان الوطني للإحصائيات، "ديمغرافيا الجزائر 2013"، ص: 1.

(2) - صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013"، ص: 339.

(3) - صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013"، ص: 26.

(4) - صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012"، ص: 24.

(5) - صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013"، ص: 22.

الجدول رقم(3-2): معدل البطالة والنشاط بالجزائر للفترة 2009-2013 بـ%.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة	10.3	9.9	10	11	9.8
معدل النشاط	41.8	41.8	40	43.2	43.3

Source : Trésor Direction Générale, *Lettre économique d'Algérie n°33 septembre 2014*, Publications des Services économiques, 30/09/2014,p :02.

أما معدل مشاركة القوة العاملة سنة 2013 وفقا لمنظمة العمل الدولية بلغ 11.96 مليون نسمة بزيادة تقدر

بـ4.7% بمقارنة مع سبتمبر 2012 اي بنسبة مشاركة 43.2%، و قدرت نسبة النشاط الاقتصادي عند البالغين

40%، كما بلغت نسبة التشغيل 39% من عدد السكان المشغلين على اجمالي السكان البالغين، منها 63.7%

للرجال و13.9% للإناث⁽¹⁾.

الشكل رقم(3-1): معدل مشاركة القوة العاملة بـ% في الجزائر 2005-2014.



Source : <http://ar.tradingeconomics.com/algeria/labor-force-participation-rate>.

كما تدلي تركيبة اليد العاملة حسب القطاع الاقتصادي هيمنة قطاع الخدمات بنسبة 58.4% تليه قطاع البناء

والاشغال العمومية نسبة 16.6% والصناعة 14.2% وقطاع الفلاحة بنسبة 11.7%. ووفقا لمكتب الإحصاءات

الوطنية، وتطور ايجابي في حجم السكان العاملين يعزى في المقام الأول إلى قدرة هيمنة القطاع الخاص على اليد العاملة

بنسبة 60% منها 89.1% للذكور و10.9% للإناث، مقابل 40% للقطاع العام منها 75.1% للذكور

و24.3% للإناث⁽²⁾.

بهذا تكون حجم السوق الجزائرية واعدة وتوفر حجم كبير من المستهلكين مما يعتبر كعامل لجذب الاستثمارات الأجنبية.

(1) - Trésor Direction Générale , *Lettre économique d'Algérie n°33 septembre 2014*, Publications des Services économiques, 30/09/2014. P : 02. <https://www.tresor.economie.gouv.fr/File/405431>

(2) - منشورات البنك المركزي للحصولة الاحصائية للتشغيل من 1962-2011، ص:68.

ثانيا: قوة الاقتصاد الوطني واحتمالاته تقدمه: عرف الاقتصاد الجزائري استقرارا بعد عام 2000، بعدما عاش فترة من الصدمات بدءا من الأزمة البترولية لسنة 1986 التي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، الأمر الذي أدى بشروع الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد، بدءا من اتفاقية ستاند باي ووصولاً إلى برنامج الانعاش ودعم النمو والتي كانت الأدوات المالية الكلية من جانبها جد متميزة.

1- أداء الناتج المحلي الإجمالي: حقق الناتج المحلي الإجمالي نمو مستمر في بداية الألفية الجديدة، ويرجع هذا للإرتفاع الكبير لأسعار برميل البترول في السوق العالمية، وكذلك إلى برامج الاستثمار العمومي، حيث بوشر أول برنامج في السداسي الثاني من سنة 2001، وتشمل هذه البرامج في الوقت الراهن، مشاريع هامة للهياكل القاعدية، والتي سمحت على الخصوص بتحسين مناخ استثمارات المؤسسات⁽¹⁾. وقد سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3.3% سنة 2012 ومن المتوقع أن يصل إلى 3.8% في 2014 و4% في 2015 والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-3): الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %.

البيان	1995	2000	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014*	*2015
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون دولار)	42.079	54.793	103.08	135.63	171.02	138.13	161.2	198.8	204.3	206.1	219.4	227.6
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	3.8	3.8	5.9	3.4	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	4

المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012"، ص 322.

* تقديرات أولية.

African Development Bank Group :<http://algeria.opendataforafrica.org/mtrrxv/algeria-gdp>.

وانعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي على الاقتصاد الجزائري من خلال إطلاق الدولة لمجموعة من البرامج التي تدعم النمو الاقتصادي مثل: برنامج الدعم الفلاحي، برامج دعم الصناعات التقليدية، برامج إعادة هيكلة بعض الشركات الكبرى، مسح ديون بعض الشركات و المؤسسات المالية، مشاريع بني تحتية ضخمة كالطريق السيار شرق- غرب، برنامج

(1) - محمد لكسيسي، "معالم الإستقرار المالي وتنمية القطاع المصرفي في الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 8، فيفري 2009، ص: 10.

مليون سكن، برامج تشغيل الشباب، مما أعطى دعم لحركة النشاط الاقتصادي، وقد ساهمت قطاعات النشاط في خلق هذه النواتج بنسب متفاوتة وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي (%).

السنة	2003	2004	2005	2006	2007
المحروقات	8.8	3.3	5.8	2.5-	0.9-
الزراعة	19.7	3.1	1.9	4.9	5
التصنيع (الصناعة الغذائية، مواد البناء، المنسوجات... الخ)	3.5-	1.3-	-4.5	-2.2	3.9-
صناعة القطاع الخاص	2.9	2.5	1.7	2.1	3.2
إجمالي الناتج الداخلي	6.9	5.2	5.1	2	3

Source : International Monetary Fund (IMF), *Algeria Statistical Appendix, Country Report NO.11/40, February 2011, p.6*.

في السنوات الأخيرة سجلت الجزائر أداء اقتصادي جيد، والتي أسفرت عن توحيد الاقتصاد الكلي، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الزراعة حقق أكبر نسبة نمو ساهم بها في تكوين إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي بنسبة تقدر بـ 19.7% سنة 2003 مقارنة بسنة 2002، بينما في سنتي 2004 و 2005، فقد حقق قطاع المحروقات نموا يقدر بـ 3.3% و 5.8% على التوالي واحتل بذلك المرتبة الأولى ضمن باقي القطاعات، هذا النمو ساهم به في تكوين هذا الناتج، أما بالنسبة لسنتي 2006 و 2007، فقد كان قطاع الزراعة مرة أخرى في المرتبة الأولى من حيث النمو، حيث حقق 4.9% و 5.0% على التوالي. ومما سبق يتبين لنا جهود الدولة الرامية إلى تطوير وإعاش قطاع الزراعة الذي يعتبر قطاع استراتيجي بالنسبة للدولة الجزائرية، في إطار سياسة تنويع مداخل الجزائر.

بعد ما أبرزنا التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي، نحاول الآن تقسيم مكونات الناتج الداخلي الخام من زاوية أخرى تتمثل في نسبة مساهمة القطاع العام والخاص، والجدول التالي يبين تطور المنتج الداخلي الخام والقيمة المضافة بالنسبة للجزائر بين سنوات 2006-2009 ونسبة مساهمة كل قطاع.

الجدول رقم (3-5): تطور المنتج الداخلي الخام والقيمة المضافة خارج المحرقات حسب الطابع القانوني والنشاط الاقتصادي للفترة (2006-2009).
مليار دج

2009		2008		2007		2006		البيان
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
16.41	816.80	17.55	760.92	19.2	479.86	20.44	704.05	نسبة القطاع العام في المنتج الداخلي الخام
83.59	4162.02	82.45	3574.07	80	3153.77	79.56	2740.06	نسبة القطاع الخاص في المنتج الداخلي الخام
%100	4978.82	%100	4334.99	%100	3903.63	%100	3444.11	المجموع
11.85	432.05	13.06	405.99	13.57	420.34	13.8	367.82	مساهمة للقطاع العام في القيمة المضافة
88.15	3954.5	86.94	3383.57	86.43	2986.07	86.20	2632.46	مساهمة للقطاع الخاص في القيمة المضافة
%100	4383.57	%100	3789.56	%100	3406.41	%100	1009.28	المجموع

Source : Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement *Bulletin d'information Statistique de la PME 2010 n018* .P :36-35.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين المنتج الداخلي الخام في انخفاض مستمر من سنة لأخرى، فلقد سجل في سنة 2006 نسبة تقدر بـ 20.44 % بينما في سنة 2009 فقد كانت النسبة 16.41 % بفارق 4.03 %، أما فيما يخص القطاع الخاص فقد ارتفعت نسبته (نسبة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الخام) من سنة إلى أخرى، حيث قدر بـ 79.65 % سنة 2006 و 83.59 % سنة 2009 بفارق 4.03 %.

كما هو الحال بالنسبة للقيمة المضافة للقطاع العام حسب النشاط الاقتصادي نلاحظ أيضا انخفاض حيث سجل في سنة 2006 نسبة تقدر بـ 13.8 % بينما في سنة 2009 فقد كانت النسبة 11.85 % بفارق 4.03 %، وشهد القطاع الخاص تزايد مساهمته في تكوين القيمة المضافة بنسبة 86.2 % سنة 2006 إلى 88.15 % سنة 2009 بفارق 4.03 %، وهذا كله راجع إلى التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر من خلال تخلي الجزائر عن التسيير المخطط للاقتصاد عن طريق خصخصة المؤسسات العمومية، وإعادة هيكلة وتأهيل المؤسسات المتبقية، وتشجيع الاستثمار الخاص والمشارك، والتخلي التدريجي عن ملكية المؤسسات العمومية.

الجدول رقم (3-6): الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية
للفترة 2007-2009. مليون دولار.

2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان
117.582	115.469	80.143	65.629	109.253	87.626	اجمالي القطاع الانتاج السلعي:
16.935	16.111	13.644	12.820	11.197	10.105	الزراعة والصيد والغابات
71.567	72.238	56.185	42.798	77.454	60.083	الصناعات الاستخراجية
7.785	7.302	8.036	7.889	6.540	5.315	الصناعات التحويلية
19.578	18.301	956	898	12.550	10.562	التشييد
1.618	1.518	1.321	1.225	1.512	1.217	الكهرباء والغاز والمياه
39.329	36.911	32.045	29.484	31.596	25.291	اجمالي قطاعات الخدمات الانتاجية:
22.699	21.496	18.138	16.878	15.894	13.171	التجارة بالتجزئة والمطاعم والفنادق
15.571	14.409	13.544	12.277	15.283	11.965	النقل والمواصلات والتخزين
1.090	1.006	363	330	420	154	التمويل والتأمين والمصارف
37.782	35.317	39.825	33.159	20.211	13.575	اجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية:
1.211	1.170	14.045	13.427	1.189	926	الاسكان والمرافق
32.585	30.363	21.784	16.871	16.022	10.244	الخدمات الحكومية
3.986	3.771	3.159	2.861	3.000	2.405	الخدمات الاخرى

المصدر: تقرير الصندوق العربي الموحد لسنوات 2009، ص: 267-268، و2010، ص: 287-288.

فيما يخص التطورات في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ، نلاحظ أن مساهمة القطاع الإنتاجي السلعي تتفاوت أهميته النسبية بشكل كبير عن باقي القطاعات الأخرى حيث بلغ قيمة 87.626 مليار دولار سنة 2007 ليصل إلى 117.582 مليار دولار سنة 2012 نتيجة ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي بشقيه الاستراتيجي والتحويلي بسبب زيادة متوسط أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي عليه، كما عرفت قطاعات الزراعة والصيد والتشييد تحسن في الأداء نتيجة السياسات التي طبقتها الحكومة في مجال التصدير واستصلاح الأراضي والحوافز التشجيعية للقطاع الخاص هذا من جهة، ومن جهة أخرى حاز اجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية على نمو متزايد من 25.291 سنة 2007 إلى 39.329 سنة 2012، يليه اجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية حيث عرفت هي الأخرى مستوى متزايد تتصدرها الخدمات الحكومية بمبلغ 10.244 سنة 2007 إلى 32.585 سنة 2012.

الجدول رقم(3-7): القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي % من الناتج المحلي الإجمالي
للفترة 2007-2012.

2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان
8.78	8.25	8.59	9.50	6.66	7.68	الزراعة والصيد والغابات
40.57	42.02	41.12	38.55	51.31	50.54	الصناعات الاستخراجية
4.24	3.74	4.23	4.76	3.74	4.14	الصناعات التحويلية
9.73	8.88	10.10	10.20	7.97	7.94	التشييد
11.87	11.01	11.79	12.82	10.02	10.23	التجارة بالتجزئة والمطاعم والفنادق
8.35	7.38	8.39	9.29	7.91	8.92	النقل والمواصلات والتخزين
20.70	22.46	20.00	16.65	16.14	10.69	الخدمات الأخرى

Source :African Development Bank Group : <http://algeria.opendataforafrica.org/dcqtjg/value-added-by-economic-activity#Algeria>

وفيما يتعلق بمساهمة القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي من الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجل قطاع الصناعات الإستخراجية أعلى معدلات نمو 40.57% خلال عام 2012 من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع ما وصل إليه سنة 2008 بنسبة 51.31% بسبب تراجع انكماش القيمة المضافة لعام 2009 لتراجع متوسط أسعار النفط وإنتاجه كما عرفت الصناعة التحويلية نموا طفيفا لها بـ 4.24% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2012، كما استمر قطاع الخدمات الأخرى بالتزايد بنسبة 10.69% سنة 2007 إلى 20.70% سنة 2012 متبوعا بقطاع التجارة والفندقة بنسبة 11.87%، كما تباينت معدلات القيمة المضافة في الناتج المحلي لباقي القطاعات سنة 2012 حيث سجل قطاع التشييد 9.73% والزراعة والصيد 8.78%، النقل والمواصلات 8.35%.

2- التجارة وقوة اتجاهها: عرفت التجارة الخارجية في الجزائر عدة مراحل، فقد لجأت الجزائر منذ الاستقلال إلى سياسة الحماية والإحتكار التجاري ولكن هذا لم يدم إلا عدة سنوات، أين كانت وارداتها أكبر من صادراتها، في حين أن صادراتها مشكلة من البترول خصوصا وقطاع المحروقات عموما، وبعد أن عرفت تقلبات في سياستها قامت بتحرير التجارة الخارجية من خلال الإصلاحات الاقتصادية، حيث قامت بالعديد من الإجراءات في السنوات الأخيرة للتقليل من حجم الواردات وتنويع صادراتها، مشجعة بها الخواص والمؤسسات العمومية على التصدير خارج قطاع المحروقات،

بإنشاء وكالات وهيئات خاصة كالوكالة الوطنية لترقية الصادرات وغيرها⁽¹⁾ ، الحد من الواردات عن طريق عدم منح رخص الاستيراد خاصة السلع المنتجة محليا، تشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستقرارها في الجزائر باعتبارها الوسيلة الأهم للرقى بالصادرات الوطنية، الدخول في تحالفات واتفاقيات دولية وذلك لفتح الطريق أمام المنتجات الوطنية للدخول للأسواق الدولية⁽²⁾.

الجدول رقم(3-8): تطور ميزان التجاري للفترة 2000-2010. الوحدة 10⁶ دولار.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات CAF	9173	9940	12009	13534	13338	20357	21456	27631	39479	39294	40473
الصادرات FOB	22031	19132	18825	24612	24756	46001	54613	60163	79298	45194	57053
الميزان التجاري	12858	9192	6816	11078	11418	25644	33157	32532	39819	5900	16580
معدل التغطية %	240.17	192.47	156.76	181.85	185.61	225.97	254.53	217.4	200.86	115.02	140.97

المصدر: المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (CNIS).

من خلال الجدول نلاحظ تقارب في رصيد الميزان التجاري خلال السنوات 2000 إلى 2004، تخلله انخفاض ما بين 2000 إلى 2002 تعقب ذلك ارتفاع محسوس في السنوات 2003 و2004 وهو ما يظهر في معدل التغطية على التوالي 181.85% و185.61%. ثم تدارك هذا الفائض في الزيادة منذ 2005 إلى أن حقق أكبر قيمة له عام 2008، ويعكس ذلك زيادة الصادرات بنسبة أكبر من الواردات، إلا أنه شهد انخفاض لعام 2009 نتيجة تباطؤ التجارة العالمية بسبب نشوب تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أنه عاود الارتفاع بزيادة تفوق 181% لعام 2010. كما أشارت تقارير الصندوق النقد الدولي في عام 2014 إلى وجود انكماش في الصادرات نتيجة انخفاض أسعار البترول في النصف الأول من العام إلى جانب انخفاض في حجم الصادرات خلال العام، مما أدى إلى انخفاض في الفائض التجاري من 11.6 مليار دولار مقابل 21.5 مليار دولار لعام 2012 أي بانخفاض قدر بـ 84.51%، إلا أن الجزائر مازالت تحتفظ بتغطية مريحة تقدر بـ 120% مقابل 143% لعام 2012.

(1) - Youcef debboub, "le nouveau mécanisme économique en Algérie", , op.cit, p :20

(2) - قويدري محمد، وصاف سعيدي، "مركبات تطوير الميزة التنافسية للإقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص.123.

الشكل رقم(3-2): يمثل التطور السنوي للتجارة الخارجية في الجزائر بـ%



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات جدول الميزان التجاري.

ونلاحظ أن معدل التجارة الخارجية مقارنة بعام 2000 هو في زيادة نسبية لمعدل الواردات الذي ارتفع بـ341 مرة عام 2010 على مستواها حيث نجد أن تركيبة الواردات من المواد الغذائية قد انخفضت من 26 عام 2000 إلى 15 لعام 2010، وكذا زيادة التجهيزات الصناعية والنصف المصنعة التي كانت تقدر بـ33 و18 على التوالي لعام 2000 لتصير أكثر من 38 و25 على التوالي لعام 2010، عكس الصادرات التي عرفت بعض التذبذبات خلال الاعوام 2001،2002،2009 نتيجة تناقص عائدات النفط التي تمثل نسبتها 97% من الصادرات، مع الإشارة إلى ارتفاعها لعام 2010 بـ158 مرة مقارنة بالسنة المرجعية 2000. نتيجة ارتفاع أسعار البترول وكذا المخططات التنموية التي اعتمدها الدولة لانعاش الاقتصادي، إضافة إلى فتح المجالات للاستثمار الأجنبي والمحلي في مختلف القطاعات مما كان لها دور بارز في الميزان التجاري، خاصة ما يتعلق باستيراد السلع والتجهيزات الصناعية والمواد الخام التي تحتاجها المخططات، والذي اعطى دفعا قويا للصادرات من خلال ما امكن تحقيقه في اطار الشراكة الأجنبية وترقية الاستثمار الوطني وتشجيع الصادرات خاصة ما يتعلق بالمنتجات البترولية وبعض الصناعات الخفيفة.

الجدول رقم(3-9): توزيع الواردات الجزائرية لعام 2013.

المنتجات	الواردات مليون دولار	التطور 2012-2013	حصة من اجمالي الواردات الجزائرية في 2013
المنتجات النفطية المكررة	3.766,06	-15.8%	6.8%
السيارات	3.723,80	-4.7%	6.79%
الحبوب والسميد والدقيق	3.310,34	0.5%	6.04%
مركبات النقل	2.523,25	2.2%	4.60%
الادوية	2.284,90	2.5%	4.17%
قضبان الحديد والصلب	1.860,35	-11.4%	3.39%
الحليب ومنتجات الالبان	1.261,81	-0.5%	2.30%
الزيوت الصناعية الغذائية	867,43	-5.2%	1.58%
أخرى	35.254,00	13.2%	17.1%
المجموع	54.852,00	8.89%	100%

Source :DG Trésor : Le commerce extérieur algérien en 2013 , p.3.

وحسب الاحصائيات الأخيرة للصندوق النقد الدولي 2014 فقد وصلت تكلفة الواردات إلى 54.85 مليار دولار لعام 2013، مقابل 50.37 مليار دولار لعام 2012 أي بارتفاع قدره 8.89% ، وتعزى هذه الزيادة الكبيرة في الواردات إلى السلع الراسمالية 19.7% أي بقيمة 17.4 مليار دولار، وتقدم واردات السلع الإستهلاكية غير الغذائية بـ12% أي بقيمة 11.2 مليار دولار.

وقد شكلت المحروقات الجزء الأهم من الصادرات الجزائرية بحصة تقدر بأكثر من 96.72% من حجم الصادرات، أي بـ 63.75 مليار دولار عام 2013 مقارنة بـ 69.80 مليار دولار لعام 2012 مسببتا بذلك انخفاض طفيف قدره 8.67%، كما سجلت الصادرات خارج المحروقات زيادة قدرها 5% بقيمة 2.16 مليار دولار، وهي تتألف أساسا من المنتجات شبه المصنعة من الصناعات النفطية والصلب بـ74.5%، والمنتجات الغذائية (السكر، المياه المعدنية، التمور) 18.6%، المنتجات الخام 5%، المعدات الصناعية 1.2% والسلع الإستهلاكية غير الغذائية 0.9%. ومن أهم الشركاء في التصدير سنة 2013، نجد 6 زبائن الرئيسيين هم: إسبانيا 10.332 مليار دولار، تليها إيطاليا 9.006 مليار دولار ثم بريطانيا العظمى 7.193 مليار دولار، فرنسا 6.471 مليار دولار، الولايات المتحدة الأمريكية 5.334 مليار دولار، هولندا 4.818 مليار دولار.

أما فيما يتعلق بالشركاء في الإستيراد تحتل الصين المرتبة الأولى بـ 43,12٪ تليها فرنسا و إيطاليا على التوالي بـ 39,11٪ و 29,10٪ من إجمالي الواردات الجزائرية خلال عام 2013⁽¹⁾.

وبهذا يتوقع نمو الاقتصاد الجزائري بنسبة 4.3% عام 2014 مقابل 3.3% لعام 2012، الذي كان نتيجة لتباطؤ النمو في القطاع غير النفطي بـ 5.9% مقابل 7.1% لعام 2012 وكذا الانكماش الأكبر في القطاع النفطي 4.1% مقابل 3.4% في 2012.

الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية الكلية.

بعد عودة الاستقرار الاقتصادي الكلي في سنة 2000، كانت الأداءات الاقتصادية والمالية للجزائر بين 2000-2014 مدعمة، كما شهدت على ذلك الأداءات القوية للنمو الاقتصادي خارج المحروقات، الذي تجرّه برامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو، أما النتائج المحققة من الناحية الاقتصادية فيمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10): أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر للفترة: (2014-2007).

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014*
ميزان المدفوعات/ PIB بـ%	22	20.8	2.8	9.5	10.1	8.8	7.8	6.2
الحساب الجاري/ PIB بـ%	22.8	20.1	0.3	7.5	9.9	8.1	8	5.2
المديونية الخارجية/ PIB بـ%	4.24	3.53	4.14	3.52	2.21	1.89	1.66	1.46
احتياطي الصرف (مليار دولار)	110.2	143.1	148.9	162.2	182.2	193.9	208.6	221.5
توازن الميزانية/ PIB بـ%	6.2	9.1	-5.4	-0.4	-0.4	-2.9	-0.7	-1.2
الدين الحكومي/ PIB بـ%	13.94	8.82	10.81	11.66	9.95	9.55	9.21	8.3
التضخم بـ%	3.7	4.8	5.8	3.9	4.5	8.9	3.3	4.5
السيولة النقدية	58.3	58.5	70.6	64.2	62.9			

Source :www.ons.dz le 20/11/2014

FMI, * projections.

<http://ar.tradingeconomics.com/algeria>

world Bank

ومن خلال الجدول يتبين ان:

(1)- DG Trésor : **Le commerce extérieur algérien en 2013** , op cit, p :2-3.

1- التوازن الخارجي: عرفت الجزائر خلال 2000-2008 تحسن في وضعيتها المالية الخارجية وتزايد تعزيزها، مثمنا على مكاسب استقرار الاقتصاد الكلي، حيث حقق ميزان المدفوعات فائض معتبر ومتواصل، وترجع هذه النتائج الجيدة إلى تحسن أسعار المحروقات في السوق الدولية اين تعززت المؤشرات الخارجية للجزائر خاصة ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف في آن واحد، كما سجل الحساب الجاري فائضا فاق 20% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2008، على الخصوص شهدت هذه السنة تراكما لاحتياطات الصرف الرسمية ومستوى قياسي لها فضلا عن استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار المرسي على تعزي الوضعية المالية الخارجية الصافية ، لتخفيف من اثر الصدمات الخارجية ذات صلة بالتضخم المستورد.

وعلى الرغم من أثر الصدمات الخارجية على ميزان المدفوعات ذات صلة باسعار المحروقات من الثلاثي الرابع لسنة 2008، والعجز في الحسابات الجارية الذي يجسد عجزا في الموارد تميز سنة 2009 بتوازن في ميزان رأس المال والعمليات المالية الذي سجل فائضا بلغ 3.4 مليار دولار كون أنه اصبح يقتصر على صافي الاستثمارات الأجنبية الخارجية المباشرة بعد تسديد المديونية الخارجية الذي يسمح بمواجهة الصدمات الخارجية⁽¹⁾.

تبقى الوضعية المالية الخارجية متينة خصوصا للتحسن الملحوظ في الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات في 2010 بـ 10.58 مليار دولار مقابل 3.86 مليار دولار في 2009 مما أدى إلى ارتفاع احتياطات الصرف الرسمية واستمرار تراكمها لتصل الى 193.9 سنة 2012، وعليه يكتسي مستوى احتياطات الصرف الرسمية أهمية خاصة إذ يمثل الحائط الأساسي ضد صدمات خارجية محتملة وبالتالي يركز الاستقرار المالي الخارجي على المدى المتوسط والطويل على مواصلة التسيير الحذر لاحتياطات الصرف الرسمية من طرف بنك الجزائر⁽²⁾.

(1)- محمد لكصاسي، تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني، "تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر"، بنك الجزائر، ص: 16.

(2)- بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الاول من سنة 2011" ص: 4.

2- الديون: فيما يتعلق بالديون الخارجية مثلت أكبر من 50 % من الناتج المحلي الخام طيلة سنوات التسعينات (1993-1999) وهذا ما يدل عليه مؤشر الديون خارجية إلى *PIB* ، ليعرف بعد ذلك انخفاضا تدريجيا حيث وصل سنة 2012 إلى 1.89 % وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه لارتفاع أسعار النفط التي بدأت سنة 2005 بالجزائر لتراكم احتياطات الصرف الكبيرة وسداد جزء من ديونها الخارجية. أما الدين الحكومي يتوقع ان ينخفض ليشكل مانسبته 8.3% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2014 مقابل نسبة 9.55%.

3- السياسة المالية: كان الوضع المالي في فائض للفترة 2006-2008 من 12.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 إلى 11.4% في عام 2007، و6% في عام 2008، وسجلات من عامي 2009 و 2010 عجز بلغ على التوالي 6.9% و4.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب التأثير المشترك لانخفاض للإيرادات النفط وعلى ارتفاع مستوى الإنفاق العام المتعلقة بتنفيذ برنامج مكثف من الاستثمار العام، حيث لا تزال إيرادات الحكومة تعتمد على الضرائب النفط بمعدل 70% من إجمالي إيرادات الميزانية. وقد تم تمويل هذا العجز من خلال صندوق الاستقرار النفطي (FRR) التي أنشئت في عام 2000 من أجل ضمان الإنفاق العام ضد التقلبات في الإنتاج وأسعار النفط والغاز. استمرار لسياسة عمل كبير في ظل الخطة الخمسية 2010-2014 (286 مليار دولار)، ينبغي أن يؤدي إلى العودة إلى فائض في الميزانية في ما يتعلق الاتجاه التصاعدي في أسعار الطاقة في السوق الدولية.

وقد مثلت نفقات الميزانية في 2013 حوالي 39.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وبانخفاض قدر بـ 11.2% مقارنة بسنة 2012، كما مثلت الإيرادات 39.6% من الناتج المحلي الاجمالي لديها بزيادة قدرها 10.1% مقارنة بسنة 2012، تحت تأثير المشترك لزيادة الإيرادات النفط، ازدادت عائدات الضرائب النفط نظرا لأسعار النفط المرتفعة نسبيا والإستهلاك المتوقع من 2.7% في سعر الصرف بين الدينار الجزائري والدولار الأمريكي، حيث بلغت الإيرادات الضريبية غير النفطية نسبة 13% وزيادة الضرائب المباشرة بـ 19% ، كما شهدت تغطية النفقات من عائدات النفط إلى 56% تحسب على اساس الضريبة من 37 دولار للبرميل، مقابل متوسط سعر حوالي 110 دولار أمريكي في

2013، وهذا يجعل من الممكن الإحتفاظ بفائض من 73 دولار امريكي لتوريد صندوق ضبط الإيرادات، وعلاوة على ذلك يجب على إدارة الميزانية تتبع النفقات والسماح بمراقبة أفضل المشاريع من حيث التكلفة من أجل تحسين مستوى امتصاص الميزانية و الإنفاق العام.

4- السياسة النقدية: ظلت السياسة النقدية للبنك الجزائر تركيز على السيطرة على عرض النقود، والسيطرة على سعر الصرف والتضخم. وتميز نظام سعر الصرف بالتعويم الدينار الجزائري والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الحقيقي الفعال عن مستواه التوازن على المستوى البعيد وفي هذا الصدد انخفضت قيمة العملة الجزائرية بنسبة 2.3% مقابل الدولار الأمريكي، مع سعر صرف 79.4 دج / 1 دولار في نهاية عام 2013، مقابل 77.6 في نهاية عام 2012. وكذا انخفضت بنسبة 3.2% من الدينار الجزائري مقابل اليورو في نهاية 2013.

كما استمر التباطؤ في وتيرة التوسع النقدي حتى سنة 2013 حيث كان معدل نمو عرض النقود $M2$ بـ 8.5% مقابل 11% في عام 2012. هذا ما يؤدي إلى انخفاض في الحصة النسبية للودائع المصرفية، وزيادة في ودائع البنوك لحسابات البريدية الحالية (CCP) ووزارة الخزانة، فضلا عن أن من أشباه النقود، وكلها في سياق الاستقرار في حصة العملة المتداولة.

5- التضخم: عرفت معدلات التضخم في الجزائر بداية التسعينات ارتفاعا قياسيا تجاوز 30% سنويا ، ما أثر سلبا على تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك، وخلال برنامج التعديل الهيكلي إنخفض معدل التضخم بشكل معتبر منتقلا من 18.6% سنة 1996 إلى 0.34% سنة 2000 وهو معدل منخفض جدا، ليرتفع قليلا بعد ذلك بسبب برامج الإنعاش الاقتصادي وزيادة الإنفاق العمومي ليستقر عند 4.5% سنة 2011، لكن ارتفع مستوى التضخم لسنة 2012 ليبلغ ذروته بـ 8.9% أين أدخلت السياسة النقدية ادارة مرنة لسياسة سعر الصرف واسترجاع السيولة النقدية لمدة 6 اشهر بمعدل تسعيرة 1.5% مما أدى الى تباطؤ معدلاته لسنة 2013 ويتوقع أن يرتفع طفيفا لعام 2014 بـ 4.5% و 4% لسنة 2015.

الفرع الثالث: البنى الطبيعية والأساسية لتهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر.

تمتع الجزائر بكثير من المقومات والمؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية التي تمكنها من توفير المناخ استثماري الملائم والجاذب لرؤوس الأموال الأجنبية.

أولاً: المقومات الجغرافية والطبيعية. تتمتع الجزائر بوقعها الجغرافي المتميز يتوسط بلدان المغرب العربي، وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية، كما تمثل مدخل مهم لإفريقيا، تمتد على مساحة شاسعة قدرها 2.381.741 كلم²، مقسمة إلى ثلاث مناطق جبلية التل، والهضاب العليا، والمناطق الصحراوية بالإضافة إلى تنوع أقاليمها المناخية من المناخ الصحراوي، المناخ القاري ومناخ البحر الأبيض المتوسط، ولديها شريط ساحلي يقدر بـ 1200 كلم.

إن هذا التنوع الجغرافي والمناخي الذي تزخر به الجزائر يعتبر ميزة تجعل الجزائر مكانا خصبا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- الموارد المائية: تقدر الموارد المائية في الجزائر بحوالي 19.2 مليار متر مكعب سنويا وهي موزعة على النحو التالي:

- المنطقة الشمالية: 14 مليار م³/ السنة، منها 12 مليار م³/ السنة كمياه سطحية (أنهار، سدود... الخ)، و 2 مليار م³/ السنة مياه جوفية

- المنطقة الصحراوية: 5.2 مليار م³/ السنة تمثل الموارد المائية الجوفية منها 5 مليار م³/ السنة و 0.2 مليار م³/ السنة مياه سطحية⁽¹⁾.

وقد حددت الحكومة ما قيمته 15 الى 20 مليار دولار في الفترة 2011-2015 لانبجاز سدود جديدة، ومحطات تحلية المياه، ومحطات معالجة المياه... الخ⁽²⁾.

(1) - الموارد المائية بالجزائر على الموقع الإلكتروني، المطلع عليه في: 2013/06/13

<http://www.startimes.com/?t=30238322>

(2) - KPMG 2014 : **Guide guide Investi en Algérie**, p : 49.

https://www.kpmg.com/DZ/fr/IssuesAndInsights/Publications/Documents/KPMG%20-%20INVESTIR%202014_WEB.pdf

2- الشروات الغابية والزراعية: تغطي الغابات 4 ملايين هكتار منها 700000 هكتار ذات تشجير حديث أنجز في إطار عمليات التشجير التي قامت بها البلاد منذ الاستقلال، بالإضافة إلى مشروع السد الأخضر الذي يبلغ طوله 1500 كم وعرضه 20 كم أما الغابات الطبيعية فهي متواجدة بصفة رئيسية في الشمال وتغطي 650000 هكتار منها 60% من الصنوبر⁽¹⁾. والجدول التالي يمثل الانتاج الغابي للفترة 2008-2011.

الجدول رقم(3-11): بعض أهم الإنتاج الغابي للفترة 2008-2011.

البيان	2008	2009	2010	2011
الخشب/م ³	80255	84237	92562	87683
الحطب/م	58064	76130	61165	44504
الفحم/بالقنطار	336	744	1502	582
الفلين/بالقنطار	98822	51075	58981	47847

Source :L'algerie en Quelques Chiffres, resultats 2009-2011 , ONS ,Edition 2012 N° 42 ,p :39

أما مساحة الأراضي الزراعية فقدرت سنة 2011 بحوالي 8,445.500 هكتار أي بنسبة 3.15% من مجموع المساحة الإجمالية للبلاد، وقدر عدد العاملون في قطاع الزراعة 12% من اجمالي المشتغلين حيث قدر 13% تشغيل الذكور و10% تشغيل الإناث سنة 2010.

كما قدرت القيمة المضافة في قطاع الزراعي 9% من اجمالي الناتج المحلي و10.3% من النمو السنوي سنة 2012⁽²⁾، وتتواجد هذه الأراضي بشكل رئيسي في المنطقة الشمالية والداخلية حيث تزرع الخضر والفواكه بشكل كبير في المناطق الشمالية، أما المناطق الداخلية فهي موجهة بشكل كبير لزراعة الحبوب، وتعمل الدولة على تقديم مساعدات وإمكانات لكسب أراضي زراعية جديدة في جنوب البلاد.

(1) - أحمد هني، "اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991، ص: 09.

(2) - World Bank Group: <http://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS>.

الجدول رقم (3-12): أنماط استخدام الأراضي الزراعية: 2005-2011. بالآلاف الهكتارات.

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الحبوب	3.151.3	3.266.7	3,056.5	3,156.4	3,243.1	3,3275	3,333.6
البقوليات	69.2	66.9	63.5	61.2	67.4	74.2	87.8
الخضار	211	212.4	193.6	205.6	348.8	245.8	258.8
أشجار الفواكه	778.5	810.1	828	823.8	823.2	828.4	841.5
البراري الطبيعية	26.1	25.6	25.5	24.3	24.5	24.8	24.8
مجموع الاراضي الزراعية	8,390.6	8,403.6	8,414.7	8,424.8	8,423.3	8,435	8,445.5

Source : International Monetary Fund (IMF), *Algeria Statistical Appendix*, Country Report NO.11/40, February 2011, p: 10.
International Monetary Fund (IMF), *Algeria Statistical Appendix*, Country Report NO.49/13, February 2013, p: 8.

3- الموارد المعدنية: تمتلك الجزائر حظ وافر من الثروات المعدنية حيث يزخر باطنها بمواد هامة ومتنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني بما تقدمه من مواد أولية للتحويل والتصنيع، ويحتل الحديد قائمة المعادن من حيث الأهمية والوفرة ويتواجد بالقرب من الحدود التونسية عند الونزة وفي المنطقة الغربية في غاز جيبيلات قرب تندوف غربا كأكبر احتياطي عربي. أما بقية المعادن الكبرى فتحتوي على فلزات عديدة منها الفوسفات وأهم مناجمه في الشرق الجزائري في جبل العنق والكوييف، والزنك والرصاص في عين بربر قرب عنابة والزئبق في عزابة، والباريت والملح وأهم مناجمه في الوطاية قرب بسكرة، والرخام في فلفلة قرب سكيكدة وسعيدة، بالإضافة إلى وجود 13 نوع من الأحجار الكريمة⁽¹⁾، وثورات معدنية هامة كالذهب والفضة والمقدرة حجم إنتاجهما سنة 2011 بـ 341 كغ و 68 كغ على التوالي.

الجدول رقم (3-13): إنتاج بعض المعادن بالجزائر من الفترة 2005-2011. بالآلاف الأطنان

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الحديد الخام	1,668	1,996	1,584	2,068	1,3070	1,474	1,281
الفوسفات	872	1,510	1,800	1,805	1,017	1,525	1,287
الألمنيوم	43,872	65,615	83,208	115,938	131.048	132	148
الملح	191	260	183	202	269	259	238

Source : International Monetary Fund (IMF), *Algeria Statistical Appendix*, Country Report NO.11/40, February 2011, p: 14.
International Monetary Fund (IMF), *Algeria Statistical Appendix*, Country Report NO.49/13, February 2013, p: 11.
Ministère de l'Énergie et des Mines, *Bilan des Activités Minières 2009, Edition 2010*, p :24-34.

4- المقومات الطاقوية: يعتبر الغاز والنفط العمود الفقري للاقتصاد الجزائري حيث يشكلان الآن أكبر مصدر للعملة الصعبة للبلاد حيث تمثل مداخله 66.3% من الموازنة العامة و34.7% من الناتج المحلي الإجمالي و95% من الصادرات عام 2010، وتحتل الجزائر في الساحة الطاقوية الدولية المرتبة 17 في مجال الاحتياطات النفطية وامتلاكها ل: لتاسع أكبر احتياطي عالمي من موارد الغاز سنة 2012 بعد كل من روسيا، وقطر، وإيران، والولايات المتحدة، السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ونرويج، والصين، وكسادس أكبر إنتاج سنوي له⁽¹⁾. ويتم تصدير أكثر من ثلاث أرباع إنتاج المحروقات في الجزائر في اطار الاتفاقيات المبرمة خاصة مع دول، وتعتبر أوروبا العميل الرئيسي بنسبة 68%، ثم دول أمريكا بنسبة 22%، وآسيا بنسبة 6%، وأفريقيا 4%⁽²⁾.

ويعود النشاط التجاري لشركة سوناطراك حيث تلعب دورا رائدا في احتكار تطوير قطاع النفط والغاز بنسبة 80%، والباقي للشركات الأجنبية حيث تحتفظ بأغلبية جميع العقود البحوث والاستغلال وتكرير ونقل الغاز والنفط، في حين أن الفرع NAFTAL يمثل احتكارا شبه تام للسوق كونه يفتح المجال أما المستثمرين المحليين والأجانب بالنسبة للتوزيع الوطني للمحروقات.

الجدول رقم (3-14): تطور وإنتاج احتياطي البترول والغاز الطبيعي في الجزائر للفترة 2000-2010.

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	البيان
12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	11.3	11.3	11.3	احتياطي البترول /ألف مليون برميل
1689	1775	1969	1992	1979	1990	1921	1826	1653	إنتاج البترول /ألف مليون برميل
4.50	4.50	4.50	4.50	4.50	4.50	4.55	4.55	4.52	احتياطي الغاز/ ترليون متر مكعب
72.4	71.6	77.2	76.3	76	79.4	73.8	74.5	72.3	إنتاج الغاز/ مليون طن مكافئ بترولي
66.3	65.7	87.8	75.8	76.9	76.3	70.9	69.3	52.9	نسبة الجباية البترولية من الموازنة العامة. %
34.7	31	45.1	43.7	45.6	44.4	37.8	35.6	32.7	قطاع المحروقات/ PIB به %

Source : BP Statistical Review of World Energy, 2011 ,

BP Statistical Review of World Energy, June 2010. <http://www.bp.com/statisticalreview>.

(1)- DG Trésor : "Les hydrocarbures en Algérie: chiffres clés en 2013 " p :1-2.

(2)- Ministère de l'Énergie et des Mines, "Bilan des réalisations du Secteur de L'Énergie et des Mines année 2012", Edition 2013, p :25.

5- الكهرباء: على اعتبار أن الجزائر بلد منتج للغاز الطبيعي، فإن جل القدرات الكهربائية المركبة تعمل على الغاز الطبيعي وذلك في شكل تربيينات بخارية أو غازية أو مركبة، كما تم تشغيل أول محطة إنتاج مركبة هجينة (شمسية CSP /غازية) بطاقة 150 ميغاواط منها 25 ميغاواط بالطاقة الشمسية ويوضح الجدول التالي خصائص النظام الكهربائي بالجزائر.

الجدول رقم(3-15): خصائص النظام الكهربائي بالجزائر خلال سنة 2011.

معطيات مسجلة سنة 2011	البيان
11269	الطاقة المركبة (محطات البخارية 22%، الغازية 56%، المائية 2%، المركبة 20%)
8606 ميغاواط	الطلب على الطاقة (القيمة القصوى) على الشبكة المترابطة
48.9 تيراواط ساعي	إجمالي إنتاج الكهرباء
38.9 تيراواط ساعي	مبيعات الكهرباء
7115552 زبون	عدد الزبائن من الكهرباء
22370 كم	طول شبكة النقل الكهربائي
256283 كم	طول شبكة التوزيع الكهربائي
233	عدد محطات التحويل
35700 ميغاواط أمبير	القدرة الإجمالية لمحطات التحويل

المصدر: كهرباء العرب، "طاقة الكهرباء في الجزائر"، مجلة دورية متخصصة صادرة عن الامانة العامة للاتحاد العربي للكهرباء العدد 18 سنة 2012 ص: 61.

6- الطاقة البديلة: تدل الأبحاث والدراسات العلمية بأن الجزائر غنية جدا بمصادر الطاقة المتجددة والمتمثلة في الطاقة الشمسية، والطاقة المياه، وطاقة الرياح، وكتلة الحيوية. مما يؤهلها لأن تكون من الدور الرائدة في تصدير الطاقة النظيفة فقط ما تحتاج إليه هو الاستغلال الجيد والتسيير العقلاني لهذه الموارد، ولا يتم ذلك إلا من خلال تهيئة البيئة الملائمة والمشجعة على الاستثمار في هذا المجال، لهذا وضعت الحكومة الجزائرية أهدافا طموحة لتطوير الطاقة المتجددة من خلال اعتماد الطاقة المتجددة البرنامج الوطني للتنمية (PNDR) في فبراير 2011. تهدف من خلاله إلى إنتاج 40% من احتياجاتها للكهرباء من مصادر ذات طابع متجدد ما تقارب 22.000 ميغاواط في الفترة ما بين عامي 2011 حتى آفاق 2030، منها 12.000 ميغاواط موجهة لتلبية الطلب المحلي على الكهرباء و 10.000 ميغاواط موجهة للتصدير، كما تمتلك الجزائر الطاقة النووية لاستعمالها إلا لأغراض البحث العلمي، يوجد المفاعل النووي الأول في درارية

والثاني في عين وسارة، كما تمتلك احتياطات من الغاز الصخري ولمقدر بـ700 تريليون متر مكعب وهو يمثل أربعة اضعاف المستوى من احتياطات الغاز الحالي وثالث أكبر احتياطات له في العالم⁽¹⁾.

7- الثروات السياحية: إن تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد وضعها في خدمة السياحة الجزائرية، فوفقا لمنظمة السياحة العالمية، ازداد عدد السياح الاجانب بالجزائر إلى مايقارب 84% في 5 سنوات الماضية ليصل إلى 2.6 مليون عام 2012، في حين يتوقع نمو متوسط العائدات السياحية إلى 3.8% للفترة 2014-2024 لهذا أدرجت الحكومة على وجه الخصوص مخطط التهيئة السياحية للفترة 2025 في اطار تهيئة الإقليم وخصصت له ما يقارب 850 مليون دولار لتجديد 68 الفنادق والمرافق الخاصة بها من الفترة 2008-2015⁽²⁾. ويرتكز على 5 ديناميكيات وهي كالتالي: تقويم وجهة "الجزائر" لتعزيز جلب فرص الاستثمار والتنافس، وتنمية الأقطاب والقرى السياحية السامية وذلك بترشيد الاستثمار، وإعداد برنامج نوعية سياحية، كذا تنسيق العمل وذلك بتعزيز السلسلة السياحية وإقامة شراكة عمومية وخاصة، وتحديد ووضع حيز التنفيذ مخطط تمويل عملي من أجل دعم النشاطات السياحية وكذا المطورين وجلب كبار المستثمرين والمتعاملين.

وتم قدرت عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لفترة 2002-2012 في قطاع السياحة بـ 59 مشروع، وحققت الجزائر ما يصل الى 1.9 مليار دولار عام 2013 ما يمثل 2.7% من اجمالي الاستثمارات في قطاع السياحة، وقدرت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4% أي ما يقارب 7.1 مليار دولار عام 2013، وفي التوظيف المباشر للعمالة الوطنية بنسبة 3.5% لهذا تتوقع المنظمة العالمية للسياحة نمو الاستثمار السياحي بالجزائر بنسبة 5.5% للفترة 2014-2024⁽³⁾.

إذن فالجزائر بأسرها كنز متعدد الأنواع معظمها خاما مما يجعلها قطبا ممتازا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

⁽¹⁾-DG Trésor : **Les énergies renouvelables en Algérie : chiffres clefs**, 2013 p : 1-2

⁽²⁾-Trésor Direction Générale, **Lettre économique d'Algérie n°30 Mai 2014**, Publications des Services économiques, 31/05/2014. P : 03. <https://www.tresor.economie.gouv.fr/File/401705>

⁽³⁾-Trésor Direction Générale, **"Lettre économique d'Algérie n°30 Mai 2014"**, Publications des Services économiques, op,cit. P : 03.

ثانيا: البنية التحتية للمواصلات والاتصالات: تمتلك الجزائر بنية تحتية جيدة المستوى، متمثلة في شبكة حديثة للمواصلات البرية والجوية والبحرية، وشبكة اتصالات تواكب التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي.

1- شبكة المواصلات: عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا منذ أواخر التسعينات أين وضعت الدولة استراتيجية للقطاع تهدف إلى تنويع وسائل النقل، حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد. وقد رصدت الدولة ميزانية قدرها 40 مليار دولار لقطاع النقل في البرنامج للفترة الممتدة من 2010-2014 من أجل: تحديث القطاع الجوي، والموانئ، وتحسين النقل الحضري لاسيما تحقيق إنجاز مشروع التراموي عبر 14 مدينة، وتوسيع السكك الحديدية.

1-1- مشاريع الكبرى للطرق والسكك الحديدية الرئيسية: تعتبر شبكة الطرق الجزائرية واحدة من أكبر الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية ويقدر طولها بـ 112 696 كلم من الطرق، منها 29 280 كلم من الطريق الوطني وأكثر من 4910 هيكلم. كما سيتم استكمال هذه الشبكة بجزء هام مقدر بـ 1 216 كلم والذي سيربط مدينة عنابة في أقصى الشرق بمدينة تلمسان في أقصى الغرب.

إن شبكة الطرق الجزائرية في تطور مستمر بفضل برنامج تحديث الطرقات السريعة. نذكر منها إنجاز الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ 1 216 كلم، والإطلاق القادم لمشروع إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020 كلم. كما نذكر الطريق السريع العابر للصحراء (شمال وجنوب) والذي تمت إعادة تهيئته بقرار من الحكومة لزيادة التبادل التجاري بين الدول الواقعة بالحدود⁽¹⁾.

وتقدر شبكة السكك الحديدية في الجزائر بـ 4500 كلم، تسير من قبل شركة النقل للسكك الحديدية الوطنية "SNTF"، هذه الشبكة مجهزة بأكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد، منها: 299 كلم سكك مكهربة،

(1)- DG Trésor, " Le secteur des transports en Algérie " : Chiffres clés, Février 2014, p :2.

305 كم سلك مزدوجة ذات مسارين، 1085 كم سلك من الحجم الضيق، من بين مشاريع السلك الحديدية في طور الإنجاز نذكر مشروع كهربية 1000 كلم من السلك الحديدية و إنجاز 3000 كلم من السلك الحديدية. وفي إطار ترقية وتطوير النقل بالسلك الحديدية وعصرنته من المتوقع أن يصل طول شبكة السلك الحديدية إلى 10 515 كلم بحلول عام 2014⁽¹⁾، مما يؤدي إلى زيادة حصتها في السوق (الركاب والبضائع)، والتوقعات تأخذ في الاعتبار الاستثمارات التي ستم خلال مخطط التنمية أساسا في وسائل السير⁽²⁾ :

أ- نقل البضائع : زيادة الحمولة المنقولة من 5 الى 13 مليون طن مع حلول 2015 أي بنسبة 160% ؛

ب- نقل المسافرين : زيادة في عدد المسافرين من 30 مليون إلى 80 مليون المسافرين في عام 2015 بزيادة 160%.

1-2- قطاع الجوي والبنى التحتية للمطارات: تمتلك الجزائر في قطاع النقل الجوي 36 مطارا منها 13 مطار ترقى للمقاييس العالمية للرحلات الدولية، ويعتبر مطار الجزائر هو الأكثر أهمية حيث يستقطب 6 ملايين مسافر سنويا. وتعتبر الخطوط الجوية الجزائرية هي شركة الطيران الوطنية التي تهيمن على سوق النقل الجوي، الذي سجل منذ افتتاحه للمنافسة 8 شركات خاصة أخرى.

وقد سجلت الخطوط الجوية الجزائرية سنة 2013 معدل نمو إجمالي لحركة المرور قدر بـ 15% و في عام 2011 بلغت إيراداتها 56 مليار دينار، وسيتم إنفاق ميزانية تقدر 600 مليون أورو للفترة 2013-2017 لتجديد البنى التحتية للمطارات وأسطول الجوية الجزائرية ليرتفع عدد الطائرات من 49 الى 59 عام 2017.

1-3- قطاع البحري والبنى التحتية للموانئ: تعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة (CNAN) والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر. معظمها تعمل على إيصال الركاب إلى الشواطئ الأوروبية، ونقل البضائع إلى جميع أنحاء العالم.

⁽¹⁾ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

⁽²⁾ - وزارة النقل الجزائرية ، الموقع الإلكتروني المطلاع عليه في: 2014/08/20.

وتمتلك الجزائر أسطول بحري يتكون من 43 ميناء على طول سواحلها بحوالي 1600 كيلومتر من حوض البحر الأبيض المتوسط ، من بينها 13 ميناء 9 منها متخصصة بالصيد والنزهة وتنشيط التجارة داخليا وخارجيا، و4 متخصصة في تصدير المحروقات⁽¹⁾.

ولمتابعة التطور في مجال البحرية التجارية أنشأ المعهد العالي البحري في سنة 1975 ببوسماعيل والذي تحول إلى المدرسة الوطنية العليا البحرية في سنة 2009، المدرستين التقنيتين للتكوين والتدريب البحريين بجاية ومستغانم سنة 1985 لتمكين السفن والموانئ من طاقم تأطير مؤهل وفقاً للمعايير الدولية بالإضافة إلى عقد اتفاقيات وبروتوكولات لتحسين مستوى الملاحة البحرية الجزائرية عبر العالم.

هذه الميزات تحث الجزائر أن تضع المجال البحري في المستوى الأول، فبمجرد النظر لطبيعة المبادلات التي تتم عن طريق البحر 95% تبين الأهمية الاقتصادية والتجارية التي تمثل النقل البحري في الاقتصاد الجزائري. بهذا يمكن القول أن الجزائر تمتلك عوامل مختلفة شاهدة على أهمية تجديد آليات النقل لأجل السلامة والإرتقاء في المجال البحري⁽²⁾.

1-4-1- تنمية القطاع الحضري: يعد النقل البري عاملا أساسيا في النمو الاقتصادي، فهو أحد الأصول الرئيسية له حيث أن شبكة الطرق الجيدة أمر ضروري لتعزيز قيام علاقات بين مناطق الإنتاج و مناطق الاستهلاك وتعزيز التعاون والتبادلات مع الدول الأجنبية.

1-4-1-1- الميترو: شهدت الجزائر افتتاح مترو الجزائر العاصمة بتاريخ 31 أكتوبر 2012 والذي بلغ طوله 9 كلم و10 محطات، إن هذا الأخير سيجعل من الجزائر أول مدينة في المغرب مجهزة بمترو الأنفاق، حيث أسندت مهمة تسييره و استغلاله للشركة (RATP) الجزائر و شركة مترو الجزائر العاصمة لمدة 8 سنوات.

⁽¹⁾ - KPMG 2013: **Guide guide Investi en Algérie**, p : 31.

https://www.kpmg.com/DZ/fr/IssuesAndInsights/Publications/Documents/KPMG%20-%20INVESTIR%202013_ANGLAIS.PDF.

⁽²⁾ - وزارة النقل الجزائرية ، الموقع الالكتروني المطلاع عليه في: 2014/08/20.

http://www.ministeretransports.gov.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=105&Itemid=44&lang=ar

1-4-2- التراموي: في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 أطلقت الجزائر مخطط أحر لتنمية وتحديث قطاع النقل الجماعي والنقل الحضري ما بين المدن عبر التراموي، ففي سنة 2012 شملت الجزائر العاصمة أول تراموي بمساحة 16.2 كلم و 28 محطة وسيتمد فيما بعد إلى 23 كلم و 38 محطات، أما في الشرق البلاد تعززت قسنطينة بتراموي يشمل مساره خط يقدر بـ 9 كلم و 10 محطات، واما الجهة الغربية اشتملت مدينة وهران على أطول تراموي في الوطن على مسافة مقدرة بـ 48 كلم، كما ستعزز العديد من المدن الجزائرية بالدراسات التقنية لمشاريع التراموي الخاصة بهذه المدن 06 منها: سيدي بلعباس، باتنة، ورقلة، مستغانم، عنابة، سطيف، وسيتم إجراء دراسات أخرى متناسبة لمشاريع التراموي المقرر إنجازها في 08 ولايات أخرى⁽¹⁾.

1-4-3- المصاعد الهوائية (التليفريك): وضعت الحكومة في مخططها لسنة 2013 إنجاز مصاعد هوائية جديدة بالجزائر العاصمة، تيزي وزو، بجاية، قسنطينة، بني صاف، وإعادة تأهيل المصعد الهوائي الموجود بوهران، كما تخطط الحكومة أيضا إلى تطوير هذا النمط من النقل في المدن ذات تضاريس: جيجل، الطارف، سوق اهراس، المدية⁽²⁾.

2- شبكة الاتصالات: لقد سعت الجزائر إلى تحرير قطاع الاتصالات من خلال قانون 2000/03 الصادر في 5 اوت 2000 بعد أن كان محتكارا من طرف الدولة وفق القانون 75/89، أين تم فصل بين أنشطة البريد وتلك الخاصة بالمواصلات السلكية واللاسلكية، وهو ما يسمح لمعاملين خوص وأجانب بالاستثمار في القطاع. كما تم اصدار قانون 01/20 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتطويره الدائم وبيان توجيهي للخدمات والبنية التحتية والاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام وبهذا تم إنشاء سلطة مختصة بتنظيم البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية و ARPT من أجل تقليص الهوة الرقمية بين الجزائر والدول المتقدمة وتشجيع الرقمة في الصناعة الوطنية⁽³⁾، من خلال مشروع الجزائر الالكترونية 2013 من شأنه تسهيل اتصال المواطن بمختلف الإدارات والخدمات (التعليم عن بعد،

⁽¹⁾ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

⁽²⁾ DG Trésor, **Le secteur des transports en Algérie : Chiffres clés**, Février 2014, op, cit, p :2.

⁽³⁾ - KPMG 2014 op, cit, p :38.

الكشف الطي عن بعد، التجارة الإلكترونية... الخ)، وكذا تسهيل اتصال الإدارات والمؤسسات والمصارف فيما بينها ومع فروعها⁽¹⁾.

الجدول رقم(3-16): تطور بيانات قطاع تكنولوجيا المعلومات والإنصالات في الجزائر.

2012	2010	2005	البيان
2.9	3.6	3.7	ايرادات الاتصال (% من الناتج المحلي الاجمالي)
8.3	8.2	7.8	اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 فرد
97.9	92.4	41.5	اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 فرد
24.2	20	7.1	الأسر التي لديها جهاز كمبيوتر بالمليون
19.4	10	1.2	وصول الانترنت الى المنزل بالمليون
70	61	103.6	رقم أعمال الهاتف الثابت (مليار دج)
274.54	221.96	119.5	رقم أعمال الهاتف النقال (مليار دج)
4	3	7.9	واردات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (% من إجمالي الواردات بضائع) *
59.4	57.6	29.2	صادرات الخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (% من إجمالي صادرات الخدمات) ** *

* تشمل واردات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كالأ من الاتصالات السلكية واللاسلكية، والكمبيوتر والمكونات الإلكترونية، وغيرها من سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . وتُستثنى من ذلك البرمجيات.

** تشمل صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خدمات الكمبيوتر والاتصالات (خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد والتوصيل) وخدمات المعلومات والمعاملات المتعلقة ببيانات الكمبيوتر وبالخدمات المرتبطة بالأخبار.

المصدر :- سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. ARPT, rapport annuel 2012, p49-53.

- <http://data.albankaldawli.org>

- The Little Data Book on Information and Communication Technology, 2012 & 2013, p:20.

استمر سوق الإتصالات في الجزائر بالنمو القوي حيث ارتفع نمو رقم الأعمال لديها من 456.27 مليار دج

سنة 2012 مقارنة بـ 412 مليار دج سنة 2011 أي زيادة بنسبة 10.73%، وبنسبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي،

وقد قدرة الزيادة في حجم استعمال الهاتف النقال حيث شكل نحو 60.19% من إيرادات القطاع⁽²⁾، مما شجع الحكومة

على تسجيل في عملية لإطلاق الجيل الثالث G3 للدخول إلى مرحلة جديدة في تطوير قطاع الاتصالات المحلي.

(1) - بوحدة رشيدة، " البنية التحتية للتدفق السريع في الجزائر : الوضعية و الآفاق "، اليوم البرلماني حول التدفق السريع و الاقتصاد الرقمي و دورهما في التنمية 03 جوان 2010، ص:11، متاح على الموقع الإلكتروني: www.mptic.dz، تاريخ الاطلاع: 08/11/2014.

<http://slideplayer.fr/slide/5341024/>

(2) - سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: ARPT, rapport annuel 2012 op-cit, p42

ومن خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار قدر عدد المشاريع المسجلة لفترة 2002-2012 في قطاع تكنولوجيا

المعلومات والإتصالات 105 مشروع بتكلفة 441.633 مليون دج، وفتح مناصب شغل بلغت 8276 منصب.

المطلب الثاني: مقومات إعادة تنشيط النظام المصرفي والمالي والمراكز المؤسسية لتهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

شهد القطاع المالي والمؤسسي لدعم الاستثمار في الجزائري العديد من التطورات سائرت في مجملها المتغيرات

الاقتصادية التي شهدها النظام الاقتصادي الوطني من جهة، ومختلف التأثيرات الاقتصادية العالمية من جهة أخرى.

الفرع الأول: النظام المصرفي والمالي.

بعد أن احزرت الجزائر تقدما كبيرا في استقرار الاقتصاد الكلي، يشهد القطاع المصرفي الجزائري بالتوازي مع التطور

في نشاط البنوك العمومية والخاصة والمؤسسات المالية الوطنية والأجنبية تطورا ماثلا في شبكة الوكالات البنكية عبر كامل

التراب الوطني، وسجلت جهود الجزائر المبذولة في سبيل إصلاح قطاعها المصرفي وفق إستراتيجيات جديدة تركز على

المعاملات المصرفية الإلكترونية، ووسائل الدفع الحديثة، وتحديث الخدمات المصرفية ... الخ⁽¹⁾، ووفق احصائيات 2010

ارتفاع عدد الشبايبك البنكية إلى 1367 وعدد بطاقات المصرفية إلى 1 مليون دولار، وعدد آلات الصرف الآلي إلى

1250.

الجدول رقم(3-17): تطور حجم القروض للفترة 2007-2012. الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القطاع العام	989.3	102.2	1485.9	1460.5	1741.6	2050.9
القطاع الخاص	1214.4	1411.9	1594.2	1806.7	1984.2	2247.1
الادارة المحلية	0.3	0.3	0.8	0.8	0.7	0.4
قروض القطاع الاقتصادي	2203.7	2614.1	3085.1	3268.1	3726.5	4298.4
نمو الائتمان في الاقتصاد %	15.7	18.6	18	5.9	14	15.3
قروض الموجهة م.ص.م	623.5	720	900	1160	2560	4000

المصدر: - معلومات مجمعة من تقارير بنك المركزي الجزائري حول تطورات النقدية والمالية في الجزائر للسنوات 2005-2012.

- وزارة الصناعة والمناجم.

(1) - عبد الرزاق حبار، "تطور مؤشرات الاداء المصرفي في القطاع المصرفي الجزائري"، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9، 2013، ص:61.

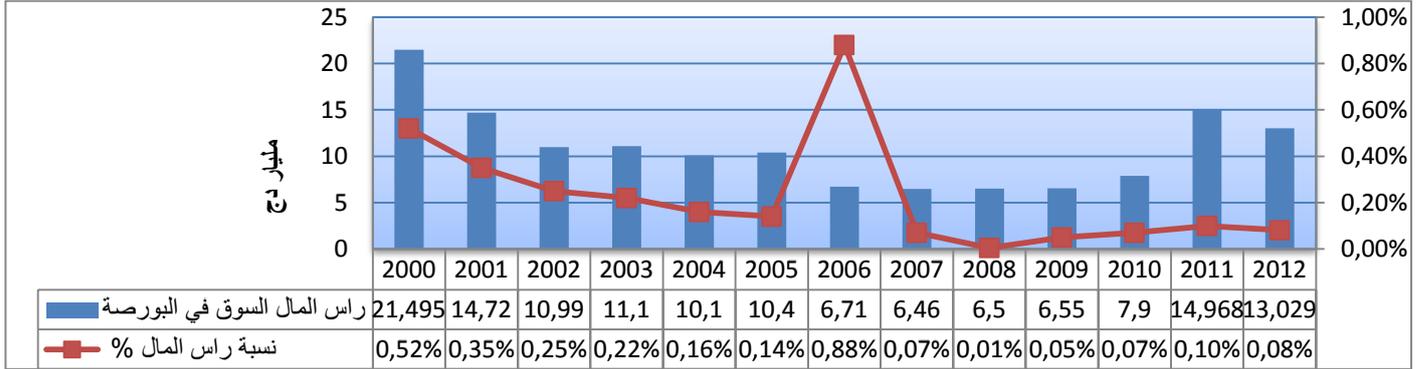
نلاحظ من خلال الجدول أن توزيع القروض تعرف تطور معتبرا، حيث تنمو القروض للاقتصاد بقيمة 4298.4 مليار دج سنة 2012 مقابل 2203.7 سنة 2007، وسمحت السيولة الواسعة للمصارف بمواصلة التوسع في القروض للاقتصاد سنة 2008، لاسيما لتمويل الاستثمارات المنتجة، كما أن النمو الإئتماني واصل الإرتفاع بمعدل أعلى من معدل النمو الاقتصادي الحقيقي. كما نلاحظ أن نصيب القطاع الخاص من حجم القروض البنكية الموجهة للاقتصاد قد أخذ منحى متزايد، حيث ارتفع حجم هذه القروض من 1214.4 مليار دج سنة 2007 إلى 2247.1 مليار دج سنة 2012، ويرجع هذا التطور تزامنا مع توجه الدولة نحو تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يلاحظ أن معدل نصيب القطاع الخاص ارتفع من 55.1% سنة 2007 مقابل 44.8% للقطاع العام، ليتراجع نسبيا إلى 52.3% سنة 2012 مقابل 47.7% موجهة للقطاع العام بسبب الإرتفاع الكبير للقروض الطويلة الممنوحة للمشاريع العمومية الكبيرة، إلا أن الملاحظ على القروض الممنوحة للقطاع الخاص هو بقاء ظاهرة التركز أي استفادة نسبة قليلة من المتعاملين من جزء كبير من القروض وهو مؤشر ضالة بين القطاع العام والخاص، لهذا البنوك العمومية لاتزال هي الممول الرئيسي للاقتصاد الوطني وهذا بالرغم من الانخفاض الطفيف المتوالي لحصتها من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة 2007-2012 مقابل ارتفاع متوالي لحصة البنوك الخاصة من إجمالي القروض الخاصة.

وبعد أن حددنا الجانب المصرفي سنتناول في مايلي معرفة مؤشرات أداء بورصة الجزائر، حيث عرفت انخفاض كبير في عدد الشركات المسجلة في البورصة وهو العدد الذي بقي مقتصرًا على ثلاثة شركات خلال الفترة 2000-2004، لصبح 5 شركات سنة 2012 والمتمثلة في أليانس للتأمين، الاوراسي، ومجمع صيدال بالاضافة الى سونالغاز وشركة دحلي⁽¹⁾.

و يمكن توضيح تطور رأس المال السوق البورصة في الجزائر بعد تحرير القطاع بصفة أدق وفق الشكل البياني التالي:

(1)- COSOB, "Rapports annuels 2012", p :64.

الشكل رقم(3-3): رأس المال السوق في البورصة الجزائر خلال الفترة 2000-2012.



Source : COSOB Rapports annuels 2012,p :46.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة رأس مال السوق بلغت 0.52% عام 2000 واستمرت في الانخفاض إلى أن وصلت 0.14 % عام 2005 رغم أن رأس مال السوق كان مرتفع في سنة 2000 إلى 21.495 مليار دينار جزائري وهذا يرجع إلى إدراج أسهم فندق الأوراسي، غير أن هذه الزيادة تراجعت إلى 11.1 مليار دينار جزائري سنة 2003 ويرجع هذا الانخفاض إلى جمود حجم التداولات التي بلغت 13487 سنة 2005 بعد ما كانت تقدر بـ323990 سنة 2000، مما أدى إلى انخفاض أسعار أسهم الشركات المدرجة في البورصة، كما عرف رأس مال السوق انخفاض حاد سنة 2006 بلغ 6.71 مليار دج نتيجة خروج رياض سطيف من البورصة، إلا أنه سجل نسبة 0.88% وهذا راجع إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ قيمة 8520,558 مليار دج، ورغم الزيادات المستمرة للناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة استمرت نسب رأس مال السوق في الانخفاض أي بنسبة 0.01% سنة 2008 بسبب انخفاض قيمة رأس مال السوق المقدرة بـ6.5 مليار دج، ليعرف سنة 2011 أعلى نسبة له 0.1% لتتخفف إلى 0.08% سنة 2012 بسبب انخفاض رأس المال البورصة وضآلة القيمة السوقية للأسهم نتيجة قلة الشركات المدرجة في البورصة وعدم تنوع فرص الاستثمار بها، وتبقى بورصة الجزائر متأخرة جدا للمساهمة في تطوير الأداء الاقتصادي وتحرير الاقتصاد الوطني.

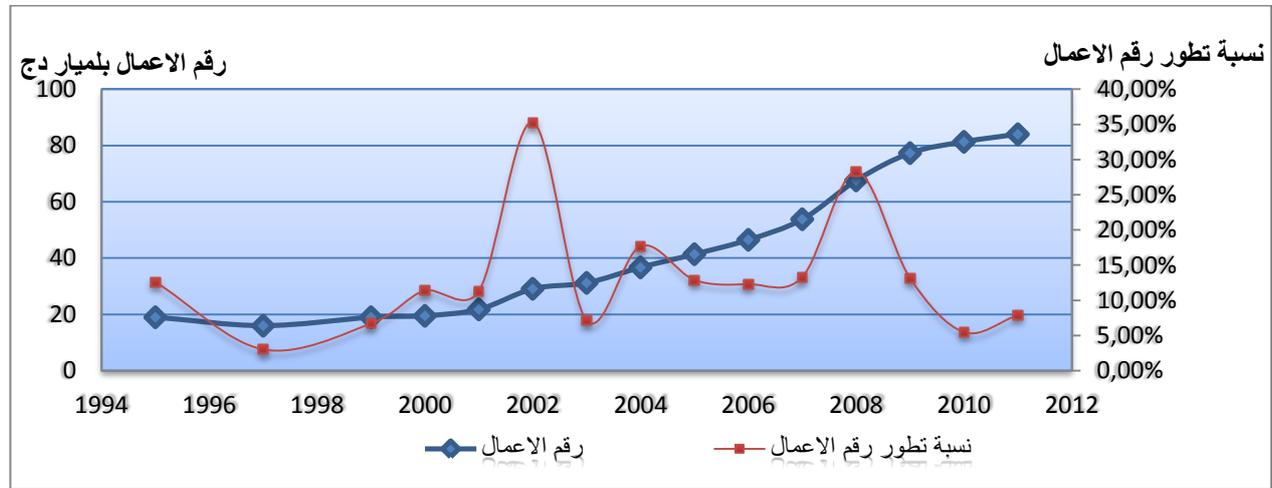
الفرع الثاني: نظام التأمينات.

شهدت الصناعة التأمينية تطورا ملحوظا خلال العشرية الأولى من القرن الجاري، حيث حقق قطاع التأمين تطور

في إنتاج التأمين سنة 2012 بـ 14.7% مقارنة بسنة 2011 المنجز من طرف الشركات الناشطة⁽¹⁾، كما بلغ عدد موظفي داخل القطاع 13870 موظف مقابل 12877 في عام 2011 أي بزيادة قدرها 7.7%⁽²⁾.

و يمكن توضيح تطور رقم أعمال سوق التأمين في الجزائر بعد تحرير القطاع بصفة أدق وفق الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(3-4): تطور رقم الأعمال سوق التأمين من 1995 الى 2011.



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام معطيات التقارير السنوية المنشورة لشركات القطاع.

عند تحليل رقم الأعمال نجد أنه في استمرار لكن بنسب متذبذبة منذ تحريره سنة 1995 إلى غاية سنة 2011

حيث قدر سنة 2000 بـ 19.5 مليار دج، ونلاحظ معدل النمو يرتفع بوتيرة ليصل 77.3 مليار دج سنة 2009 ليرتفع

إلى 84 مليار دج سنة 2011، وهو ما يبيح بعشوائية النشاط على مستوى القطاع، وعدم فعالية سياسة التحرير التي

يفترض مع إنتاجها مضاعفة ملحوظة ونمو مستمر لرقم أعمال للقطاع.

لكن عند تحليل تطوره اعتمادا على النسب المئوية يبدو أن رقم الأعمال عرف تذبذب كبير حيث بلغ 12.6%

سنة 1995 و 6.7% سنة 1999 ليعرف أعلى ارتفاع له سنة 2002 بـ 35.3% و 28.27% سنة 2008،

(1)- Conseil National des Assurances, "Le marché Algérien des assurances en 2012", p :02.

(2)- Conseil National des Assurances, "L'emploi et la formation dans le secteur des assurances en 2012", p:02.

ليعرف بعد ذلك تراجع يصل إلى 7.9 سنة 2011، وتجدد الإشارة إلى أن فرض عقود التأمين الإلزامية الجديدة والمتمثلة في عقد التأمين على الكوارث الطبيعية وعقد التأمين خلال السفر المفروضة على كل مسافر إلى دول الاتحاد الأوروبي ضد الحوادث المرض والوفاة تلعب دور في ارتفاع رقم أعمال القطاع ولا يعود هذا الإرتفاع فقط إلى ظهور الشركات الخاصة الوطنية والأجنبية في السوق الوطنية⁽¹⁾.

كما أن مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة حيث لم تتجاوز نسبته خلال سنوات الدراسة 1% إذ بلغت نسبة المساهمة 0.68% خلال سنة 1995 لتتخفص سنة 2011 إلى 0.5%، وليعرف في السنوات الأخيرة الإرتفاعا طفيفا منذ سنة 2007 ليصل إلى 0.77% سنة 2009 و 0.6% سنة 2011⁽²⁾، وإذا ما قورن بالدول المجاورة يبقى ضعيفا مقابل 1.82% لتونس و 2.95% للمغرب ويرجع السبب إلى انخفاض دخل الاسر وحادثة سوق التمويل المنظم⁽³⁾.

الفرع الثالث: المؤسسات المكلفة بإدارة الاستثمار والإطار التنظيمي في الجزائر.

من أجل تحقيق دعم كامل للمؤسسات لجأت الجزائر إلى استحداث مجموعة من وسائل الدعم وهيئات المرافقة، التي تهدف إلى توفير مناخ استثماري مناسب على لإستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتي من شأنها أن تحقق استمرارية معدلات نمو مجزية وتوفير فرص عمل جديدة ورفع المستوى المعيشي للمواطن.

أولا: الأجهزة المكلفة بالاستثمار في الجزائر: بغرض تنظيم مسائل الاستثمار أنشأت الجهات الوصية بعض الأجهزة، وأوكلت لها مهمة الإشراف ومتابعة المشروعات الاستثمارية وهي كالتالي:

1- المجلس الوطني للاستثمار (CNI): يعتبر المجلس جهاز استراتيجي هام لدعم وتطوير الاستثمار، كونه يشكل

الإطار الحكومي لصياغة ومناقشة السياسة الوطنية للاستثمار والتي من شأنها إدخال المزيد من الإنسجام على قرارات

(1) - عواطف مطرف، "تحرير قطاع التأمين في الجزائر، عرض للمسار ووقوف عند النتائج"، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

(2) - Conseil National des Assurances, "Le marché Algérien des assurances en 2012", opcit, p :03.

(3) - KPMG 2015 : Guide des assurances en Algérie, aout2014, p :32.

<https://www.kpmg.com/DZ/fr/IssuesAndInsights/Publications/Documents/GUIDE%20ASSURANCES%20EN%20ALGERIE%202015.pdf>

السلطات العمومية في مجال تحقيق المزيد من الاستثمارات وإزالة العوائق التي تعترضه، فالجلس الوطني للاستثمار استحدث بموجب الامر 03/01، مقره لدى الوزارة المكلفة بترقية الإستثمار يتولى رئاسة المجلس رئيس الحكومة⁽¹⁾، ويتشكل المجلس من وزراء القطاعات التالية⁽²⁾: الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالسياحة، الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة، وتمحور مهام المجلس الوطني للإستثمار حول⁽³⁾:

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها؛

- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الجارية؛

- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات؛

- يفصل على ضوء أهداف هيئة الإقليم،، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي، والمتعلقة بالمناطق التي تتطلب تنميتها، مساهمة خاصة من الدولة. وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، ومعالجة كل مسألة تتعلق بتطوير الإستثمار؛

- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه؛

- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات، وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها.

2- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME): بغية الصعوبات والعراقيل التي تواجهها

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي إطار القانون التوجيهي لترقيتها تم انشاء بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ

في 03/05/2005⁽⁴⁾ الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري

(1) - المادة 18 من الامر 03/01 المؤرخ في 20/08/2001.

(2) - المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 281/01 المؤرخ في 21/09/2001، والمتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره.

(3) - المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 281/01 المؤرخ في 21/09/2001 المحدد لمهام المجلس ووظائفه.

(4) - المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 03 ماي 2005 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنظيمها و سيرها، الجريدة الرسمية الصادرة في 04 ماي 2005، العدد 32.

تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار. وتتمثل مهامها (1):

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقيام بإعادة تأهيلها ومتابعتها؛

- تقديم الخبرة والإستشارة لأصحاب المؤسسات، والقيام بدراسات متعلقة بالمؤسسات؛

- متابعة ديمغرافية المؤسسات (إنشاء. توقف. تغيير النشاط)؛

- تقييم نجاعة تنفيذ البرامج الإقليمية واقتراح التصحيحات الضرورية، التنسيق مع الهيئات لتطوير الابتكار التكنولوجي؛

- جمع وإستغلال ونشر معلومات خاصة بالمجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF): تكملة للمجهودات التي قامت بها السلطات العمومية في

تهيئة المناخ الاستثماري وتحديدًا لصلاحيات كل هيئة، بالإضافة إلى تبديد مشاكل الحصول على العقار بالنسبة

للمستثمرين والذي يعتبر حجر الأساس في قيام الاستثمارات، قامت السلطات العمومية بتأسيس الوكالة الوطنية للوساطة

والضبط العقاري استنادا الى المرسوم تنفيذي رقم 119/07 المؤرخ في 23 أفريل 2007 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية

للساطة والضبط العقاري، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي

تخضع للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقاتها مع الدولة، وتعد تاجرا في تعاملها مع الغير، وهي تحت وصاية الوزير

المكلف بترقية الاستثمار، ومقرها في مدينة الجزائر ويمكن لها أن تنشئ هياكل محلية على مستوى التراب الوطني، تتمثل

مهامها في ما يلي (2):

- تتولى مهمة التسيير والترقية والوساطة والضبط العقاري على كل مكونات حافظة العقار الاقتصادي العمومي؛

- تسيير ما تبقى من أصول المؤسسات العمومية وكذا الفرص العقارية المتوفرة في المناطق الصناعية ومناطق النشاط؛

(1) - وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية المطلاع عليه في موقع الالكتروني في: 2014/10/20.

<http://www.mdipi.gov.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9,286>.

(2) - المواد من 1 الى 10 من المرسوم تنفيذي رقم 119/07 المؤرخ في 23 أفريل 2007 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

- تجمع المعلومات الخاصة بالعقار المتوفر وانشاء بنك معطيات حول هذه المعلومات؛

- تنظيم عمليات بيع العقار.

ويسير الوكالة مجلس إدارة، ويديرها مدير عام، ويرأس مجلس الإدارة الوزير المكلف بترقية الإستثمارات أو ممثله، ويتشكل المجلس من وزراء القطاعات المهمة، في حين إن المدير العام يتم تعيينه بمرسوم رئاسي⁽¹⁾. ينفذ توجهات المجلس ومداولاته، ويتمتع في هذا الإطار باوسع السلطات من أجل ضمان الادارة والتسيير الاداري والتقني والمالي للوكالة. وبعد نهاية كل سنة مالية يقدم تقريرا سنويا عن النشاطات مرفقا بمصائل وجداول حسابات النتائج ويرسلها إلى السلطة الوصية بعد مداولة المجلس ويضمن ارسالها لوزارة المالية⁽²⁾.

4- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI): تجاوزا للصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية ومحاولا لإستقطاب وتوطين الإستثمارات الوطنية والأجنبية، قامت الدولة بإنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار خلال سنة 2001 المتعلق بتنمية الإستثمار .

تعتبر هذه الوكالة هيئة حكومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي انشائها المشرع بموجب المادة 6 من الامر 03/01 المؤرخ في 20 اوت 2001 محل وكالة ترقية الاستثمار APSI. تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، تتوفر على مقر مركزي بالجزائر العاصمة وهيكل غير مركزي على المستوى الداخلي⁽³⁾. أما بخصوص سير وتنظيم الوكالة فقد نصت المادة 04 من الأمر التنفيذي 356/06 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 على أنه يتم إدارة الوكالة من طرف مجلس إدارة يعين اعضاءه لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد بناء على اقتراح عن السلطات التي ينتمون إليها ويختارون من بين الموظفين الذين لهم رتبة مدير في الادارة المركزية على الأقل.

⁽¹⁾ - المادة 21 المرسوم التنفيذي رقم 119/07 المؤرخ في 23 /04/ 2007 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

⁽²⁾ - المادة 22 من نفس المرسوم.

⁽³⁾ - المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 356/06 المؤرخ في 09 /10/ 2006 المتضمن لصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تنظيمها و سيرها، الجريدة الرسمية العدد: 04.

ويتشكل مجلس الإدارة من ممثل السلطة الوصية (رئيسا)، ممثل من الوزارات المعنية (الداخلية والجماعات المحلية، الشؤون الخارجية، الطاقة والمناجم، الصناعة، التجارة، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التهيئة العمرانية والبيئة) وممثلين للوزارة المكلف بالمالية، بالإضافة إلى ممثل محافظ بنك الجزائر، وممثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وأربع ممثلين عن منظمات أصحاب العمل معينين من بين نظرائهم⁽¹⁾.

أما من حيث الصلاحيات نجد ان المشرع أعاد تنظيم الصلاحيات بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 356/06 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيورها المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيورها. حيث زود الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI* بصلاحيات أوسع مقارنة بوكالة ترقية الاستثمار *APSI* السابقة مما أعطاها سمعة جيدة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب فيما يخص الخدمات التي تقدمها لهم مجاناً، والمتمثلة في: استقبال، توجيه ومرافقة المستثمرين على مستوى هيكلها المركزية والجهوية، وكذا إطلاع المستثمرين من خلال موقعها على الأنترنت، ومستنداتها الدعائية ومختلف نقاط الإستعلامات بمناسبة التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الجزائر وفي الخارج، وإضفاء الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بإنصاف وفي آجال قصيرة والحرص على تنفيذ قرارات تشجيع الإستثمار المتفق عليها مع مختلف الإدارات المعنية (الجمارك- الضرائب)، والمساهمة في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

4-1- الشباك الوحيد (*Guichet unique*): هو تابع للوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار بموجب المادة 23 من الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 يقوم بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية، وذلك بالتنسيق مع الهيئات المعنية التي لها علاقة بإقامة المشاريع الإستثمارية، ومنها المركز الوطني للسجل التجاري ومديرية الضرائب وأملاك الدولة والجمارك والتعمير والتهيئة الاقليمي والبيئة والعمل وأمور المجلس الشعبي البلدي⁽²⁾، وهذه المصالح الإدارية تكون ممثلة في الشباك

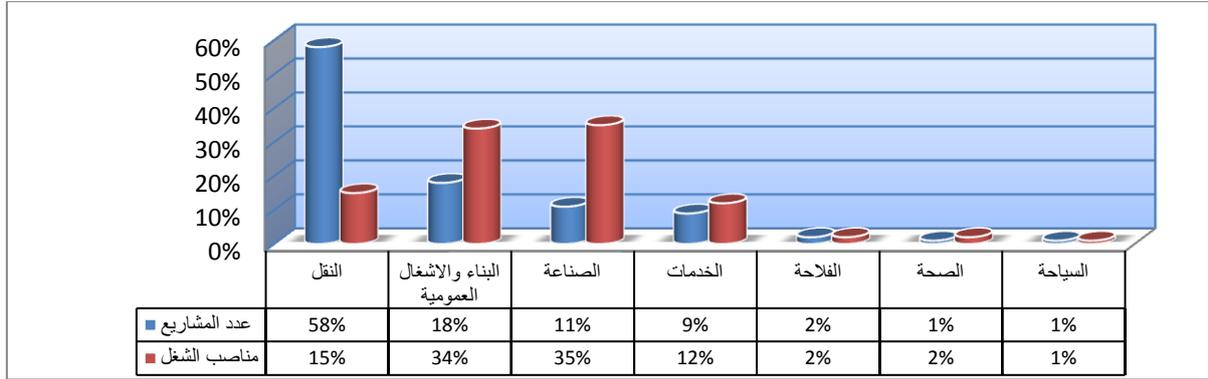
⁽¹⁾ - المادة 06 من المرسوم التنفيذي 356/06 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها و سيورها.

⁽²⁾ - المادة 22 من نفس المرسوم .

الموحد، ومن أجل تسهيل اتمام عمليات الإجراءات الادارية وتقريب الإدارة من المستثمرين تم استحداث هياكل لامركزية جهوية على المستوى المحلي حتى يتأكد الشباك بالاتصال بالإدارات والهيئات المعنية قصد تبسيط تخفيف وتسهيل كل الإجراءات المتعلقة بالتأسيس للمؤسسات و انجاز المشاريع بشكل غير مركزي على مستوى الولايات المعنية.

ولقد لعبت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ نشأتها في سنة 2001 دورا فعالا في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة للصلاحيات الواسعة التي منحت لها، فقد شهدت المشاريع المصروح من طرف الوكالة زيادة بمعدل متزايد خاصة خلال الفترة 2002-2012 وصلت الى 32004 مشروع بقيمة 2546840 مليون دج، وادت الى خلق 299115 مناصب شغل، والجدول التالي يوضح مدى مساهمة الوكالة في زيادة المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تتمثل طبيعة هذه المشاريع في الإنشاء، التوسيع وأيضا إعادة التهيئة.

الشكل رقم(3-5): حصيلة عدد المشاريع ومناصب شغل ل ANDI حسب قطاع نشاط للفترة 2002-2012.



المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على احصائيات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع المطلاع عليه في 2014/08/13.

<http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements>

ما يمكن ملاحظه من خلال هذه الشكل أن تصنيف الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي خلال الفترة

2002-2012، يبرز بأن هنالك هيمنة لهذا القطاع على جميع المستويات من حيث عدد المشاريع المقدر بـ11%،

بتكلفة تقدر بـ156 مليون دج، وتساهم في خلق فرص عمل بـ35%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ18% مشروع

مناصب شغل بـ34% بتكلفة 22.6 مليون دج، وأخيرا قطاع الخدمات بـ9% من عدد المشاريع و12% من

استحداث مناصب عمل بتكلفة 32.8 مليون دج. أما قطاع النقل، هذا القطاع لا يتناسب مع عدد المشاريع الصغيرة

المنجزة والتي تقدر نسبتها بـ58% وتكلفة تتساوى مع القيمة المالية لقطاع البناء والأشغال العمومية بـ9% كما أن عدد

المناصب المستحدثة في هذا القطاع تتساوى تقريبا مع ماإنجده في قطاع الخدمات 15%. أما باقي القطاعات: الزراعة، السياحة والصحة فإنها تساهم في حدود 1% إلى 2% من المشاريع المنجزة. ومع ذلك فإن قطاع السياحة سجل تطورا ملحوظا من حيث القيمة المالية وذلك بنسبة 55% ووفر 3517 منصب شغل.

ثانيا: آليات تمويل ودعم مشاريع المؤسسات المتوسطة والصغيرة: إضافة إلى الموارد الشخصية فإن مصادر التمويل الأخرى حلقة مهمة لبعث مشروعات الاستثمارية وهي كالتالي:

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كأحد البرامج الفاعلة ضمن برامج الاستثمارات العامة التي تم وضعها وتمويلها من قبل الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والوطني.

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات والذين تقل أعمارهم عن 40 سنة⁽¹⁾، تكفل الوكالة المشاريع التي لا تتجاوز قيمة إنجازها 10 ملايين دينار جزائري، من خلال منح امتيازات تشجيعية وتسهيلات عديدة تتمثل في⁽²⁾:

- مساعدات مجانية (استقبال - إعلام - مرافقة - تكوين).
- امتيازات الجبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية بمعدل 5% في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال).

⁽¹⁾ - بن يعقوب الطاهر، مهري أمال، "تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، من حيث التمويل والإنجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة -دراسة حول ولاية سطيف-"، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف 1، ص:6.

⁽²⁾ - الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، المطالع عليه في الموقع الإلكتروني، في: 2014/02/12.

- المساعدات المالية: يستفيد الشباب المستثمر من قرض غير مدفوع 29% من القيمة الكلية للمشروع؛

- المساعدة في الحصول على التمويل المصرفي: بنسبة 70% من تكلفة المشروع.

ووضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل وتضطلع بالاتصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية.

ومن مهامها الوكالة نذكر⁽¹⁾:

- تقديم الاستشارة و الدعم للشباب و مرافقتهم في مختلف مراحل المشروع؛

- إبلاغ الشباب ذوي المبادرات بمختلف الإعانات التي تقدم لهم، و الإمتيازات المختلفة؛

- متابعة المشاريع التي يقوم بها الشباب خلال الإنشاء أو أثناء النشاط أو في حالة التوسع؛

- دعم المؤسسة المصغرة في مواجهة المصاعب المرتبطة بمحيطها؛

- التكوين الدائم للشباب أصحاب المشاريع.

كما بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على

المستوى الوطني لسنتي 2009، 2011 على التوالي: 20848 و 42621 مشروع أما فيما يخص الحصيلة ، الإجمالية

للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ الإنطلاق الفعلي خلال السداسي الثاني سنة 1997 إلى غاية السداسي الأول

من سنة 2011، تم إنشاء 298.151 مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة بصيغها الثلاث لاسيما صيغة التمويل الثلاثي

التي سمحت بخلق 923.418 منصب شغل متوسط مناصب الشغل في المؤسسة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم

تشغيل الشباب قدر ب 3 مناصب في كل من سنتي 2009-2010. كما بلغت حصيلة الوكالة في منح القروض

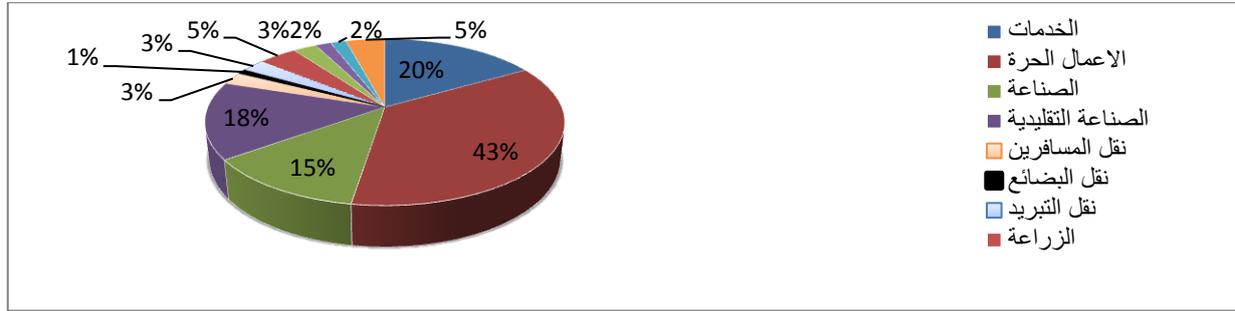
الميسرة للشباب المقاول خلال نفس الفترة ب 79 مليار دج مقابل 242.8 مليار دج بالنسبة للبنوك و 53.5 مليار دج

في إطار المساهمة الشخصية لصاحب المشروع⁽²⁾.

(1) - الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، نفس الرجوع السابق.

(2) - بن يعقوب الطاهر، مهري أمال، "تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، من حيث التمويل والانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة -دراسة حول ولاية سطيف-"، مرجع سبق ذكره، ص:19.

الشكل رقم (3-6): حصيلة نشاط ANSEJ في مجال تمويل المشاريع على المستوى الوطني في 2011 .



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات من نشرة المعلومات الاصحائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement **Bulletin d'information Statistique de la PME, donnees2011 n° 20**, mars 2012.P:44.

2- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM): تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد

سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة الاجتماعية.

فموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض

المصغر التي تعتبر كآلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها المؤسسات المالية والبنوك للمستثمرين، وتتميز هذه الوكالة

بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية وهي تقع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولي وزير التشغيل والإشراف العملي عليها،

ويسر الوكالة مجلس توجيه ولجنة مراقبة ويديرها مدير عام (1) ، وهي تهتم بما يلي:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و القانون المعمول بهما؛

- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛

- إقامة العلاقات المالية مع البنوك والمؤسسات المالية من أجل توفير التمويل المناسب للمشاريع؛

- إبرام الاتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات من أجل الإعلام والتحسيس والمرافقة للمستفيدين من القروض المصغرة؛

-تتابع الأنشطة للمستفيدين في إطار التزامهم بدفتر الشروط؛

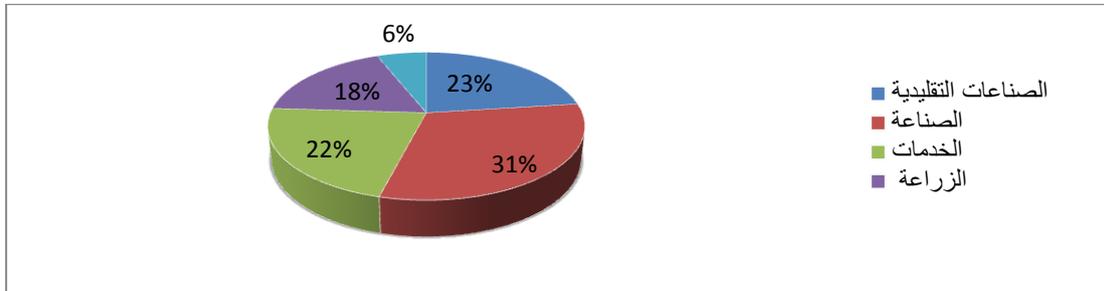
-تقديم سلف بدون فوائد والاستشارات والإعلانات للمستفيدين بمساعدة من الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

(1) - المواد من 1 الى 7 من المرسوم التنفيذي 14/04 المؤرخ في 2004/01/22. والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

لذا و لأجل ضمان المهام المسندة إليها، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لامركزي 49 تنسيقيته ولائية (منها 2 بالجزائر العاصمة) ومرافق واحد لكل دائرة، هذا النموذج يمكن من تنفيذ العمل الجوّاري وتقصير الآجال لاتخاذ القرارات السريعة المناسبة.

ومن أجل تقييم نشاط الوكالة ANGEM كان العدد الإجمالي للسلف بدون فوائد الممنوحة خلال الفترة 2011-2005 يقدر بـ 274776 سلفة⁽¹⁾، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(3-7): حصيلة السلف بدون فوائد لـ ANGEM موزعة حسب قطاعات النشاط للفترة 2011-2005.



www.angem.Dz

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع الالكتروني المطلع عليه في 2014/01/20

من خلال الشكل نلاحظ أن حصيلة السلف الممنوحة بدون فوائد كان من نصيب قطاع الصناعة بنسبة 31%، ثم قطاع الصناعات التقليدية بنسبة 23% ثم الخدمات والزراعة بـ 22% و 18% على التوالي لتعرق الاشغال العمومي نسبة اقل بـ 6%. وقد استطاعت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها إلى غاية سنة 2011 بإستحداث مناصب شغل تقدر بـ 412160 وظيفة.

3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي 01/04 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 6 جويلية 1994، يتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي ، كما يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي، وبالنظر إلى ما تضمنته المادة 03 من المرسوم

(1) - محمد الناصر حميداتو، العيد غربي، "اسهامات هيئات المرافقة والمقاومانية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 19 أبريل 2012 - يومي 18 جامعة قاصدي مرياح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص: 10.

التفديدي رقم 189/94 بأنه يهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب إقتصادية والسعي لإدماجهم مرة ثانية في العمل، وتحسين مستوى التحفيز السارية في الجبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات، وتمثل هذه التحفيزات على وجه الخصوص في تخفيف أعباء الضمان الاجتماعي، وتخفيض الضرائب على الدخل الإجمالي وأرباح الشركات.

وللاستفادة من مزايا الصندوق يجب تتوفر ما يلي: أن يتراوح سن المستفيد ما بين 35 إلى 50 سنة، وأن لا يكون

شاغلا منصب عمل مأجور عند إيداعه طلب الإعانة، أن يتمتع بمهارات وتأهيلات بالنشاط المرغوب القيام به⁽¹⁾.

وتتمثل أهم الإمتيازات الممنوحة من الصندوق بالإضافة إلى الاستشارة ومرافقة خاصة في: الاعفاء من الرسم على

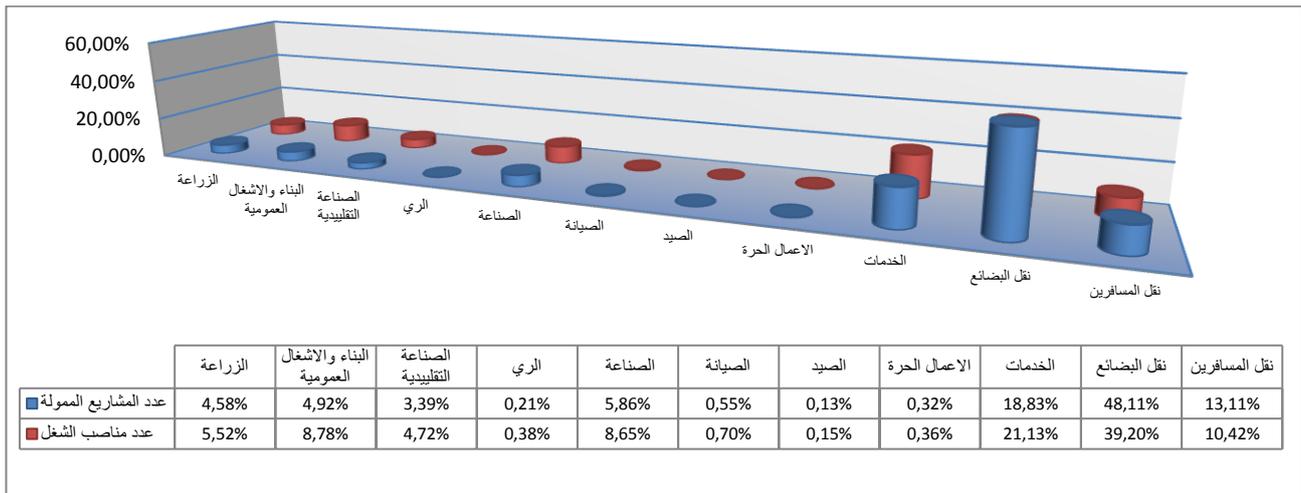
القيمة المضافة للتجهيزات المقتنى، الإعفاء من حقوق التحويل، وتخفيض الرسوم الجمركية إلى 5%.

وفي إطار الجهود التي يبذلها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فقد بلغت كما يوضح الشكل الموالي وذلك من

خلال البيانات المصريح بها من طرف هذا الأخير في 2012/12/31 عدد المشاريع الممولة بـ 74130 مشروع بقيمة

199 مليار دج مما أدى إلى استحداث عدد المناصب التي قدرت بـ 144457 منصب للشباب البطال.

الشكل رقم (3-8): حصيلة نشاط لـ CNAC في مجال تمويل المشاريع واستحداث مناصب شغل على المستوى الوطني إلى غاية 2012/12/31 .



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات من نشرية المعلومات الاصحائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement **Bulletin d'information**
Statistique de la PME, donnees2012n° 22 , avril 2013, P :41.

⁽¹⁾ - مصطفى بلقادم، مصطفى طويطي، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإستراتيجية حكومية لإمتصاص البطالة في الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، ص:14.

من خلال الشكل نلاحظ أن تمويل مشاريع كان من نصيب قطاع النقل البضائع بنسبة 48% بنسبة تشغيل 39.20%، ثم قطاع الخدمات بنسبة 18.83% بنسبة تشغيل 21.13%، النقل المسافرين بنسبة 13.11% بنسبة تشغيل 10.42%، تعرف باقي القطاعات نسب أقل تمويل بدا من قطاع الصناعة المقدر بـ 5.86% والذي استحدث 8.65% منصب شغل، ثم قطاع الأشغال العمومي بنسبة 4.92% والذي أحدث 8.78 منصب عمل، ثم قطاع الزراعة بنسبة 4.85% والذي استحدث 5.52% منصب شغل، لتعرف الصناعة التقليدية تمويل بنسبة 3.39% وبنسبة تشغيل 4.72، ولتشهد باقي القطاعات من أعمال حرة 0.32%، والصيانة 0.55%، والري 0.21%، والصيد 0.13% تمويل أقل، وبنسب تشغيل 0.36%، 0.70%، 0.38%، 0.15%، على التوالي.

4- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR): أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو عبارة عن مؤسسة عمومية يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004⁽¹⁾. ومن بين أهم وظائفه نذكر:

- توفير الضمانات الضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على القروض البنكية؛

- تحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة.

فمنذ شهر أبريل 2004 وإلى غاية ديسمبر 2011 بلغ المبلغ الاجمالي للضمانات الممنوحة من طرف الصندوق

ما يقارب 14 مليار دينار جزائري بما فيها 5 مليار دج التزامات نهائية.

⁽¹⁾ - محمد الناصر حميداتو، العيد غربي، "اسهامات هيئات المرافقة المقاولتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

وخلال 2011 تم منح مبلغ 3275 مليون دج بالنسبة لعروض الضمان ومبلغ 1216 مليون دج بالنسبة لشهادات الضمان، بمعدل 24 مليون دج بالنسبة لعروض الضمان و 18 مليون دج بالنسبة لشهادات الضمان، وقد ارتفع التزامات الصندوق الى 43% بالنسبة لعروض الضمان و45% بالنسبة لشهادات الضمان في 2011. وقد شكلت المشاريع التوسعية نسبة 45% منذ 2004 من اجمالي المشاريع المضمونة، حيث تمكن الصندوق من ضمان 284 مشروع لمؤسسات المتوسطة والصغيرة منشأة جديدة بمبلغ 5.08مليار دج، و308 مشروع لمؤسسات المتوسطة والصغيرة في التوسع بمبلغ 9.33مليار دج⁽¹⁾.

الجدول رقم (3-18): حصيلة FGAR منذ 2004 إلى نهاية 2011.

شهادات الضمان	عروض الضمان	البيان
246	592	عدد الضمانات الممنوحة
22846083790	58458613560	الكلفة الاجمالية للمشاريع دج
11652986506	3366563735	مبلغ القروض المطلوبة دج
51	58	المعدل المتوسط للتمويل المطلوب
5205379309	14417784550	مبلغ المتوسط للضمانات دج
45	43	عدد مناصب الشغل التي تنشأ
21160078	24354366	الاثار حسب الشغل المنشأ دج
11625	29207	
1965255	2001527	الاستثمار حسب الشغل
1002407	1152654	القرض حسب الشغل
447775	493641	الضمان حسب الشغل

المصدر: معطيات من نشرة المعلومات الاصحائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement **Bulletin d'information Statistique de la PME, donnees2011 n° 20**, opcit.P:39.

⁽¹⁾ Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement **Bulletin d'information Statistique de la PME, donnees2011 n° 20**, opcit.P:39.

ثالثا: هياكل دعم وانعاش الاقتصادي المحلي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة: من أجل ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة وتحديد أهدافها الرئيسية تم وضع برامج تجسدت في مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات والتي سيتم إنجاز 50 مشروع مسجل ضمن اطار البرنامج الخماسي 2005-2009 من بينها 33 مركز للتسهيل و17 مشتلة للمؤسسات، فيما يخص مراكز التسهيل تم استلام 15 مركزا من بينها 7 مراكز قد باشرت نشاطها، أما مشاتل المؤسسات فقد تم استلام 7 مشاتل من بينها 4 فقد باشرت نشاطها⁽¹⁾.

1- مراكز التسهيل: في فترة 30 جوان 2011 بلغ عدد مراكز التسهيل في طور الإنجاز ب1638، متواجدة منها 309 بتيبازة، 951 بوهران، 9 بأدرار، 210 بوجعيريج، 24 باليزي، 128 بجيجل، 7 بتمنراست.

2- مشاتل المؤسسات: قدر عدد المشاريع المختصة على مستوى المشاتل في 30 جوان 2011 ب21 متمركزة منها 5 بعنابة، 6 بوهران، 8 بغرداية، 2 ببورج بوعريريج. وهي تخص مجالات التكنولوجيا، الإعلام والإتصال، الخدمات، الصناعة الغذائية، الألياف البصرية، ونظام تحديد المواقع العالمي، إنتاج الطاقة وتطبيق الطاقة الشمسية⁽²⁾.

وبهذا تكون جميع آليات وهياكل دعم الاستثمار لها دور مهم في تطوير تعداد حصيلة المؤسسات المتوسطة والصغيرة ففي نهاية 2011 تم تسجيل 658737 مؤسسة متوسطة وصغيرة تتوزع على: الأشخاص الطبيعيين ب120095 مؤسسة بنسبة 18.21%، والأشخاص المعنويين ب391761 مؤسسة بنسبة 59.41%، والصناعة التقليدية ب146881 مؤسسة بنسبة 22.28% وبالمقارنة مع 2010 نجد أن هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة تزايدت ب6.50%.

⁽¹⁾Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement **Bulletin d'information Statistique de la PME, donnees2011 n° 20**, opcit.P.:32.

⁽²⁾ - محمد الناصر حميداتو، العيد غربي، "اسهامات هيئات المرافقة والمقاولية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:14.

الجدول رقم (3-19): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2002 الى 2011/6/30.

قطاع النشاط	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القطاع الخاص	189552	202979	225449	245842	269806	293946	392013	408155	473482	500854
القطاع العام	778	788	778	874	739	666	626	598	560	599
صناعة التقليدية	71523	79850	86732	96072	106222	116347	126887	162058	133255	141460
المجموع	261853	288587	312959	342788	376767	410959	519526	570838	607297	642913

Source : Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement *Bulletin d'information Statistique de la PME, donnees2011 n° 19*, opcit.P:9.

كما هو ملاحظ من الجدول فإن عدد المؤسسات يشهد تطورا مستمرا بصفة عامة، حيث بلغ تعدادها 261853 مؤسسة منذ 2002 ليصل عددها في 2011/06/30 الى 642913 مؤسسة، كما تتوزع المؤسسات المتوسطة والصغيرة بشكل غير متساوي نظرا للطابع الجغرافي فهي تتميز بتركزها في المنطقة الشمالية بـ 232664 مؤسسة بنسبة 59.39%، متبوعة بالمضاب العليا بـ 119146 مؤسسة وبنسبة 30.40%، بينما الجنوب يحتوي على 39951 مؤسسة بنسبة 10.20%⁽¹⁾.

وبهذا استطاعت الجزائر أن تخلق ما يقارب 400 ألف مؤسسة خلال 10 سنوات، وهذا راجع إلى تطور قوانين وتشريعات الاستثمار، وإلى إسهامات هيئات ووسائل الدعم لهذه المؤسسات، والتي أدت إلى خلق 1724197 منصب شغل، إضافة إلى الجهود الترويجية التي اعتمدها الحكومة الجذبة للمستثمرين الأجانب ورجال الأعمال من خلال عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض وملتقيات دولية للاستثمار.

⁽¹⁾- Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement *Bulletin d'information Statistique de la PME, donnees2011 n° 20*, opcit.P:24.

المطلب الثالث: المقومات السياسية الاجتماعية والثقافية لتهيئة لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

حققت الجزائر تقدما ملموسا فيما يتعلق بتحسين المؤشرات الاجتماعية والسياسية والثقافية وتحقيق الاهداف الانمائية للألفية وتطورها .

الفرع الأول: المقومات الاجتماعية والتنمية البشرية.

حققت الجزائر تقدما ملموسا نحو تحسين المؤشرات الاجتماعية والأهداف الإنمائية وفقا لمؤشر التنمية البشرية (HDI) المنشورة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ففي سنة 2011 احتلت المرتبة 96 من أصل 187 دولة وفي سنة 2012 احتلت المرتبة 93 من أصل 181 دولة، حيث بلغت قيمة المؤشر من 0.710 إلى 0.713 مقارنة بعام 2011⁽¹⁾ ، وبلغ متوسط نمو مؤشر التنمية البشرية في الجزائر الى 0.95% للفترة 2000-2013.

وقد خصص لبرنامج التنمية البشرية حوالي 154 مليار دولار من خلال البرنامج 2010-2014 من خلال إنشاء ما يقرب من 5000 المؤسسات التعليمية، و 1500 من البنى التحتية والصرف الصحي الملائم المقدرد 95%، وتحسين فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب التي قدرت بـ 83% سنة 2011⁽²⁾، كما قدرت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر بـ 0.5% في 2009 مقابل 1.9% في 1988⁽³⁾.

1- تطور مستوى نظام التعليم والتدريب: يلعب التعليم والتدريب دورا هاما في تحقيق التنمية البشرية حيث التعليم مجاني وإلزامي لمن دون 16 سنة في الجزائر حيث بلغ معدل القراءة والكتابة لمتوسط عمر بين 15 و24 قدر بنسبة 94.4% للذكور و 89.1% للإناث للفترة 2006-2012⁽⁴⁾، كما وضعت الدولة استراتيجية وطنية لمحو الأمية من

(1) - Groupe de la Banque Africaine de Developpement, *Perspectives économiques en Afrique 2014* - Édition régionale / Afrique du Nord, p :19.

(2) - African Economic Outlook 2012, Algérie 2012, p:11.

- والتقرير العربي الموحد لسنة 2013، انظر جداول الاحصائيات ،ص:349.

(3) - Groupe de la Banque Africaine de Developpement, "Note de Dialogue 2011-2012", Mai 2011, p : 8.

(4) - <http://www.africaneconomicoutlook.org/en/statistics/>

سن 10 وما فوق حققت مانسبته 18% سنة 2013 مقابل 22% سنة 2008 و85% سنة 1962 بهدف القضاء عليها في أفق 2016، وبلغ عدد تسجيل التلاميذ في الأطوار الثالث مايقارب 8.5 مليون في 2014/2013 حيث ارتفع بنسبة 3.95% مقارنة بسنة 2013/2012، كما شهدت البنية التحتية بناء مؤسسات جديدة لإستعاب العدد المتزايد من التلاميذ التي بلغت 24624 مؤسسة تربوية سنة 2012/2011 مقابل 23292 مؤسسة لسنة 2008/2007 منها 17853 للتعليم الإبتدائي، و4901 مؤسسة تربوية للتعليم المتوسط، و1870 ثانوية. وبشأن الإشراف التربوي سنة 2012/2011 بلغ عدد معلمين التربوي 373874 بنسبة إناث قدرت بـ56%. كما شهد التعليم العالي نموا ملحوظا قدر بـ1.5 مليون طالب في 2014/2013، كما يقاس بمقدار 1.9 مليون خريج في 2013/2012⁽¹⁾، وتوزع المؤسسات الجامعية على 48 ولاية وتضم 48 جامعة، و10 مراكز جامعية، و20 مدرسة وطنية عليا، و07 مدارس عليا للأساتذة، و10 مدرسة تحضيرية، و3مدارس تحضيرية مدججة، و04 ملحقات⁽²⁾. وقدرت ميزانية التجهيز والتسيير لقطاع التعليم بـ5.20% من الناتج المحلي الإجمالي في 2011⁽³⁾، كما قدر الإنفاق العام على التعليم بنسبة 4.3% من الناتج المحلي الإجمال للفترة 2001-2013⁽⁴⁾.

أما بالنسبة لقطاع التكوين المهني عملت الدولة على تطويع التدريب لمتطلبات السوق العمل من خلال الادمج الأكاديمي للشباب حيث قدر عدد المتدربين 687327 في 2012/2011 مقابل 300000 في 2011/2000، وبلغ عدد مراكز التكوين المهني نحو 1081 مؤسسة في 2012/2011 مقابل 984 في 2009/2008، كما زاد عدد المدربين بنحو 14550⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ - <http://www.africaneconomicoutlook.org/en/statistics/>

⁽²⁾ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الموقع الإلكتروني المطلاع عليه: 2014/09/12.

<https://www.mesrs.dz/ar//universites>.

⁽³⁾ -Groupe de la Banque Africaine de Developpement, "**Perspectives économiques en Afrique 2014**", opcit, p :19.

⁽⁴⁾ - الديوان الوطني للاحصائيات، "التعليم، تطور مخصصات ميزانية التسيير والتشغيل لسنوات 2012/2011"، ص:20.

⁽⁵⁾ -Conseil National Economique et Social **rapport sur L'état Economique Social de le Nation2011-2012**, Mai 2013, p :90.

2- تطور المداخيل: تضاعف الأجر القاعدي 10 مرات خلال 12 سنة ليصل إلى 18000 دج سنة 2012⁽¹⁾، إما تطور الدخل الخام للعائلات (*les revenue brut des ménages*)، فإن حصة التحويلات الاجتماعية تحتل تدريجياً مكانة هامة ضمن دخول الأجراء، حيث انتقلت من 1329.10 مليار دينار عام 2010 إلى نحو 2065.074 مليار دينار عام 2011، وهو ما يمثل 55% مقابل 11% في 2010/2009، كما مثلت 14.91% من الناتج المحلي الإجمالي و 24.96% من ميزانية الدولة لسنة 2011⁽²⁾.

الجدول رقم (3-20): تطور الدخل الخام للعائلات. مليار دج.

البيان	2008	2009	2010	2011
تعويضات العاملين	2318.4	2360.5	2917.6	3817.8
الإيرادات المستقلة	2359.3	2763.1	30069.1	3462.4
التحويلات النقدية	1161.5	1214.7	1449.5	1560.5
الدخل الإجمالي للعائلات	5659.2	6338.3	7436.2	8840.7
معدل نمو السنوي	-	12	17	19

Source : Conseil National Economique et Social "rapport sur L'état Economique Social de le Nation 2011-2012", Mai 2013, p : 83

نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي الدخل للعائلات بلغ 8840.7 مليار دج في 2011 مقابل 7436.2 مليار دج في 2010، بزيادة قدرها 18.88، وهيمنت تعويضات العاملين بـ 43.2% بموجب زيادات في الرواتب في 2010 تليها الإيرادات مستقلة 39.2% و 17.7% التحويلات النقدية. هذه الزيادة هي نتيجة الجهود التي تبذلها السلطات لتحسين الظروف المعيشية للسكان؛ تلخيص التدابير فيما يلي:

- إعادة تقييم الحد الأدنى للأجر الوطني بزيادة قدرها 21.67% للفترة 2004-2011 كان نتيجة للاجتماع الثلاثية؛

- رفع مخصصات المساعدات للمستفيدين المحرومين للمقاربة الاجتماعية من خلال المساعدات الاجتماعية.

(1)- الديوان الوطني للإحصائيات، "تطور الأجر الوطني المضمون"، ص: 9.

(2)- Conseil National Economique et Social "rapport sur L'état Economique Social de le Nation 2011-2012", opcit, p : 84

2-1- الشبكة الاجتماعية: حيث بادرت الحكومة خلال 1992، بدفع تعويضات للفئات الاجتماعية بدون دخل وتم حصرها في صيغتين هما:

2-1-1- منحة التضامن الجزائرية: خصصت الأشخاص العاجزين عن العمل وعديمي الدخل والبالغين 60 سنة فأكثر والمقدرة بـ3000 دج في الشهر.

2-1-2- التعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة: تدفع إلى الأشخاص في سن العمل، والذين ليس لهم دخل، في مقابل مشاركتهم في أشغال ذات مصلحة عامة في ورشات البلدية والمقدرة بـ5000 دج.

2-2- إجراءات التضامن الوطني: تشمل مساعدة الأشخاص المسنين، الأطفال المحرومين من الأسر الأشخاص المحتاجين واحتضانهم في للمؤسسات المتخصصة (مراكز المسنين والمعوقين..)، الحماية والإعانة للأشخاص المعوقين من خلال منح شهرية والتكفل بمصاريف اشتراكات الضمان الاجتماعي. ولدعم المداخل منح رئيس الجمهورية الجزائرية المتمدرسين اليتامى أوضحايا الإرهاب، وذوي الدخل الضعيف... الخ منحة التضامن المدرسي في كل بداية سنة دراسية والمقدرة بـ3000 دج.

كما شهد في 2011 متوسط معدل نمو السنوي قدره 15.4 للدخل المتاح للعائلات، ولكن مع درجة أقل 9.5% للفترة 2008-2011 نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الاستهلاكية (مع متوسط نمو سنوي قدره 6.7% لتلك الفترة). كما أن دخل العائلات المتخصص للإدخار تزايد بشكل ملحوظ لينتقل من 1415.1 مليار دج في 2008 إلى مايقارب 2065.8 في 2010 و 2746.8 مليار دج في 2011⁽¹⁾.

3- وضعية سوق العمل، تطورها وآفاقها: من أجل تخفيف الضغوط على سوق العمل اتخذت الدولة سياسة جديدة لترقية تشغيل الشباب وخفض معدل البطالة من خلال:

(1)- Conseil National Economique et Social "rapport sur L'état Economique Social de le Nation 2011-2012", Mai 2013, p :84.

- دعم تنمية المبادرات المقاولاتية التي تعتمد على ثلاث أجهزة لخلق النشاط ويتعلق الأمر بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب البطال الموجه ذوي المشاريع والبالغين بين 19 و30 سنة الذي وفر فرص عمل قدرت بـ 65812 في 2012 بزيادة تقدر بـ 53.65%، وكذا صندوق الوطني للتأمين عن البطالة المخصص للبطالين البالغين بين 30 و50 سنة والراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة والذي وفر فرص عمل قدرت بـ 34801 بزيادة قدرت بـ 88.25%، وبالإضافة إلى القرض المصغر المسير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المخصص لتحفيز التشغيل الذاتي وتطوير المهني الصغير.

- دعم ترقية الشغل المأجور عن طريق جهاز الإدماج المهني الذي يهدف إلى تسهيل الاستفادة من مناصب شغل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى شبكة الوكالة الوطنية للتشغيل *ANEM* بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العام والخاص، حيث يتكون جهاز دعم الإدماج المهني من ثلاث أنواع من عقود الإدماج وهي: عقود ادماج حاملي الشهادات الموجه إلى طالب العمل لأول مرة من حاملي الشهادات العليا والتقنيين الساميين وخرجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني حيث قدرت نسبتهم بـ 31.26%؛ وكذا عقود الإدماج المهني الموجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي للمنظومة التربوية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكويننا تمهينيا و قدرت نسبتهم بـ 39.39%؛ وأخيرا عقود التكوين والإدماج الموجه للشباب طالبي العمل لأول مرة بدون تأهيل وبدون تكوين 29.33%⁽¹⁾ وقد قدر إجمالي مناصب الاقتصادية التي خلقتها الوكالة بـ 673778 للفترة 2010-2012 وبزيادة قدرها 24.03% في 2012⁽²⁾.

4- السكن: ومن الجانب السكن أكثر من 70% الجزائريين ملاكا لسكناتهم وقد انخفض نسبة احتلالها من 7.15 عدد اشخاص في سكن واحد عام 1998 إلى 6.45 عام 2008، حيث تمكن قطاع السكن من إنجاز 800 ألف وحدة سكنية في ظل العمل بالبرنامج الخاص بدعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، بينما بني 912326 في

(1) - ترقية تشغيل الشباب، " محور الرابع لمخطط النشاط لترقية التشغيل ومكافحة البطالة"، على الموقع الإلكتروني المطع عليه في 2013/11/20.

(2) - Conseil National Economique et Social **rapport sur L'état Economique Social de le Nation 2011-2012**, opcit, p :80

اطار البرنامج 2005-2009 وتسعى الدولة إلى إنجاز مليوني وحدة سكنية في أفق 2014 ما يقابل 50 مليار دولار، حيث سجلت 65% سنة 2013 وحسب البرنامج الحكومي المسطر كشف عن برنامج 2015-2019 بناء 1.6 مليون وحدة سكنية اضافية بحلول 2019 للقضاء على السكن الهش وقدر لها ميزانية تقارب 53 مليار دولار⁽¹⁾.

5- النظام التغطية الصحية: تقوم السياسة الصحية الجزائرية على مبدأ حرية الوصول إلى الرعاية الصحية منذ افتتاحها بموجب المرسوم 65/73 المتعلق بإنشاء الرعاية الطبية المجانية في قطاع الصحة في سنة 1973 حيث تعمل الجزائر على تعزيز التغطية الصحية في جميع أنحاء الوطن وإصلاح نظام التمويل لتحسين فرص الحصول على رعاية صحية جيدة لكافة السكان، وقد دعم قطاع الصحة سنة 2005 حيث كان يعرف ركود لمدة 10 سنوات 1995-2005 قدر بـ 9%⁽²⁾، إما للفترة 2005-2010 عرفت تغطية عامة للاستثمارات في المستشفيات قدرت بـ 87% ، وصلت إلى 14 مستشفى جامعي و 250 مستشفى بالجزائر بما حوالي 1.83 سرير لكل 1000 نسمة من السكان⁽³⁾، وارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 67 في عام 1990 إلى أكثر 73 سنة في عام 2011، وبلغت نسبة التغطية الطبية مستوى جيد من 2005-2012 حيث بلغ لكل 10000 نسمة: عدد الأطباء 1.2، الممرضات والقابلات 19.5، أطباء الاسنان 3.1، الصيدالة 2.2، أطباء النفسانيين 0.2، ووحدة العلاج الإشعاعي 0.5⁽⁴⁾، كما وقد خصص للفترة 2009-2025 ميزانية تقدر بـ 20 مليار أورو لبناء وتحديث الموافق الصحية، في حين قدر للفترة 2010-2014 ما يقارب 6.2 مليار أورو لإنهاء 1.610 بنى حتية للصحة العامة المختلفة.

أما التغطية الصحية من جانب نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر وصلت إلى مستوى كبير أكثر من 85% من السكان؛ وتغطي أكثر من 9.47 مليون مؤمن سنة 2011⁽⁵⁾. كما وطبق نظام واسع النطاق لدفع ثلثي الأدوية للذين

(1)- Trésor Direction Générale, **Lettre économique d'Algérie n°30 Mai 2014**, op,cit, p:3.

(2)- Trésor Direction Générale, **Lettre économique d'Algérie, Février 2014**, p:1.

(3)- Trésor Direction Générale, **Lettre économique d'Algérie n°26 janvier 2014**, 28/01/2014, p:4

(4)- Organisation mondiale de la Santé, **Statistiques sanitaires mondiales 2013**. P :120-121.

(5)- Conseil National Economique et Social **rapport sur L'état Economique Social de le Nation 2011-2012**, opcit, p :84.

يقل دخلهم عن الحد الأدنى للأجر المضمون من خلال الإدخال التدريجي للبطاقة الإلكترونية "الشفاء" منذ 2005 حيث قدر عدد مستعملها 23 مليون مستخدم في عام 2013.

وبالتالي عرف انفاق صحي في سنوات الأخيرة الوصول إلى نمو مستدام قدر بـ 56% بقيمة 5.1 مليون دولار لعام 2011، مما وضع الجزائر في المرتبة الرابعة عربيا بين كل من السعودية، مصر، والإمارات المتحدة، حيث استحوذ القطاع الصحة على 8.3% من الإنفاق العام و 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011⁽¹⁾.

وبهذا أكدت الدولة من تحقيق أهداف الإنمائية للإلفية، ويجري بذل جهودها من أجل تحسين والتنسيق بين السياسات العامة وتقديم خدمات ذات نوعية جيدة.

الفرع الثاني: المقومات الثقافية في الجزائر.

تمتلك الثقافة الجزائرية مجموع من التعبيرات المختلفة الفنية واللغوية والمعرفية والمعالم التاريخية والحضارية المتنوعة التي تنفرد بها، والتي جعلتها مهدا للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على انتمائها للفضاء الإسلامي، المتوسطي والإفريقي، فالمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة، من الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية و الرومانية وأخيرا الإسلامية التي فرضت نفسها على التاريخ.

وتشكل مبادئ السياسة الثقافية في الجزائر على الحريات الأساسية وحقوق الانسان والإبداع الفكري والفني والسيادة في سن وتطبيق تنوع التعبيرات الثقافية على أراضيها، وتعزيز المجتمع المدني كممثل الأول والحامل الشرعي للعمل الثقافي في الجزائر، بالإضافة إلى ديمقراطية الثقافة والشفافية الواضحة واللامركزية الثقافية من خلال توزيع المسؤوليات بين مؤسسات الدولة ومختلف الفاعلين في القطاع، وكذا التنمية المستدامة من خلال حماية تنوع التعبيرات الثقافية في الجزائر.

أما من جانب تنمية الصناعات الثقافية والإبداعية تمتلك الجزائر مواهب وإمكانات كبيرة في مختلف القطاعات المرتبطة بهذه الصناعة (السينما، والسمعي البصري، قطاع النشر والكتاب، والتلفزيون ووسائل البث... الخ). ولا يزال عليها بذل جهود كبيرة لتنمية هذه المواهب و الإمكانيات، حيث تسعى السياسة الثقافية إلى إحياء هذا القطاع عن طريق

(1)- Trésor Direction Générale ,*Lettre économique d'Algérie, Février 2014, op, cit, p:1.*

تنمية كفاءات القطاعين العام والخاص في مجال صناعة الثقافة عن طريق تزويدهما بالمعلومات والتجارب وعن طريق تدريب الموارد البشرية على استراتيجيات المشاريع وادارتها و تنفيذها.

ومن أجل تنمية الثقافة السياحية تعمل الجزائر على وضع برامج من أجل حماية و صيانة المنتجات الثقافية والأوجه غير المادية وأشكال التعبير الثقافي التقليدية والمعاصرة والنشاطات الثقافية الأخرى من أجل الإستجابة لتوقعات وحاجات وأذواق السياح ومن أجل أن تقدم لهم تجربة غنية ذات قيمة عالية، ووضع نشاطات وبرامج لنشاطات ثقافية تخاطب السياح خصيصا بشكل يسهل عليهم فهم التعدد الثقافي المحلي⁽¹⁾.

إذن الجزائر تهدف إلى ترويج فكرة واحدة من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي والثقافي وتعزيز اشعاع الثقافة الجزائرية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

الفرع الثالث: الجهود الترويجية التي عقدتها الجزائر أو شاركت فيها.

إضافة إلى جميع المقومات الأساسية للاستثمار المذكورة سابقا تسعى الجزائر إلى تحسين بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار عن طريق جهود ترويجية لتحسين صورتها في الداخل والخارج من أجل واستقطاب رجال الأعمال، والبحث عن مصادر لتمويل المشروعات، تعزيز الشراكات مع حكومات الدول المصدرة لرؤوس الأموال والتكتلات الاقتصادية المختلفة، وتبادل خبرات الترويج للاستثمار، لهذا قامت بمشاركة في فعاليات محلية وخارجية، تراوحت بعقد ملتقيات وندوات ومؤتمرات ومعارض وورش عمل ودورات تدريبية ومنتديات واحتفالات واستقبال وفود استثمارية واجتماعات، التي يتم عقدها على مدار العام في الدول العربية والأجنبية، إضافة إلى حملات ترويجية أخرى تشمل حملات إعلانية وإعلامية ومواقع شبكية جديدة التي تعد من أهم تقنيات ترويج الاستثمار⁽²⁾ للتعريف بالمناخ الاستثماري السائد،

(1) مشروع السياسة الثقافية في الجزائر، مجموعة العمل حول السياسة الثقافية في الجزائر، فيفري 2013، الموقع الإلكتروني المطلع عليه في 2014/09/20.
http://s3.archive-host.com/membres/up/1890583760/Ar_Projet_de_Politique_Culturelle_pour_Algerie.pdf

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار 2010"، مرجع سبق ذكره، ص: 118.

والسياسية المتبعة وكذا برامج الخوصصة، وعرض الفرص المتاحة، والمدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة التي يتم تاهيلها لتحضان مشاريع استثمارية بالمنطقة الصناعية بـ برج بوعرريج، أخرى يجري العمل على انشاءها بتمويل حكومي⁽¹⁾.

الفرع الرابع: الظروف السياسية والأمنية.

حصلت الجزائر على الإستقلال سنة 1962 واعتمدت النظام الجمهوري المتمثل في ثلاث سلطات: السلطة التنفيذية مجسدة في رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، والسلطة القضائية، وتميزت هذه الفترة بالاستقرار والسلام الاجتماعي إلى أن عصفت بالجزائر أحداث العنف والأمن مطلع التسعينيات فقدت الثقة بين الحاكم والمحكوم، ما جعل الجزائر تصنف من بين الدول ذات الخطر السياسي المرتفع عند الهيئات الدولية المتعلقة بضمان الاستثمار الأمر الذي قلص من جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، مما إجبر الدولة على القيام بالعديد من المبادرات لتعزيز وتوطيد السلام الاجتماعي، حيث اشتملت هذه المبادرات على ميثاق السلم والمصالحة عن طريق الإستفتاء التي جاء بها السيد عبد العزيز بوتفليقة بعد انتخابه كرئيس للجمهورية سنة 1999 الذي ينص على عفو عن اعمال العنف السياسي للعشرية السوداء، مما ساعد على استقرار الوضع الأمني بشكل كبير، فتحسن بذلك ترتيب الجزائر في بعض مؤشرات المخاطرة. كما بذلت الحكومة جهود -من خلال انتخابه إلى ولاية رابعة سنة 17 أبريل 2014 كرئيس الحالي للدولة الجزائرية- في الإنفتاح الديمقراطي والحكم السياسي بالتخلي عن نظام الحزب الواحد، حرية الصحافة، وتكوين جمعيات... الخ، أدت هذه التطورات إلى ظهور مجتمع مدني أكثر ديناميكية⁽²⁾.

(1) - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار 2011"، مرجع سبق ذكره، ص 115.

(2) - Groupe de la Banque Africaine de Developpement, "Note de Dialogue 2011-2012", op, cit, p :05.

وفي المجال الأمني أدخلت السلطان الأمنية تدابير قانونية وتنظيمية بداية من سنة 2012 لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود تهدف إلى تعزيز الرقابة على الحدود من خلال مكافحة الإرهاب وتهريب السلع وقمع الهجرة السرية، والتجارة غير الرسمية عبر الحدود والأسلحة والمخدرات ووسائل الإتصال، مما أدى إلى عودة السلم والسلام⁽¹⁾.

كما كان للجزائر دور ريادي في تسوية عدة قضايا دولية وإقليمية حيث استعملت كل الأوراق وأدوات الضبط التي تمتلكها سواء العسكرية والأمنية أو الدبلوماسية والسياسية لحل النزاعات كالتزاع السياسي في ليبيا والأزمة الأمنية في مالي.

المبحث الثالث: جهود الدولة في تهيئة مناخ الاستثمار في مجال علاقات الدولية الإقليمية.

إن المعطيات العالمية حاليا تفرض على الجزائر الدخول في التكتلات لإكتساب نوع من القوة على الساحة الدولية، بالإضافة إلى إبرام الاتفاقيات الدولية، كل هذا من شأنه أن يجفز المستثمرين الأجانب ويشجعهم على الاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول: تهيئة مناخها الاستثماري على المستوى المنظمات الدولية.

تسعى الجزائر للعمل من أجل الوصول إلى مناخ استثماري جيد يؤهلها للمشاركة في الاستثمار العالمي وبالتالي إيجاد مكانة لها بين الدول، مما يساعدها في الإنضمام إلى المنظمات والمؤسسات الدولية.

الفرع الأول: الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

كان أول طلب تقدمت به الجزائر للإنضمام إلى المنظمة في تاريخ 3 جوان 1987⁽²⁾، لكن هذا الطلب لم يتم الرد عليه من طرف المنظمة إلا في تاريخ 1997، حيث بدأت أولى المفاوضات المتعددة الاطراف لإنضمام الجزائر إلى

(1) - Groupe de la Banque Africaine de Developpement, *Perspectives économiques en Afrique 2014*, op cit, p :18.

(2) - عياش قويدرين ابراهيمي عبد الله، "آثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، بين التفاؤل والتشاؤم"، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني، ص: 62.

المنظمة بتاريخ 22 أبريل 1998 بأجابتها عن 30 سؤال حول هيكله الاقتصاد الجزائري وتطوره⁽¹⁾، وتواصلت المفاوضات سنة 1999 بالموازاة مع انعقاد مؤتمر ستايل بأمريكا وكان على الجزائر بدأ المفاوضات الثنائية الأطراف وتم تقديم مدونة تتضمن قواعد ومبادئ النظام التجاري الجزائري لكن لم تستأنف هذه المفاوضات إلى سنة 2000، أين اتجهت الجزائر إلى خوض غمار المفاوضات الثنائية في 19 أبريل 2002 التي دامت 18 شهر تحاول الجزائر فيه الالتزام بتحرير الاقتصاد الوطني وتوفير وسائل الحفاظ على المصلحة الوطنية، حيث تلقت الجزائر حوالي 1200 سؤال⁽²⁾ إلى غاية 28 نوفمبر 2003 أين تم انعقاد المفاوضات بوفد جزائري يتكون من 28 عضوا يمثلون الإدارة والقطاعات الاقتصادية ذات أهمية لدى المنظمة العالمية للتجارة برئاسة وزير التجارة، وقد تضمن جدول الأعمال هذا الاجتماع تأهيل الإطار التشريعي المنظم لقطاع التجارة الخارجية، إلى جانب محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة، والتطرق إلى المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمر من قبل البرلمان الجزائري⁽³⁾. وفي 25 فيفري 2005 استكملت المفاوضات بتقديم الجزائر لعروض مفاوضات بتطبيق الرسوم الجمركية المسموح بها في المنظمة أي من 0% إلى 20% للقطاع الصناعي، وما بين 0% و 25% للقطاع الفلاحي، وهذا يتعد كثيرا على المدى الذي تطبقه الجزائر والذي يصل إلى 45% وبالتالي يتناقى وقواعد المنظمة التي تنص على مبدأ المعاملة بالمثل⁽⁴⁾. مما لم يحرز أي تقدم بالإنضمام للمنظمة، وبعد حوالي 3 سنوات في 17 جانفي 2008 تم تقليص نقاط الاختلاف مع الدول الاعضاء في المنظمة من 150 نقطة إلى 8 نقاط⁽⁵⁾، مما أدى سنة 2009 إلى تعزيز قدراتها التفاوضية بالتوقيع على 6 اتفاقيات ثنائية مع كل من الأروجواي، سويسرا، فنزويلا، استراليا، البرازيل، وكوبا. وفي 5 أبريل 2013 ستأنف المفاوضات حول انضمام الجزائر إلى منظمة

⁽¹⁾ Bouchelaghem Khaled, "adhésion de l'Algérie a L'OMC : "réalités et perspective", institut supérieur de commerce et d'administration des entreprises, 1er cours de politique commerciale, Casablanca du 08 juillet au 27septembre 2002, p .07.

⁽²⁾ - سليم سعداوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، معوقات الانضمام وأفاقه، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 53.

⁽³⁾ - عياش قويدرين ابراهيمي عبد الله، "آثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، بين التفاوض والتشاور"، مرجع سبق ذكره، ص:63.

⁽⁴⁾ - نفس المرجع، ص:63-64.

⁽⁵⁾ - Talahit Fatiha, Souam Said, Barbet Philippe, "Enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'Algérie à l'OMC", document de CEPN, n ° 2009-05, p 8.

التجارة العالمية التي واصلت النظر في نظام التجاري الجزائري والنظر في التطورات المتعلقة بالتشريعات⁽¹⁾، حيث أكد وزير التجارة الجزائري أن "دراسة النظام التجاري الجزائري لا زالت متواصلة فيما يخص نظام رخص الاستيراد والعراقيل التقنية التي تواجهها التجارة وتنفيذ الإجراءات الصحية والخاصة بالصحة النباتية وتطبيق الرسوم الداخلية والمؤسسات العمومية وعمليات الخصخصة والإعانات وبعض الجوانب المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية التي تمس التجارة." وقد تم إجراء مفاوضات ثنائية مع عدد من الدول من بينها 13 دولة سنة 2013 ووقعت اتفاقات ثنائية مع كوبا والبرازيل والأوروغواي وسويسرا وفنزويلا والأرجنتين. وقد أجابت الجزائر إلى غاية نهاية 2013 على 1933 سؤال تتعلق أغلبيتها بمعلومات مرتبطة بالقوانين والتنظيمات المتعلقة بالتجارة السارية والتوضيحات الخاصة بنظام التجارة الخارجية الجزائرية بصفة عامة، إضافة إلى 10 اجتماعات رسمية منذ تنصيبها كان أولها في سنة 1998، واجتماعين غير رسميين أخيرهما كان في نهاية مارس 2012⁽²⁾.

وقد رحب أعضاء منظمة التجارة العالمية التقدم الكبير الذي حققته الجزائر خلال تعديل نظامها التجاري وأعرب عن تأييده القوي لانضمام المبكر، خلال اجتماع لفوج العمل على الإنضمام الجزائر للمنظمة التي وقعت في 31 مارس 2014، أين أعلنت الجزائر عن نيتها للإنضمام إلى الإتفاق على تكنولوجيا المعلومات *ATI* وهي اتفاقية متعددة الأطراف تلزم المشاركين على القضاء على جميع التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا المعلومات التي يشتملها الإتفاق، وأعلنت أيضا على المشاركة في المعاهدات المنظمة على شبكة الأنترنت المنظمة العالمية للملكية الفكرية *WIPO* التي تهتم بحماية الملكية الصناعية وحماية حقوق المؤلف⁽³⁾.

⁽¹⁾ - OMC 2013 : "L'Algérie reprend les négociations en vue de son accession à l'OMC", 5avril 2013.
http://www.wto.org/french/news_f/news13_f/acc_dza_05apr13_f.htm.

⁽²⁾ - وزارة التجارة الجزائرية، "انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"، الموقع الإلكتروني اطع عليه في 2014/08/20 .
<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers13/aps040413ar.pdf>

⁽³⁾ - OMC 2014 : "L'Algérie enregistre des progrès substantiels dans les négociations sur son accession à l'OMC", 31mars 2014.
http://www.wto.org/french/thewto_f/acc_fa1_algerie_f.htm

ومن كل سبق يتضح أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيمكنها من خلق محيط استثماري ملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلق تحفيزات جديدة فيما يتعلق بالملكية الفكرية للمؤسسة وزيادة المبادلات التجارية التي تسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: برامج الإصلاح الإقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية.

في إطار الإصلاحات التي باشرتها الجزائر عام 1988 تم وضع دستور جديد 1989 الذي فتح الباب أمام المبادرة الخاصة من خلال البنود التي كانت تمثل حاجزا وعائقا للتغيير الاقتصادي. لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية في عام 1989 للحصول على التمويل في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني. حصلت الجزائر على التمويل بقبول تنفيذ الوصفات الإصلاحية عبر أربع اتفاقيات امتدت على طول الفترة (1989-1998) على النحو التالي:

1- برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990: تم توقيع أول اتفاق بين الجزائر* وصندوق النقد الدولي بقيمة 200 مليون دولار ثم 360 مليون دولار لتعويض انخفاض أسعار البترول⁽²⁾، يندرج جزء منه في إطار ما يسمى ببرامج التثبيت والجزء الآخر في إطار تسهيل التمويل التعويضي⁽³⁾، ويهدف إلى معالجة عجز ميزان المدفوعات، عن طريق إدارة سليمة للطلب المحلي، بترشيد الإنفاق العام، وصرامة السياسة النقدية وتخفيض قيمة العملة المحلية، الإتجاه نحو تحرير الأسعار، إنشاء بنك اجنبية منافسة وفق قوانين الجزائرية،... الخ⁽⁴⁾.

⁽¹⁾-Tayeb Mohamed Medjahed, "le droit de l'OMC et perspectives d'harmonisation du système algérien de défense commerciale", Ed.Houma, Alger, 2008, p. 118.

⁽²⁾ - انضمت الجزائر بعد الاستقلال 1962/03/26 الى صندوق النقد الدولي، وكانت حصتها تقدر بـ 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS).

⁽³⁾ - ساحل محمد، تجربة الجزائر في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تقييمية)، مجلة علوم إنسانية، الجزائر، العدد 41، 2009، ص 1-2..

⁽⁴⁾ - Mustapha mekideche, "l'Algérie entre l'économie de rente et économie émergente", Ed: dahlab, alger, 2000, p : 63.

⁽⁴⁾ - Hocine Benisaad, "L 'ajustement structurel: L 'expérience du Maghreb", O.P.U Alger, 1999, P :59.

2- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992: تم التوقيع على هذا الاتفاق بين

الجزائر و صندوق النقد الدولي بقيمة 400 مليون دولار⁽¹⁾ على شكل أقساط يسحب الاول في جوان 1991، والثاني

في سبتمبر 1991، الثالث في ديسمبر 1991، والرابع في مارس 1992، ويهدف هذا الاتفاق إلى مواصلة

الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي من خلال⁽²⁾:

- تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؛ والعمل على ترقية دور المؤسسات العمومية والخاصة في تنويع الصادرات

لمواجهة الصدمات الخارجية؛

- ترشيد الإستهلاك والإدخار عن طريق ضبط أسعار السلع والخدمات، تحرير التجارة الخارجية تحريرا تاما، اصلاح النظام

الجبائي والجمركي و تقليص سعر الصرف، خصوصية المؤسسات العمومية.

3- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث 01 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995: بموجب اتفاق التثبيت تحصلت

الجزائر على قرض قدر ب 457.2 مليون وحدة سحب خاصة من صندوق النقد الدولي صاحبه اتفاق مع البنك الدولي

للحصول على قرض ب 374 مليون دولار في اطار قروض تمويل الطوارئ، وإرتكز هذا البرنامج على جملة من المحاور تمثلت

في تصحيح مالية الدولة وسعر الصرف بهدف تعديل الدينار وتقليص عجز الموازنة، إعادة توازن الأسعار ومراجعتها ورفع

الدعم عنها، تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، تحرير التجارة الخارجية مع تنويع الصادرات، تخفيف خدمات

الديون الخارجية باعادة جدولة الديون، للمرة الأولى مع نادي باريس نهاية عام 1994 مست 4.4 مليون دولار على

مدى 16 عاما منها 4 سنوات معفاة من الدفع⁽³⁾، بعدها تقدمت الجزائر مرة ثانية إلى نادي باريس والمرة الاولى إلى

⁽¹⁾ - ساحل محمد، تجربة الجزائر في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تقييمية)، مرجع سبق ذكره، ص:2.

⁽²⁾ - Hocine Benisaad "Algérie : restructuration et réformes économique 1979-1993", O.P.U Algérie ,1993p:142

⁽³⁾ - أكرام مياسي، "الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاسه على القطاع الخاص في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص: 188-190.

نادي لندن في جويلية 1995 من أجل إعادة جدولة ديونها ولم تتحقق هذه الأخيرة إلا في جوان 1996 حيث تم جدولة 7 مليار دولار مع نادي باريس و3.2 مليار دولار مع نادي لندن⁽¹⁾.

4- برنامج التعديل الهيكلي- التمويل الموسع-: من 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998: بعد تطبيق

برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة كاملة، وافق الصندوق على منح قرض للجزائر قدر بـ 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة، ما يعادل 1.8 مليار دولار، في إطار برنامج التصحيح الهيكلي والذي دخل حيز التنفيذ في 22 ماي 1995، وكان هدف هذا الإتفاق إعادة الإستقرار للاقتصاد الجزائري وتجاوز مرحلة الإنتقالية نحو الاقتصاد السوق بأقل التكاليف من خلال ما يلي⁽²⁾:

- تحقيق نمو في الناتج الداخلي خارج المحروقات بنسبة 5% سنويا؛

- الإستقرار الدائم مع معدل تضخم معقول، وتخفيض العجز في الميزان التجاري؛

- تحسين توازن الميزانية و ذلك خلال فترة الإنتقال، و تشجيع الصادرات خارج المحروقات؛

- اصلاح النظام الضريبي و البنكي والمالي و التركيز على تحرير التجارة الخارجية؛

- تحقيق فعالية في السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف و العمل على جعل الدينار قابل للتحويل.

وفي مرحلة الإنتعاش الاقتصادي للجزائر فلم تعرف فيه برنامج رسمية مع صندوق النقد الدولي إلا بمشاركتها في

النظام المعمم للنشر في بيانات ومشاورات الصندوق، أما بالنسبة للبنك الدولي عمل منذ فبراير 2011 على إنشاء

استراتيجية الشراكة جديدة مع الجزائر التي تقوم على أساس ثلاث مجالات: تعزيز النمو من خلال تنويع الاقتصاد، وتعزيز

التنمية المستدامة والحد من الفوارق الإقليمية، وتعزيز المؤسسات للتخطيط الاقتصادي والرصد والتقييم البث فيها⁽³⁾.

⁽¹⁾ - مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية"، دار الحامد، الاردن، الطبعة الاولى، 2009، ص:140.

⁽²⁾ - ساحل محمد، "تجربة الجزائر في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تقييمية)"، مجلة علوم إنسانية، مرجع سابق، ص:2.

⁽³⁾ - Groupe de la Banque Africaine de Développement , "Note de Dialogue 2011-2012", op cit, p :15.

المطلب الثاني: تهيئة مناخها الاستثماري على المستوى الجهوي.

أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات على المستوى الجهوي من أهمها سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: الإتحاد المغرب العربي.

اتحاد المغرب العربي (UMA)، هو اتحاد يجمع دول المغرب العربي، تأسس بتاريخ 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش المغربية ويتألف من خمس دول هي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا. حيث اجتمع بهذا التاريخ رؤساء وملوك وقادة هذه الدول ووقعوا على معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، المعلن عنها ببيان زوالدة - الجزائر الخاص في 10 جوان 1988⁽¹⁾، الذي فرضت وجوده التحديات الإقليمية والدولية التي تواجهها دول الإتحاد، ومن بينها بروز العديد من التكتلات التجمعات الاقتصادية الجهوية سواء لدى البلدان الصناعية المتقدمة أو لدى البلدان النامية، مما لزم على دول الإتحاد مواجهتها بتجميع القوى الاقتصادية للبلدان الخمس وتوظيفها في عملية الإندماج⁽²⁾.

ومن بين أهدافه: فتح الحدود بين دول الإتحاد للسماح بتنقل الأفراد والسلع ورؤس الأموال بدون أي قيد، وانتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، بالإضافة إلى احترام القانون الداخلي لكل بلد في مجال الاستثمار، وتكريس مبدأ حرية الاستثمار، ومعاملة المستثمر المغربي كمعاملة المستثمر الوطني ومنحه نفس الامتيازات⁽³⁾. كما يهدف اتحاد المغرب العربي إلى:

في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء لمواجهة بقية التكتلات الجهوية والإقليمية والدولية مجتمعين وبصوت واحد وبسياسة واحدة وذلك عن طريق التنسيق الدبلوماسي.

في ميدان الدفاع: احترام سيادة كل دولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم دخول في تحالفات مع دول أخرى من خارج الإتحاد التي قد تضر بإحدى دوله واحترام الحدود الدولية فيما بينهم.

⁽¹⁾ - Salah Mouhoubi, "l'Algérie et le Tiers-monde face à la crise", édition, ATTARIK, Alger, 1990, P. 69.

⁽²⁾ - محي الدين الحضري، "اتحاد المغرب العربي و الفضاء الاقتصادي الأوروبي الجديد" - مركز دراسات المغرب العربي و البحر الأبيض المتوسط - منشورات مركز الدراسات الدولية للمغرب العربي و البحر المتوسط، تونس، 1993، ص:16.

⁽³⁾ - بوكساني رشيد، ديبش أحمد، "مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغربي"، مجلة الدراسات الاقتصادية، دار الخلدونية، العدد الرابع، سبتمبر 2004، ص:90-

في الميدان الاقتصادي: القيام بإنشاء مشروعات مشتركة بين دول الاتحاد لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها، وإقامة منطقة تجارة حرة، وسوق مغاربية مشتركة، وتشجيع الاستثمارات البينية بين دول الاتحاد، ذلك لتحقيق الرفاهية لشعوب دول الاتحاد.

في الميدان الثقافي: تشجيع التعاون الثقافي بين دول الاتحاد، وذلك عن طريق تشجيع التعليم والتكوين، والحفاظ على هوية الشعوب المغاربية العربية الإسلامية

تعتبر منطقة المغرب العرب من أهم المجالات الاقتصادية الحيوية بوزنها الجيوسراتيجي الهام على مستوى مواردها وامكانياتها، وعلى مستوى علاقتها التشاركية مع التجمعات الإقليمية فيما يتعلق بحركة السلع والخدمات ورؤس الأموال والأيدي العاملة⁽¹⁾، فبالإشارة إلى الجدول شكلت التجارة أكثر من 85% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2008⁽²⁾، حيث شكلت الصادرات الإجمالية أقل من بين 57% إلى 32% من إجمالي الناتج المحلي وتستورد أقل من بين 67% إلى 28% في اتحاد المغرب العربي خلال الفترة 2000-2008 وهذا يمثل زيادة طفيفة عن مستويات التجارة في 1990⁽³⁾.

الجدول رقم(3-21): التجارة في اتحاد المغرب العربي (% من الناتج المحلي الإجمالي).

2008-2000		1999-1990		البيان
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
23	42	24	26	الجزائر
28	57	25	29	ليبيا
68	40	48	37	موريتانيا
37	32	31	26	المغرب
52	49	47	43	تونس

Source: World Bank, GDF and WDI data, April 2010

⁽¹⁾ - صالح صالح، "التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، 2003، ص: 42.

⁽²⁾ - World Bank, "Economic Integration in the Maghreb", World Bank middle east and north arrica region October 2010, p:7.

⁽³⁾ -Norehan Abdullah ,Hussin Abdullah, "The Determinants of Trade and Trade Direction of Arab Maghreb Union (AMU)", research academy of social sciences, Journal of Empirical Economics, Vol. 2, No ,2 .,2014, p: 47.

أما بالنسبة للجزائر، فإن الإنخراطها في الاتحاد من شأنه أن يمهّد لها للعب دور بارز سواء على المساحة الأفريقية أو العربية نتيجة لموقعها الإستراتيجي وإمكاناتها المادية والبشرية⁽¹⁾ هذا من جهة، وتمكينها من الإندماج العالمي الاقتصادي عبر الشراكة مع منظمات حكومية دولية، ووكالة الأمم المتحدة، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الإفريقي للتنمية، وأمانة النيباد⁽²⁾ من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس بادرت الجزائر سنة 2003 إلى إطلاق مشروع المجموعة الاقتصادية المغاربية المشتركة الذي من شأنه تحفيز الإندماج الاقتصادي وتبسيط فرص التكامل مع التركيز على المقاربة الاقتصادية لتجاوز الإشكالات السياسية، وذلك بجعل اتحاد المغرب العربي فضاء اقتصاديا موحدًا وقطبا فاعلا يساعد على إنجاز المشاريع المغاربية الإستراتيجية لاسيما في مجالات البنية التحتية والموارد المائية والفلاحة و الطاقة الجديدة والمتجددة لتحقيق التكامل والإندماج بين دول المنطقة.

كما أن انضمامها للاتحاد يحقق لها وضع افضل في تجارتها الخارجية حيث أدرجت الجزائر البعد المغاربي في مشاريعها التنموية الوطنية، كالطريق السيار شرق-غرب والربط الكهربائي والربط الهاتفي بكامل الألياف البصرية بين الجزائر وأغلب دول الإتحاد و كذا توسيع شبكة السكك الحديدية ومد أنابيب الغاز التي تربط بين الجزائر وأوروبا عبر تونس مشروع ترانس ماد" وعبر المغرب مشروع "جي-أم-أو"، وهذا يعود بالفائدة الشاملة على المنطقة.

كما يؤمن لها الاستفادة من المشاريع الاقتصادية المشتركة وتنمية المناطق الحدودية وتأمينها حيث بادرت الجزائر الى عقد مجلس وزراء خارجية دول الإتحاد بتاريخ 09 جويلية 2012 خصص لبحث إشكالية الأمن ووضع المبادئ

⁽¹⁾ - لعجال أعجال محمد امين، "معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغاربي، وسبل تجاوزه ذلك"، مجلة الفكر، العدد الخامس، جامعة بسكرة، ص: 22.

⁽²⁾ - الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال افريقيا، التصنيع من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في شمال افريقيا، "حصيلة أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال افريقيا"، الاجتماع التاسع والعشرون للجنة الخبراء والحكومية الدولية، المغرب، 4-6 مارس، 2014، ص: 06. الموقع الالكتروني المطلاع عليه: 2014/06/10.

العامة لسياسة أمنية مغربية مشتركة. والقضاء على التجارة غير الرسمية على الحدود (السوق الموازية)، وبلورة مواضيع تمس مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والحوار المتكافئ مع المجموعات الإقليمية والدولية⁽¹⁾.

كما تعمل الجزائر على تطوير وترقية علاقاتها الثنائية مع كافة الدول الأعضاء في الإتحاد للوصول الى مستويات تمكنها من الإنطلاقة الفعلية لتحسيد مفهوم التكامل والإندماج الاقتصادي بين الدول المغربية حيث صادقت الجزائر على 29 اتفاقية من أصل 37 اتفاقية تم إبرامها في إطار الإتحاد⁽²⁾.

الفرع الثاني: الشراكة الأورومتوسطية.

تشكل الشراكة الأورومتوسطية المسماة أيضا "عملية برشلونة" والتي تأسست عام 27-28 نوفمبر 1995 بمدينة برشلونة الإسبانية، أكثر مساعي الإتحاد الأوروبي أهمية حتى الآن للتقارب مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط⁽³⁾. وتم اتفاق في هذا المؤتمر على تحديد اهداف رئيسية للشراكة الاورو متوسطية وهي: تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، بناء منطقة من الرخاء والازدهار المشترك عن طريق اقامة منطقة للتبادل الحر تدريجيا بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية مع توفير دعم مالي من الاتحاد لتسهيل عملية التحول الاقتصادي، ومساعدة الشركاء على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذا التحول، تعزيز قيام مجتمع مدني حر ومزدهر عن طريق تنظيم عمليات التبادل الثقافي، وتنمية الموارد البشرية، ودعم المجتمع المدني والتنمية الاجتماعية⁽⁴⁾.

(1) - United Nations Economic Commission for Africa North Africa Office, **Regional integration and development of intra-regional trade in North Africa: what potential trade?**, Morocco, 2013, p:02.

(2) - وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "مساهمة الجزائر في بناء اتحاد المغرب العربي"، الموقع الالكتروني المطلاع عليه في 2014/08/10: http://www.mae.gov.dz/news_article/1969.aspx

(3) - التقرير السنوي عن البرنامج ميداء العام 1999، "مفوضية الاتحاد الاوروبي، بروكسل، 2000"، ص: 3.

(4) - سمير امين، وآخرون، "العلاقات الأوروبية العربية، قراءة عربية نقدية"، مركز البحوث العربية والافريقية، القاهرة، ماي 2002، ص: 19.

وقامت الجزائر بخطوة ايجابية في اطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بمقتضى اتفاقية موقعة بالأحرف الأولى المؤرخة في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، وهذا بعد سلسلة من الجولات ليتم في النهاية للوصول إلى اتفاق نهائي في 22 أبريل 2002 بمدينة فالنسيا الإسبانية دخلت حيز التنفيذ في مارس 2005⁽¹⁾.

يهدف هذا الإتفاق إلى الربط على المدى البعيد بين الاقتصادين الجزائري والأوروبي ولا يختلف شراكة الأروجزائرية في جوهرها عن اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطة مع الاتحاد الأوروبي، لكن ما يميزها هو تضمينها للمفهومين جديدين المتعلقان بالعدالة والشؤون الداخلية بين الطرفين، وقد احتوى الإتفاق الجزائري الأوروبي على 110 مادة⁽²⁾.

وقد عرفت العلاقات بين الطرفين أشكالا متعددة من التعاون في مختلف القطاعات فعلى الصعيد الدولي يتعاون الاتحاد الأوروبي والجزائر على إقامة منطقة مستقرة، وسلمية، وموحدة ومزدهرة. أما على المستوى الثنائي يدعم الاتحاد الأوروبي بشكل كامل حليفه الاستراتيجي في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية. ومن أهم المعالم التاريخية بين الطرفين نذكر ما يلي⁽³⁾:

*1972: سياسة «النهج المتوسطي الشامل».

*1976: أول اتفاق للتعاون الأوروبي - الجزائري.

*1976-1995: التوقيع على أربعة بروتوكولات للتعاون الاقتصادي والمالي.

*1991: السياسة المتوسطة المتجددة.

*1995: إعلان برشلونة.

*1995-2006: آليات التعاون المالي المتوسطي (ميذا) التابعة لإعلان برشلونة قصد تأهيل المؤسسات الجزائرية

⁽¹⁾ - *Délégation de l'Union Européenne en Algérie, Accords de coopérations Algérie - Union européenne : 30 ans de coopération.*

http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/eu_algeria/political_relations/index_fr.htm.

⁽²⁾ - أكرام مياسي، "الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاسه على القطاع الخاص في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص: 214.

⁽³⁾ - *Délégation de l'UE en Algérie, L'Algérie et l'Union européenne, Centre d'information pour le voisinage européen, un projet financé par l'Union européenne 2014, p : 2.*

http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/documents/more_info/brochure_a3_algeria_-_finale01.pdf.

* 2004: إطلاق سياسة الجوار الأوروبية.

* 2005: دخول حيز التنفيذ لاتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي - الجزائر.

* 1997-2013: الآلية الأوروبية للجوار والشراكة: آلية لتمويل عمليات التعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

* 2008: إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط.

* 2012: بداية المفاوضات المتعلقة بـ «خطة العمل بين الاتحاد الأوروبي والجزائر».

* 2014-2020: آلية الجوار الأوروبي تحل محل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة: تنطلق مرحلة جديدة للآفاق المالية

المستقبلية للاتحاد الأوروبي وتمتد لفترة سبع سنوات ما بين 2014 - 2020 . ويتم تنظيم إطار التعاون للأعوام الأربعة

الأولى لهذه المرحلة الجديدة ضمن وثيقة برنامج تعتمد على أهداف اتفاقية الشراكة ويتم تمويلها من طرف الآلية الأوروبية

للجوار الجديدة، التي تحل محل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، ويواصل هذا البرنامج الجديد السير على خطى التعاون

السابق، علاوة على تعزيز الروابط بين برمجة التعاون وتطوير العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، ولاسيما فيما

يتعلق بخطة العمل المقبلة لاتفاقية الشراكة التي يتم حاليا التفاوض بشأنها.

ويغطي التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بشكل رئيسي المجالات التالية:

- تعزيز المؤسسات والبنية التحتية الاقتصادية من أجل تنفيذ اقتصاد السوق (دعم تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة،

وتعزيز نظام الجودة، وتيسير التجارة، وتحسين مناخ الأعمال ...)

- تنمية الموارد البشرية وتشجيع التوظيف (كدعم قطاعات التكوين المهني والتعليم، وتعزيز آليات خلق الوظائف ...)

- توطيد سيادة القانون والحكم الرشيد (كمرافقة قطاع العدالة، وإصلاح نظام السجون وتعزيز المؤسسات ...)

- التنمية المستدامة والحفاظ على التراث الثقافي (تنظيم التبادل الثقافي، ودعم السياسات البيئية والتنمية المحلية ...).

الجدول رقم(3-22): مجموع السلع لأكبر الشركاء التجاريين للجزائر لعام 2012.

الدول	الواردات %	الدول	الصادرات %	الدول	التجارة %
العالم	100	العالم	100	العالم	100
الاتحاد الاوروبي	52.4	الاتحاد الاوروبي	55.3	الاتحاد الاوروبي	54.1
الصين	11.8	الولايات المتحدة الامريكية	15	الولايات المتحدة الامريكية	10.3
الارجنتين	3.6	كندا	7.1	الصين	4.9
تركيا	3.6	البرازيل	4.7	كندا	4.6
الولايات المتحدة الامريكية	3.5	هونغ كونغ	3.7	البرازيل	3.9
البرازيل	2.7	تركيا	3.7	نوكيا	3.6
كوريا جنوبية	2.6	الهند	1.5	هون كونغ	2.2
روسيا	2.4	تونس	1.4	الهند	1.8
الهند	2.2	المغرب	1.4	الارجنتين	1.5
اليابان	1.8	اليابان	1.2	اليابان	1.5

Source: European Commission, *European Union, Trade in goods with Algeri*, Directorate-General for Trade, 16/04/2014, p:9.

ومن خلال الجدول نلاحظ ان الاتحاد الأوروبي يعد الشريك التجاري الأول للجزائر مقارنة ببقية دول العالم بنسبة 54.1% من التجارة الكلية لعام 2012، وقدرت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي بـ 2.8 مليار دولار في الفترة 2002-2004 إلى 24.21 مليار دولار سنة 2011 أي بزيادة تقدر بـ 200%، أما بالنسبة للصادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي فقد انتقلت من 15 مليار دولار في الفترة 2002-2004 إلى 36.3 مليار دولار سنة 2011 أي بزيادة تقدر بـ 140%⁽¹⁾، وبهذا يمثل اتفاق الشركة الاتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي لواردات الجزائر وهو أكبر سوق لصادراتها نتيجة التحرير الكامل للسوق الجزائرية: أي السماح بالإستيراد والتصدير، بالإضافة إلى إزالة الحواجز التي تعرقل حركة التجارة بين الجزائر ودول الاتحاد والإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية إلى غاية سنة 2020 في إطار منطقة التبادل الحر⁽²⁾. وقد احتلت الجزائر المرتبة 12 في واردات الاتحاد الأوروبي و 20 لصادرات لعام 2011، و نمت اجمالي التجارة

⁽¹⁾ - وزارة التجارة الجزائرية، الموقع الالكتروني المطع عليه: 2014/08/20.

<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers12/Aps280812ar.pdf>

⁽²⁾ - Rapport European Commission, MEMO, *ENP Package – Algeria*, Bruxelles, 27 March 2014, p: 03.

الثنائية بنسبة 13.75٪ منذ عام 2009. وقد احتلت المرتبة 14 بين الشركاء التجاريين الرئيسيين للاتحاد الاوروبي، والتي تغطي 1.4 ٪ من اجمالي التجارة في الاتحاد الاوروبي لعام 2011⁽¹⁾.

وبهذا فإن انضمام الجزائر إلى الشراكة الأورو متوسطية والإتفاق الأوروجزائري وما ينصان عليه من إقامة منطقة حرة من شأنهما أن يخلقنا مناخا استثماريا متكاملًا من خلال توفر الاتحاد الأوروبي على الموارد التقنية اللازمة لتحقيق التنمية في الجزائر، وتوفر الجزائر على سوق واسعة من ثروات طبيعية وبشرية للتقرب من أساليب ومبادئ التنمية الأوروبية في المستقبل، وبالتالي فإن فضاء إقليمي أورو متوسطي يعتبر دعما قويا لتعزيز علاقة التجارة للجزائر مع العالم الخارجي ووسيلة عبور للإندماجها في الاقتصاد العالمي، كل هذا من شأنه أن يغير نظرة المستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين خصوصا على ضمان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر في المديين المتوسط والطويل.

المطلب الثالث: تهيئة مناخها على المستوى الإتفاقيات الدولية.

قامت الجزائر بعقد العديد من الإتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار سواء كانت متعددة الأطراف أو ثنائية.

الفرع الأول: الإتفاقيات متعددة الاطراف.

انضمت الجزائر إلى مختلف المعاهدات متعددة الأطراف في عدة مجالات ومنها:

أولا: الآليات الدولية للتحكيم في مجال الاستثمار الدولي: قامت الجزائر بالتوقيع على:

1- اتفاقية نيويورك الدولية للإعتراف بالتحكيم الأجنبي وتنفيذه: والتي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة، وتعرف بمعاهدة نيويورك في 10 جوان 1958، حيث صادقت عليها الجزائر 5 نوفمبر 1988⁽²⁾، مؤكدة بذلك استعدادها لقبول التحكيم، وتعد هذه الإتفاقية من أهم الإتفاقيات التي بموجبها تعتمد كل دولة من الدول المصادقة عليها اعتماد وتنفيذ القرارات التحكيمية التي تصدر في تراب دولة أخرى غير الدولة التي يطلب فيها اعتماد القرارات التحكيمية وتنفيذها، والناشئة عن نزاعات بين اشخاص طبيعيين أو معنويين. بعبارة أخرى فإن الإتفاقية تلزم الدول المتفقة في إطار عقود

(1)- Rapport European Commission, MEMO, ENP Package – Algeria, Bruxelles, 20March 2013, p :03.

(2)- مرسوم رئاسي رقم 233/88 مؤرخ في 05 نوفمبر 1988 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية نيويورك المؤرخة في 10 جوان 1958، الجريدة الرسمية العدد 48

للاستثمار مع مستثمر أجنبي على تسوية ما قد يثور من منازعات بشأن تنفيذ هذه العقود عبر اجراءات تحكيمية دولية مع الالتزام باحترام القرارات التحكيمية المترتبة عنها مهما كان الأثر الاقتصادي أو الاجتماعي على الدولة المضيفة⁽¹⁾.

2- اتفاقية الدولية لتسوية منازعات الاستثمار *CIRDI* : من أجل حل منازعات الاستثمار، بين الدول والمستثمرين الأجانب، أنشئ مركزا دوليا لتسوية منازعات الاستثمار (وهو المؤسسة الدولية مستقلة تعمل تحت إشراف البنك الدولي) بموجب اتفاقية بواشنطن في 18 مارس 1965 لتسوية منازعات الاستثمار التي تنشأ بين الدول المتعاقدة والمستثمرين الأجانب من الأفراد أو الشركات الخاصة⁽²⁾. بهدف تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية في إطار تشجيع شركات البلدان المصنعة على الاستثمار في البلدان الأقل⁽³⁾. وقد صادقت عليها الجزائر بموجب الأمر رقم 04/95 المؤرخ في 21 جانفي 1995⁽⁴⁾.

وتأتي هذه الإتفاقية لتعطي ضمانا أكبر للمستثمرين الأجانب بأن أموالهم لن تضيع سدا في حال حدوث أي مخاطر سياسية أو أي اجراءات تتخذها الدولة ضدهم، ويقوم هذا المركز بإدارة التحكيم وفقا لما تقضي به الإتفاقية. ومن الشروط الأساسية لصحة تقديم النزاع إلى محكمة المركز يجب تقديم التصريح الكتابي لكلا الطرفين: (الدولة المضيفة للاستثمار والمستثمر الأجنبي)⁽⁵⁾، حسب ما نصت عليه المادة 25 من الإتفاقية والتي من خلالها يستطيع المركز تقديم خدمات التوفيق والتحكيم لتسوية منازعات الاستثمار من أجل توفير وسائل الصلح والتحكيم للفصل في الخلافات.

⁽¹⁾ - *Commission des Nations Unies pour le droit commercial international , Guide sur la Convention de New York , 2014. http://www.uncitral.org/uncitral/fr/uncitral_texts/arbitration/NYConvention.html.*

* - *CIRDI: Centre International pour le règlement des différends relatifs aux investissements*

⁽²⁾ - *Le règlement des différends – Centre International pour le règlement des différends relatifs aux investissements- CNUCED-www.unctad.org 2003 page.09*

⁽³⁾ - *Nour Eddine Terki, "L'arbitrage commercial international", OPU, Alger, 1999, p 96*

⁽⁴⁾ - الأمر رقم 04/95 المؤرخ في 21 جانفي 1995، المتعلق بالمصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الاخرى، الجريدة الرسمية العدد 7.

- المرسوم الرئاسي رقم 346/95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الاخرى، الجريدة الرسمية العدد 66.

⁽⁵⁾ - جلال وفاء محمددين، "التحكيم بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للاستثمار- أمام المركز الدولي لتسوية المنازعات"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر 2001، ص: 14، 13.

ولهذا المركز أهمية قصوى، من حيث أنه يمكن للأفراد الوقوف على قدم المساواة مع الدول ذات السيادة في اجراءات التحكيم، مما يقوي مناخ الثقة المتبادلة بين كلا الطرفين.

وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى هذا المركز يعتبر في حد ذاته ضمان للمستثمرين الأجانب حتى يكونوا مطمئنين لرؤوس أموالهم المستثمرة داخل الدولة الجزائرية.

ثانيا: في مجال حماية الاستثمارات:

1- المصادقة على إتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار *AMGI**: تعتبر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بمثابة مؤسسة دولية للتأمين على الاستثمارات، أنشأت بموجب إتفاقية سيول الموقعه بتاريخ 11 أكتوبر 1985 ، تحت رعاية البنك الدولي للإنشاء والتعمير. هدف الوكالة حسب ما جاء في المادة 2 من الإتفاقية: هو تشجيع تدفق الإستثمار، للأغراض الإنتاجية فيما بين الدول الأعضاء. وعلى الخصوص إلى الدول النامية الأعضاء، وذلك تكملة لأنشطة البنك الدولي وشركة التمويل الدولية ومنظمات التمويل الدولية الأخرى، وتقوم الوكالة تحقيقا لهذا الهدف بما يلي (1) :

-إصدار ضمانات، بما في ذلك المشاركة في التأمين وإعادة التأمين ضد مخاطر غير التجارية؛ كما تعمل على نشر المعلومات المتعلقة بفرص المتاحة للاستثمار في الدول النامية الأعضاء قصد تحسين جذب الاستثمارات الأجنبية إليها. كما أنها تقوم بتغطية جملة من المخاطر تتمثل خاصة في تحويل العملة، التأمين والإجراءات المماثلة، الإخلال بالعقد وكذا الإضطرابات المدنية؛

* - *AMGI* : Agence multilatérale de garantie des investissement.

(1)- *annual report Multilateral Investment Guarantee Agency 2014 InsurIng Investments Ensure opportunities, Washington, 2014,p:4.*

- إن المشاريع التي تساندها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تعمل على خلق فرص عمل جديدة، وتوفير خدمات البنية التحتية الأساسية، كما تعمل هذه المشاريع على تدعيم الأنظمة المالية وتحقيق إيرادات ضريبية ونقل المهارات والمعرفة والخبرات التكنولوجية، علاوة على مساعدة البلدان في الاستفادة من الموارد الطبيعية على نحو مستدام بيئياً⁽¹⁾.

كتكملة وتعزيزاً للجهود، قامت الجزائر ورغبة منها في ضمان الاستثمارات بالمصادقة على اتفاقية الإنضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات من خلال الأمر 05/95 الصادر في 21 يناير 1995 وبهذا تكون قد أضافت ضمان آخر لا يقل أهمية عن الضمانات الأخرى، يزيد من ثقة واطمئنان المستثمرين الأجانب.

ففي عامي 1997 و 2003 ، قدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 60 مليون دولار في شكل إعادة تأمين لهيئة *CESCE** -وهي هيئة ائتمانات التصدير الإسبانية-، مقابل تغطيتها للمستثمر الإسباني في الجزائر *CEPSA***

ويغطي التأمين استثمار شركة *CEPSA* البالغ 240 مليون دولار في عقد مشاركة في الإنتاج في مجال النفط والغاز مع شركة *Sonatrach* الجزائرية في حقول بترول *Rhourde Yacoub Block 406A* .

كما أصدرت الوكالة ضماناً يقدر بـ 5.9 مليون دولار سنة 2000 في الخدمات المالية للبنك الفرنسي *Natexis* المستثمر في الجزائر، وأصدرت سنة 2008 ما قدره 4.1 مليون دولار من الضمانات للشركة السويسرية *Banque* تغطي الاستثمار في الأسهم لشركة *COTA* -وهي شركة جزائرية تأسست سنة 2001 من قبل وزارة النقل بالجزائر- لمدة تصل إلى 5 سنوات ضد مخاطر النقل، نزع الملكية، الحروب... الخ⁽²⁾ .

⁽¹⁾ - *Multilateral Investment Guarantee Agency: insuring investments ensuring opportunities*, Washington, June 2013, p:03.

http://www.miga.org/documents/corporate_brochure.pdf

*- *CESCE* : *Compañía Española de Seguros de Crédito a la Exportación*

** - *CEPSA* : *Compania Espanola de Petroles, S.A.*

* - *SGS S.A* : *Société Générale de Surveillance SA*

⁽²⁾ - *Multilateral Investment Guarantee Agency*

<http://www.miga.org/projects/advsearchresults.cfm?srch=s&hctry=60c&hcountrycode=DZ>

2- اتفاقية المغربية لتشجيع وضمان الاستثمار: تم إبرام هذه الإتفاقية انطلاقاً من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، وقد وقعت بمدينة الجزائر بتاريخ 23 جويلية 1990، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 420/90 الصادر في 1990/12/22. ويهدف حماية الاستثمارات المتبادلة بين دول الاتحاد نصت هذه الإتفاقية على مجموعة من ضمانات بهدف تشجيع الاستثمار والمستثمر المغاربي، ومن هذه الضمانات ما هي مالية وغير ومالية تشمل على ضمانات قانونية وقضائية .

حيث نصت المادة 11 على تكريس حرية الاستثمار وتشجيع انتقال رؤوس الأموال من وإلى دول الإتحاد فيما بينها، مع وجوب احترام القواعد المقررة في القوانين الداخلية لكل دولة في مجال الاستثمار، والتعويض كذلك في حالة اخلال الدولة بالتزاماتها بموجب هذه الإتفاقية أو الانتقاص من حقوق المستثمر المغاربي، أو أي مساس آخر حسب ما نصت عليه المادة 12 من الإتفاقية، وكما نصت هذه الإتفاقية حسب المادة 19 على ضمانات قضائية لتسوية المنازعات التي تنشأ بين دولة طرف في الاتحاد، وبين مستثمر أحد الأطراف الأخرى بخصوص استثمار مقام في هذه الدولة إما بعرضه على الهيئة القضائية لدول اتحاد المغرب العربي، أو محكمة الاستثمار العربية، أو هيئات التوفيق والتحكيم الدولية المتخصصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار، وذلك طبقاً للإتفاقيات الدولية المتعلقة بها والمصادق عليها من قبل الأطراف المتعاقدة في النزاع⁽¹⁾.

3- اتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في البلدان العربية: إن حكومات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. تحقيقاً لأهداف ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ومجمل المبادئ والغايات التي تتضمنها اتفاقيات العمل الاقتصادي العربي والقرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية. وافق مؤتمر القمة العربية الحادي عشر الذي انعقد بمدينة عمان الأردنية، على هذه الإتفاقية خلال

⁽¹⁾ - الإتفاقية المغربية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول الاتحاد المغاربي، الموقع الإلكتروني المطلاع عليه في 20/02/2014.

http://www.maghrebarabe.org/admin_files/acc%20encouragement%20invest.pdf

الفترة 25-27 نوفمبر سنة 1980، وصادقت عليها الجزائر بتاريخ 27 فيفري 1996 بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية الشاملة والتكامل الاقتصادي العربي⁽¹⁾.

ومن أجل توفير مناخ ملائم للاستثمار لتحريك الموارد الاقتصادية العربية في ميدان الاستثمار العربي المشترك نصت الاتفاقية على تسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار في الدول العربية، حيث نصت المادة الثانية على تسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية وتوظيفها وحمايتها داخل الدول العربية كما نصت المادة الخامسة على تسهيل انتقال المستثمرين العرب بين الدول العربية بما يخدم التنمية المستدامة فيها وبما يرفع مستوى معيشة مواطنيها ويدعم مستثمريها. وإذ تعتبر أن الأحكام الواردة في هذه الإتفاقية إنما تشكل حدا أدنى في معاملة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية يجب أن تكفله التشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار في الدول العربية. وقد تميزت هذه الإتفاقية عن غيرها بإنشائها لجهاز قضائي (محكمة الإستثمار العربية)، يختص بتسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام الإتفاقية، والتي تعرض عليها من قبل أحد طرفي الاستثمار، وقد نصت الإتفاقية على ان تسوية المنازعات الناشئة يتم عن طريق: التوفيق أو التحكيم أو اللجوء إلى محكمة الاستثمار العربية⁽²⁾.

ثالثا: في المجال الجمركي:

1- اتفاقية نظام عام حول الخيارات بين البلدان النامية SGPC* : صدر إعلان الخاص بإنشاء النظام العام حول الخيارات بين بلدا الدول النامية في أكتوبر سنة 1982، وفي عام 1986 صدر إعلان برازيل وضع نص اتفاق وبدا الجولة الأولى من المفاوضات في إطار النظام وقد اختتمت هذه الجولة في بلغراد عام 12 افريل 1988 وتم فيها تبادل

⁽¹⁾ - الامانة العامة لجامعة الدول العربية- ادارة الشؤون القانونية العربية، اتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في البلدان العربية، ص:15.

⁽²⁾ - الامانة العامة لجامعة الدول العربية، اتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في البلدان العربية المعدلة، القاهرة، 6ديسمبر 2012، ص: 1.
^{*}SGPC :Le Système global de préférences commerciales entre pays en développement.

التفضيلات الجمركية وكذا فتح باب التوقيع على أن تستوفي الأطراف الموقعة على الإتفاق⁽¹⁾، وقد دخلت حيز التنفيذ بالجزائر في 13 سبتمبر 1990⁽²⁾.

ويقوم هذا النظام على مبدأ تبادل المزايا بطريقة تفيد جميع المشاركين، مع مراعات مستوياتهم المختلفة من التنمية الاقتصادية والصناعية، ونمط التجارة الخارجية وسياساته ونظمهم التجارية، كما يشمل هذا النظام على جميع المنتجات الصناعات والسلع الأساسية بأشكالها الخام وشبه المجهزة، كما أن النظام يستأنف في المادة 4 الترتيبات المتصلة بالتعريفات وشبه التعريفات والتدابير غير التعريفية وكذا المتصلة بالتجارة المباشرة بما في ذلك العقود الطويلة والمتوسطة الأجل والإتفاقيات القطاعية، كما تنص المادة 17 بشكل واضح بالإحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والإتفاق على تدابير خاصة مملومة لصالحها إزالة الحزافز غير التعريفية وشبه التعريفية ووضع سياسات لترويج صادراتها. أما في حالة تسوية النزاعات بين الأطراف يتم بطريقة ودية باللجوء إلى اللجنة المتخصصة في الإتفاق، وفي حالة الإخفاق تستعرض اللجنة المسألة وتقدم توصية بشأنها في غضون 120 يوم من تاريخ النزاع عليها حسب ما نصت عليه المادة 21⁽³⁾.

الفرع الثاني: اتفاقيات ثنائية الأطراف.

تعتبر الإتفاقيات الثنائية من أهم الأدوات القانونية التي تلجأ إليها الدول المضيفة لتشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي، وإيجاد الظروف الملائمة له للإسهام في عملية التنمية، وعلى هذا الأساس أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات لتشجيع تنظيم الاستثمار الأجنبي بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها خاصة مع صدور قانون 12/93 مع العديد من دول العالم.

⁽¹⁾ - SGPC: Rounds of Negotiations http://www.unctadxi.org/templates/Page___8311.aspx

⁽²⁾ - نظام عام حول الخيارات التجارية SGPC الموقع الإلكتروني المطلاع عليه في 2014/06/14.

<http://www.unctadxi.org/Secured/GSTP/ComParticipants/EntryintoForceV2.PDF>

⁽³⁾ - اتفاقية نظام عام حول الخيارات التجارية بين البلدان النامية SGPC، الاونكتاد، إنجلترا، 12 أبريل 1988، ص: 5-22، بتصرف. الموقع الإلكتروني المطلاع عليه: 2014/06/15.

http://www.unctadxi.org/Secured/GSTP/LegalInstruments/gstp_ar.pdf

- 1- اتفاقية حماية الاستثمار: بلغت الإتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر بدءا من سنة 1990 إلى سنة 2012، حوالي 48 اتفاقية مع عدة دول عربية وأوروبية وآسيوية وإفريقية والتي نصت على ضمانات للاستثمار الأجنبي في الجزائر:
- المعاملة غير تمييزية للمستثمرين، مع مراعاة أحكام الإتفاقيات المبرمة مع الدول التي هم من رعاياها؛
 - إمكانية تحويل رأس المال والدخل، مع مراعاة الأنظمة المعمول بها في هذا المجال؛
 - عدم المساس بالحقوق المكتسبة في حالة الإطار القانوني؛
 - حماية الملكية الصناعية (العلامات التجارية وبراءات الاختراع،...).

الجدول رقم (3-23): الإتفاقيات الثنائية المتعلقة بحماية الاستثمار إلى غاية 2012.

الدول	تاريخ التوقيع	تاريخ بدء التنفيذ	الدول	تاريخ التوقيع	تاريخ بدء التنفيذ
بلجيكا	1991/04/24	1992/02/13	اندونيسيا	2000/03/21	-
ايطاليا	1991/05/18	1993/11/26	عمان	2000/04/09	2002/06/22
فرنسا	1993/02/13	2000/06/27	البحرين	2000/06/11	2002/06/22
رومانيا	1994/06/28	1995/12/30	جنوب إفريقيا	2000/09/24	-
البرتغال	1994/0/15	-	الارحنتين	2000/10/04	2002/01/28
اسبانيا	1994/12/23	1996/01/17	الامارات	2001/04/24	2002/06/30
المانيا	1996/03/11	2002/05/30	ليبيا	2001/08/06	-
مالي	1996/07/11	1999/02/16	الكويت	2001/0/30	-
الاردن	1996/08/01	1997/06/05	السودان	2001/10/24	-
الصين	1996/10/17	2003/01/28	نيجيريا	2001/01/14	-
الفيتنام	1996/10/21	-	اثيوبيا	2002/06/04	2005/11/01
قطر	1996/10/24	-	السويد	2003/02/15	2005/04/01
مصر	1997/03/2	2000/05/03	استراليا	2003/06/17	2006/01/01
سوريا	1997/09/14	-	ايران	2003/10/1	2005/12/15
نيجر	1998/03/16	-	البرتغال	2004/0/15	2005/09/08
تركيا	1998/06/30	-	سويسرا	2004/11/30	2005/08/15
بولغاريا	1998/10/25	2002/06/06	فلندا	2005/01/13	2007/02/25
موزنبيق	1998/12/12	2000/07/25	تونس	2006/02/17	-
دافنارك	1999/01/25	2005/07/15	روسيا	2006/03/10	-
كوبا	1999/0/22	-	هولندا	2007/03/20	2007/08/01
كوريا	1999/10/12	2001/09/30	مورتانيا	2008/01/06	-
اليمن	1999/11/25	-	باكستان	2008/03/12	-
ماليزيا	2000/01/27	-	اوكرانيا	2008/06/28	-
اليونان	2000/02/20	2007/02/21	صربيا	2012/02/13	-

Source: CNUCED, base de données Bilateral Investment Treaties (BITs), Country Profile Algeria

2- اتفاقيات منع الإزدواج الضريبي: سعت الجزائر منذ تسعينات القرن الماضي بالتوقيع على العديد من الإتفاقيات الجبائية لمنع الإزدواج الضريبي وتجنب التهرب والغش الضريبي الدولي، حيث أعطت هذه الإتفاقيات مرونة أكثر للتشريع الجبائي الداخلي لتعزيز العلاقات الاقتصادية، وتخفيض العبء الضريبي الذي يتحمله المستثمر الأجنبي من جهة أخرى.

الجدول رقم (3-24): الاتفاقيات المتعلقة بالإزدواج الضريبي إلى غاية 2011.

نوع الاتفاق	الاتفاقيات المبرمة	تاريخ التوقيع	الدولة
النقل	دخلت حيز التنفيذ	1981/05/27	المملكة المتحدة
الدخل وراس المال	دخلت حيز التنفيذ	1982/05/17	فرنسا
الدخل وراس المال	دخلت حيز التنفيذ	1985/02/09	تونس
الدخل وراس المال	دخلت حيز التنفيذ	1988/06/19	ليبيا
الدخل وراس المال	دخلت حيز التنفيذ	1990/01/25	المغرب
الدخل وراس المال	دخلت حيز التنفيذ	1991/12/15	بلجيكا
الدخل وراس المال	دخلت حيز التنفيذ	1991/02/03	ايطاليا
الدخل وراس المال	لم تدخل حيز التنفيذ	1994/06/28	رومانيا
الدخل وراس المال	دخلت حيز التنفيذ	1994/08/02	تركيا
الدخل وراس المال	لم تدخل حيز التنفيذ	1997/09/12	سوريا
الدخل	2011/03/17	1998/08/01	قطر
الدخل وراس المال	2005/04/11	1998/10/25	بلغاريا
الدخل وراس المال	لم تيم التصديق عليها	1999/01/31	مالي
الدخل وراس المال	دخلت حيز التنفيذ	1999/02/28	كندا
الدخل وراس المال	لم تيم التصديق عليها	1999/12/5	الفيتنام
الدخل وراس المال	لم تيم التصديق عليها	2000/01/31	بولندا
الدخل وراس المال	لم تدخل حيز التنفيذ	2000/04/09	عمان
الدخل وراس المال	2003/09/24	2000/06/11	البحرين
الدخل وراس المال، والبحر والجو	2004/06/25	2001/04/24	الامارات
الدخل وراس المال	دخل حيز التنفيذ 2006	2001/11/24	كوريا
الدخل وراس المال	لم تدخل حيز التنفيذ	2002/01/29	اليمن
الدخل وراس المال	2006/07/19	2002/03/26	لبنان
الدخل وراس المال	لم تيم التصديق عليها	2002/05/26	اثيوبيا
الدخل وراس المال	2006/07/01	2002/10/07	اسبانيا
الدخل وراس المال	2006/05/01	2003/12/03	البرتغال
الدخل وراس المال	لم تدخل حيز التنفيذ	2004/04/1	اوكرانيا
الدخل وراس المال	2009/02/06	2006/02/23	سويسرا
الدخل وراس المال	لم تدخل حيز التنفيذ	2006/05/10	روسيا
الدخل وراس المال	2007/07/27	2006/11/06	الصين
الدخل وراس المال	2008/12/23	2007/11/12	ألمانيا
الدخل وراس المال	2010/12/20	2009/02/09	بوسنا والهرسك

المصدر: UNCTAD WID Country Profile, Algeria

وبهذا فإن انضمام الجزائر إلى المنظمات الدولية والجهوية وإبرام اتفاقيات المتعددة الأطراف وثنائية المتعلقة بالاستثمارات الخارجية تكون قد وفرت كل الشروط الأساسية لضمان تحسين مناخ الاستثمارات على ترابها ومهدت لتهيئة الطريق لتحفيز المستثمرين الأجانب وتشجيعهم على الاستثمار في الجزائر.

خلاصة

نظرا لما يساهم به الاستثمار الأجنبي في عملية التنمية، عملت الجزائر في الفترة الأخيرة بتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذبه، إضافة إلى ما تمتلكه من ثروات طبيعية هامة، هناك مقومات أخرى لا تقل أهمية منها الحجم المعتبر للسوق الجزائرية، والوضعية الاقتصادية المربحة، والموقع الجغرافي المتميز والحجم الكبير من اليد العاملة.

لذا بادرت بإتخاذ العديد من الإجراءات لتهيئة بيئة الاستثمار من خلال السياسات الاقتصادية، الأمنية والاجتماعية المتبعة خصوصا بعد الشروع في عمليات الخوصصة الكاملة للاقتصاد ما عدا قطاع المحروقات كاصلاح الجانب المالي وتطويره وتحسين مستوى العاملين به، وجعله مساهرا للتطورات والتوجهات الحاصلة، مما جعله مجالا من مجالات التخصص وقطاعا في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب.

كما أن تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر بنى أيضا بسن العديد من التشريعات والقوانين وادخال عليها عدة تعديلات، ويمثل الامر الرئاسي 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، والذي اعتبره الملاحظون من أحسن القوانين العربية الخاصة بالاستثمار، المتضمن تطوير الاستثمار الهادف إلى تعميق الإصلاحات الاقتصادية من خلاله تقديمه العديد من الإمتيازات والحوافز والضمانات للمستثمرين، بغية جذب هذه الاستثمارات والإستفادة منها لرفع الكفاءة الإنتاجية، وتأهيل مؤسساتها لتحسن بها القدرة التصديرية للبلاد.

كما تم خلق مؤسسات تشرف عليها الحكومة تسهر على تطبيق هذه القوانين والتشريعات وتعمل على تحقيق الإطار التنظيمي المناسب للاستثمار من خلال وضع الاطر التنظيمية المحفزة له، بالإضافة إلى ترويج الاستثمار من أجل تحسين صورة الجزائر لدى المستثمر الأجنبي وإقناعه بمجدوى الاستثمار فيها.

ومن أجل تحسين مناخها على المستوى الدولي عبرت الجزائر عن حسن نيتها ورغبتها بالإندماج في الاقتصاد العالمي بإنضمامها إلى التكتلات الاقتصادية وتوقيع العديد من المعاهدات والإتفاقيات الجهوية، الإقليمية والدولية التي تكفل حرية تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة إليها وهذا ما نحاول اختياره في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي

المباشر وآليات تهيئته

في الجزائر

تمهيد:

تعتبر الجزائر من الدول التي أبدت رغبتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي، لذا اقبلت على عهد جديد اتسم بميل ملحوظ نحو تبني سياسات الانفتاح وتحسين بيئة الاستثمار بغية جذب هذه الاستثمارات، إلا أنه ورغم ذلك فإن نصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يبقى محتشما وضعيفا مقارنة ببعض الدول، لهذا سنتطرق إلى معرفة تطور الاستثمارات الأجنبية بالجزائر ومقارنتها بدول محل المقارنة التي تعتمد عليها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ومعرفة قدراتها على جذبها وتبيان موقعها في المؤشرات الدولية والإقليمية، ومعرفة أهم الآليات التي تحسن من مناخ الاستثمار في الجزائر، مع التطرق إلى أهم الفرص الاستثمارية المتوفرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات والتي إن تم استغلالها خلال السنوات القادمة ستحسن من صورة الجزائر بشكل كبير في مجال الاستثمارات، كما سنحاول أن نعالج من خلال التحليل القياسي أهم المتغيرات الاقتصادية ذات صيغة اقتصادية المؤثرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لاشك أن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة له منها الجزائر هو انعكاس مباشر لأهم التطورات التي طرأت على مناخها الاستثماري، لذلك سنسعى إلى تقييم استجابة المستثمرين الأجانب للجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية في تحسين مناخها الاستثماري، وذلك من خلال معرفة كيفية تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذا الدول المستثمرة في الجزائر، وأهم أشكال توطن الشركات متعددة الجنسيات والقطاعات التي تتركز فيها.

المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

سيتناول هذا المطلب التطور التاريخي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر منذ سنة 1970 مع اظهار أهميتها النسبية باعتمادا على مقارنات مع دول مختارة لمعرفة مدى تحسن جلب الجزائر لاهتمامات المستثمرين الأجانب.

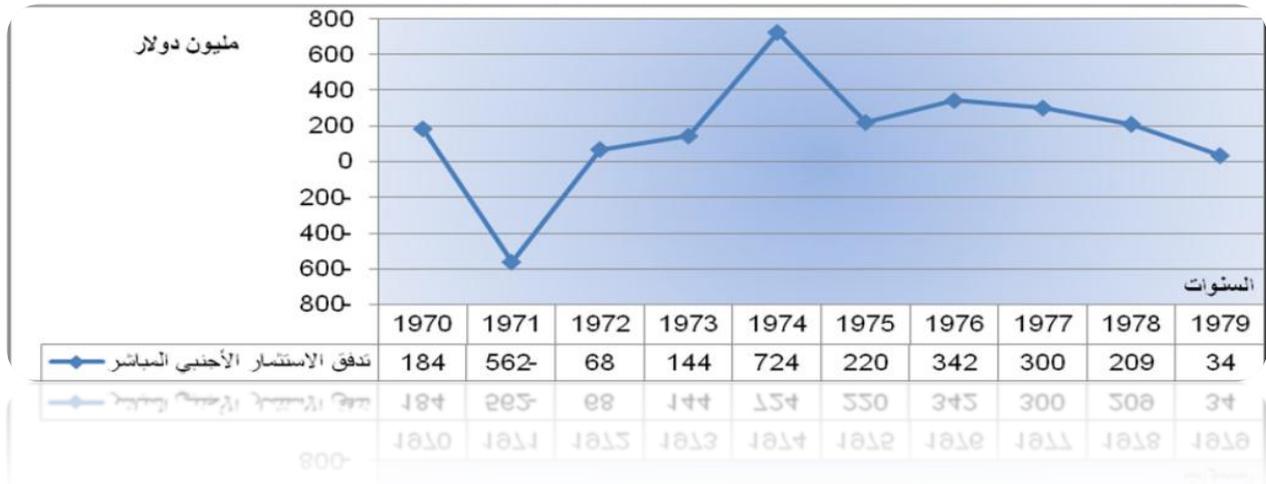
الفرع الأول: تطورت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر وجهود تحسين مناخ استثماره نحو الجزائر.

لدراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إرتأينا أن نقسمه إلى فترتين، الأولى ما قبل الإصلاحات الاقتصادية أقل انفتاحا على الخارج بفعل التقييدات الممارسة، والمرحلة الثانية هي المرحلة التي تلت الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وتحديد ابتداء من منتصف التسعينات وتطبيق أول برنامج للإصلاح الهيكلي في إطار اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي، كما تجدر الإشارة هنا إلى كون أن كافة الإصلاحات التي تم مباشرتها خلال هذه المدة لم تأتي ثمارها إلا بدءا من سنة 2000، بفضل تحسن الأوضاع الأمنية وإمضاء أول اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي والتوجه نحو انفتاح اقتصادي وتجاري.

أولاً: فترة قبل الإصلاحات الاقتصادية: سعت الجزائر منذ بداية الاستقلال إلى التخلص من مخلفات الاستعمار وتوظيف إمكاناتها المحدودة في ترتيب أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتدهورة، من خلال رسم معالم انطلاق المسيرة التنموية للبلاد، وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد مع التركيز على الصناعات الثقيلة واستبعاد الاستثمار الأجنبي رغم ما نصت عليه قوانين الاستثمار لتلك الفترة بعدم مغادرة الجزائر والمشاركة في بنائها.

إلا أنه عرف سنة 1971 تدفق سلبي نتيجة تصفية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبعد هذه السنة فتحت الجزائر قطاع المحروقات لوحده في مجالات الاستغلال والتكرير، والاكتشاف والإنتاج أمام الرأس المال الأجنبي في شكل مشاريع مشتركة تمتلك منها الجزائر نسبة 51%.

الشكل (1-4) تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1970-1979.



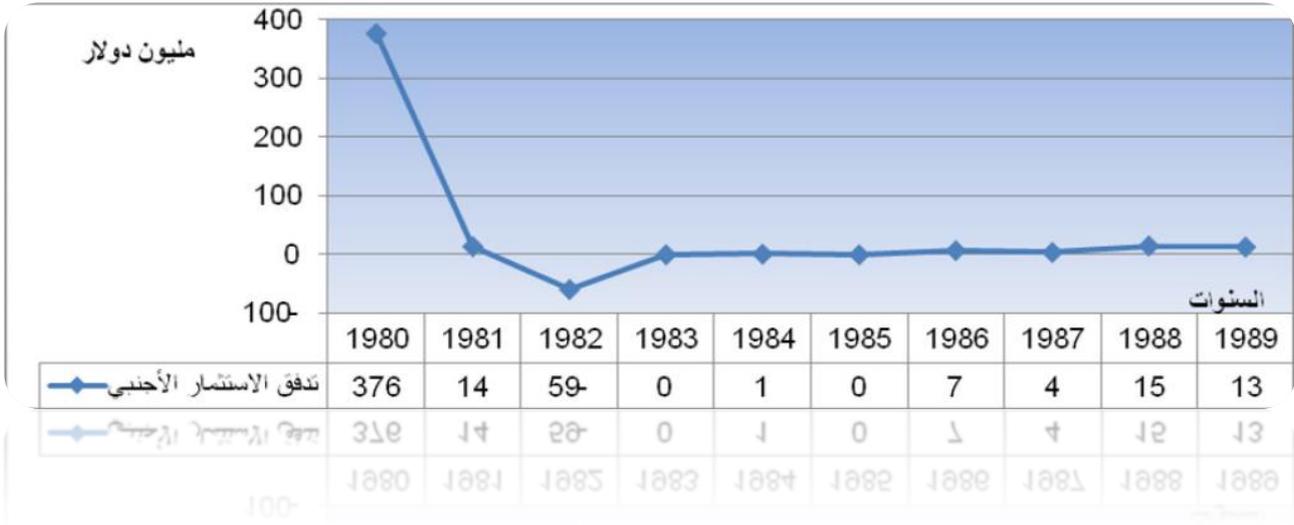
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

ويتضح من الشكل أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة تميزت بالتأرجح بين الارتفاع والانخفاض، لكن المؤكد أنها ضعيفة مقارنة بمصادر التمويل الدولية الأخرى، فقد قدرت قيمتها التراكمية للفترة 1970-1979 بـ 1.663 مليار دولار، والملاحظ أنه حتى قطاع المحروقات فقد تم تقييد نشاط الشركات الأجنبية بالعديد من المقاييس والشروط مما يدل على أنه لولا الحاجة الماسة لتكنولوجيا البحث والتنقيب والاستغلال لما سمح بإشراك المستثمرين الأجانب خلال هذه الفترة.

تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وآلياته تمييزته في الجزائر

أما في فترة الثمانينات ومع انخفاض أسعار البترول ركزت السلطات على الاستثمار الخاص عموماً، والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، بصياغة نصوص تشريعية تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الشراكة المختلطة⁽¹⁾. لكن عملياً استمر تحفظ الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة على كل التدخلات الأجنبية بما فيها الاستثمارات المباشرة بفعل استمرار النظرة التي سادت خلال عشرية السبعينات.

الشكل (4-2) تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1980-1989.



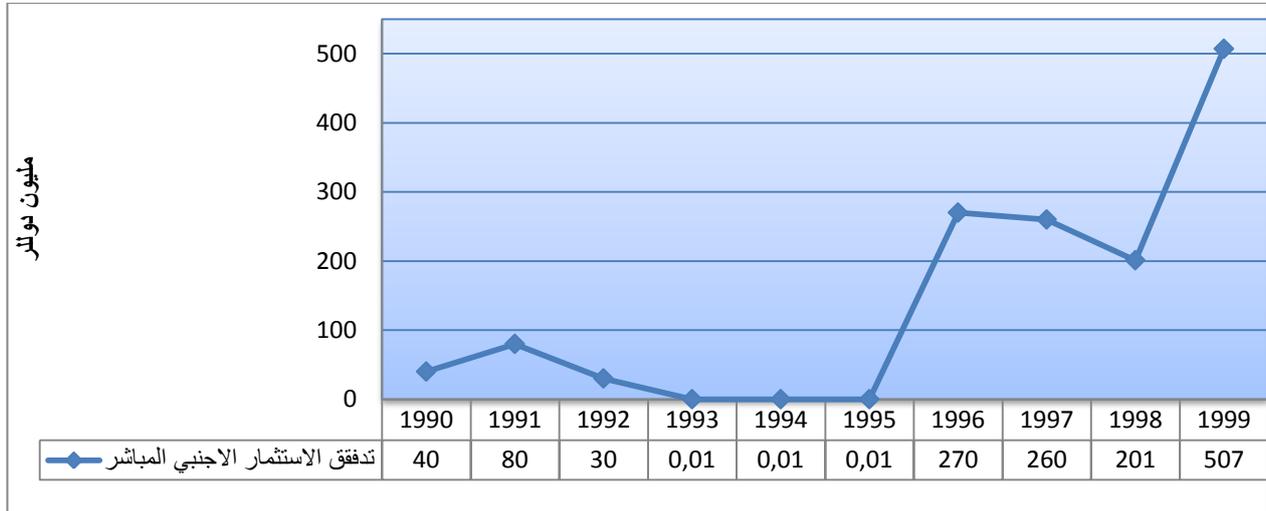
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

نلاحظ من خلال الجدول الغياب الشبه تام للاستثمار الاجنبي المباشر نتيجة الإبقاء والتأكيد على مبدأ سيادة الدولة على المجالات الاقتصادية، وبالتالي استمرار هيمنة القطاع العام والعقلية البيروقراطية نتيجة عدم التجسيد الفعلي للقوانين الصادرة، ما أدى إلى الانخفاض الشديد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

(1) - شهرزاد زغيب، "الاستثمار الأجنبي المباشر واقع وآفاق"، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خضير بسكرة، العدد 8 فيفري 2005، ص: 10.

ثانيا: فترة بعد الإصلاحات الاقتصادية: مع بداية التسعينات ومع الشروع في الإصلاحات الاقتصادية التي فرضتها متغيرات اقتصادية عالمية، شرعت الجزائر إلى التأقلم مع الوضع الجديد، وهذا بتحرير اقتصادها وفتحها أمام الشركات الأجنبية في العديد من القطاعات الحيوية وخاصة الصناعي منها، وفي هذا سياق تم الشروع في سن قوانين والاتفاقيات في إطار الشراكة المشجعة على جذب استثمارات الأجنبية، منها قانون النقد والقرض الذي حرك قليلا من منحى التدفقات وقانون 12/93 الذي منح امتيازات كبيرة للاستثمار الأجنبي وأعطى له نفس المساواة مع الاستثمار الوطني، وكذا قانون الخوصصة سنة 1995 الذي شجع الأجانب على الاستثمار في الجزائر.

الشكل (3-4) تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1990-1999.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

يظهر لنا من الشكل الجدول أن الجزائر حققت مستويات مقبولة من التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر وصلت إلى 80 مليون دولار في بداية التسعينات نتيجة فتح المجال أمام الخواص، لكن نلاحظ الغياب شبه الكامل للاستثمار الأجنبي خلال الفترة 1993-1995 ليصل إلى 0.01 مليون دولار بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي نتيجة تفاقم أزمة الديون الخارجية وما تبعها من تنفيذ الشروط الصارمة للتعديل الهيكلي التي وضعتها المؤسسات الدولية⁽¹⁾.

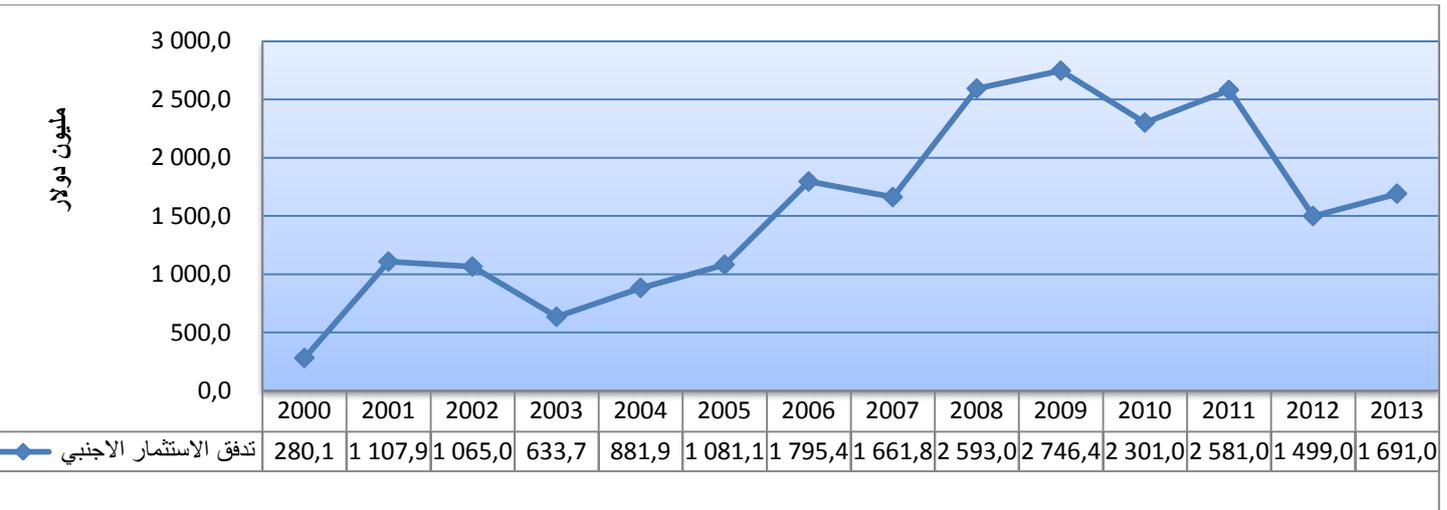
(1) - ناجي بن حسين، "تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009، ص:59.

تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر والياحة تهيئة في الجزائر

إلا أنه وفي الفترة 1996-1999 باتباع برنامج التكيف الهيكلي، بالإضافة البرنامج الانعاش الاقتصادي، أعطيا نفسا جديد للاستثمار الأجنبي المباشر، وحقق أرقاما لم تحقق من قبل تراوحت قيمتها بين 270 و 507 أغلبها كانت موجه إلى قطاع المحروقات.

وحسب تقارير الأونكتاد لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فإن تحسن استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بدء يعرف انتعاشا منذ سنة 1997، ليلعب أعلى مستوى له في الألفية الثالثة إلى أكثر من مليار دولار، نتيجة خروجها من عزلتها، واستعادة الإدارة السياسية للسلطات الجزائرية من خلال القوانين المصالحة الوطنية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة والذي تولى شخصا ملف التسويق السياسي، وأعطى اهتماما خاصا للترويج بالمناخ الاستثماري من أجل استقطاب المستثمرين ورجال الأعمال ، بالإضافة إلى استمرار تحسن الأداء الاقتصادي نتيجة تطبيق البرنامج التنموية المتتالية من 2001 إلى 2014، وإعطاء بعد جديد لقانون الاستثمار من خلال جملة من المزايا المقدمة في قانون الاستثمار 1993 المعدل والمتمم بالأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، والتي كان لها دور في تهيئة مناخ الاستثماري المناسب استقطاب رأس المال الأجنبي.

الشكل (4-4) تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2013.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

يتبين لنا من معطيات الشكل السابق أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد شهد تطورا ملحوظا، بداية من سنة 1997، ليلعب أعلى مستوى له سنة 2001، ليصل إلى أكثر من مليار دولار، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية من خلال التشريع الجديد، وإلى التدفقات المحفزة من قطاع الاتصال وما حققته من رواج من خلال حصول الشركة المصرية أوراسيكوم على الترخيص في مجال قطاع الهاتف النقال. إلا أنه في 2002 عرفت التدفقات مباشرة تراجعاً بنسبة 11% لتصل إلى 1.065 مليار دولار إثر أحداث 11 سبتمبر 2001 وكذا وانحيار برجى التجارة العالميين وما تبعه من خلفيات وآثار على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ليس فقط في على الجزائر وإنما في جميع دول العالم، ليواصل انخفاضه حتى سنة 2003 و 2004 إلى مستويات ضعيفة تتراوح ما بين 633.7 و 881.9 مليون دولار، لتعاود التدفقات التحسن من جديد اعتباراً من سنة 2005 ليصل إلى 1081.1 مليار دولار، ليواصل النمو إلى 1795.4 مليار دولار في 2006 و 1661.8 مليار دولار في 2007، نتيجة توسع اهتمام المستثمرين الأجانب ببعض القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.

أما بالنسبة لسنة 2008 ورغم الأزمة المالية العالمية، فقد حققت التدفقات الواردة إلى الجزائر قيمة أعلى من سابقاتها قدرت بـ 2593 أي بمعدل نمو 59.21% مقارنة بسنة 2007، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى إضفاء المزيد من الأطر التشريعية خاصة في مجالات الخدمة الخدمات المالية، العقارية والاتصالات وخصخصتها، حيث تم الانتهاء في الجزائر من خصخصة بنك الائتمان الشعبي الجزائري خلال العام، كما كان لغزو بنك HSBC البريطاني ودويتشه بنك الألماني السوق الجزائري المحلي للخدمات المالية، واستحواذ مجموعة Linde الألمانية على حصة في رأس مال شركة إنتاج الغاز الجزائرية المملوكة للحكومة⁽¹⁾، مما أدى إلى انتعاش تدفقات الواردة ليصل إلى 2746.4 في 2009.

⁽¹⁾ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الواردات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008"، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

كما عرفت تدفقات الواردة الاستثمار الأجنبي المباشر رصيد الإجمالي بقيمة 21.781 مليون دولار سنة 2011 وبمعدل نموه 13.6% ليصل إلى 2581 مليار دولار مقارنة بسنة 2010، ومن المتوقع أن تنخفض تدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي إلى نسبة أقل مما كانت عليه في 2011 لتصل إلى 1499 و16691 سنة في سنة 2012 و2013 على التوالي.

الفرع الثاني: مقارنة حصة الجزائر من تدفقات ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر مع الدول المختارة.

إن النتائج المحققة من طرف الجزائر فيما يتعلق بعملية جذب الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 1970-2013

يجعلها قابلة للمقارنة مع دول آخر من الدول النامية، ارتأينا أن تكون كل من تونس والسعودية، تركيا وماليزيا.

أولاً: مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر والدول مختارة: حسب تقارير

الأونكتاد نجد أن الجزائر تحتل المراكز العشر الأولى إفريقيا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنه رغم التزايد

الملحوظ في تدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي في الجزائر كما ذكرنا سابقاً إلا أنها تبقى ضعيفة ولا ترقى إلى مستوى

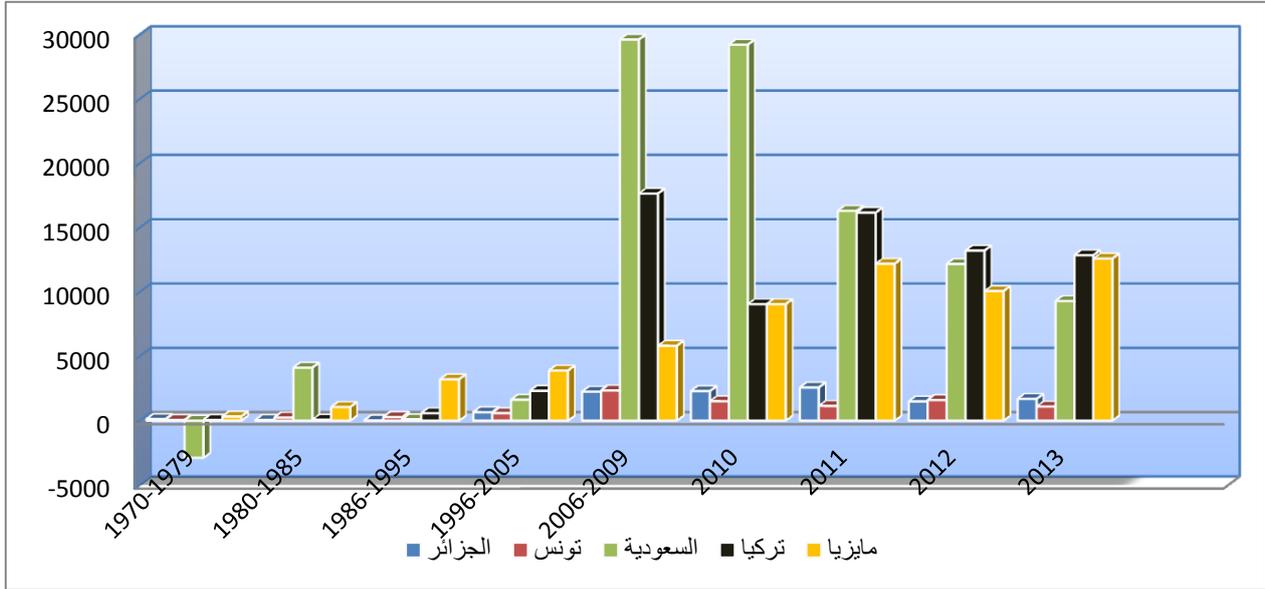
نظيراتها في كل من السعودية، و تركيا وماليزيا، حيث لم تتجاوز نصف التدفقات الواردة إلى السعودية خلال 1980-

1985، وإلى ماليزيا خلال 1986-1995 وإلى تركيا خلال 1996-2005. وأكثر من ذلك، إذ لم تتجاوز

التدفقات المذكورة الواردة إلى الجزائر ثلث نظيرتها المتدفقة إلى كل من السعودية ماليزيا وتركيا مدة سبع سنوات وتسع،

وعشر سنوات على التوالي، والشكل التالي يوضح هذا.

الشكل رقم (4-5): التمثيل البياني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر وتونس، السعودية وتركيا ومايزيا.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: (4-1).

وبالرجوع إلى الشكل أدناه، نلاحظ أن منحيا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الفترة 1979-1970 كانت سالبة بالسعودية، وضعيفة في الجزائر ومايزيا، وجد ضعيفة في تركيا وتونس، إلا أنه في فترة 1985-1980 شهدت كل من السعودية ومايزيا قفزة نوعية في تزايد التدفقات الوارده اليهما بقيمة 4120 و1059 مليون دولار على التوالي، لتعرف كل من الجزائر وتركيا انخفاض جد ضعيف قدره 52 و71 مليون دولار على التوالي. كما شهدت الفترة من 1995-1986 انخفاض أكثر من سابقتها في الجزائر بقيمة 18.43 مليون دولار تليها السعودية بـ98 مليون دولار بعدما عرفت هذه الأخيرة قفزة نوعية في تدفقاتها، لتعرف باقي الدول زيادات معتبرة عن سابقتها في مقدمتهم مايزيا بـ3213 مليون دولار وهو مبلغ يفوق مجموع التدفقات خلال الست سنوات السابقة.

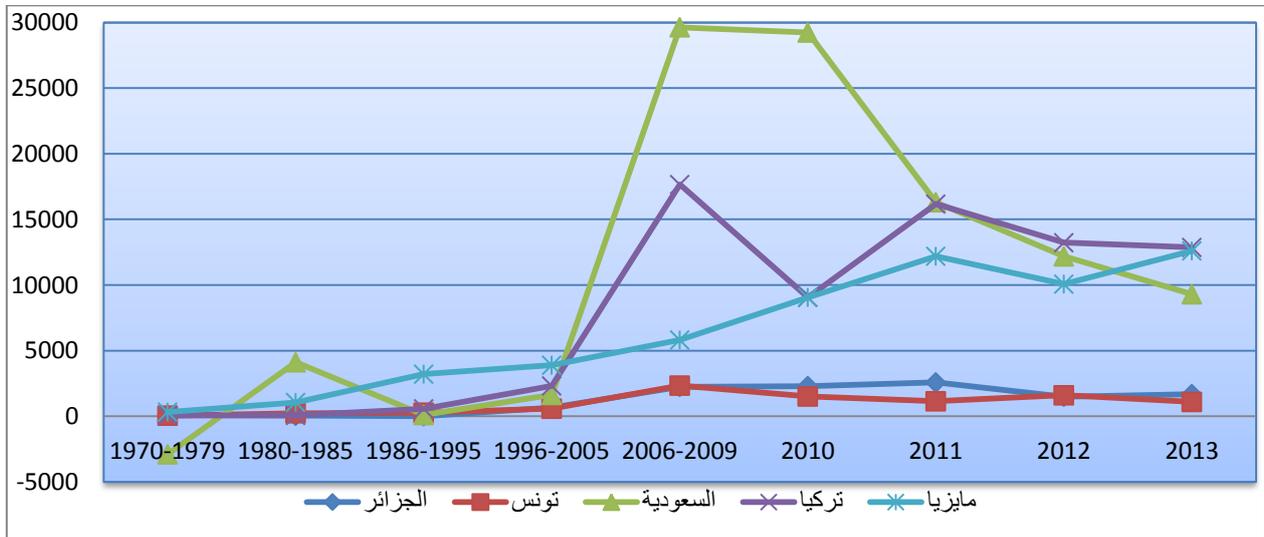
أما الفترة 2005-1996 فعرفت انتعاشا شبه متطابق في الجزائر وتونس وقريبة من بعضها البعض بـ655 و585 مليون دولار على التوالي، لتعرف تزايد أكبر في مايزيا وتركيا بقيمة 3894 و2318 مليون دولار على التوالي. وما يجلب الانتباه أن كل من السعودية وتركيا والجزائر خلال فترة 2009-2006 تمكنتا من استقطاب 29631.5 و17656 مليون دولار وهو مبلغ يفوق مجموع التدفقات الوارده إليها خلال السنوات السابقة، لتعرف كل من تونس

تحليل منابع الاستثمار الأجنبي المباشر والياحة تهيئة في الجزائر

والجزائر انتعاشا في تزايد التدفقات الواردة إليها لم تعرف لها مثل من قبل بقيمة 2252.3 و 2343 مليون دولار على التوالي.

أما السنوات الأخيرة فعرفت التدفقات اتجاه متذبذب تارة يتزايد وتارة يتناقص حيث شهدت ماليزيا من تزايد بقيمة 9060 مليون دولار في 2010 إلى مليون دولار 12306 في 2013، وعرفت السعودية تناقص من قيمة 29233 مليون دولار والتي حققتها في 2010 وهو مبلغ يفوق مجموع التدفقات الأربع سنوات السابقة ليصل إلى 9298 سنة 2013، وتركيا فكانت قيمها تارة يتزايد وتارة تتناقص من 9058، 16171، 12866 مليون دولار في 2010 و 2011 و 2013 على التوالي، أما الجزائر وتونس فكانت قيمها متطابقة وقريبة من بعضها البعض تراوحت بين أعلى قيمة 2581 مليون دولار في سنة 2011 للجزائر و1603 مليون دولار في سنة 2012 لتونس.

الشكل رقم (4-6): التمثيل البياني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر وتونس، السعودية وتركيا وماليزيا.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

تحليل مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر والياحة تصميته في الجزائر

وما يلاحظ بشكل عام أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ماليزيا وتركيا والسعودية بلغت ضعف ما حصلت عليه كل من الجزائر وتونس التي كان لهما نفس الاتجاه وقيمتها متطابقة وقريبة من بعضها البعض على امتداد السنوات الاخيرة، ويمكن إرجاع ذلك إلى درجة التطور الاقتصادي التي تتمتع بها كل من ماليزيا وتركيا والسعودية، فضلا عن تمتعها بميزات تنافسية عالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وتنامي عدد الفرص الاستثمارية إذا ما قورنت باقتصاديات كل من الجزائر وتونس.

فالحصّة النسبية للجزائر من إجمالي تدفقات هذا الاستثمار إلى الدول النامية نجدها ضعيفة جدا لا تتجاوز 0.5 % وقدرت أعلاها نسبة لها بـ 0.41 % للفترة 2006-2009 ، إلا انه عرفت لسنة واحدة في 2010 نسبة 0.33%. بينما لا تقل هذه النسبة عن 0.42 % بالنسبة لتركيا ابتداء للفترة 1980-1985 وبلغت أقصاها في 2011 بـ 1.84 %، والوضع شبيه أيضا في السعودية حيث نسبها قدرت بـ 4.16 % سنة 2010 مقارنة بالفترة 2006-2009 بنسبة 5.34 % باستثناء فترة 1970 و1980، أما ماليزيا فإن حصتها لا تقل عن 1.34 % وبلغت أقصاها 1.60 % في 2013، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي.

الجدول رقم (4-1): حصة كل من الجزائر وتونس والسعودية، تركيا وماليزيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجموع الدول النامية.

البيان	الوحدة	-1970 1979	-1980 1985	-1986 1995	-1996 2005	-2006 2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	10 ⁶ دولار	118	52	18.43	655	2252.3	2301	2581	1499	1691
	%	2	0.29	0.035	0.29	0.41	0.33	0.29	0.20	0.22
تونس	10 ⁶ دولار	54.6	239	280.1	585	2343	1513	1148	1603	1096
	%	0.92	1.34	0.53	0.26	0.42	0.22	0.13	0.22	0.14
السعودية	10 ⁶ دولار	2892-	4120	98.5	1630	29631.5	29233	16308	12182	9298
	%	48.84-	23.08	0.19	0.73	5.34	4.16	1.85	1.67	1.20
تركيا	10 ⁶ دولار	54.9	71	572.4	2318.4	17656	9058	16171	13224	12866
	%	0.92	0.40	1.09	1.04	3.18	1.29	1.84	1.81	1.65
ماليزيا	10 ⁶ دولار	326.1	1059	3213	3894	5820	9060	12198	10074	12306
	%	5.51	5.93	6.13	1.75	1.05	1.28	1.39	1.38	1.60
الدول النامية	10 ⁶ دولار	5921.5	17849	52381	222846	555068	703474	880406	729449	778372

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على احصائيات من الأونكتاد.

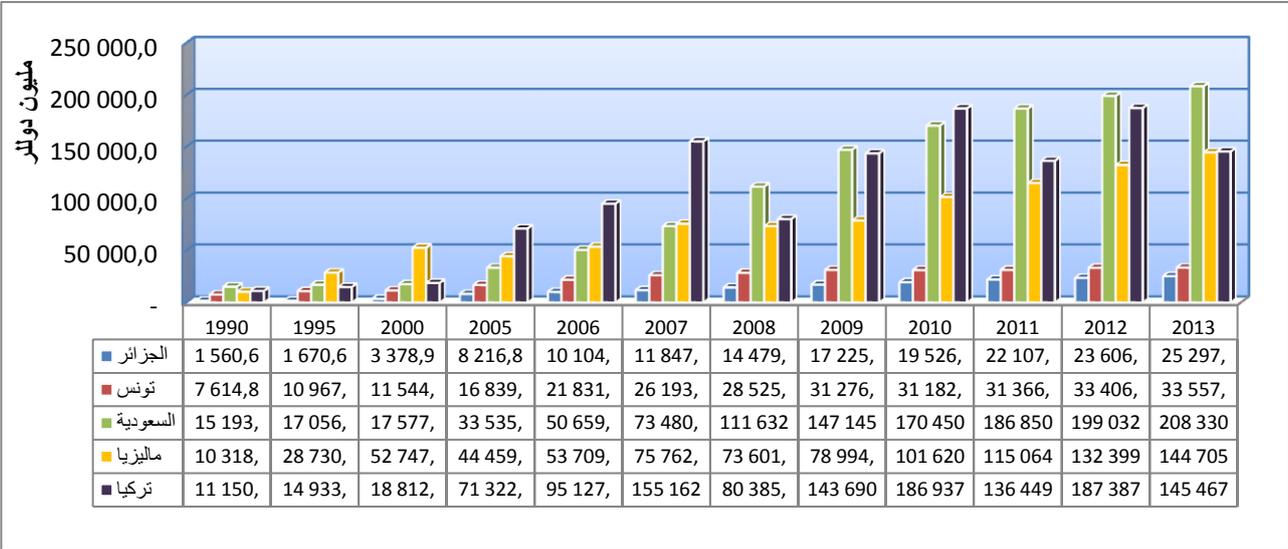
<http://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

تحليل مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر والياحة تهيئته في الجزائر

مما سبق يمكن القول أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر رغم وصوله إلى منحى أكثر وضوحا وجدية، إلا أنه يبقى ضعيف مقارنة بالدولة ماليزيا وتركيا والسعودية المشار إليها سابقا ضمن مجموعة الدول النامية، إذ لا تتجاوز حصة الجزائر ثلث ما تستقطبه كل دولة من الدول السالفة الذكر في أغلب السنوات المدروسة، باستثناء تونس التي تتقارب بحصتها النسبية لها.

ثانيا: مقارنة حصة الجزائر من تدفقات مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر مع الدول المختارة. كشفت بيانات الأونكتاد المتعلقة بتقدير حجم مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة 1990-2013، بأن حصة الجزائر من هذا المخزون تبدو ضعيفة، والتباين يظل كبيرا جدا لو قورنت بحصة الدول المقارنة، حيث حصلت الجزائر على نسبة مخزون إجمالي قدرت بـ 0.29% من إجمالي الدول النامية في 2013 مقابل: 2.46% للسعودية، 1.71% لتركيا، 1.70% للماليزيا، 0.39% لتونس.

الشكل رقم (4-7): إجمالي تدفق مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للفترة 1990-2013.



المصدر: من اعداد الباحثة باعتماد على احصائيات من الاونكتاد.

<http://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

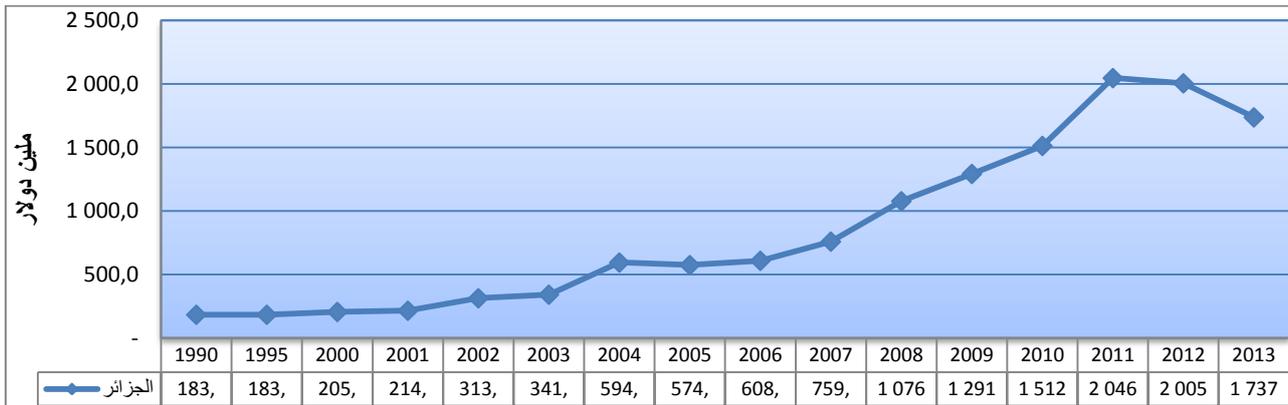
تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وآليات تهيئته في الجزائر

إذن بالرغم من تحسين جهود مناخ الاستثمار في الجزائر فإنها استطاعت أن تبقي على استمرار تزايد حجم مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا مع بداية الألفية الثالثة، إلا أن مقارنة حصتها من إجمالي مخزون الدول المقارنة يظهر أنها لاتزال عند مستويات ضعيفة.

بالنظر إلى عطيات الشكل أدناه يتبين أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة 1990-2013 في ارتفاع مستمر رغم محدوديته، حيث كان يمثل 183 مليون دولار في 1990 ليرتفع الى 1737 مليون دولار في 2013، وإذا تم مقارنتها مع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر للدول فهي تعتبر نسبة معتبرة حيث مثلت 5.67% من إجمالي دول شمال افريقيا، و 1.07% من إجمالي الدول الإفريقية، و 5.99% من إجمالي الدول العربية في 2013.

فرغم التحسن الملحوظ في مخزون الاستثمار الأجنبي للجزائر بالخارج والمتمثل أساسا في استثمارات سوناطراك، إلا أنه يبقى محدودا جدا، حيث يعبر هذا الوضع عن تأخر انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاديات الأخرى، فضلا عن صعوبة النفاذ إلى الأسواق الأجنبية، بسبب حدة المنافسة، وعدم جاهزية الاستثمارات المحلية للمنافسة على المستوى المحلي.

الشكل (4-8): إجمالي تدفق مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر للفترة 1990-2013.



المصدر: من اعداد الباحثة باعتماد على احصائيات من الاونكتاد.

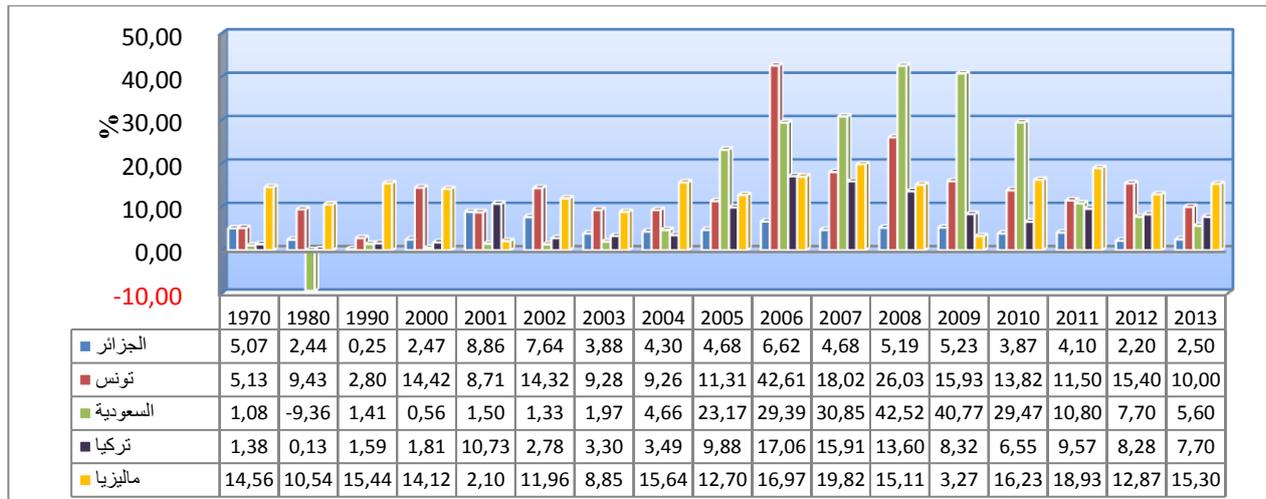
<http://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

الفرع الثالث: الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

سنحاول التعرف على مدى أهمية حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر بالإعتماد على نسبة هذه التدفقات إلى التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي ومقارنة هذه النسبة مع الدول المختارة. أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت: إن سياسة افساح المجال للاستثمار الأجنبي المباشر للمساهمة في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الجزائر لم تكن ناجحة حتى النصف الأول من التسعينات نظرا لقلة التدفقات الواردة إلى الاقتصاد الوطني رغم ارتفاعها في بداية السبعينات ، لكن مع بداية الألفية الثالثة نجحت ابتداء من 2001 بفضل جهود تحسين مناخ الاستثمار التي أدت إلى ارتفاع وتيرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما في قطاع المحروقات.

إذا ما تم مقارنة نسب الجزائر مع ما هو مسجل في دول المقارنة، يتبين أن الجزائر لم ترق بعد إلى مستواها في إشراك رأس المال الأجنبي في تدعيم القدرات الإنتاجية والاستثمارات المحلية، إذ تقدر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت فيها في 2007 بـ 6.62% ، في الوقت الذي يتجاوز نسبة 16% في الدول المقارنة.

الشكل رقم (4-9): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت للجزائر، والدول المقارنة خلال الفترة 1970 – 2013.



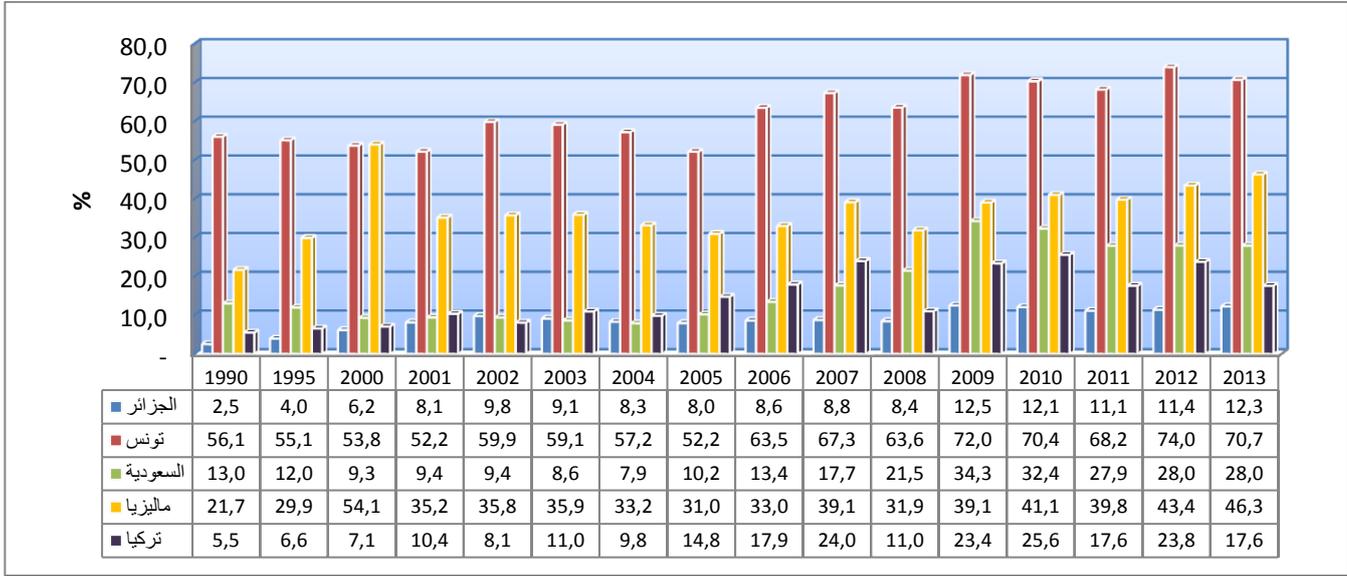
المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على احصائيات من الاونكتاد.

<http://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

وبتصفح الشكل نلاحظ إن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت في ماليزيا جد مرتفعة مقارنة بنظيرتها في الدول الثلاث الأخرى إذ تراوحت بين 14% و 20% خلال فترة الدراسة باستثناء سنوات 2001، و 2003، و 2009 أين انخفضت إلى 2.10%، 8.85%، 3.27% على التوالي، وكانت النسب في الجزائر قريبة من نظيرتها الممثلة لتونس وأحسن بكثير من السعودية وتركيا في بداية سنوات الدراسة، لينقلب الوضع في بداية التسعينات حيث صارت هذه النسب في الدول المقارنة أكبر منها في الجزائر. إلا أنه اعتبارا من سنة 2001 صارت هذه النسب في الجزائر أكبر منها في ماليزيا والسعودية وتونس على رغم أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر كانت أقل من نظيره الوارد إلى تلك الدول خلال تلك الفترة، ثم انقلب الوضع حيث صارت هذه النسبة تتراوح في تونس بين [9.26%، 26%]، وفي السعودية بين [1.33%، 42%]، وفي تركيا بين [2.78%، 16%] وفي ماليزيا بين [2.10%، 20%] خلال احدى عشر سنة لللفية الاخيرة، وهو مجال نسبي بعيد من نظيره للجزائر بين [2.2%، 7.64%] لنفس الفترة، مما يجعلنا نستنتج ضالة التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت الجزائري مقارنة بنظيره لكل الدول المقارنة.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: بالرغم من تطور حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من أقل من 3% في عام 1990 إلى 12.8 في 2009، إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بالمستويات المسجلة في المقارنة التي تجاوزت 30% في سنة 2009، وهذا ما يؤكد مرة أخرى ضعف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمال في الجزائر عن ما هو مسجل في العديد من الدول خصوصا في تونس وماليزيا، والشكل الموالي يؤكد ذلك.

الشكل رقم(4-10): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والدول المقارنة للفترة 1990-2013.



المصدر: من اعداد الباحثة باعتماد على احصائيات من الاونكتاد.

<http://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Annex-Tables.aspx>

من الشكل أعلاه نلاحظ أنه على طول الفترة كان مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي في

الجزائر يرتفع إلا أنه لم يصل بعد إلى المتوسط المسجل عن باقي الدول المقارنة بالرغم من إنه تعد كل من سعودية وتركيا

لسنة 2002 بنسبة 10%، ونلاحظ أن نسبة مساهمة تونس كانت فعالة طول فترة الدراسة رغم أن التدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها كان أقل بكثير من الدولة ماليزيا وتركيا والسعودية ووصل أكبر معدل لها إلى 74%

في 2012 تليها ماليزيا بقيمة 46.3% في 2013، وتبقى هذه القيم مرتفعة أمام المتوسط المسجل في كل من

السعودية بـ 34.3% في 2009، وتركيا بـ 25.6% في 2010، أما الجزائر فمساهمتها تعتبر أدنى مساهمة بنسبة

12.5% في 2009 أمام الدول المقارنة.

المطلب الثاني: تحليل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

سنتناول من خلال هذا المطلب كيفية تحليل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات

الاقتصادية والمناطق الجغرافية، وتوزيعها حسب رؤوس الأموال ونوع الاستثمار المصرح بها لدى الوكالة "ANDI".

الفرع الأول: تحليل التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب الدول المصدر للاستثمار.

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر، وتعتبر الدول الأوروبية والعربية من أهم البلدان العشرة الأولى المستثمرة فيها

ولتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب البلدان المصدرة نورد الجدول الموالي الذي يوضح حجم الاستثمار

الوارد لجزائر خلال الفترة 2002-2012.

الجدول رقم (4-2): التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر حسب الدول المصدرة للفترة 2002-2012.

عدد الوظائف	%	قيمة الاستثمار (مليار دج)	%	عدد المشاريع	الاقليم
38089	17.19	364501	54	228	أروبا
29235	15.25	323298	44	185	الاتحاد الاوروبي
3790	23.27	493406	6	27	آسيا
3433	0.91	19504	2	9	أمريكا الشمالية
44129	55.70	1181166	36	153	الدول العربية
425	0.21	4510	0.24	1	إفريقيا
264	0.14	2974	0.24	1	أستراليا
983	0.68	14487	0.95	4	الشركات متعددة الجنسيات
91113	100	2120549	100	423	المجموع

Source : www.andi.dz

يلخص الجدول أهم المناطق الجغرافية التي استثمرت في الجزائر، وقد بين مدى تفرد الدول العربية بأكثر قيمة من

الاستثمار قدر بـ 1.181.166 مليون دج لانجاز 153 مشروع استثماري تتصدرها كل من مصر تليها الكويت، ثم

الإمارات بأكثر من عشرة مشاريع موزع بالخصوص على قطاعات الاتصال، البنوك والتأمينات إلى جانب الأشغال

العمومية والصناعات البتروكيمياوية خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى 2012، كما أن الدول العربية التي لها

مشاريع كثيرة ليس بالضرورة أن تكون لها أكبر قيمة، كما هو الحال بالنسبة لمصر إلى جانب الكويت التي دخلت بمشروع

واحد وبقيمة استثمارية قدرت بـ 98 مليار دج، ما يمثل 44% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽¹⁾. بالنسبة للدول المغاربية تعد ليبيا أول مستثمر في الجزائر إذ تم اقتراح إنشاء فنادق للشيراطون في عدة مناطق من الجزائر⁽²⁾.

في حين أن الاستثمارات القادمة من البلدان الأوروبية إستحوات على النصيب الأكبر من عدد المشاريع المنجزة، وفي مقدمتها فرنسا ثم إسبانيا وإيطاليا، كما نلاحظ أن دول الاتحاد الأوربي خاصة تستحوذ على 185 مشروع من أصل 228 مشروع، وبغلاف مالي يفوق 89% من الكتلة النقدية الإجمالية المخصصة للإنجاز أغلبها متمركز في قطاع المحروقات، والصناعة الصيدلانية والغذائية.

أما استثمارات الدول الآسيوية فرغم قلت شركاتها إلا انها عززت من حصتها من المشاريع الاستثمارية في الجزائر في الفترة (2002-2012) واحتلت المرتبة الثانية بعد الدول العربية من حيث المبالغ المخصصة لإنجاز هذه المشاريع، بغلاف مالي قدر بـ 493406 مليون دج، خاصة الشركات الصينية واليابانية التي ساهمت في إنجاز العديد من المشاريع في قطاع المحروقات والأشغال العمومية (الطريق السيار شرق- غرب)، على غرار ماليزيا وسنغافورة التي دخلتا في السنوات الأخيرة للاستثمار في المجال البترولي والمساهمة في مجال البناء والأشغال والعمومية والبنية التحتية.

أما استثمارات الأمريكية أبدت اهتمام للاستثمار في المجال المحروقات كشركة أناداركو التي تعتبر من المجموعات البترولية في العالم، و في الألفية الأخيرة بدأت الاهتمام بالمشاريع الجزائرية خارج المحروقات منها بالفندقة والسكن وتوليد الكهرباء، إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة مع قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الاستثمار.

وفيما يخص استثمارات الدول الإفريقية والإستراتيجية فتبقى جد محتشمة، نظرا لهروب استثمارات هذه الدول نحو بلدان أخرى أكثر جاذبية للإستثمار الأجنبي المباشر، وربما أكثر مردودية وريح من الجزائر، لذا يجب على الجزائر السعي جاهدة لجلب استثمارات هذه الدول نحوها مستقبلا وإعادة النظر في صياغة سياسة إستثمارية جديدة.

(1) - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "حصيلة مشاريع الاستثمار المنجزة للفترة 2002-2010"، المطلاع عليه للموقع الإلكتروني في 2013/10/02

<http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets>

(2) - Benachenhou Abdelatif, "Les Nouveaux Investisseurs". Ed. AlphaDésing, Alger, 2006, p : 177.

الفرع الثاني: تحليل التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب كل قطاع اقتصادي.

لقد تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في قطاعات معينة محدودة، بالإضافة إلى حصة الأسد قطاع المحروقات الذي ظل الاهتمام الوحيد بالنسبة للمستثمرين الأجانب بفعل اعتماد قوانين التي كرس انفتاح القطاع على الأجانب وإنهاء احتكار الدولة للقطاع⁽¹⁾، هذه الخطوة أعطت دفعة حقيقية للشراكة بين الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك وشركات أجنبية التي تعمل في نشاطات الاستكشاف والاستغلال على أساس تقاسم الإنتاج حيث أن الشراكة لا تتوقف عند هذا الحد، إنما تمتد إلى خلق شركات مختلطة في مجال الخدمات، الصيانة، والهندسة. كما عرفت الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات انتعاشا ملحوظا من خلال عمل الجزائر على إيجاد وسائل تمويل دولية لدورة النشاط الاقتصادي والتي ركزت على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات اقتصادية مختلفة، نبين توزيعها القطاعي في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-3): توزيع الاستثمارات الأجنبية المنجزة حسب القطاعات في الجزائر للفترة 2002-2012.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%	عدد الوظائف	%
الصناعة	220	56	599200	74	23450	57
الخدمات	97	23	167118	21	10363	24
البناء، الاشغال العمومية والهيدروليك	63	15	12082	1	6698	14
النقل	16	4	3991	0	505	1
الفلاحة	6	1	887	1	82	2
الصحة	5	1	6192	0	737	0
السياحة	3	1	13587	2	1124	1
المجموع	410	100	803057	100	42959	100

Source :www.andi.dz.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، وبحسب احصائيات انجاز المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة الممتدة بين

⁽¹⁾ - دليل الاستثمار في الجزائر 2006، ص:44.

2002-2012، تم إنجاز 410 مشروع استثماري أجنبي بقيمة 803 مليون دج، ما يمثل 3/1 من الاستثمارات المنجزة، وخلق مناصب شغل قدر بـ 42959 منصب تم استحداث منها نسبة 14% للأجانب⁽¹⁾.

ويأتي اختيار المستثمرين الأجانب عموما على القطاع الصناعي أولا بنسبة 56% من مجموع عدد المشاريع، و74% من إجمالي قيمة التمويل، و57% حسب مناصب الشغل المستحدثة مقارنة مع مجموع قطاعات النشاط نظرا لاحتوائه على قطاع المحروقات التي تعد أهم مجالات الاستثمارات الأجنبية بالجزائر، بالإضافة إلى صناعات أخرى حيوية التي عرفت سوق تنافسية قوية للشركات الأجنبية في الجزائر⁽²⁾، يليه قطاع الخدمات الذي عرف رواجاً في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة بـ 97 مشروع أي ما يعادل 23% من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية، بعدما كان يحتل المركز السابع من حيث التدفق في 2003، وقد حققت مناصب شغل قدرت بـ 24% تركزت أغلبها في قطاع المناولة لقطاع الصناعة والمحروقات. كما تواجد قطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليك في المرتبة الثالثة بـ 63 مشروع بقيمة 12082 مليون دج، أي ما يعادل 15% من إجمالي عدد المشاريع الإجمالية، وقد سيطرت الشركات الصينية والتركية والمصرية واليابانية عليه، ويعزى هذا التطور المهم في حجم الاستثمارات الأجنبية إلى برنامج دعم النمو الاقتصادي، حيث أن السلطات العمومية فتحت الباب واسعا للاستثمار الأجنبي بعد أن كان حكرا على الشركات الوطنية.

بينما توزعت عدد المشاريع قطاع النقل بنسبة 4% من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو الجزائر نظرا لحتكر المستثمر الخاص المحلي لهذا القطاع، كما تبقى مساهمة القطاع السياحي جد ضئيلة في التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي لا تمثل سوى نسبة 1% بمجموع 3 مشاريع، لذا تسعى الجزائر للرفع من قدرات القطاع السياحي بتشجيع الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال من خلال مخطط التهيئة السياحية في أفق 2025.

أما باقي القطاعات الأقل تقسيما أو الأقل استثمارا من طرف المستثمرين الأجانب هي قطاعات الفلاحة والصحة يمكن عد المشاريع فيها بالوحدة، فرغم الإمكانيات الزراعية الضخمة التي تتوفر عليها الجزائر إلا أن القطاع الزراعي عانى

⁽¹⁾ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "حالة الإنجازات للفترة الممتدة من 2002-2012"، الموقع الإلكتروني المطلع عليه في 2014/11/20.

<http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements>

⁽²⁾ - Benachenhou Abdelatif, "Les Nouveaux Investisseurs". Op cit, p : 76.

تحليل منابع الاستثمار الأجنبي المباشر والياحة تهيئة في الجزائر

كثيرا من التهميش، حيث لم يحقق هذا الأخير إلا ستة مشاريع من مجموع 410 مشروع استثماري أجنبي بنسبة 1%، وذلك لغياب التحفيز المتعلقة بالمروددية خاصة، ومشكل العقار وملكية الأراضي، وهو ماجعل السلطات العمومية تعد قانونا جديدا للاستثمار في القطاع الفلاحي سيمنح المستثمرين كثيرا من الضمانات والإميازات، بالإضافة إلى الاستثمار المحتشم في قطاع الصحة ب5 مشاريع فقط وبنسبة لاتعدى 0.77% من اجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، حيث حاولت السلطات العمومية تدارك الأمر خلال سنة 2009 بفتحها الباب واسعا أمام الاستثمار في هذا المجال من خلال المخطط التوجيهي للصحة العمومية 2009-2025.

الفرع الثالث: تحليل تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب مصدر رؤوس الأموال ونوع الاستثمار.

سنقوم بتوضيح توزيع الاستثمارات الأجنبية المصريح بها حسب مصدر رؤوس الأموال ونوع الاستثمار خلال فترة

2002-2012.

أولا: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب رؤوس الأموال: إن نسبة تطور المشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ما تزال ضعيفة مقارنة بنظيرتها للاستثمار المحلي، ولم تمثل من الاستثمارات الإجمالية طوال الفترة الممتدة بين 2002-2012 سوى نسبة 0.78% من حيث العدد و7.89% من حيث مناصب الشغل و25.17% من القيمة الإجمالية للاستثمارات الوطنية، كما يوضحه الجدول .

الجدول رقم (4-4): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب مصدر رؤوس الأموال للفترة 2002-2012.

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ بلمليون دج	%	عدد مناصب الشغل	%
الاستثمارات المحلية	67280	99.22%	5.035150	74.83%	866.563	92.11%
استثمارات الشراكة	245	0.36%	843.135	12.53%	27.717	2.95%
الاستثمارات الاجنبية المباشرة	283	0.42%	850.613	12.64%	46.552	4.95%
اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة	528	0.78%	1.693748	25.17%	74.269	7.89%
اجمالي الاستثمارات	67808	100%	6.728.763	100%	940.832	100%

Source :www.andi.dz

تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وآلياته تمييزته في الجزائر

حسب تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، غير أنه يبقى محدود مقارنة بالجهود المبذولة لترقيته، فخلال الفترة الممتدة بين سنة 2002-2012 تم التصريح لدى الوكالة بإنجاز ما يزيد عن 67808 مشروع استثماري، لم تبلغ منها مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوى 528 مشروع بمبلغ إجمالي قدر بـ 1.693748 مليون دج، منها 245 مشروع شراكة بين أجنبىين محليين بمبلغ قدر بـ 843.135 مليون دج و 283 مشروع قدر بـ 850.613 مليون دج مملوكة بالكامل للمستثمرين الأجنبىين، محققة بذلك 74.269 منصب شغل مباشر لليد العاملة الجزائرية، منها 27.717 منصب شغل في مشاريع الشراكة و 46.552 منصب ناتجة عن المشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أي أن الاستثمارات الأجنبية تحقق نسبة تشغيل تصل إلى 7.89 % من إجمالي اليد العاملة التي توفرها الاستثمارات المحلية والأجنبية.

عموما يمكن القول بأن نجاعة الإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية لترقية الاستثمار أدت إلى نمو المشاريع الاستثمارية بوتائر معتبرة منذ 2002، نظرا لعدم تأثيرها كثيرا على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يوضح بأن مناخ الاستثمار لا يزال غير محفز ويتطلب المزيد من التحسين.

ثانيا: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار: تتبع الاستثمارات المنجزة مسارا منطقيا ومعتادا وهي في موضع ضمن الترتيب التنازلي حيث أنها على رأس الترتيب العام للاستثمارات المنجزة من حيث الإنشاء أي 3/2 نحو كل المعايير في حين أن الاستثمارات المنجزة من حيث التوسيع تحتل 3/1 من الهيكل الإجمالي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-5): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار للفترة 2002-2012.

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%
الإ إنشاء	189990	59	1651042	65
التوسيع	79912	40	705807	32
إعادة التأهيل	192	1	36444	2
إعادة التأهيل - التوسع	20	0	11143	2
إعادة الهيكلة	1	0	2	0
الخصوصية- التوسع	2	0	617	0
المجموع	32004	100	8405462	100

Source : www.andi.dz

من خلال الجدول نلاحظ أنه تم التصريح لدى الوكالة ANDI خلال الفترة 2002-2012، على أن مشاريع الإنشاء الخاصة بإنجاز مشاريع جديدة تحتلّ الصدارة بنسبة 59% من حيث العدد و65% من حيث القيمة، وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة من خلال البرامج التنموية الجديدة، ودعم الشباب لإنجاز مشاريع عن طريق العديد من الهيئات المكلفة بذلك، كما عرفت مشاريع التوسيع أيضا رواجاً وخير دليل على النجاح المحقق للأرباح التي طالت هذه المشاريع بنسبة 40% من حيث عدد المشاريع و32% من حيث قيمة المشاريع، مما استدعى توسيع نشاطاتها وتعزيزها، في الوقت الذي قدرت قيمة الاستثمارات بشكل جوهري في مشاريع إعادة التأهيل - التوسيع وإعادة التأهيل نسبة 2% لكل منهما. إلا أن عدد المشاريع الاستثمارات المنجزة لها فهي ضئيلة أي أقل بـ1% مقارنة مع المجموع، وهذا في كل المعايير الإجرائية.

باختصار، هذه المعطيات تترجم بشكل جيد مدى تفضيل المستثمرين للاستثمارات الجديدة والتوسعية وذلك على حساب الأنواع الأخرى ذات الاهتمام الكبير من طرف القطاع العام في أعقاب قرارات الحكومة الأخيرة بإعادة تأهيل بعض القطاعات الصناعية للإنتاج الاستراتيجي في حين أن الخصوصية لا تبدو أنها تعطي نتائج مرجوة⁽¹⁾.

⁽¹⁾ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " حالة الإنجازات للفترة الممتدة من 2002-2012"، الموقع الإلكتروني المطع عليه في 20/11/2014.

المطلب الثالث: أشكال الشركات المتعددة الجنسيات وتوطنها في الجزائر.

تعمل الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في الجزائر من خلال فروع تابعة للشركة الأم، تخضع للقانون

الجزائري وتبقى تابعة اقتصاديا للشركة الأم.

الفرع الأول: الشركات المتعددة الجنسيات الموطنة على أساس الشكل.

تسيطر الشركات المتعددة الجنسيات على معظم نشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك بإجمالي 30

شركة موزعة على عدة قطاعات وفروع نشاط مختلفة، وباعتبار الجزائر أحد أهم الدول المشجعة والمنفتحة على الاستثمار

الأجنبي المباشر، فإن خلق وإنشاء هذه الشركات لا يعد أمرا صعبا من الناحية القانونية، إلا أن هذه الشركات غالبا ما

تصطدم في الواقع بعدة صعوبات وبطء في التنفيذ واستخراج الوثائق اللازمة لاسيما فيما يخص فروع النشاط الإنتاجي،

وهو الأمر الذي يفسر تركز جل الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر في قطاعات خدمية أو تجارية تشرك معها

متعاملين جزائريين⁽¹⁾، والجدول التالي يوضح ذلك:

(1)- Graiche Lynda, "Les Formes D'implantations des Firmes Multinationales En Algérie" : Objectifs et Stratégies; Mémoire de Magistère, Université de Tizi Ouzou ; 2012 ; P 183.

تحليل مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر والياحة تصديته في الجزائر

الجدول رقم (4-6): إجمالي الشركات المتعددة الجنسيات الموطنة على أساس الشكل.

وكالات خدمات	تعدد تسيير	فروع الخدمات	فروع إنتاج	شراكة	استحواذ	استثمارات مشتركة	شعب وفروع تجارية	وكالات تجارية ونقاط بيع	الشركات متعددة الجنسيات
			01						Dagris
			01		01				Danone
						01	01 فرع		Nestlé
			04						Castel groupe
							01 شعبة	45	Hyundai
							01 شعبة	39	Toyota
					01				Arcelor Mittal
42		01							BNP paribas
73		01							Orascoin télécom
108		01							El watanya
		01							Fransa bank
13		01							Natexis
84		01							Société générale
					01				Air liquide
					01				Acciona SA
	01								Gel senwasser
		01			01				Ramery bâtiment
					03				Bolloré
				01					Anadarko petroleum
				01					BHP Billiton
				01			02 فرع		TOTAL
						01			Wintershal
						01			Haier groupco
					02				Accor
		01							Mariotte
						01			Schlumberger
			01						Schneidre electric
			01						Michelin
							01 شعبة	18	Renault
							01 فرع	29	Peugeot
320	01	08	08	03	10	04	07	131	إجمالي التوطنات
65.04%	0.2%	1.62%	1.62%	0.6%	2.32%	0.81%	1.42%	26.62%	

Source : Graiche Lynda, Op Cit ;P 191.

من خلال الجدول نلاحظ أن طبيعة وحجم الشركات الموطنة في الجزائر ذات نشاطات ضخمة عالميا، إلا أن وجودها في الجزائر يختلف عن توطنها عن باقي البلدان الأخرى حيث تظل نشاطاتها ضعيفة مقارنة بالوفرات التي يعرضها الاقتصاد الجزائري خصوصا في الإنتاج أين لعبت دورا محتشما فيه عن باقي النشاطات الأخرى، وتمركزت في قطاعات لا تخلق قيمة مضافة كبيرة بالنسبة للاقتصاد الجزائري مثل الوكالات الخدمية والتي فاقت عملية التوطن فيها 320 توطن ما يعادل 65.04%، بالإضافة إلى الوكالات التجارية نقاط البيع بـ 131 توطن أي ما يعادل نسبة 26.62%.

الفرع الثاني: توطن الشركات الأجنبية بحسب شكل الاستثمار في الجزائر.

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنها المسؤولة عن أكثر من 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم ككل⁽¹⁾. وفي الجزائر فقد أحصت عدد الشركات الأجنبية (أشخاص معنويين) المستحدثة في الجزائر من 2006 إلى 2013 ارتفاعا قدر بنحو 159%، حيث بلغ عددها 8459. مؤسسة أجنبية مسجلة في السجل التجاري نهاية سنة 2013 مقابل 3261 سنة 2006، موزع على 84 دولة تتصدرها فرنسا بـ1831 مؤسسة عاملة تليها سوريا بـ1052 مؤسسة، ثم الصين بـ732 مؤسسة. تنشط في مختلف القطاعات عبر تراب الوطني، وقد هيمن قطاع الخدمات والإنتاج الصناعي والبناء والأشغال العمومية على النسب 31.8%، و30.8% على التوالي فيما ينشط حوالي 21% في التصدير والاستيراد، إلى جانب التجارة بالتجزئة والتجارة بالجملة بنسب 7.6%، و8.1%، وأخيرا في الإنتاج الحرفي بنسبة 1.1%⁽²⁾.

ومن جهة أخرى ارتفع عدد التجار الأجانب (أشخاص طبيعيين) المسجلين في السجل التجاري خلال 2013 إلى 2207 تاجر بزيادة قدرت بـ4% مقارنة بـ2012 التي شهدت تسجيل 2109 تاجر أجنبي، وينشط هؤلاء التجار القادمين من 39 دولة بنسب أكبر تتصدرها تونس بـ27.46% وسوريا بـ25.42% والمغرب بـ17.63% في كل من قطاع تجارة التجزئة 74.4% وقطاع الخدمات 13.5% أساسا، ثم تليه قطاع الصناعي بـ9.1%، ثم قطاعي التجارة بالجملة والإنتاج الحرفي بنسب 2.9%، و0.1% على التوالي⁽³⁾.

وفي ظل تصنيفات الشركات متعددة الجنسيات الجدول الموالي يبين لنا عدد الشركات الموطنة حسب قطاع في الجزائر تتركز خاصة في إنتاج المواد الأولية والاستخراجية، وفي قطاع الخدمات كالمشروبات الغازية، وتنفيذ بعض مشروعات الأشغال العمومية خاصة (الطرق، محطات تحلية المياه والكهرباء).

⁽¹⁾ - أشرف السيد حامد قبال، "الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013، ص: 39.

⁽²⁾ - Ministère du Commerce Centre National du Registre du Commerce, "LES CREATIONS D'ENTREPRISE EN ALGERIE", STATISTIQUES 2013, avril 2014, p :89-90.

⁽³⁾ - Idem, Op Cit ;P 83-84.

تحليل نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر والكيانات تصديته في الجزائر

الجدول رقم (4-7): توطن الشركات الأجنبية حسب قطاع النشاط في الجزائر.

السنة	المنطقة الجغرافية	طريقة التنفيذ	عدد فروعها في العالم	عدد فروعها في الجزائر	قطاع النشاط	إسم الشركة التابعة	إسم الشركة	البلد
2003	البحر الأبيض المتوسط، فرنسا، غرب أفريقيا، جنوب أفريقيا، والمحيط الهندي وآسيا الوسطى والبرازيل	-شركة فرعية في الإنتاج	22	01	الزراعة	Somecoton	Dagris	فرنسا
2001 2005 2006	أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية؛ أفريقيا الشرق الأوسط؛ أوروبا الغربية. أوروبا الوسطى والشرقية، آسيا والمحيط الهادئ	- شركة فرعية في الإنتاج - استحواذ	59	01	الغذائية للبسكويت ومنتج الالبان	Lu Djurdjura	Danone	فرنسا
2008 2005	أوروبا، آسيا، أمريكا اللاتينية	- شركة فرعية تجارية -مشروع مشترك	113	01 01	مواد غذائية	Sidi lekbir Zahaf	Nestlé	سويسرا
2002 2008	اروبا، أفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية، الو م أ	-شركة فرعية في الإنتاج	15	04	صناعة المشروبات الغذائية	Coca cola Stella Artois Beck's	Castel groupe	فرنسا
1993	آسيا، امريكا اللاتينية، أفريقيا	- شركة فرعية تجارية -وكالات تجارية ونقاط بيع	129	01 29	السيارات	Peugeot	Peugeot	فرنسا
1959	أوروبا، آسيا، امريكا اللاتينية، افريقيا	-وكالات تجارية ونقاط بيع -شعبة	101	18 01	السيارات	Renault	Renault	فرنسا
1997	آسيا، أستراليا، الو م أ، أفريقيا، اوروبا	-شعبة -وكالات تجارية ونقاط بيع	203	01 45	السيارات	Hyundai	Hyundai	كوريا الجنوبية
1993	آسيا، أستراليا، الو م أ، افريقيا، اوروبا	-شعبة -وكالات تجارية ونقاط بيع	186	01 39	السيارات	Toyota	Toyota	اليابان
2001	آسيا، أفريقيا، اوروبا، استراليا، الو م أ	-استحواذ	50	01	المناجم	Al hadjar	Arcelor Mittal	الهند
2002	اروبا، امريكا، افريقيا، آسيا، استراليا	-شركة تابعة خدماتية -وكالة خدمات	80	01 42	خدمات بنكية	BNP Paribas El Djazaïr	BNP paribas	فرنسا
2006	آسيا، اوروبا، أفريقيا	-شركة تابعة خدماتية	08		خدمات	Fransa bank El Djazaïr	Fransa bank	لبنان
2006	أوروبا، آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية	-شركة تابعة خدماتية -وكالة خدمات	182	01 84	خدمات	Société générale	Société générale	فرنسا
1999	أمريكا، أوروبا، آسيا، أفريقيا، استراليا	-شركة تابعة خدماتية -وكالة خدمات	66	01 13	خدمات	Natexis	Natexis	فرنسا
2001	أمريكا الشمالية، أفريقيا، آسيا	-شركة تابعة خدماتية -وكالة خدمات	10	01 73	اتصالات	Jazzy	Orascoïn télécom	مصر
2003	أمريكا اللاتينية، آسيا، أفريقيا، أستراليا، اوروبا	-شركة تابعة خدماتية -وكالات تجارية ونقاط بيع	22	01 108	اتصالات	Nejman	El watanya	الكويت
2008	أوروبا، افريقيا والشرق الاوسط، أمريكا، آسيا والمحيط الهادي	-استحواذ	80	01	كمياء	Saida	Air liquide	فرنسا
2008	آسيا، امريكا، افريقيا، استراليا	-استحواذ	17	01	تحلية المياه الهيدروليكية	Fouka (desalinisation des eaux)	Acciona SA	إسبانيا

تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر والياحة تصديته في الجزائر

2007	أوروبا	-إدارة العقود		03	الهيدروليك	Gelsenwasser	Gel senwasser	ألمانيا
2008	فرنسا-الجزائر	-استحواذ -شركة تابعة-خدماتية	01 01	02	البناء	Entreprise de Travaux publics	Ramery bâtiment	فرنسا
2008	أمريكا اللاتينية ، أستراليا، آسيا، أفريقيا	-استحواذ	03	129	النقل	Bolloré	Bolloré	فرنسا
1989	أفريقيا، أفريقيا، آسيا	-شراكة	01	06	الهيدروكربون	Anadarko Petroleum	Anadarko petroleum	الوم أ
1989	آسيا، أفريقيا، أمريكا، أوروبا، آسيا والمحيط الهادي	-شراكة	01	56	الهيدروكربون	Billiton /Sonatrach	BHP Billiton	استراليا
1953	أوروبا، أفريقيا، آسيا ، الوم أ	-شركة فرعية تجارية شراكة		152	هيدروكربون	Total	TOTAL	فرنسا
2009	أوروبا، آسيا، أمريكا اللاتينية، أفريقيا	-مشروع مشترك		12	توزيع المياه والغاز البتزين	Wintershal Gazoduc Galsi	Wintershal	ألمانيا
2007	أفريقيا، آسيا، الوم أ	-مشروع مشترك في الإنتاج	01	29	الأجهزة المنزلية	Sodinco	Haier group-co	الصين
1975 1980	أفريقيا، الشرق الأوسط، أوروبا	-استحواذ	02	4000	الفندقة	Mercure Sofitel	Accor	فرنسا
2009	أفريقيا، أستراليا، آسيا، أوروبا، أمريكا	- مشروع مشترك	01	3995	الفندقة	Renaissance hôtel	Mariotte	الوم أ
2008	روسيا، الصين، أمريكا اللاتينية، الوم أ	-مشروع مشترك	01	80	الخدمات البترولية	Sahara well construction services	Schlumberg er	الوم أ
2001	آسيا، أوروبا، أفريقيا، أستراليا، الوم أ	-شركة فرعية في الإنتاج	01	84	تسيير الطاقة الكهروباء	Schneider	Schneidre electric	فرنسا
2002	آسيا، أوروبا، أفريقيا، أستراليا، أمريكا	-شركة فرعية في الإنتاج	01	70	الطاقة الهوائية	Michelin	Michelin	فرنسا

Source : Graiche Lynda, Op Cit ;P 184-189.

رغم ارتفاع عدد الشركات الأجنبية الموطنة في الجزائر بفضل سلة الحوافز المعتمدة في قانون الاستثمار، إلا أن توطنها في القطاعات مازال يسيطر على القطاع الخدمات بمعدل 66.66% حيث نرى التكامل الحقيقي لهذا النوع من الأعمال خاصة في الأعمال المصرفية والاتصالات السلكية واللاسلكية، ويسيطر رجال الأعمال في مجال الاتصالات على نسبة 36% من إجمالي المؤسسات الخدمية مقابل 27.23% للشركات المصرفية، إلا أنها بقيت مهملة من قبل قطاعات أخرى مثل السياحة والفندقة والمقدرة بنسبة 2.44%.

كما عرفت المؤسسات في القطاع التجاري رواجاً كبيراً في الجزائر بنسبة 28.04% والتي اشتملت على عدد كبير من المتعاملين خاصة في السيارات Hyundai بـ 46 شركة فرعية تجارية ونقاط بيع، Peugeot بـ شركة فرعية تجارية ونقاط بيع 30، Renault بـ 19 شركة فرعية تجارية ونقاط بيع، و Toyota بـ 40 شركة فرعية تجارية ونقاط بيع.

تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر والياحة تهيئة في الجزائر

كما يمثل الإستحواذ على نسبة 2.32% من أصل 30 شركة متوطنة بالجزائر، كاستحواذ شركة صيدال من قبل مجموعة

Air liquide، وكذا المشروع المشترك بين شركة *Al hadjar* و شركة *Arcelor Mittal*

أما المشاريع المشتركة تمثل نسبة 0.81%، وهو أكثر تركيزا على المشاريع الكبرى كالمشروع المشترك بين المجموعة الألمانية

وسوناطراك *"WINTERSHAL"*، *"Enelpower"* لنقل خط أنابيب الذي يربط الجزائر بسردينيا، أما الشراكة مثلت

نسبة 0.6% ومن أهمها مشروع الشراكة بين سوناطراك و *Total*، وعقود التسيير قد تشكلت بنسبة 0.2% على

شكل اتفاقات بين الدولة والشركات الأجنبية.

الجدول رقم (4-8): إجمالي توطنات الشركات الأجنبية بحسب شكل الاستثمار.

المؤسسات التجارية	المؤسسات الانتاجية	المؤسسات الخدمية	الشراكات	الاستحواذ	عقود التسيير	الاستثمارات المشتركة
07 فروع وشعب(1.42%)	08	08 فروع وشعب %1.62	03	10	01	04
131 وكالات تجارية ونقاط بيع (26.62%)		320 وكالات خدمية %65.04				
%28.04	%1.62	%66.66	0.6	%2.32	%0.2	%0.81

Source : Graiche Lynda, Op Cit ;P 191.

من خلال الجدول الموالي يتبين لنا أن عدد الشركات الموطنة في قطاع الإنتاج يبقى ضئيلا بمعدل 1.62 % فقط

من إجمالي التوطنات وذلك مقابل 94.7% من إجمالي المؤسسات التجارية والخدمية، ويفسر ذلك بما يلي⁽¹⁾:

- يبنى اختيار توطن الشركات المتعددة الجنسيات وإقامتها لمؤسسات إنتاجية على محددات نوعية مرتبطة بالصناعة، في

حد ذاتها انطلاقا من الميزة النسبية لعوامل الإنتاج بين البلدان المضيفين؛

- كما أن الشركات المتعددة الجنسيات غالبا يكون لها فرص محتملة للإنتاج الموجه إلى سوق عالمي معين، وفي هذا

الإطار، يمكن القول بأن مجمع *Michelin* مثلا يبدو أنه قد وجد هذه الميزة في الجزائر وذلك من خلال توطينه لمصنع

العجلات والذي يتطلب وفرة في الموارد الطبيعية اللازمة لهذه الصناعة، إضافة إلى وفرة اليد العاملة الرخيصة نسبيا.

(1)- Graiche Lynda, Op, Cit ;P 192-199.

- كما أن السوق الجزائري لا يعد بمثابة الاولوية الوحيدة لمجمع *Michelin* على اعتبار أن صادرات هذا الأخير قد شملت العديد من البلدان الأخرى مثل مصر، زامبيا، إثيوبيا، غينيا، السعودية واليمن، حيث أضحت الجزائر تشكل نقطة إنتاج وتصدير مجمع تشكل نقطة إنتاج وتصدير مجمع *Michelin* باتجاه إفريقيا والشرق الأوسط.

- إن إنشاء وخلق الفروع الإنتاجية في الجزائر يبقى جد متواضعا، على اعتبار أن مجمع *Michelin* هو الوحيد الذي اشتمل نشاطه على عملية الإنتاج التام، كما أن عملية ترشيد الإنتاج هدفها اختراق الأسواق الأكثر اتساعا وطموحا مقارنة باختراق السوق الجزائري. وفي الواقع لقد تم خلق بعض الفروع في الجزائر كنتيجة لاستثمارات سابقة أساسا، على غرار التحالف الإستراتيجي الذي تم سنة 2001 بين مجمع *Djurdjura* و *Danone* بخصوص عملية إنتاج الحليب ومشتقاته والذي تمخض عنه إنجاز *Danone biscuiterie* في سنة 2006.

المبحث الثاني: التقييم النوعي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

تناولنا في المبحث الأول من الفصل الثاني مناخ الاستثمار: تعريفه، آليات تهيئته ومؤشرات قياسه بصفة عامة دون إسقاط ذلك على الحالة الجزائرية، وفي هذا المبحث نحاول تقييم مدى فعالية مناخ الاستثمار في الجزائر بالاعتماد على المؤشرات الدولية المتاحة المستخدمة في قياس ملاءمة ظروف بيئة الأعمال الجزائرية لجلب المستثمرين الأجانب ومدى انخفاض مستوى المخاطر وتغيراتها باتجاه التحسن أو التراجع.

المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار.

يمكن معرفة وضعية الجزائر ضمن مؤشرات قياس المناخ الاستثماري التي تناولت تصنيف الجزائر في مراتب مختلفة.

الفرع الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر والياحة تصنيفه في الجزائر

يشير الجدول أدناه إلى أن وضعية الجزائر في مؤشر الأداء تراجعت من حيث الأداء من المرتبة 98 سنة 1990 إلى المرتبة 130 سنة 1995 ثم بدأ ترتيبها يتحسن تدريجيا بدا من اواخر التسعينات ليصل إلى المرتبة 93 سنة 2003، وكان أحسن ترتيب بلغته سنة 2009 بالرتبة 82 ثم تراجع مرة أخرى ترتيبها إلى الرتبة 102 سنة 2010. وما لاحظناه في مؤشر الأداء ينطبق نسبيا على مؤشر الإمكانيات حيث احتلت الجزائر المرتبة 51 سنة 1990 وفق مؤشر الإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ثم تراجعت إلى أسوأ مرتبة لها وهي 96 سنة 1995، وابتداء من سنة 2000 صار ترتيب الجزائر وفق مؤشر الإمكانيات يتحسن من سنة إلى أخرى غير أنها لم تتمكن من استرجاع المرتبة التي كانت فيها سنة 1990.

وبناء على تقاطع مؤشري الأداء والإمكانيات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي صنفت الجزائر من المرتبة الثانية المتمثلة في مجموعة الدول ذات الإمكانيات العالية والأداء المنخفض خلال الفترة 1990 إلى المرتبة الرابعة المتمثلة في مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض والإمكانيات المنخفضة طوال الفترة 1993-2003، ثم تحولت إلى المجموعة الثانية خلال الفترة 2004-2007، وهذا راجع إلى تحسن مركزها على المستوى العالمي خلال نفس الفترة بالنسبة لمؤشر إمكانيات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن لم تبقى في هذا المستوى بعد ذلك لأنها رجعت إلى المجموعة الرابعة المتدنية الأداء.

وبهذا تبقى الجزائر في المستوى الأدنى لهذا المؤشر سواء من حيث أدائها أو من حيث إمكانياتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (4-9): ترتيب الجزائر وفق مؤشري الأداء و الإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2010.

البيان	1990	1995	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	98	130	112	119	102	94	93	95	109	117	128	115	82	102
مؤشر إمكانيات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	51	96	88	86	79	75	73	65	66	67	69	71	77	77

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، لسنوات من 1990 إلى 2012.

الفرع الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي.

لقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 تراجعاً طفيفاً لمرتبة الجزائر التنافسية إلى المرتبة 110 عالمياً من بين 144 دولة مقارنة مع المرتبة 87 من بين 142 دولة خلال العام 2011-2012، وكان على رأس العوامل التي أدت إلى هذا التراجع القوانين الضريبية ومعدلات الضرائب ومشاكل التمويل التي أصبحت تواجه رجال الأعمال خلال مزاولتهم الأعمال في الجزائر، فتراجع مرتبة الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي مرده إلى الأداء المتواضع للجزائر حسب بعض المعايير والتي لها علاقة مباشرة بمناخ الاستثمار ونشاطات المستثمرين⁽¹⁾، والتي يمكن عرضها في الجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم (4-10): ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة 2011-2012 و 2012-2013.

فرق الأداء	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2013-2012		مرتبة الجزائر حسب تقرير 2012-2011		المحاور الرئيسية
	النقاط (7-1)	المرتبة (144-1)	النقاط (7-1)	المرتبة (142-1)	
↓ 23	3.7	110	4.0	87	تصنيف التنافسية الإجمالي
↓ 14	4.2	89	4.4	75	المتطلبات الأساسية
↓ 14	2.7	141	3.1	127	1- مؤشر المؤسسات
↓ 7	3.2	100	3.4	93	2- مؤشر البنية التحتية
↓ 4	5.7	23	5.7	19	3- مؤشر الاقتصاد الكلي
↓ 11	5.4	93	5.5	82	4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي
↓ 14	3.1	136	3.4	122	معززات الكفاءة
↓ 7	3.4	108	3.5	101	5- مؤشر التعليم العالي والتدريب
↓ 9	3.0	143	3.4	134	6- مؤشر كفاءة سوق السلع
↓ 7	2.8	144	3.4	137	7- مؤشر كفاءة سوق العمل
↓ 5	2.4	142	2.6	137	8- مؤشر تطور الأسواق المالية
↓ 13	2.6	133	2.8	120	9- مؤشر الجاهزية التكنولوجية
↓ 2	4.3	49	4.3	47	10- مؤشر حجم السوق
↓ 8	2.3	144	2.7	136	عوامل تطور الإبداع والابتكار
↓ 9	2.5	144	2.9	135	11- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال
↓ 9	2.1	141	2.4	132	12- مؤشر الابتكار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports: 2011-2012, pp: 94-95 and 2012-2013, pp: 88-89

(1) - ربحان الشريف وهوام لمياء، " دور مناخ الإستثمار في دعم وترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري-دراسة تحليلية تقييمية-"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثاني والثلاثون الثامن، أبريل 2013، ص 34.

وبحسب معطيات الجدول أعلاه فإن النتائج تشير إلى⁽¹⁾:

أ- ترتيب الجزائر حسب مجموعة المتطلبات الأساسية: سجلت الجزائر تراجعاً قدر بـ 14 مرتبة عن سنة 2011-2012، والسبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في أغلب المحاور المكونة لهذه المجموعة سنة 2012-2013، والتي نبرزها فيما يلي:

- مؤشر المؤسسات: سجل أداء الجزائر حسب هذا المؤشر تراجعاً بـ 14 مركزاً مقارنة بترتيبها في التقرير السابق الصادر سنة 2011-2012 والذي كان 127 ويعود ذلك إلى تراجع أغلب المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر المؤسسات من أبرزها مؤشر شفافية السياسات الحكومية والتي وصل ترتيب الجزائر فيها خلال التقرير الأخير إلى 144، أي بتراجع قدر بـ 07 مراتب.

- مؤشر البنية التحتية: احتلت الجزائر المرتبة 100 حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعاً طفيفاً مقارنة بالمرتبة التي احتلتها في تقرير 2011-2012 حيث تراجعت بـ 07 مراكز، و يعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى التراجع المسجل في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ والذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 131 في حين كانت 122 سنة 2011-2012، وكذلك التراجع الطفيف في مرتبة الجزائر حسب المؤشر الفرعي لجودة البنى التحتية للطرق والمواصلات والذي قدر بـ 19 مرتبة ليحقق المرتبة 125 سنة 2012-2013.

- مؤشر الاقتصاد الكلي: عرفت تنافسية الاقتصاد الجزائري أيضاً تراجعاً طفيفاً في هذا المؤشر، فبعدما كانت تحتل المرتبة 19 خلال 2011-2012 تراجعت إلى المرتبة 23 سنة 2012-2013 مسجلة تراجعاً قدر بـ 04 مراتب، والسبب يعود إلى التراجع في بقية المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر على غرار سعر الصرف.

- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي: احتلت الجزائر المرتبة 93 حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعاً طفيفاً مقارنة بالمرتبة التي احتلتها في تقرير 2011-2012 حيث تراجعت بـ 11 مرتبة، والسبب يعود إلى التراجع المسجل في بقية

⁽¹⁾ - The Global Competitiveness Report, 2011-2012, p95 And Report, 2012-2013, p 89.

المؤشرات الفرعية المكون له، كالتراجع المسجل في مرتبة الجزائر حسب المؤشر الفرعي في مؤشر جودة التعليم الأساسي والذي قدر بـ 16 مرتبة ليحقق المرتبة 129 سنة 2012-2013.

ب- ترتيب الجزائر حسب مجموعة معززات الكفاءة: عرفت الجزائر أيضا تراجعاً حسب هذه المجموعة بـ 14 مركزاً فبعدما احتلت المرتبة 122 خلال العام 2011-2012 تراجع إلى الرتبة 136 خلال العام 2012-2013، ذلك بسبب عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على الاستخدام الأمثل لمختلف الموارد المتاحة، حيث سجلت جل مؤشرات هذه المجموعة تراجعاً كما يلي:

- مؤشر التعليم العالي والتدريب: سجلت الجزائر في هذا المؤشر المرتبة 108 مقارنة بالمرتبة 101 في عام 2011-2012 متراجعة بـ 07 مراتب، حيث يعزى ذلك إلى التراجع الطفيف في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر جودة التعليم والذي تراجع الجزائر فيه بـ 08 مراتب لتحتل المرتبة 131، وكذلك التراجع المسجل في مؤشر جودة إدارة المدارس حيث تراجعت بمقدار 30 مرتبة لتسجل المرتبة 131 ضمن الدول المشاركة في التقرير.

- مؤشر كفاءة سوق السلع: في هذا المؤشر تراجعت الجزائر بـ 09 مراتب أي المرتبة 143 من بين 144 دولة مشاركة في التقرير وهي مرتبة متدنية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب وهي تعطي لنا صورة عن عدم كفاءة الأسواق السلعية في الجزائر، فقد تراجعت مرتبة الجزائر في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر عدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع والذي تراجعت فيه بـ 04 مراتب لتحتل في المرتبة 92 سنة 2012-2013.

- مؤشر كفاءة سوق العمل: تدهورت المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر مقارنة بسنة 2011-2012، ويرجع ذلك أساساً إلى الارتفاع المتواصل للأجور وغير مبرر بارتفاع إنتاجية العمل، حيث حلت الجزائر في المرتبة 144 مقارنة بالسنة الماضية 2011-2012 أين كانت تحتل الجزائر المرتبة 136، أي بتراجع قدر بـ 8 مراكز.

- مؤشر تطور الأسواق المالية: احتلت الجزائر المرتبة 142 من بين 144 دولة مشاركة في التقرير متراجعة بذلك بـ 05 مراتب عن ترتيب العام 2011-2012، وذلك بسبب تراجع مراتب بعض المؤشرات الفرعية، كمؤشر التمويل

في سوق الأسهم 143 متراجعة بـ 04 مراتب ومؤشر سهولة الحصول على القروض بـ 33 مرتبة ليحل في المرتبة 128 والتراجع في مؤشر توفر رأس المال البشري بـ 28 مرتبة ليحل في المرتبة 138 خلال 2012-2013. وبالتالي فهي تعتبر متأخرة في الترتيب بالنسبة لهذا المؤشر وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الجزائر مازالت تعاني التخلف في مجال الأسواق المالية.

- مؤشر الجاهزية التكنولوجية: حقق ترتيب الجزائر في مؤشر الجاهزية التكنولوجية تراجعاً بـ 13 مرتبة عن سنة 2011-2012 لتحتل المرتبة 133، حيث يعزى ذلك إلى التراجع في بعض المؤشرات الفرعية ضمن هذا المحور كمؤشر توافر أحدث التقنيات التكنولوجية والذي تراجع الجزائر فيه بـ 20 مرتبة لتحتل المرتبة 142، ومؤشر القدرة على نقل التكنولوجيا أين تراجع بـ 17 مرتبة لتحتل المركز 140 مقارنة بترتيب سنة 2011-2012.

- مؤشر حجم السوق: تراجع مرتبة الجزائر بشكل طفيف جداً إلى المرتبة 49 بـ 02 مراتب عن سنة 2011-2012، وعلى العموم يعد هذا المؤشر ايجابياً ويشكل حافزاً للمستثمرين الأجانب لتوطين مشاريعهم الاستثمارية في الجزائر.

ج - ترتيب الجزائر حسب مجموعة عوامل تطور الإبداع والابتكار: لقد تراجع ترتيب الجزائر حسب هذه المجموعة بـ 08 مراتب مقارنة بترتيب العام 2011-2012 لتحتل بذلك المرتبة 144 (المرتبة الأخيرة) إجمالاً، والسبب في ذلك يعود إلى التغيرات التي تطرأ على المؤشرات الفرعية والتي نذكر منها:

- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال: يشمل هذا المؤشر على محاور منها عدد الموردين المحليين ونوعيتهم، مؤشر تطوير الحكومي للقطاعات وكذا مؤشر مدى تفويض السلطة، حيث عرفت كل هذه المحاور تراجعاً بـ 46 مرتبة، 9 مرات، 2 مراتب و 7 مراتب على التوالي، لتتراجع الجزائر إجمالاً في هذا المؤشر إلى المرتبة 144 والأخيرة وهو ما يعادل تراجعاً قدر بـ 9 مراكز.

- مؤشر الابتكار: يتكون هذا المؤشر من عدة مؤشرات فرعية على رأسها مؤشر التعاون بين الجامعات والمؤشرات الصناعية فيما يخص جهود البحث والتطوير والذي تراجع مرتبة الجزائر ضمنه بـ 8 مراكز لتحل بالمرتبة الأخيرة 144 مؤشر جودة المؤسسات ومراكز البحث العلمي والذي تراجع مرتبة الجزائر فيه بـ 15 مركز، ومؤشر القدرة على الابتكار بتراجع قدر بـ 18 مركزا، لتسجل الجزائر بذلك المرتبة 141 و 143 على التوالي خلال السنة 2012-2013.

نستخلص من محتوى تقرير التنافسية العالمي أن الجزائر وبالرغم من توفرها على العديد من المزايا في بعض المؤشرات (كمؤشر حجم السوق ومؤشر الاقتصاد الكلي والذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 23 من بين 144 دولة شملها التقرير)، إلا أن ذلك لم يسمح لها باحتلال مراتب متقدمة في المؤشر العام، على غرار عوامل تعزيز الفعالية والتطور التكنولوجي الذي تعاني منه الجزائر إذ تحتل المرتبة 142 بالنسبة للمؤشر توفير التكنولوجيا الحديثة، والمرتبة 140 و 144 فيما يخص كل من مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة على نقل التكنولوجيا على التوالي، إضافة إلى ضعف القدرة على استيعاب التكنولوجيات الحديثة بالنسبة للشركات المحلية⁽¹⁾.

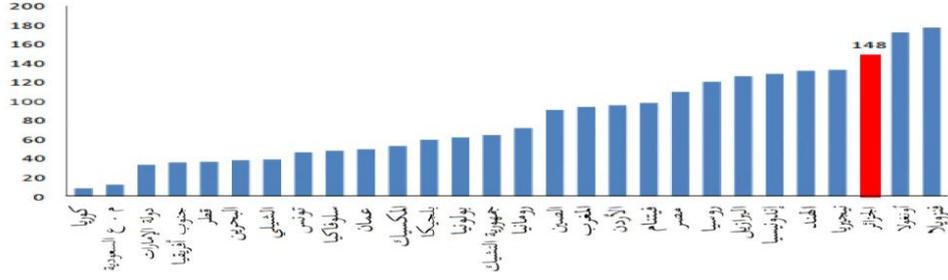
الفرع الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال.

استنادا إلى وصف البنك الدولي في تقريره الأخير لسنة 2013، عن مناخ الأعمال في الجزائر بأنه يشكل وجهة صعبة بالنسبة للمستثمرين وذلك بالنظر إلى العديد من التشوهات التي تشوبه والمتمثلة في الإجراءات المعقدة وكذا الطابع المركزي المميز لاتخاذ القرارات حتى البسيطة منها والمتعلقة بالوثائق اللازمة لبدء المشروع، إضافة إلى التعسف الإداري والبيروقراطية وكذا ضعف أداء بعض الهيئات والمنظمات ذات الصلة بالاستثمار.

(1) - ربحان الشريف وهوام لمياء، " دور مناخ الإستثمار في دعم وترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري -دراسة تحليلية تقييمية- "، مرجع سبق ذكره، ص:38.

تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر والكيان تصديقه في الجزائر

الشكل رقم (4-11): ترتيب الجزائر في قاعدة بيانات " أداء الأعمال " لسنة 2012 من بين عدد من الدول الناشئة



المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال.

من خلال تفحص بيانات الشكل أعلاه يتبين لنا الوضعية السيئة والسلبية التي يتوفر عليها المناخ الاستثماري في الجزائر من مناخ الأعمال والظروف المحيطة به، ما أدى إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في الجزائر. حيث تواصل تراجعها إلى المرتبة 148 من سنة 2012 من أصل 183 دولة، بعدما كانت تحتل المرتبة 143 سنة 2011 والمرتبة 132 سنة 2009 كما يوضحه الجدول الموالي، وبالتالي تعتبر الجزائر من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة.

الجدول (4-11): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2012.

2012	2011	2010	2009	مكونات المؤشر الفرعية / السنوات
148	143	136	132	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال
153	150	148	141	تأسيس الكيان القانوني للمشروع
118	117	110	112	استخراج تراخيص البناء
-	122	122	118	توظيف العمالة
167	165	160	162	تسجيل ملكية الأصل العقاري
150	139	135	131	الحصول على الائتمان
127	123	122	118	التجارة عبر الحدود الدولية
79	74	73	70	حماية المستثمر
164	162	168	166	سداد الضرائب
122	123	123	126	تنفيذ العقود التجارية
59	52	51	49	تصفية وإغلاق المشروع

Source: World Bank, Doing Business 2009, 2010, 2011, and 2012.

من خلال استقراءنا للبيانات الواردة في الجدول يتضح ان وضعية الجزائر متأخرة في كل المؤشرات بالنظر إلى عوامل عديدة؛ حيث جاءت الجزائر في المرتبة 153 فيما يخص مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع؛ حيث تتطلب المرحلة 14 إجراء إلزاميا و14 وثيقة بمعدل 25 يوما لكل مرحلة. أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الأمر يتطلب

19 وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 118، من جانب آخر صنف التقرير الجزائر في المرتبة 167 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة 150 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر. كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم، رغم إقدام الجزائر على تخفيض الضغط الجبائي، ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة، وتمتع المستثمر بحماية أفضل في المرتبة 79، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا، فقد حلت الجزائر في المرتبة 164 في مجال الضرائب والرسوم و127 في مجال التجارة الخارجية و122 فيما يخص تنفيذ العقود، فيما كانت أفضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو 59 ويتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير، رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة⁽¹⁾.

وإجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا، وهو ما تعكسه المعطيات السابقة لكن رغم هذا تبقى بعض المؤشرات إيجابية لبلد مثل الجزائر حيث نجد أنها في مؤشري إغلاق الشركات وحماية الاستثمارات تعتبر مقبولة مقارنة بعدد الدول الموجودة.

الفرع الرابع: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية.

تراوحت قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2009-2012 بين 56.6 و51 مما يعني أن الجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، واحتلت بذلك المرتبة 107 سنة 2009 لتتراجع إلى المرتبة 140 سنة 2012 من أصل 179 دولة يغطيها مؤشر الحرية الاقتصادية، أما عربيا فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 15 من أصل 17 دولة عربية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2012 .

ويرجع الترتيب المتأخر للجزائر ضمن هذا المؤشر، تدهور مراتب الجزائر أيضا ضمن المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية، على غرار المؤشر الفرعي لحرية الأعمال أين حصلت الجزائر على 66.3 %، و 72.8 % لحرية

(1) - ربحان الشريف وهوام لمياء، " دور مناخ الإستثمار في دعم وترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري-دراسة تحليلية تقييمية-"، مرجع سبق ذكره، ص:45-46.

التجارة، و47.9% للإتفاق الحكومي، وكذا 20% لحرية الاستثمار، و30% كنسبة حرية القطاع المالي، هذا بالإضافة إلى معايير أخرى تم قياسها كالمملكية الفكرية ومحدودية الفساد وحرية العمال، وهذا الوضع بالنسبة للجزائر يؤكد على ضرورة إعادة النظر في تهيئة مناخ الأعمال في الجزائر، باعتباره يؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب⁽¹⁾.

الجدول رقم (4-12): مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009-2012

السنوات	2009	2010	2011	2012
الترتيب عالميا/179 دولة	107	105	132	140
الترتيب عربيا/17 دولة	14	13	14	15
التنقيط في المؤشر	56.60	56.90	52.40	51.00

Source: The Heritage foundation & wall street journal, index of economic freedom, <http://www.heritage.org/index>

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب المؤشرات قياس المخاطر القطرية.

نستعرض في هذا المطلب تصنيف الجزائر ضمن مؤشرات تقويم المخاطر القطرية التي تمكنا من الحصول عليها

خلال فترة معينة.

الفرع الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

بالنظر إلى معطيات الجدول نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين معتدلة إلى منخفضة خلال

الفترة 2001 إلى 2012، مما يدل على تحسن وضعية الجزائر من حيث تحسن وضعية مناخ الاستثمار في الجزائر،

وبالرجوع الى تقييم الآليات المهيأة من خلال المؤشرات قياس المخاطر القطرية في الفصل الثاني نجد أن الجزائر تحصلت

على المرتبة 9 في الدول ذات الدرجات المخاطر المنخفضة خلال فترة جوان 2012 أين تميزت الجزائر باستقرار السياسي

حيث قدر المخاطر السياسي بـ57 درجة، والجانب المتعلق بالمخاطر المالية كانت الايجابية للبلاد تمثلت بدرجة 48، كما

عرفت المخاطر الاقتصادية درجة 39.

(1)- The Heritage foundation, index of economic freedom 2012.

<http://www.heritage.org/index/country/algeria>

تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر والياحة تصنيفته في الجزائر

الجدول رقم (4-13): وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2001-2010.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	مارس 2007	ديسمبر 2008	ديسمبر 2009	ديسمبر 2010	ديسمبر 2012
درجة مخاطرة الجزائر	61.5	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	78.5	76.8	70.8	72.0	72.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، من 2001 إلى 2012.

الفرع الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب المؤشر اليورومني للمخاطر القطرية.

لقد صنفت الجزائر ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة وفقا لهذا المؤشر خلال الفترة 2002-2012، كما أن رصيد المؤشر عرف تحسنا طفيفا سنة 2004 باقترابه من 45 نقطة مئوية ثم تراجع إلى دون 42 نقطة مئوية سنة 2005 ليقترب من 46 نقطة مئوية سنة 2006 ليواصل على هذا المنوال حتى سنة 2008، ليعرف بعد ذلك تراجع سنة 2012 إلى 40.01 نقطة مئوية.

وبهذا فإن مناخ الاستثمار في الجزائر وفقا لهذا المؤشر يتميز بمستويات أقل من 50 نقطة مئوية، مما سمح للجزائر أن تبقى ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة، محتلة بذلك المركز فوق 100 من اصل 186 دولة طيلة سنوات الواردة في الجدول.

الجدول رقم (4-14): وضع الجزائر في المؤشر اليورومني للمخاطر القطرية للفترة 2002-2012.

السنوات	مارس 2002	مارس 2003	مارس 2004	مارس 2005	مارس 2006	مارس 2007	مارس 2008	مارس 2010	أفريل 2012
درجة مخاطرة الجزائر	40.79	41.29	44.95	41.80	45.97	46.89	46.8	41.2	40.01

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، من 2001 إلى 2012.

الفرع الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

صنفت الجزائر وفق مؤشر الكوفاس ضمن درجة المضاربة خلال ثلاثة سنوات 2002-2004 نتيجة للبيئة الاقتصادية والسياسية غير المستقرة التي عرفتها في التسعينات، لكن بحلول سنة 2005 تحسن مستوى هذا المؤشر في الجزائر وانتقل إلى درجة الاستثمار بدلا من المضاربة وحافظ على نفس الدرجة حتى سنة 2012 كما هو موضح في الجدول أدناه نتيجة لتحسن الوضعية المالية للجزائر الناتجة عن توفرها على احتياطي صرف يفوق 100 دولار سنة

تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر والياحة تصنيفه في الجزائر

2007، غير أنها تبقى قريبة جدا من درجة المضاربة الأمر الذي يحتم العمل أكثر من أجل الحصول على تصنيف أحسن وأنسب لدرجات الاستثمار الأولى A1 و A2.

الجدول رقم (4-15): وضع الجزائر في مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية للفترة 2002-2012.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
درجة مخاطرة الجزائر	B	B	B	A4							

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، من 2001 إلى 2012.

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر المؤشرات الاقتصادية الإقليمية.

نستعرض في هذا المطلب موقع الجزائر ضمن مؤشرات الاقتصادية الإقليمية ومدى فعالية وملائمة مناخ الاستثمار

في الجزائر حسب بعض المؤسسات.

الفرع الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر المركب لمكونات المناخ الاستثمار في الدول العربية.

تشير البيانات المتوفرة أن المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الجزائر في تدبذب، إذ تارة تتحسن وتارة أخرى تتراجع،

غير أنه خلال جميع السنوات المدروسة كانت قيمة هذا المؤشر موجبة وبلغت أقصاها سنوات 2000 و 2005

و 2010 بـ 2,3 لكل منهم، بينما سجلت أدنى قيمة موجبة سنة 2004 بـ 0,66 بسبب انخفاض مؤشر السياسة

المالية في هذه السنة، والذي كان سالبا مع شبه استقرار في درجة مؤشر السياسة النقدية، ونلاحظ تحسن في مناخ

الاستثمار إبتداء من سنة 2005 مع وجود تدبذب سنة 2009 بسبب التحسن راجع إلى برامج الإصلاحات

الاقتصادية كما كان لإرتفاع أسعار النفط دور كبير في ذلك بتأثيره في خفض عجز الموازنة وزيادة معدل النمو الحقيقي.

الجدول رقم (4-16): وضع الجزائر في المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية للفترة 2002-2012.

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
درجة مؤشروسياسة التوازن الداخلي	3	0	(1)	3	1	3	3	3	3	(1)	2
درجة مؤشروسياسة التوازن الخارجي	3	3	3	3	3	3	3	0	3	3	1
درجة مؤشر السياسة النقدية	0	0	0	1	0	0	0	0	1	1	0
درجة المؤشر المركب	2	1	0.66	2.33	1.33	2	2	1	2.33	1	1
التغير في مناخ الاستثمار	تحسن	عدم تحسن	عدم تحسن	تحسن كبير	تحسن كبير	تحسن كبير	تحسن كبير	عدم تحسن كبير	تحسن كبير	عدم تحسن كبير	عدم تحسن كبير

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت من 2002 إلى 2012.

الفرع الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر التنافسية العربية.

تشير البيانات المتوفرة أن الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العربية تقلص الفجوة التنافسية بين الجزائر والدول المقارنة من 66.66 % سنة 2006 إلى 58.2 % سنة 2009 ثم 28% سنة 2011، كما تتفاوت قيم المؤشرات بينها وبين كوريا الجنوبية لتصل إلى 47.05% سنة 2011، ويرجع هذا التحسن للوضع المالي المريح للجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط، ومع هذا مازالت الجزائر متأخرة في الترتيب في مؤشر التنافسية العربية حيث احتلت المرتبة 24 في سنة 2011.

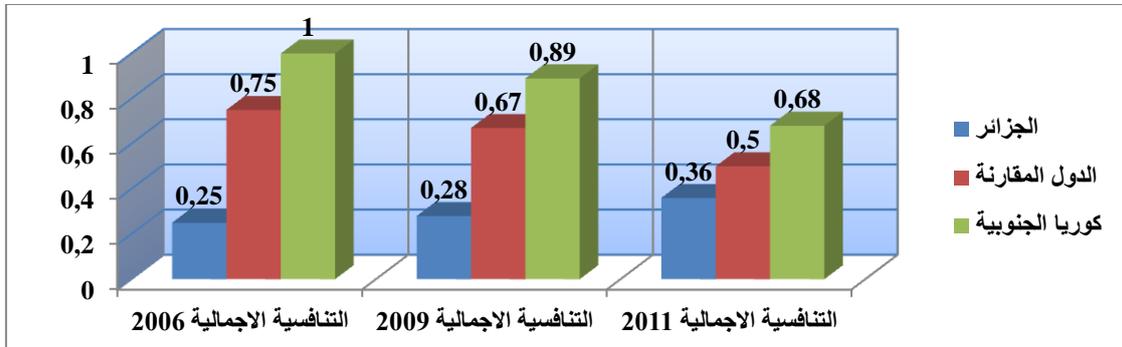
الجدول رقم (4-17): وضع الجزائر في المؤشر في مؤشر التنافسية العربية في سنة 2012.

الدولة	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنافسية العربية	الترتيب
الجزائر	0.39	0.33	0.36	24
كوريا الجنوبية	0.62	0.74	0.68	1
متوسط الدول العربية	0.44	0.35	0.39	-
متوسط الدول المقارنة	0.50	0.50	0.50	-

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، مرجع سبق ذكره، ص:28.

وبناء على ما سبق يتعين على الجزائر تطوير البنية المؤسسية الفعالة، والعمل على تحسين وترقية مناخ الأعمال على أساس اعتبارات الشفافية ووضوح القوانين وسيادة القانون من حيث السرعة في التنفيذ والتبسيط في الإجراءات والتركيز على تأهيل العنصر البشري الذي يعد مفتاح تطور دول المقارنة.

الشكل رقم (4-12): مقارنة الأداء التنافسي للجزائر لفترة 2006-2011 بالمئة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعهد العربي للتخطيط، تقارير التنافسية العربية، السنوات 2006, 2009, 2012.

عموما فإن أرصدة مختلف مؤشرات التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي توضح أن الجزائر تغيرت وضعيتها خلال السنوات الأخيرة، مما ينبؤ بزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وذلك باستخراجها عن قريب من دائرة المخاطر المرتفعة ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أقل مخاطرة أو مخاطر منخفضة.

المبحث الثالث: آليات الموجودة والمحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

سنتطرق إلى أهم معوقات وفرص المتوفرة للاستثمار الأجنبي المباشر وآليات المشجعة لتهيئة مناخ الاستثمار، مع الإرتكاز على استخدام نموذج قياسي لدراسة أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها أثر على الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

المطلب الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآليات تشجيعه في الجزائر.

يلقى المستثمر الأجنبي المباشر في الجزائر مجموعة من العراقيل المرتبطة ببعضها البعض، والتي تعتبر سببا في عدم تحقيق الهدف الأساسي من هذا الاستثمار، إلا أن هذه العراقيل وأن قوبلت ببذل مجهودات لتغييرها وإزالتها فإنه من الممكن مستقبلا أن نحصل على نتائج أفضل من التي هي عليه الآن، وسنحاول في هذا المطلب التعرف على أهم العراقيل الصادرة من طرق التقارير الدولية والعراقيل التي تعيق بيئة الأعمال في الجزائر، والتطرق في الأخير إلى أهم الآليات المتبعة لجذب المستثمر الأجنبي والتقليل من هذه المعوقات.

الفرع الأول: تقييم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب تقارير دولية.

رغم المجهودات المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر إلا أن التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول المناخ الاستثماري في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري في تحطيم كل العراقيل والحواجز التي تعترض هذا السبيل، حيث أشار التقرير المشترك بين اللجنة الأوروبية والمكتب الأمريكي (شلومبرغر) عن جملة العراقيل التي تحول دون القيام بالاستثمار في الجزائر والتي تفسر ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وأكد هذا التقرير مستند على مجموعة من الدراسات التي قامت بها معاهد ومراكز دراسات متخصصة، منها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك العالمي، على أنه مع ملاحظة التقارير الدولية الصادرة منذ 1989 فإن العراقيل والعوائق أمام الإستثمار لم يطرأ عليها أي تغيير خلال السنوات الماضية، وأنه لوحظ نقص في

النشاط لدى الحكومات الجزائرية المتعاقبة إتجاه المقترحات والتوصيات التي كانت واضحة ودقيقة، والمتصلة بالخطوات الواجب إتخاذها لتطوير مناخ الإستثمار⁽¹⁾.

وقد صدر عن البنك العالمي في عام 2012 مؤشر يقيس أداء الخدمات اللوجيستية قام من خلاله بتصنيف 155 بلد استنادا إلى عدة عوامل منها كفاءة وفعالية الإجراءات الجمركية، ونوعية البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، ومدى إتمام عمليات الشحن في الأوقات المحددة، ومدى وجود أنشطة غير مشروعة كالمطالبة بتقديم رشوة مقابل الحصول على المعلومات ومختلف الخدمات...، وقد جاءت الجزائر في المرتبة 125 بعدما كانت في المرتبة 140 سنة 2007، بينما جاءت تركيا في المرتبة 27، قطر في المرتبة 33، السعودية في المرتبة 37، تونس في المرتبة 41، المغرب في المرتبة 50⁽²⁾، ولا شك أن ضعف موقع الجزائر في هذا المؤشر يدل على أن المستثمر الأجنبي يواجه تحديات ومشاكل مبدئية التي تعرقل الاستثمارات نتيجة تضاؤل فرص الوصول إلى مصادر متعددة التي يحتاجها المستثمر الأجنبي إلى الامدادات من مدخلات العملية الإنتاجية، الأمر الذي يدفعه إلى استيرادها لعدم توفرها محليا مما يؤثر عليه بتحمل تكاليف إضافية وينعكس عليه سلبا بانخفاض قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية، فبالرغم من وجود الهياكل القاعده إلا أنها تبقى دون المتوسط المطلوب بسبب سوء التسيير نظرا لعدم وجود استراتيجية في مجال الرقابة وتفشي التعقيدات والعقبات الإدارية والروتين الخانق في مختلف الأجهزة والمصالح الحكومية التي يتعامل معها المستثمر الأجنبي، مما أدى إلى ارتفاع مستويات الفساد والبيروقراطية كما أشار إليها التقرير التنافسية العربية لعام 2012 الذي قام بتصنيف الجزائر في مؤشر الإنتاجية والتكلفة بالمرتبة 25 من أصل 30 دولة عربية ومقارنة نتيجة استمرار تغييب القوانين وتجاوز الهيئات⁽³⁾، متبوعا بتضارب السياسات وعدم استقرارها، وتؤكد هذه الحقائق في تقييم الشركات الفرنسية لمناخ الاستثمار في الجزائر حسب

⁽¹⁾ - منصورى زين، "واقع وأفاق الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ماي 2005، ص: 139-140.

⁽²⁾ - Jean francois Arvis, "connecting to compete 2012, trade logistics in the global economy", World bank, Washington, 2012, p: 38.

⁽³⁾ - المعهد العربي لمخطيط، "تقرير التنافسية العربية، السنوات 2012"، ص: 38.

بارومتر CIAN* لعام 2013 ، إذ منح مناخ الأعمال في الجزائر تنقيط بـ2.80 من 5 مقابل 2.65 سنة 2012، و2.48 لسنة 2007 ، واعتبر أن مناخ الاستثمار في الجزائر يتسحن إلا أنه يبقى دون المستوى المتوسط في نظر الشركات الفرنسية⁽¹⁾.

كما طرح التقرير الأوروبي عملية صبر الآراء للمشاكل المبدئية التي تعرقل الاستثمارات ضمت أكثر من 250 شركة ومجموعة غربية خارج نطاق المحروقات، أغلبها الدول الأوروبية الأساسية مثل: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا وألمانيا، أشار المستثمرون المستجوبون فيها إلى أن الوصول للسوق يعد أهم عامل بنسبة 37 %، تليه بنسبة 42 % الإستقرار السياسي والإقتصادي، ثم الإطار التشريعي والقانوني بنسبة 34 %، وفسر المستثمرون الأوروبيون بالخصوص ترددهم للاستثمار في الجزائر والتعامل مع المنتج الجزائري بالصورة المرتسمة لحد الآن عن الجزائر، سواء تعلق الأمر بالمشكل الأمني أو الإستقرار المؤسسي والسياسي والاقتصادي، يضاف إلى ذلك نقص توفر المعطيات والمعلومات، وعلى الرغم من تطور الصورة التي ارتسمت عن الجزائر منذ سنوات، إلا أن ذلك لم يمنع من بقاء التردد قائما. كما عدد المستثمرين نقاط القوة في حجم السوق الجزائري، وكلفة اليد العاملة، أما نقاط الضعف فتتمثل في ضعف وتواضع إنتاجية اليد العاملة، وإشكالية الإستقرار السياسي وتفشي الرشوة والضعف في مجالات الحكم الراشد، نقص الهياكل القاعدية وخدمات الجمارك والخدمات البنكية، بروز السوق الموازية، صعوبة الوصول إلى التمويل وكلفته المرتفعة، صعوبة الوصول إلى العقار، مستوى ونوعية المعيشة... الخ، أما أولويات المستثمرين خلال سبر الآراء فتتمثل في إصلاح المنظومة البنكية ومراقبة الصرف بنسبة 50% من الإجابات يليه تطور الأمن بنسبة 16%، مع تخفيف الإجراءات الجمركية بذات النسبة، فتخفيف وتسهيل الإجراءات البيروقراطية الإدارية بنسبة 15%⁽²⁾.

* - يتم إصدار هذا المؤشر من المجلس الفرنسي للاستثمار في إفريقيا، نتيجة استبيان لمختلف الشركات الفرنسية المستثمرة في الدول الإفريقية، ويتم منح المؤشر قيمة ما بين 1 و5، فإن كانت أقل من 3 فإن المؤشر يشير إلى تعهد مناخ الاستثمار، ويزداد التعقيد كلما اقترب من 1، أما تجاوزت القيمة 3 دل المؤشر على تحسن مناخ الاستثمار، ويزداد تحسنا كلما اقترب من القيمة 5.

(1) - CIAN (Conseil Français des Investisseurs en Afrique), rapport 2014, les entreprises françaises et l'Afrique, décembre 2014, p : 46.

(2) - منصورى زين، " واقع وأفاق الاستثمار في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص: 141.

وعن تجارب المستثمرين مع السلطات الجزائرية، أشار التقرير إلى أن 62 % من المستثمرين كانت تجربتهم مع السلطات الحكومية سيئة جدا أو سيئة مقابل 29 % اعتبروها جيدة، أما عن خيارات الاستثمار فإن 60 % من المستثمرين يجذون القيام بمشاريع منفردة و 37 % مع القطاع الخاص، لكنهم لا يجذون شركاء من القطاع العام ولا شراء أي مؤسسة جزائرية في طور الخوصصة، مما يكشف جانبا من الإخفاقات المسجلة في هذا المجال في الجزائر منذ سنوات.

الفرع الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

من أهم العراقيل التي تشوب بيئة الاعمال في الجزائر والتي تتسبب في انحصار تدفق المالي للمستثمر الأجنبي عند رغبته في الاستثمار بالجزائر نجد ما يلي:

1- المعوقات الاقتصادية: لا أحد ينكر أن هناك تحسن بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية والتي تعتبر من المؤشرات الدالة على استقرار الأوضاع الاقتصادية، كمعدلات النمو والعجز الداخلي الدال على السياسة المالية، والتضخم الدال على السياسة النقدية، والعجز الخارجي الدال على التوازن الخارجي، لكن هذا التحسن هو نتاج عن سياسة تقشفية محضة اتبعتها الدولة نتيجة التعديل الهيكلي، إضافة إلى تحسن في أسعار البترول في السنوات الأخيرة، لكن هذه السياسات لن تكون كافية لتحريك الاستثمار في بلادنا إذا قارناها بالعناصر الأخرى التي تعتبر من أهم العناصر الرئيسية في معادلة جذب الاستثمار غير الموجودة لدينا ومن بينها ما يلي:

- عدم وجود برامج تمويل متخصصة نتيجة محدودية السوق المالي في الجزائر وعدم تطورها لحد الساعة، فهناك 5 مؤسسات موجودة في البورصة ولم تنطلق انطلاقة حقيقية، وارتفاع معدل الفائدة على التسهيلات الإئتمانية رغم تحرير معدلات الفائدة⁽¹⁾، وتأخر المنظومة البنكية في الجزائري رغم السماح بإنشاء مصارف خاصة محلية وأجنبية إلا أنها لم تساهم في حل إشكالية تمويل الاستثمارات وخلق جو المنافسة بسبب نقص الخبرة المهنية ونقص نوعية الخدمات

(1) - مفتاح صالح، بن سمينة دلال، " واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44/ صيف- حريف 2008، ص:125.

المقدمة بسبب الطابع الكلاسيكي للقطاع البنكي وغموض ظروف العمل التي عززت درجة المخاطر كل هذا أثر بقسط كبير على اهتمام المستثمرين الأجانب بحكم الاحتكاك به؛

- التأخر الكبير في بعض ميادين التحول الاقتصادي بسبب البطء المسجل في تطبيق برنامج الخوصصة⁽¹⁾ رغم اصدار قوانين متعلقة بعملية الخوصصة إلا أنها لم تطبق كما يجب نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبعة العاملة والاقتصاد الوطني⁽²⁾، مما نجد أنه لحد الآن لا زالت بعض القطاعات تحت رقابة الدولة بمتوسط 0.17 درجة بمرتبة العاشرة من أصل 29 دولة عربية ومقارنة حسب مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد هذا من جهة⁽³⁾، ومن جهة أخرى نجد جمود الحكومة في وضع إطار وطني لحوكمة المؤسسات وفعاليتها بالجزائر الأمر الذي أدى إلى تصنيفها في المرتبة 25 من أصل 30 دولة في مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات بمتوسط 0.24 درجة⁽⁴⁾، لأن مستوى تسيير المؤسسات ومراقبتها لا يرقى للمستوى الذي يضمن حقوق أصحاب المصالح نظرا لأن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر الأجنبي أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي لأنه لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب لأن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار⁽⁵⁾؛

(1) - حمدي فلة، حمدي مريم، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع العميق"، مجلة الفكر، العدد العاشر، جامعة بسكرة، ص: 340.

(2) - بعلوج بولعيد، "موقوفات الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، ص: 80.

(3) - المعهد العربي لمخطيط، "تقرير التنافسية العربية، السنوات 2012"، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

(4) - نفس مرجع، ص: 42.

(5) - بعلوج بولعيد، "موقوفات الاستثمار في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

- عدم وجود سوق تنافسية وهذا راجع لوجود السوق موازية وبحجم كبير نتيجة سيطرتها على نسبة 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية⁽¹⁾، وهذا راجع إلى تباع طرق غير رسمية في الدفع كشكل الاستيراد للسلع بدون حقوق أو رسوم جمركية، وبالتالي هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء؛

- إن استغلال الموارد المحلية لا توجد عليها أية قوانين صريحة لحد الآن وهذا ما يشكل مخاوف لدى المستثمرين الأجانب والمحليين في استغلال هذه الموارد المحلية⁽²⁾؛

- عدم وجود استراتيجية اقتصادية واضحة على المدى الطويل نتيجة عدم توافر نظام معلومات التسويقي ومعياري الذي يشمل البيانات الحديثة عن الفرص الاستثمارية وخرائط الاستثمار في الجزائر، وعدم القيام بالدراسات والاستشارات المتخصصة عن القدرات التنافسية لقطاعات الاقتصاد الجزائري التي يجب ترقيتها.

2- المعوقات الهيكلية والبنوية:

- يمثل العقار أهم العوائق التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين وجوهر الإشكال توقف على صعوبة الحصول على قطعة أرض مهياة لمزاولة نشاط استثماري بالإضافة إلى الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للإستغلال بسبب المضاربة وتعقد الإجراءات الإدارية والقضائية⁽³⁾، وطول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية

⁽¹⁾ - محمد طالبي، "أثر الحوافر الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ماي 2004، ص: 88.

⁽²⁾ - سولم صلاح الدين، "إطار علمي مقترح لتطوير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، المؤتمر العلمي التاسع حول "الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل"، ص: 11.

⁽³⁾ - مولاي لخضر عبد الرزاق، بونورة شعيب، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية -دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث العدد 07، 2010/2009، ص: 147.

الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد) ، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة كل هذا من المسببات التي تعيق نمو الاستثمار الإجنبي بالجزائر وبالتالي عرقلة عملية الاستثمار⁽¹⁾.

كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه أظهرت نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر إلى وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة، حيث يوجد حوالي 30% من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة، وبينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر بـ 180 مليون م²، بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م²، وأن أكثر من 40% من المؤسسات الباحثة عن العقار الصناعي تصل مدة انتظارها إلى 4 سنوات أحيانا⁽²⁾، لهذا يتبين أن الأزمة ليست في نقص العقار بقدر ماهي مشكلة غياب الشفافية في توزيع الأراضي⁽³⁾.

كما أن العقار الفلاحي لاختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي، إذ رخص القانون التوجيه الفلاحي بتحويل أراضي فلاحية خصبة جدا أو خصبة إلى أراضي قابلة للتعمير، الأمر الذي يجعل المساحات المخصصة للأراضي لفلاحية في تناقص مستمر حيث قدرت مساحة الأراضي الفلاحية المحولة إلى أزيد من 5400 هكتار⁽⁴⁾.

أما العقار السياحي في الجزائر فإنه يعاني من مشاكل تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية، والمضاربة في الصفقات العقارية، وتدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية⁽⁵⁾؛

- رغم جهود المبذولة من طرف الحكومة لتحسين الهياكل القاعدية، إلا أن هذا التحسن اقتصر على البنية التحتية للتقانة أين احتلت في هذا المؤشر المرتبة 17 من أصل 30 دولة عربية ومقارنة بمتوسط 0.36 درجة من خلال تحرير سوق

(1) - بن حمودة محبوب، بن قانة اسماعيل، " أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي"، مجلة الباحث العدد 02، 2007، ص: 66.

(2) - منصورى الزين، " تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"، دار الياحة للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص: 173.

(3) - مولاي لخضر عبد الرزاق، بونورة شعيب، مرجع سبق ذكره، 147.

(4) - محمد حجازي، "إشكالية العقار الصناعي والفلاحي وتأثيرها على الاستثمار بالجزائر"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012، ص: 331-332.

(5) - بن حمودة محبوب، بن قانة اسماعيل، " أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي مرجع سبق ذكره، ص: 67.

الماتف النقل⁽¹⁾. وبقيت دون المستوى المتوسط بدرجة 0.15 حسب مؤشر ضعف البنية التحتية الأساسية ورتبة 24 من أصل 30 دولة عربية ومقارنة بسبب نقص الخدمات الأساسية للمستثمرين خاصة في الموانئ والمطارات مع تسجيل مظاهر سوء تسييرها⁽²⁾؛

3- المعوقات الإدارية والقانونية:

- عند ملاحظة مسار قوانين الاستثمارية في الجزائر نجدها متعددة، لكن عندما نلجا إلى تطبيقها نجدها قوانين نظرية أكثر من ما هي عليه أن تكون عملية، لهذا لا يكفي اصدار قوانين وقرارات بل لابد من متابعتها عند التنفيذ، إضافة إلى عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى وتستغرق وقت طويل لتطبيقها؛ كما أن النظام القضائي بقيت إجراءاته بطيئة بسبب قلة تخصص القضاة في مجال تسوية منازعات الاستثمار وبيروقراطية الجهاز في نظر المستثمرين الأجانب مما زادت رغبتهم بالرفض للاحتكام للقضاء الجزائري بسبب نقص الثقة في جهاز العدالة وخاصة لتسوية النزاعات التجارية وغياب المحاكم التجارية وثقافة حقيقية للتحكيم⁽³⁾ لهذا يفضلون اللجوء إلى التحكيم الدولي للاستفادة من مزايا القوانين الأجنبية، وبالتالي كل هذا يمكن أن يقلل من أهمية المعاهدات الدولية والثنائية الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر التي أبرمت مع مختلف الدول؛

- بالرغم من اصدار القوانين الخاصة والسعي لتعديلها بما يتلاءم مع رغبات المستثمرين الأجانب، وتقديم المزايا والتسهيلات، وإنشاء الإطار المؤسسي، لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر، إلا أن ذلك لم يواكبه تحسين أداء الإدارة الجزائرية نتيجة ثقل وتعقيد النظام الإداري، لاسيما من حيث انتشار البيروقراطية وانتشار مظاهر الفساد ممثلة في الرشوة رغم الجهود المبذولة لمحاربتها، وانعدام الأنظمة المعلوماتية التي تلائم القيام بالعمل الاستثماري، والنقص في الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان، مما أدى في النهاية إلى انعدام التنسيق بين الهيئات المشرفة على الاستثمار وباقي الهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار، أين وجد المستثمرين أنفسهم مشتتين على مراكز مختلفة لمصالح والأجهزة الحكومية.

(1) - المعهد العربي لمخطيط، "تقرير التنافسية العربية، السنوات 2012"، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

(2) - نفس المرجع، ص: 43.

(3) - منصورى الزين، "تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص: 175.

وبالتالي كل هذه العوامل ساعدت في تصنيف الجزائر ضمن أكبر البلدان الإفريقية فسادا، باحتلالها المرتبة السابعة من بين 21 دولة إفريقية، وأشار البنك المركزي في دراسة حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 43.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات⁽¹⁾.

4- المعوقات السياسية والاجتماعية:

- إن غياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج قطاع المحروقات خاصة، نظرا للوضع السياسي والأمني التي عرفت الجزائر خلال التسعينات والتي ما زالت سلباتها إلى يومنا هذا، رغم ما تحقق من عودة الاستقرار بتبني مشروع الوثام المدني والمصالحة الوطنية الذي أحدث نقلة نوعية لصورة الجزائر عما كانت عليه من قبل، إلا أن هذا لم يمنع من بقاء التردد قائما في نفوس العديد من المستثمرين الأجانب، وهو موقف متوافق مع الحالة النفسية للفرد الجزائري لغياب الرؤيا الاجتماعية لأهمية الاستثمار الأجنبية نظرا لموقفه من الاستثمار الفرنسي، الذي اعتبره شكلا من أشكال الإستعمار، إضافة إلى تبني النظام الاشتراكي بعده والذي همش القطاع الخاص الوطني علاوة على الاستثمار الأجنبي خلال ثلاثة عقود من الإستقلال، مع عدم مراعاة منافع هذا الاستثمار على الاقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: أهم آليات المقترحة لتهيئة المناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

للتقليل من المعوقات هناك العديد من آليات التي تساهم في انجاح سياسات واستراتيجيات دعم الاستثمار الأجنبي

في الجزائر ومن أهم هذه الآليات ما يلي:

1- إرساء مبادئ الحاكمية الرشيدة: وذلك بتوفير البيئة الإدارية الملائمة من خلال القضاء على البيروقراطية والتعقيد المرافق لمختلف الإجراءات الحكومية وشتى صور الفساد وفرض سيادة القانون، وتسريع منح التراخيص اللازمة

(1) - حمدي فلة، حمدي مريم، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع العميق"، مرجع سبق ذكره، ص: 339-340.

للمشروعات الاستثمارية وإصدار التأشيرات والتصاريح، مع تشكيل محاكم متخصصة للفصل في قضايا الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية⁽¹⁾؛

2- العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية:

ويتطلب ذلك تحقيق الاستقرار في البيئة الاقتصادية بما تشتمل عليه من استقرار السياسات الاقتصادية، تحقيق الاستقرار في البيئة السياسية والاجتماعية من خلال توفير الحريات ووضوح الحقوق والواجبات من الناحية السياسية وتنامي الإدراك بإهمية مردود عمليات الاستثمار الإجنبي المباشر من الناحية الاجتماعية، تحقيق الاستقرار في بيئة التشريعات المالية والضريبية بشكل عام، بحيث تكون تتسم بالشمولية والمرونة والوضوح في منح الإعفاءات والتسهيلات⁽²⁾، وذلك من خلال توفير حزمة أخرى من الحوافز والتسهيلات الإيجابية تكون مكملة للحوافز الضريبية مثل: سهولة وسرعة الإجراءات وإمكانية إتمامها من خلال جهة إدارية، تقديم الخدمات الاستشارية للمستثمر وتيسير التعامل مع الجهات العامة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، ومراقبة تصرفات الشركات التي قد تؤثر في عرض وتوزيع السلع والخدمات وتؤدي إلى خلق أوضاع احتكارية، كما ينبغي أن تكون هذه القوانين والإجراءات واضحة ومستقرة، فالشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية⁽³⁾، وضع الإطار المؤسسي اللازم للإشراف على القضايا كافة المتعلقة بالاستثمارات وإدارتها، وبالتالي توجيه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد، ويكون ذلك من خلال مراجعة لجملة التشريعات والقوانين الاقتصادية كقانون الاستثمار والشركات وقانون الجمارك والضرائب وقانون المنافسة ومنع الاحتكار وقانون استقلال القضاء... الخ. وإنشاء عدد من المؤسسات لتشجيع الاستثمار أو ترقية الصادرات، أو مؤسسات للمواصفات والمقاييس... الخ؛

(1) - سولم صلاح الدين، "إطار علمي مقترح لتطوير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:12.

(2) - عيسى محمد الفارسي، سليمان سالم الشحومي، "البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد الليبي"، المنتم الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، هيئة تشجيع الاستثمار، طرابلس، 2006، ص:14.

(3) - ثريا علي حسين الورفلي، "محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: الدروس المستفادة"، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، هيئة تشجيع الاستثمار، طرابلس، 2006، ص:25.

3- تنمية العنصر البشري وتوعيته والإرتقاء بمستوى مهاراته: وذلك من خلال وضع إستراتيجية لتطوير وتنمية المهارات البشرية، حيث أن انخفاض تكاليف العمالة ليس محدد هام للاستثمار الأجنبي المباشر إذا لم تكن هذه العمالة مدربة. ويمكن القيام بذلك من خلال عدة مسارات (1) :

- إعادة النظر في القوانين والأنظمة المتعلقة بالتعليم والتدريب والبحث والتطوير بما يكفل ربط الجامعات والمعاهد ومؤسسات البحث والتطوير بالصناعة الوطنية؛

- إحداث مراكز تدريب وطنية وخاصة لتأهيل أو إعادة تأهيل الموارد البشرية اللازمة؛

- تنظيم برامج لتطوير مهارات العاملين في القطاعات التي تشهد تطورا تكنولوجيا؛

- إعادة هيكلة النظام التعليمي لتلبية حاجات الصناعات الحديثة والتطور التكنولوجي المتسارع؛

4- تهيئة الثروات والموارد الاقتصادية وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات: ويكون ذلك بتحفيز

وتشجيع استغلالها وتحويلها وهو شأن الصناعة البتروكيماوية والسياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري وهي

قطاعات مولدة للثروة ومناصب الشغل وإحداث صادرات خارج المحروقات التي لها دور بارز في التجارة الخارجية فمن

خلال دعمها الفعلي بتخفيف الإجراءات البيروقراطية وإزالة العقبات من أمامها ووضع تحفيزات جبائية ومالية ملائمة

وخاصة في المجالات التنافسية يمكن أن يجسد تدريجيا قدوم موارد مالية خارجية بديلة للمحروقات(2)؛

5- تطوير سوق العمل الجزائري: إن تطوير سوق العمل يعد أحد الركائز الأساسية لتحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة

التنافسية، ويكون ذلك من خلال اتخاذ جملة من التدابير ترمي إلى تطويره بدأ بوضع إطار تشريعي ملائم وإعطاء دور

للقطاع الخاص في إعداد السياسات والبرامج المتعلقة بتطوير وتأهيل القوى العاملة الجزائرية فضلا عن التوسع الكمي

والنوعي في برامج التأهيل والتدريب المهني وتطوير سياسات التعليم العالمي بما يتلاءم مع سوق العمل؛

(1) - سولم صلاح الدين، "إطار علمي مقترح لتطوير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

(2) - ربحان الشريف، همام لمياء، "دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية الاقتصاد الوطني الجزائري، دراسة تحليلية وتقييمية"، مرجع سبق ذكره، ص: 47-48.

6- المناطق الحرة: إن برامج إقامة المناطق الحرة لها دورها في جذب الاستثمارات والتي تمنح المستثمرين وخصوصا الإجاب العديء من التسهيلات والحوافز خصوصا في حالة إنشاء مناطق صناعية في المنطقة الحرة⁽¹⁾، وعليه لابد للجزائر أن تضع استراتيجيته لإقامة تلك المناطق كتحديد الأهداف المرجوة ومجالات الأنشطة التي ترغب في تشجيع الاستثمار فيها، تحليل التكلفة، المواصلا، الموقع، وكذا عقد الاتفاقيات لإقامتها مع دولة عربية وأجنبية من أجل زيادة تنمية الصادرات الاقتصادية وتنمية الإقليم الذي تقام فيه المناطق الحرة؛

7- تطوير الهياكل القاعدية ومشروعات البنية التحتية: ويكون ذلك من خلال التركيز على ورة ونوعية خدمات البنية التحتية ومحاولة إشراك القطاع الخاص في إقامتها وتسييرها هذا فضلا عن تطوير وتفعيل الإطار التشريعي والتنظيمي لخدمة البنية التحتية لتحسين كفاءتها ونوعيتها لما للدور المهم الذي تؤديه هذه المنشآت في تحسين المناخ الاستثماري وزيادة القدرة التنافسية⁽²⁾؛ بالإضافة إلى ضرورة توفير مناطق صناعية وهيئتها بالمرافق الأساسية والبنى التحتية لتسهيل توطن المشروعات الصناعية وتحديد الجهة التي توفر الأرض بأسعار مشجعة؛

8- تعزيز الإنفتاح التجاري والإندماج في الاقتصاد العالمي: خلق سياسات انفتاحية ذات وجهة تصديرية تنافسية تشجع التجارة الخارجية من خلال تشجيع الصادرات، وخلق سياسات النقد الأجنبي، وكذلك حرية تمويل وانتقال الأرباح ورؤوس الأموال⁽³⁾، وتسريع عصنة وتحرير النظام الاقتصادي، تخفيض دور الدولة، ومواصلة برامج حوصصة مؤسسات القطاع العام والتعجيل للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والمزيد من الاصلاحات في هيكل التعريفة الجمركية فضلا على تعزيز ضمانات للاستثمار ضد الأخطار غير التجارية وذلك من خلال الخيارات والاستمرار في توقيع اتفاقيات ثنائية ومتعددة مع الدول الأخرى بخصوص حماية وضمان الاستثمارات، وزيادة سقف التأمين مع

(1) - حسن كريم حمزة، "مناخ الاستثمار في العراق"، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة 2013، العدد الثالث والعشرون، ص: 43.

(2) - ربحان الشريف، هوام لمياء، "دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية الاقتصاد الوطني الجزائري، دراسة تحليلية وتقييمية"، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

(3) - ثريا علي حسين الورفلي، "محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: الدروس المستفادة، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

المؤسسة العربية لضمان وحماية الاستثمار، بالإضافة إلى ربط علاقات جيدة مع المؤسسات ذات العلاقة والمساهمة في المؤسسات الدولية الأخرى⁽¹⁾؛

9- إصلاح القطاع العام وتسريع عمليات الخصخصة والمواصلة في تأهيل المؤسسة الاقتصادية: من خلال تطوير أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية ورفع كفاءتها وزيادة إنتاجيتها وذلك ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي لكل القطاعات، وتوجيه المؤسسة الاقتصادية سواء كانت مؤسسات وطنية العمومية أو الخاصة إلى تحسين النوعية ووضع آليات تطويرها إلى جانب عصرنتها، ويجب الإسراع في تطبيق برنامج الخوصصة التي باشرتها الدولة بمختلف الميادين، لزيادة الثقة بسلامة الإصلاح الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية⁽²⁾، مما يؤدي إلى زيادة تسارع معدلات النمو الاقتصادي الوطني، إضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص من خلال قيامه بعمليات الإنتاج والاستثمار والتصدير بحيث ذلك لا يلغي الدور الرقابي والإشرافي والتنظيمي للحكومة؛

10- تطوير السوق المالية الجزائرية: إن الأهمية التي توفرها بورصات القيم المنقولة في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني بوصفها وعاء ضروريا لبناء الإدخار الوطني وقاعدة لحفز الاستثمارات المحلية وجذب الأجنبية منها، ويكون ذلك من خلال إعادة هيكلة وتنظيم السوق المالية الجزائرية من خلال إيجاد الهيكل المؤسسي المناسب له واستكمال البنية التحتية له بما يتناسب مع المعايير الدولية تحقيقا للشفافية وسلامة للتعامل بالأوراق المالية⁽³⁾. كما يجب عصرنة وتحسين آلية عمل الجهاز المصرفي، والعمل على إعادة تقويم الموارد المالية للمصارف الجزائرية عن طريق زيادة أرس المال واندماج البنوك فيما بينها لتكوين وحدات أكثر فعالية بهدف تحقيق التخفيض المطلوب في التكاليف والإستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير؛

(1) - سولم صلاح الدين، "إطار علمي مقترح لتطوير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

(2) - ريجان الشريف، هوام لمياء، "دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية الاقتصاد الوطني الجزائري، دراسة تحليلية وتقييمية"، مرجع سبق ذكره، ص: 47-49.

(3) - نفس المرجع، ص: 48.

11- محاولة تحقيق ترابط بين مؤسسات قطاع الإنتاج المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد: من خلال تقديم تسهيلات والإعفاءات الضريبية للشركة أو المستثمر التي تقوم بتعزيز تعاونها مع الشركات المحلية من خلال تحقيق الترابط بين فروع الشركات الأجنبية ومعدات الإنتاج المحلي من التقانة الحديثة ووسائل الإنتاج والإدارة المتطورة بما يعزز الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات المحلية ويزيد من كفاءة العوامل الإنتاجية للدولة⁽¹⁾؛

12- التنسيق مع المنظمات الدولية التي لها عمليات الترويج للمشروعات: تكثيف جهود التعاون مع الهيئات الدولية التي لها دور في هذا المجال، مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وكذلك جهاز الخدمات الاستشارية التابع لمؤسسة التمويل الدولي أو بإنشاء مكاتب خارجية للترويج للاستثمار وتقديم الخدمات الاستشارية⁽²⁾. وكل ذلك يتطلب في الحقيقة خلق قاعدة بيانات وخرائط استثمارية مفصلة وشاملة عن بيانات الاقتصاد الوطني وفرص الاستثمار به.

المطلب الثاني: فرص المتاحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري.

إضافة إلى ماتملكه الجزائر من مؤهلات هامة التي تجعلها من بين البلدان الواعدة للاستثمار، هناك عوامل أخرى التي تساهم في الشراكة مع المستثمر الأجنبي والتي تتمثل في هيكلية متنوعة من الصناعات التي توفر العديد من الفرص للاستثمارية حقيقية في عديد من القطاعات الاستثمارية بالجزائر.

الفرع الأول: فرص الاستثمار في الصناعة.

تتوفر الجزائر على العديد من فرص الاستثمارية في مجال الصناعة حيث توجد مدخلات لتصنيع المنتجات الزراعية، وصناعة الغزل والنسيج، والصناعات الغذائية والتي تشمل صناعات التعبئة والتعليب ومعاصر الزيوت وغيرها. تتوفر أيضا على فرص الاستثمار في صناعة الأسمنت حيث تتوفر الخامات الجيدة من الحجر الجيري لهذه الصناعات. كما توجد فرص للاستثمار في صناعة مواد البناء، والصناعات الكيماوية والدوائية، وصناعة التغليف والتعبئة من الزجاج والبلاستيك والأسمدة المخصبة والمواد المختلفة.

(1) - عيسى محمد الفارسي، سليمان سالم الشحومي، "البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الاقتصاد الليبي، مرجع سبق ذكره، ص:17.

(2) - سولم صلاح الدين، "أطار علمي مقترح لتطوير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:12.

ومن أهم فرص الاستثمار المتاحة في الطاقات النابضة والمتجددة والتعدين هي الاستثمار في مجال الصناعات

البتروولية لامتلاكها لاحتياطي نفطى كبير والاستثمار في طاقات النظيفة التي تمهد لاستثمارات جديدة كالتالي⁽¹⁾:

- تشمل فرص الاستثمار في قطاع البتروولي الاستثمار في مجال عمليات الاستكشاف وإنتاج النفط والغاز، وتوجد فرص إنشاء مصافي البترول وصناعة الغاز والصناعات البتروكيمياوية، والاستثمار في خطوط الأنابيب مصافي البترول، تخزين وتوزيع المنتجات البتروولية، أما في قطاع التعدين توجد فرص للاستثمار في مجال إنتاج الذهب، الحديد، الرخام، وملح الطعام، كما توجد فرص صناعات معدنية وصناعة تجميع السيارات والمحركات، هذا بالإضافة إلى صناعات متنوعة ومتعددة تنتشر في مناطق البلاد المختلفة.

- تشمل فرص الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة إنشاء شركات توليد وتوزيع الكهرباء بأشكالها المختلفة سواء كانت في الطاقة المائية أو الحرارية أو الشمسية وغيرها، لزيادة انتاج الطاقة الكهربائية أكثر من ذلك في حال إنشاء صناعات وقيام مشروعات خدمات أخرى متعلقة بالطاقات المتجددة.

الفرع الثاني: فرص الاستثمار في القطاع الزراعي والصيد.

كما هو معلوم فإن الجزائر لديها الكثير من مجالات الاستثمار في هذه القطاعات، فمن جهة تتمتع بقطاع زراعي واعد خاصة في مجال المنتج الزراعي، ويأتي في مقدمتها فرص في استصلاح الأراضي والغابات، وزيادة المحاصيل من خلال إنشاء مشروعات جديدة في زراعة المحاصيل كالحبوب والحمضيات... الخ، وتصنيع الزراعات الغذائية، وكذا ادخال التربية الحيوانية في الدورة الزراعية من خلال إقامة مزارع لتربية الدواجن والماشية للتوسع في انتاج اللحوم وإنتاج البيض والألبان⁽²⁾، ومن جهة أخرى تتوفر الجزائر على كميات كبيرة من الموارد المائية التي فتحت فرص الاستثمار في تطوير خدمات أنظمة الري وحفر الآبار وتحلية مياه البحر، إضافة إلى الاستثمار في مزارع الأسماك وتربية المائيات على المستوى

(1) - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الواردات، "التقرير السنوي لمناخ الاستثمار 2009"، ص:110.

(2) - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

القاري، وتربية المائيات في الصحراء والصناعات السمكية وغيرها من الصناعات لإشباع الطلب المحلي وتصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية.

الفرع الثالث: فرص الاستثمار في قطاع البنية الأساسية والمرافق الخدمية.

إن مجالات الاستثمار في قطاع البنية الأساسية والمرافق الخدمية متنوعة ومتعددة منها: السكك الحديدية، والإنفاق، والنقل الجوي، والمواني والملاحة البحرية، النقل البري. إضافة إلى مجال الاتصالات والمعلوماتية التي ينمو بازياد الطلب على أجهزة وبرامج، وكذلك الخدمات التعليمية، الخدمات الصحية، ومجالات أخرى متعددة. يمكن تفعيل هذه الفرص كمايلي:

- إنشاء شركات اتصالات متعددة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتطوير الاتصالات عبر الأقمار الصناعية داخل البلاد ومع العالم حيث لا زالت توجد مناطق شاسعة لم تغطيها خدمات الاتصالات؛
- إنشاء شركات طرق وإنشاءات عقارية حيث توجد العديد من الفرص المتاحة في مجال الطرق وتشييد عقارات تجارية وسكنية والمرافق الصحية، حيث لا تزال الجزائر تعاني من نقص كبير في الشركات المؤهلة تأهيل عالي للقيام بالمشروعات العقارية الكبيرة.

الفرع الرابع: فرص الاستثمار في قطاع الخدمات.

توجد العديد من فرص الاستثمار في مجال الخدمات الاقتصادية تشمل هذه الفرص ما يلي:

- إنشاء بنوك تعمل على تقديم خدمات مصرفية متطورة، حيث يعاني القطاع المصرفي من ضعف رأس المال والتقنية المصرفية المتطورة والخبرة والكفاءة التي تمكنها من تنفيذ عمليات مصرفية في مجال التمويل أو الاعتمادات بحجم كبير لذلك إذا ما تم إنشاء بنوك تعمل على تقديم هذه الخدمات ستتاح لها فرص نجاح كبيرة وتساهم بدرجة كبيرة في تحسين مناخ الإستثمار، لهذا توجد العديد من الفرص الاستثمارية بتأسيس الوحدات بنكية أو فتح فروع لبنوك أجنبية في الجزائر

التي من خلالها يوفر العديد من الخدمات المصرفية المتطورة، ومنها توفير التسهيلات للإيداع وعمليات النقد الأجنبي المختلفة وتمويل التجارة؛

- إنشاء شركات تأمين، تتوفر في الجزائر إمكانية نجاح شركات التأمين لأن الشركات العاملة لا تغطي جميع النشاطات كما أنها لم تتمكن من تقديم خدمات إعادة التأمين إلا على نطاق محدود جداً، بالتالي الفرص متاحة لأي جهة تمتلك رأس المال والخبرة والكفاءة لتقديم خدمات تأمين متطورة، بالإضافة لذلك توجد فرص في مجال الخدمات الاقتصادية متعددة⁽¹⁾؛

- يحظى القطاع السياحي بأهمية خاصة باعتباره أحد القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها لزيادة وتنويع مصادر الدخل الوطني، حيث تتوفر في الجزائر العديد من مقومات الجذب السياحي غير مستقلة، كالأثار التاريخية والحضارية التي تمثل الحضارات القديمة التي مرت بها الجزائر والتنوع الثقافي والمناخي والكثير من كالأماكن الترفيهية، ومن هنا تعتمد خطة الدولة في تنمية هذا القطاع على زيادة الاستثمارات الموجهة له، والعمل على فرص ومجالات الاستثمار في مجال السياحة وتشمل إقامة المعسكرات والقرى السياحية، إقامة منتجعات، إنشاء وإدارة الفنادق والمراكز التجارية الكبيرة وغيرها من المشروعات السياحية⁽²⁾.

وفي الأخير أن فرص الاستثمار المذكورة سابقا تمثل أدوات جذب للاستثمار، لكن عملية استقلالها تحتاج لسياسات وبرامج تساعد في خلق المناخ الملائم والمناسب لعمليات الاستثمار.

المطلب الثالث: التحليل القياسي لعوامل تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

نظرا لكون المناخ الاستثماري ينطوي على عدد كبير من العناصر المؤثر فيه كان من الصعب دراسة كل عنصر على حد، لهذا سنحاول بالاعتماد على دراسة قياسية تحديد علاقة بعض المتغيرات بالاستثمار الأجنبي المباشر وكذا اختبار

⁽¹⁾ - يعقوب علي جاتقي، علم الدين عبد الله بانقا، "تقييم تجربة السودان في إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وإنعكاسها على الوضع الاقتصادي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية المؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار الأجنبي المباشر 18-21 ديسمبر 2005، ص: 23.

⁽²⁾ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

صحة نتائج تأثيرها بالمتغيرات المدروسة سابقا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الممتدة 1980-2012.

الفرع الأول: الإطار النظري للنموذج.

اعتمدنا على أسلوب القياسي في تحليل نموذج الدراسة لقدرته على تفسير الظاهرة المدروسة لما يكتنفه من شروط ومعايير يمكن من خلاله الحكم على القدرة التفسيرية للنموذج من جهة و من جهة أخرى يمكن من خلالها إثبات وجود العلاقة محل الدراسة.

أولاً: النموذج القياسي: من أجل دراسة العوامل تهيئة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تم استخدام عدة متغيرات اقتصادية (متغيرات مستقلة) لدراسة أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر (المتغير المستقل) والتي تتمثل في :

(الناتج المحلي الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات الوافدة % من إجمالي FDI:

Oil rents (% of GDP)	ويعبّر عن مدى وفرة الموارد الطبيعية:
Population growth (annual %)	OILR: احتياطي النفط
Gross national expenditure (% of GDP)	حجم السوق:
GDP growth (annual %)	POPG: معدل نمو السكان
Domestic credit to private sector (% of GDP)	البنية الأساسية:
Net Current Account (% of GDP)	G: الإنفاق العمومي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي
Electricity production from renewable sources (kWh)	قوة الاقتصاد الوطني:
Personal remittances, received (% of GDP)	CAB: الحساب الجاري
	GDPG: النمو الاقتصادي
	التسهيلات الممنوحة:
	CREDO: نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
	متغيرات أخرى:
	ELCNEW: إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة
	PEREC: حجم التحويلات الشخصية المستلمة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

ثانيا: البيانات المستخدمة: تعتمد هذه الدراسة القياسية على الجانب التطبيقي لسلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة 1980 إلى 2012، تم الحصول على هذه البيانات من نشرات احصائية منشورة من طرف الديوان الوطني للاحصائيات، البنك المركزي، والمنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، والأونكتاد.

ثالثا: التحليل الإحصائي للنموذج: تم استخدام برنامج *eviews* خلال هذه الدراسة لتنفيذ الاختبار من خلال الأساليب الكمية القياسية وفي الإطار النظرية الاقتصادية تشير في الغالب لوجود علاقة على المدى الطويل بين متغيرين أو عدة متغيرات، أي وجود قوة تعيد هذه المتغيرات إلى توازنها إذا ابتعدت وتضعنا هذه الدراسة أمام مشكلة عدم استقرارية السلاسل الزمنية للمعطيات المدروسة خاصة المتغيرات الاقتصادية الكلية وفي هذه الحالة يتم الحصول على انحدار زائف وهذا ما يبينه *granger* و *newblod* ، في هذه الحالة نستعمل اختبار التكامل المتزامن الذي يسمح بدراسة العلاقة بين السلاسل الزمنية غير مستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة لتغلب على مشكلة الانحدار الزائف.

وعليه فإن النموذج معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هي:

$$FDI = f(OILR, POPG, G, GDPG, CAB, CREDO, ELCNEW, PEREC)$$

$$fdi = \alpha + \alpha_1 OIL + \alpha_2 POPG + \alpha_3 G + \alpha_4 CAB + \alpha_5 POPG + \alpha_6 CREDO + \alpha_7 ELCNEW + \alpha_8 PEREC + \varepsilon \dots 1$$

وقد اقترح كل من *Engel* و *Granger* طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن على مرحلتين :

$$X_t = \alpha + \beta Y_t + e_{t..2}$$

المرحلة الأولى: تقدير علاقة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

المرحلة الثانية: اختبار مدى استقرارية حد الخطأ العشوائي μ_t لمعادلة الانحدار رقم 1 إذا كانت مستقرة عند

$$I(0)$$

فتوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين X و Y

واثبت كل من *Engel* و *Granger* إمكانية تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة

تكامل متزامن من خلال تمثيل النموذج تصحيح الاخطاء مثل المعادلة التالية:

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon \dots 2$$

ويمثل ϵ_{t-1} : حد تصحيح الخطأ المقدر في المعادلة رقم 2 ويشير الى سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

ولمعرفة التاثر الذي يمكن أن تحدثه متغيرة على متغيرة أخرى، نقوم باختبار سببية *Granger* لتحديد العلامة بين متغيرين، وتم استخدام دالة الإستجابة الفورية وتحليل التباين لقياس ردة فعل الاستثمار الأجنبي المباشر للصدمات وأي تغير مفاجيء على التوالي التي تحدث عن كل متغير من متغيرات النموذج.

الفرع الثاني: دراسة استقراره السلاسل الزمنية للمتغيرات المحددة.

لقد اعتمدنا في تحليلنا القياسي على تطبيق إختبارات الإستقرارية والتكامل المشترك لمعرفة إمكانية وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات المدروسة، ثم قمنا ببناء نموذج تصحيح الخطأ.

أولاً: اختبار جذر الوحدة للسلاسل: إن عدم استقرار السلاسل الزمنية يعد من المشاكل التي تواجه الدراسات القياسية والتي تؤدي إلى الحصول على نتائج مضللة وغير واقعية⁽¹⁾، لذا يعتبر استعمال السلاسل الزمنية المستقرة شرطاً ضرورياً خاصة لتحليل الوضعيات الاقتصادية الكلية، وتوجد عدة اختبارات مستخدمة للكشف عن استقرار السلاسل الزمنية سنستخدم اختبار *ADF*، واختبار *schmidt phillips perron* و *shin* واختبار *schmidt- phillips-* و *kwiatkowsk* في هذا الصدد، وبعد حساب عدد التأخرات بناء على أصغر قيمة يأخذ بها المعامل *Schwars* و *AKcaik*، أوضحت نتائج هذا الاختبار عدم استقرار السلاسل الزمنية لكل المستويات المتغيرات المستخدمة عن مستوى معنوية 5% مما دفع بنا إجراء اختبار على الفروق الأولى والنتائج موضحة في الجدول التالي:

(1) - زروحي صباح، برحومة عبد الحميد، "دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل المشترك"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس عشر، جوان 2014 جامعة بسكرة، ص: 106

تحليل نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر والياحة تصديته في الجزائر

الجدول رقم (4-18): نتائج تطبيق اختبار ADF ، PP ، $kpss$ على سلاسل الزمنية لمتغيرات المحددة.

kpss		PP		ADF		عدد التأخرات	المتغيرات
الفرق الاول	عند مستوى	الفرق الاول	عند مستوى	الفرق الاول	عند مستوى		
0.181215	0.608253	-7.747499	-1.851288	-5.937610	-1.878702	8	Fdi
0.325978	0.296989	-5.340018	-2.138367	-3.893924	-2.068459	8	Roil
0.296968	0.524809	-1.870325	-1.326410	-1.617310	-2.852006	8	Popg
0.162863	0.494504	-6.495989	-1.914477	-5.776568	-1.973017	8	G
0.030816	0.158396	-7.859829	-3.597476	-5.823927	-3.488466	8	Gdpg
0.211986	0.478207	-7.039547	-2.287340	-5.685306	-2.257603	8	cab
0.151383	0.407705	-4.619499	-1.383702	-4.616590	-1.233043	8	Credo
0.147666	0.179029	-5.900634	-1.985088	-5.764317	-1.935294	8	Perec
0.500000	0.209827	-10.42255	-3.126571	-8.600081	-3.221267	8	elcnew

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات من برنامج EVIEWS

اتضح لنا من خلال الجدول أن الفروق الأولى لكل متغيرات هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة وذلك بدلالة

أن القيم الاحصائية تفوق القيم الحرجة بالنسبة لاختباري ADF و PP والعكس بالنسبة لاختبار $KPSS$.

ثانيا: اختبار التكامل المتزامن:

يمكن اجراء اختبار التكامل المتزامن $Johanson$ بما أن المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة لاختبار ما إذا توجد

علاقة بين المتغيرات على المدى الطويل و هذا ما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-19): اختبار التكامل المتزامن ل: $Johansen$.

الاحتمال**	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%	إحصائية الأثر Trace Statistic	جذور أيقن Eigenvalue	فرضيات عدد المتجهات المتكاملة
0.0001	197.3709	467.0989	0.987658	لاشيء*
0.0000	159.5297	330.8615	0.981174	على أكثر 1*
0.0000	125.6154	207.7133	0.906369	على أكثر 2*
0.0000	95.75366	134.2932	0.828855	على أكثر 3*
0.0068	69.81889	79.57069	0.633749	على أكثر 4*
0.0441	47.85613	48.43316	0.483660	على أكثر 5*
0.0806	29.79707	27.94247	0.461470	على أكثر 6
0.3884	15.49471	8.756186	0.215393	على أكثر 7
0.2662	3.841466	1.236436	0.039100	على أكثر 8

Trace test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات من برنامج EVIEWS

تحليل نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر والياحة تصديته في الجزائر

يتضح من الجدول أن قيمة إحصائية الأثر (*trace statistic*) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة للفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة للتكامل المشترك وبالتالي فإنه يتم رفضها، أما أن قيمة الاحتمال قدر بـ 0.0001 وهي أقل من 5% مما يؤكد على رفض الفرضية العدمية، ونفس الملاحظات تنطبق على الفرضية القائلة بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك على الأكثر؛ والقائلة بوجود 2 و 3 من علاقات تكامل مشترك. أما بالنسبة للفرضيات المتبقية فإنه تم قبولها بحكم أن قيمة إحصائية الأثر كانت أقل من القيمة الحرجة المقابلة لها، كما أن نسب الاحتمال جميعها قد زادت عن 5%.

وللقيام باختبار التكامل المتزامن لكل من *Engel* و *Granger* نقوم بتقدير علاقة الانحدار المثلة في المعادلة التالية:

$$FDI = (OILR, POPG, G, GDPG, CAB, CREDO, ELCNEW, PERE)$$

والجدول التالي يوضح نتائجها:

الجدول رقم (4-20): اختبار التكامل المشترك *Engel* و *Granger*.

الاحتمال	اختبار t	الخطأ المعياري	المعامل	المتغير
0.0081	2.888480	0.274433	0.792696	احتياطي النفط
0.0002	-4.459592	0.254644	-1.135608	معدل نمو السكاني
0.2126	1.280505	3.212105	4.113117	الانفاق العمومي نسبة من الناتج المحلي الاجمالي
0.9184	-0.103538	0.031489	-0.003260	النمو الاقتصادي
0.6493	0.460479	0.033734	0.015534	الحساب الجاري
0.3529	0.947427	0.158153	0.149839	القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
0.0224	-2.441757	0.091981	-0.224595	حجم التحويلات الشخصية المستلمة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
0.2651	-1.141127	0.126853	-0.144756	إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة
0.3278	-0.998820	14.98456	-14.96689	الثابت
2.000562	اختبار دارين واتس	0.787346		معامل التحديد

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات من برنامج EVIEWS

بناء على الجدول أعلاه تشير نتائج النموذج بان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر يتأثر بشكل معنوي

بالتغيرات في بعض المتغيرات المستقلة، أين أكدت نتائج النموذج التأثير الإيجابي لمدى وفرة الموارد الطبيعية المعبر عنها

باحتياطي النفط الذي يدل على أهمية تمركز الاستثمار الأجنبي في القطاع الأولي، وما يربطه من صناعات تحويلية واستغلال واكتشاف البترول، كما أشارت النتائج إلى تأثير وقوة الاقتصاد الوطني المعبر عنه بالحساب الجاري على سلوك تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والتأثير الإيجابي مستوى البنية التحتية المعبر عنها بالإفناق الحكومي نتيجة لما أنفقته الحكومة في السنوات الأخيرة على المنشأة القاعدية في الاقتصاد، كما أشارت النتائج إلى أن التسهيلات الممنوحة للمستثمرين الأجانب التي تم قياسها بالقروض المصرفية الموجهة للقطاع الخاص كان لها تأثير إيجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يؤكد الأهمية الاقتصادية لهذا المتغير في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، مما يعطي بيئة استثمارية مستقرة قادرة على جذب الاستثمارات.

وكما يوضح الجدول أن هناك متغيرات لها تأثير سلبي على غرار عدم جدوى حجم السوق في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي نتيجة عدم جودة السوق الموجودة ورأس مال البشري المؤهل، كما أن قوة الاقتصاد المعبر عنها بالنمو الاقتصادي لمؤثر في جذب الاستثمار وهذا منطقي لأن أكبر نسبة من الناتج هي من المحروقات، كذلك يوضح الجدول أن المتغيرات الأخرى حجم التحويلات الشخصية المستلمة، إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة أثرت بالسلب على جذب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر رغم أهميتهما بالنسبة للاستثمار الأجنبي، وذلك حسب المعادلة التالية:

$$FDI = -14.9668886461 + 0.792695696709 * OILR - 1.13560784116 * POPG + 4.11311670892 * G - 0.00326027612649 * GDPG + 0.015533905078 * CAB + 0.149838829929 * CREDO - 0.224594588134 * PEREC - 0.144755904982 * ELCNEW$$

كما أنه يتضح من النتائج السابقة أن معامل التحديد قدرت بـ 0.787346، وهذا يعني أن المتغيرات التي تضمنتها نتائج النموذج القياسي مجتمعة لا تفسر إلا ما يقرب 79% من التغيرات التي تحدث في متوسط التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة 1980-2012. كما أن قيمة دارين واتس (DW) المقدره بـ 2.000562 هو ما يدل على أن نموذج الإنحدار المقدر ليس زائفا، وللتأكد من صحة النموذج المقدر، قوم باختبار

تحليل نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر والياحة تصديته في الجزائر

استقرار الحد العشوائي للنموذج المقدر، فإن ثبت استقراره فذلك يعني أن نموذج الإنحدار المقدر ليس زائفا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-21): اختبار استقرار الحد العشوائي.

الاحتمال	(t-statistic) احصائية (t)		
0.0000	-5.810693		ADF
	-3.661661	%1	القيم الحرجة
	-2.960411	%5	
	-2.619160	%10	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات من برنامج EViews7

يبين الجدول اختبار استقرار الحد العشوائي بأن قيمة إحصائية (t) قدرت بـ (-5.81) وهي تفوق القيمة الحرجة عند مستوى 10 % والتي قدرت بـ (-2.61) ، وعليه نرفض الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي فإن الحد العشوائي مستقر، الشيء الذي يؤكد على معنوية النموذج المقدر. ويعني كذلك استقرار الحد العشوائي بأن المتغيرات متكاملة فيما بينها وأنها تمثل علاقة توازنية طويلة الاجل.

ثالثا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ *ECM* : تدفنا النتائج المتحصل عليها الى تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربطها علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الاخطاء، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-22): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

الاحتمال	اختبار t	الخطأ المعياري	المعامل	المتغير
0.9588	0.052220	0.052103	0.002721	الثابت
0.0000	-7.324049	0.156577	-1.146774	معلمة تصحيح الخطأ
0.2316	1.230184	0.264701	0.325631	تفاضل احتياطي النفط
0.2013	-1.317247	0.581897	-0.766502	تفاضل معدل نمو السكاني
0.0691	1.911437	2.039143	3.897693	تفاضل الانفاق العمومي نسبة من الناتج المحلي الاجمالي
0.6931	-0.399864	0.020472	-0.008186	تفاضل النمو الاقتصادي
0.6201	-0.502734	0.020832	-0.010473	تفاضل الحساب الجاري
0.3046	1.051152	0.137165	0.144181	تفاضل القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
0.0119	-2.740298	0.069224	-0.189694	تفاضل حجم التحويلات الشخصية المستلمة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
0.2696	-1.132574	0.076562	-0.086713	تفاضل إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة
1.564326	اختبار دارين واتس	0.776584		معامل التحديد

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات من برنامج EViews7

يتضح من الجدول كذلك بأن قيمة معامل التحديد قدرت بـ 0.776 وهو ما يفسر أن ما يزيد عن 77% من التغيرات الحاصلة في مستوى التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تفسرها المتغيرات المستقلة مجتمعة، كما أن قيمة معامل التحديد تقل عن قيمة إحصائية دارين- واتسون وهو ما يدل على معنوية النموذج. وتشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ إلى تشابه كبير بينها وبين التكامل المتزامن على غرار متغير قوة الاقتصاد المعبر عنها بالحساب الجاري فقد أثرت بالسلب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة تقلب إيرادات المحروقات. يتضح من الجدول أن معلمة حد تصحيح الخطأ تقل عن 5% مما يدل على معنويته، وجاءت بإشارة سالبة قدرت بـ (-1.146) مما تعتبر أمرا جيدا إذ تؤكد على معنوية العلاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبقيّة المتغيرات داخل النموذج. حيث أن سرعة تعديل سنويا تزيد عن 11.46% من اختلال الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل.

الفرع الثالث: اختبارات السببية ودوال الإستجابة الدفعية وتحليل التباين للمتغيرات المحددة.

نحاول في على الاختبار تحديد اختبارات السببية وقياس استجابة الدفعية وتحليل التباين الخطأ الاستثمار الأجنبي على متغيرات الدراسة.

أولا: اختبار العلاقات السببية: من شروط استعمال اختبار العلاقات السببية لتحديد ان كان هناك علاقة تبادلية أو أحادية أو عدم وجود علاقة سببية بين متغيرين باستعمال طريقة *Granger* يجب أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة، والجدول التالي يوضح نتائج الدراسة.

الجدول رقم (4-23): نتائج اختبار السببية Granger causality Test.

Decision	Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:	Decision	Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
يوجد سببية لا يوجد سببية	0.0021 0.2208	7.87531 1.60188	31	CREDO does not Granger Cause POPG POPG does not Granger Cause CREDO	يوجد سببية يوجد سببية	0.0280 0.0212	4.11748 4.48360	31	OIL does not Granger Cause FDI FDI does not Granger Cause OIL
لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.4521 0.0746	0.81858 2.87353	31	ELCNEW does not Granger Cause POPG POPG does not Granger Cause ELCNEW	يوجد سببية لا يوجد سببية	0.0036 0.1670	7.02236 1.91869	31	POPG does not Granger Cause FDI FDI does not Granger Cause POPG
لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.8428 0.0750	0.17221 2.86684	31	PEREC does not Granger Cause POPG POPG does not Granger Cause PEREC	يوجد سببية لا يوجد سببية	0.0003 0.1041	11.4079 2.47080	31	G does not Granger Cause FDI FDI does not Granger Cause G
لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.1835 0.4352	1.81105 0.85912	31	GDPG does not Granger Cause G G does not Granger Cause GDPG	لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.8607 0.4774	0.15094 0.76084	31	GDPG does not Granger Cause FDI FDI does not Granger Cause GDPG
لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.5270 0.2790	0.65666 1.34122	31	CAB does not Granger Cause G G does not Granger Cause CAB	يوجد سببية لا يوجد سببية	0.0002 0.0971	11.6761 2.55430	31	CAB does not Granger Cause FDI FDI does not Granger Cause CAB
لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.1552 0.5437	2.00291 0.62387	31	CREDO does not Granger Cause G G does not Granger Cause CREDO	لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.1797 0.8519	1.83462 0.16126	31	CREDO does not Granger Cause FDI FDI does not Granger Cause CREDO
لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.8321 0.6809	0.18507 0.39005	31	ELCNEW does not Granger Cause G G does not Granger Cause ELCNEW	لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.2509 0.1942	1.45900 1.74659	31	ELCNEW does not Granger Cause FDI FDI does not Granger Cause ELCNEW
لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.1412 0.4436	2.11302 0.83871	31	PEREC does not Granger Cause G G does not Granger Cause PEREC	لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.3951 0.8306	0.96263 0.18696	31	PEREC does not Granger Cause FDI FDI does not Granger Cause PEREC
لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.6588 0.0422	0.42408 3.58502	31	CAB does not Granger Cause GDPG GDPG does not Granger Cause CAB	يوجد سببية يوجد سببية	0.0001 0.0537	13.0956 3.27956	31	POPG does not Granger Cause OIL OIL does not Granger Cause POPG
يوجد سببية لا يوجد سببية	0.0387 0.2571	3.69530 1.43163	31	CREDO does not Granger Cause GDPG GDPG does not Granger Cause CREDO	لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.1308 0.2577	2.20202 1.42938	31	G does not Granger Cause OIL OIL does not Granger Cause G
لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.1408 0.5585	2.11560 0.59584	31	ELCNEW does not Granger Cause GDPG GDPG does not Granger Cause ELCNEW	لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.5074 0.3167	0.69653 1.20221	31	GDPG does not Granger Cause OIL OIL does not Granger Cause GDPG
لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.1797 0.5275	1.83465 0.65563	31	PEREC does not Granger Cause GDPG GDPG does not Granger Cause PEREC	لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.2543 0.1109	1.44402 2.39578	31	CAB does not Granger Cause OIL OIL does not Granger Cause CAB
لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.3552 0.8094	1.07748 0.21318	31	CREDO does not Granger Cause CAB CAB does not Granger Cause CREDO	لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.1140 0.4785	2.36307 0.75845	31	CREDO does not Granger Cause OIL OIL does not Granger Cause CREDO
لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.9763 0.6827	0.02401 0.38733	31	ELCNEW does not Granger Cause CAB CAB does not Granger Cause ELCNEW	لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.4855 0.0777	0.74298 2.82314	31	ELCNEW does not Granger Cause OIL OIL does not Granger Cause ELCNEW
لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.2321 0.5259	1.54597 0.65881	31	PEREC does not Granger Cause CAB CAB does not Granger Cause PEREC	لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.6460 0.3400	0.44441 1.12474	31	PEREC does not Granger Cause OIL OIL does not Granger Cause PEREC
لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.6002 0.1759	0.52069 1.85916	31	ELCNEW does not Granger Cause CREDO CREDO does not Granger Cause ELCNEW	لا يوجد سببية يوجد سببية	0.1265 0.0001	2.24058 12.9684	31	G does not Granger Cause POPG POPG does not Granger Cause G
يوجد سببية لا يوجد سببية	0.0092 0.9745	5.65070 0.02583	31	PEREC does not Granger Cause CREDO CREDO does not Granger Cause PEREC	لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.2897 0.3644	1.29974 1.04978	31	GDPG does not Granger Cause POPG POPG does not Granger Cause GDPG
لا يوجد سببية لا يوجد سببية	0.2027 0.0977	1.69831 2.54647	31	PEREC does not Granger Cause ELCNEW ELCNEW does not Granger Cause PEREC	لا يوجد سببية يوجد سببية	0.6107 0.0043	0.50257 6.77874	31	CAB does not Granger Cause POPG POPG does not Granger Cause CAB

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات من برنامج EVIEWS 7

تشير النتائج السببية المحصل عليها من الجدول أعلاه على وجود علاقة سببية أحادية بين المتغيرات التالية:

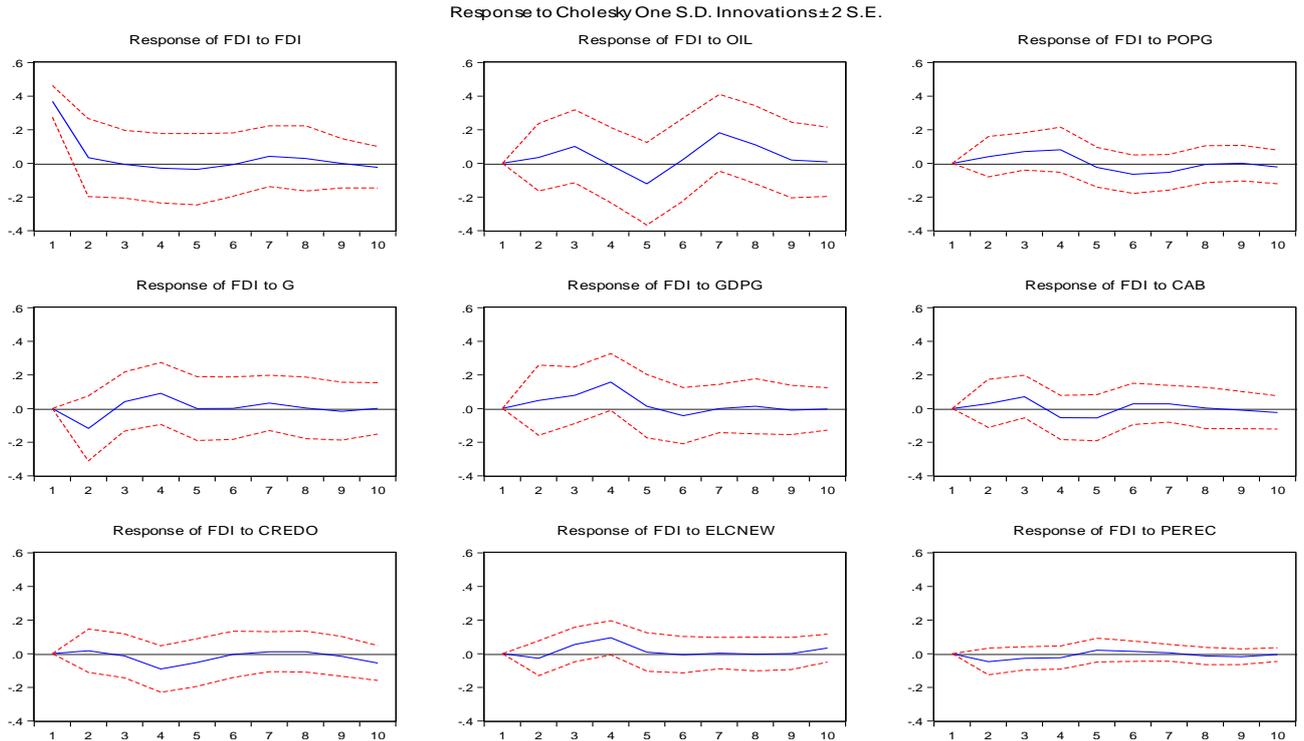
(CAB تسبب FDI)، كذلك (G تسبب FDI)، و (POPG تسبب في كل من CAB ، FDI ، G)،
 (CREDO تسبب في كل من POPG و GDPG)، (PEREC تسبب CREDO)، غير أن الملاحظ
 من النتائج أن هناك علاقتين سببيتين جاءتا في الاتجاهين بين المتغيرين (FDI و OILR) و (POPG و OILR).

ثانيا: الاستجابة الدفعية - صدمات - للمتغيرات المحددة: حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على

10 سنوات والمبنية في مجموعة أشكال مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للمتغيرات الأخرى فقد أعطت النتائج

التالية:

الشكل رقم (4-13): تحليل صدمات المتغيرات المحددة.



لقد أظهر اختبار الاستجابة لرد الفعل لنموذج أثر متغيرات على الاستثمار الأجنبي كما في الشكل أعلاه أن:

- مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر احتياطي النفط: تبين أن احتياطي النفط كان له تأثير إيجابي طوال الفترة

ماعدا الفترة الممتدة بين الرابعة إلى الخامسة، باعتبار أن معظم الاستثمارات الأجنبية موجهة نحو قطاع المحروقات.

- مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للنمو السكاني: يتضح أن النمو السكاني سيكون له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر طوال الفترات الأولى لينعكس ذلك بالسلب بدءاً من الفترة الرابعة باستثناء الفترة التاسعة.
- مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للإنفاق الحكومي: يتضح أن الإنفاق الحكومي سيكون له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر طوال الفترة ما عدا في الفترات الثانية والخامسة والتاسعة سيكون تأثيرها سلبياً.
- مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للنمو الاقتصادي: يتضح أن النمو الاقتصادي سيكون له تأثير سلبياً على الاستثمار الأجنبي المباشر عند الفترة السادسة والسابعة والتاسعة والعاشر.
- مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للحساب الجاري: يتضح أن الحساب الجاري سيكون له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر طوال الفترة ما عدا في الفترات الرابعة والخامسة، والتاسعة والعاشر سيكون تأثيرها سلبياً.
- مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للقروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: نلاحظ أن القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سيكون تأثير إيجابي ضعيف على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الأولى والثانية والسابعة والثامنة، ثم يتلاشى إلى أن يصبح تأثيره سالباً وغير معنوي.
- مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر لإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة: ستؤثر إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة سلبياً على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الثانية والسادسة والثامنة، لتعرف تأثير إيجابي من الفترة الثالثة إلى الخامسة، وباقي الفترات سيكون لها تأثير إيجابي ضعيف.
- مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر لحجم التحويلات الشخصية المستلمة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي: ستؤثر حجم التحويلات الشخصية المستلمة سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر طوال الفترة ما عدا في الفترة الخامسة حتى السابعة سيكون تأثيرها إيجابي ضعيف.

تحليل مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر والكيانات تصديتها في الجزائر

ثالثاً: تحليل التباين الأخطاء: سنتطرق إلى التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير من متغيرات النموذج الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه ومقدار خطأ التنبؤ في المتغيرات التفسيرية الأخرى في نموذج VAR، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-24): نتائج تحليل مكونات التباين أثر متغيرات الدراسة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفترة	S.E.	الاستثمار الأجنبي المباشر	احتياطي النفط	النمو السكاني	الانفاق الحكومي	النمو الاقتصادي	الحساب الجاري	القروض الموجهة للقطاع الخاص	انتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة	حجم التحويلات الشخصية المستلمة
1	4.397865	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	5.316582	85.50791	0.767217	0.969883	8.742169	1.443110	0.538813	0.176344	0.472658	1.381900
3	6.585971	71.33702	5.946059	3.388400	8.160015	4.400155	3.034308	0.239553	1.927880	1.566607
4	7.737296	54.47452	4.563291	5.124305	9.347834	13.12316	3.474125	3.500817	4.977286	1.414665
5	8.119168	50.36264	9.537809	4.895567	8.564100	12.09171	4.290660	4.216382	4.590892	1.450235
6	8.256380	49.02264	9.459391	6.270966	8.333193	12.41228	4.434510	4.108571	4.480940	1.477507
7	8.352142	43.56879	18.49155	6.390780	7.642701	10.89289	4.127968	3.645149	3.935732	1.304437
8	8.465929	42.07072	21.34023	6.146624	7.340555	10.50743	3.965527	3.537858	3.780140	1.310914
9	8.549500	41.88622	21.36255	6.120005	7.392051	10.48799	3.977286	3.601518	3.763765	1.408609
10	8.708138	41.32954	21.01572	6.152503	7.264253	10.30985	4.073895	4.441731	4.018559	1.393958

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات من برنامج EVIEWS 7

نلاحظ من خلال الجدول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر معنوياً بالمتغيرات المستقلة، ويتضح ذلك من خلال التناقض في القوة التفسيرية لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر لنفسه عبر الزمن والمصاحبة لزيادة تفسير التغيرات في المتغيرات المستقلة مما يدل على تأثيرها على الاستثمار الأجنبي في المدى الطويل، كما نلاحظ أن خطأ التنبؤ في تباين الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الأولى كان 100%، لتتناقص القوة التفسيرية له إلى 50.36% عند الفترة الخامسة، ويستمر هذا التذبذب في النسب إلى غاية الفترتين الأخيرتين التاسعة العاشرة لتعرف استقراراً عند 41%، أين نجد أن متغير احتياطي النفط هو صاحب أكبر قوة تفسيرية لأخطاء تباين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

خـلاصة

من خلال الدراسة يمكن القول أنه رغم سياسات الانفتاح و جهود التحفيز و إجراءات تهيئة بيئة الاستثمار، إلا أن تحليل الواقع العملي لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر لا يزال ضعيفا ومحدودا مقارنة بنظيراتها من الدول محل المقارنة. حيث صنف في المراتب الأخيرة من قبل التقارير المؤشرات الدولية والإقليمية وهذا راجع إلى العديد من نقاط الضعف التي لاتزال تحول بين الجزائر وبين قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إليها، فمن خلال دراسة سلوك تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1980-2012، أظهرت النتائج أن أهم المتغيرات التفسيرية على سلوك تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هي احتياطي النفط، والإنفاق الحكومي لذلك أضحى لزاما على الجزائر توفير آليات التي من شأنها أن تعمل على خلق بيئة مناسبة تساهم في انجاح سياسات واستراتيجيات دعم الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتنعكس بالإيجاب على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية، وتوفير العديد من الفرص الاستثمارية الحقيقية تساهم في الشراكة مع المستثمر الأجنبي والتي تتمثل في هيكلة متنوعة من الصناعات وذلك من أجل الارتقاء بهذه الاستثمارات إلى نفس المستوى الذي هي عليه في دول محل المقارنة، و التي لا تتفوق عن الجزائر من حيث مزايا الموقع النوعية إلا في الجانب الإجرائي، من تنظيم ووضوح، استقرار وسلوك محفز وجذاب من قبل مختلف الأطراف المعنية ببيئة الاستثمار، سواء أكانت في مراكز اتخاذ القرار أو في مجالات التنفيذ.

الخاتمة العامة

تنامت خلال السنوات الماضية اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر هام من عناصر تحريك عجلة النمو الاقتصادي، لذا توسعت معظم الدول لجذبه خاصة النامية منها ، باعتباره أفضل المصادر التمويلية المتاحة في الوقت الحالي بدل القروض الاجنبية لتمويل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي قد أصبحت هدفا رئيسا.

ومن خلال دراستنا للدور الهام الذي يمكن أن يساهم به الاستثمار الأجنبي للنهوض بالاقتصاديات المضيفة له، لاحظنا مدى حساسيته اتجاه التطورات العالمية الراهنة، لهذا بات الاستثمار الأجنبي يصبو للبحث عن بيئة أعمال تكون أكثر جاذبية واستقرارا وتقدم تحفيزات أكثر وتكون مواكبة لهذه الظواهر، لهذا عمدت العديد من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، وكذا مراكز متخصصة إلى إقرار مجموعة من التقارير التي يكون محور تركيزها تقييم مستوى تنافسية الدول في مجال تهيئة مناخها الاستثماري، من خلال توفير مقومات محددة ومزايا نسبية عالية لا غنى عنها لضمان المنافسة في هذا المجال، وكذا قياس مدى جاذبيتها للمستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجنب، من خلال اجتهادها في التعرف على نواحي القوة والضعف في بيئتها الاستثمارية، والتعرف على مستوى تنافسيتها لرفع قدرتها على جذب هذه الاستثمارات.

وعلى هذا النحو دلت العديد من الشواهد الميدانية على أن بعضا من اقتصاديات النامية كدول جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأيضا بعض من الاقتصاديات الدول العربية نتيجة أحداث تحولات جذرية في أنظمتها السياسية والاقتصادية والتشريعية وتطبيق برامج الخوصصة انسياب رؤوس الأموال الأجنبية لها، مما أظهر آثار إيجابية على الاقتصاد والاستثمار حيث استطاعت تحقيق معدلات النمو المستهدفة، والنهوض بمستويات أداء قطاعاتها الاقتصادية، وتحسن مستويات المعيشة.

ولأسباب موضوعية وأخرى ذاتية، قطعت الجزائر أشواطاً هامة في تهيئة مناخها الاستثماري في إقامة نظام اقتصاد السوق من خلال تعميق الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتشريعية، وبسط نظام سياسي ديمقراطي ساعد على استعادة الأمن، ومواصلة أحداث تحولات اجتماعية وثقافية التي من شأنها أن تلعب دور هاما في تنشيط مناخ استثماري مناسب، لهذا بادرت الجزائر بفتح مجالاتها وأجوائها الاقتصادية واسعة من أجل ترقية القطاع الخاص المحلي والأجنبي وإشراكه في أحداث التغير المنشود وتحقيق النمو المرتقب، لكن الملاحظ أن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر لا يزال ضعيفا ومحدودا مقارنة بحجم تدفقاتها إلى الدول محل المقارنة ماليزيا، تركيا، تونس والسعودية. فرغم الجهود المبذولة لتهيئة بيئتها الاستثمارية وتعزيز فرص الاستثمار في بعض الصناعات المستهدفة للإرتقاء بالمناخ الاستثماري وزيادة

الخاتمة العامة

معدلات النمو الاقتصادي إلا أن التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول المناخ الاستثماري في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري في تخطي كل العراقيل والحواجز التي تعترض هذا السبيل لأن كل ما قدمته الجزائر من محفزات وحوافز ليست كافية لوحدها إن لم تكن هناك مجموعة من الآليات المتداخلة في بعضها لخلق مناخ استثماري مناسب لجذب الحجم المطلوب من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما هو ملاحظ من قبل الدول المقارنة لها.

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- تين لنا أن المناخ الاستثماري يمكن أن ينظر إليه على أنه النظام الذي يتفاعل مع البيئة والمجتمع والمتغيرات السياسية والاقتصادية والقانونية والتشريعية وكذا الثقافية والطبيعية، هذا إضافة إلى العناصر الأساسية المكونة له، ومقومات نجاحه التي تؤثر بشكل أو بآخر في ثقة المستثمر والجاذبة له بأقل مخاطر وأعلى عائد ممكن.

- رغم ما تملكه الجزائر من قدرات والموارد الخاصة من موقع جغرافي ومواد طبيعية والعناصر التنافسية خاصة بالسياحة والخدمات التي تزخر بها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن الجزائر لم تستفد أو تستثمر موقعها بشكل كامل بعد من منظور الاستثمار أو التجارة الدولية، رغم الجهود المبذولة منذ انفتاحها لاقتصاد السوق، حيث لم تتجاوز هذه التدفقات 1691 مليار دولار سنة 2013 إذا ما تم مقارنتها بالدول محل المقارنة، ورغم تمكنها من توافر مناخ امني مستقر الأمني وتحقيق الاستقرار السياسي، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى المطلوب أين تم تصنيفها في المراتب المتأخرة وفق المؤشرات الدولية المختصة حيث أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 تراجع المرتبة التنافسية للجزائر إلى المرتبة 110 عالميا من بين 144 دولة مقارنة، وواصلت تراجعها في مؤشر سهولة الأعمال إلى المرتبة 148 من أصل 183 دولة بعدما كانت تحتل المرتبة 132 سنة 2009، هذا ما اعتبر الجزائر من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة.

- حققت الجزائر نجاحا ملحوظا عن طريق برامج الإصلاح الاقتصادي ما أدى إلى تطور نسبي في مؤشر التنمية البشرية وجعل حجم السوق الجزائرية أكثر جاذبية لكن ليس بمستوى التنافسية العالية تؤهلها على جذب الاستثمارات فبالرغم من هيمنة القطاع الخاص في الجزائر على اليد العاملة بنسبة 60% مقابل 40% للقطاع العام، في قطاع الخدمات بنسبة 58.4% تليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16.6% والصناعة 14.2% وقطاع الفلاحة بنسبة 11.7%. إلا أن النتيجة العامة ترجع هذا مشكل في فجوة توافر عنصر العمل الماهر، كذا المستشارين الفنيين

الخاتمة العامة

والقانونيين والتجارين والماليين الذين يواجهون صعوبات في الحصول على الكفاءات رغم برامج التخصصة والإصلاح الاقتصادي اللذان كان من المتوقع أن يحل هذه المشكلة. هذا ما يجعل تردد الشركات الأجنبية القيام بعمليات تحويل التكنولوجيا الادارية والمهارات إلا إذا تمت خطوات ايجابية من قبل الحكومة الجزائرية بوضع بنية أساسية لرفع مهارة العامل وجعله على استعداد لتلقي كل ما هو جديد في فنون الإدارة والانتاج، لأن الخصوصية لا تعني غياب الكامل للدولة، بل صار دورا أكثر أهمية من خلال خلق المناخ المناسب لعمل كل من المستثمرين.

- بالرغم من تمتع الاقتصاد الجزائري بمرونة عالية جعلته يتخطى الأزمات والصدمات الخارجية والداخلية، وهو ما يعكسه التحسن الملحوظ في المؤشرات الاقتصادية الكلية واستقرار توازناها المالية، التي تمكنها من توفير المناخ استثماري الملائم والجاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، إلا أن ذلك لم يؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب على توطين نشاطاتهم بالجزائر خاصة مقارنة بالدول المحل المقارنة تركيا وماليزيا السعودية وتونس، فنسبة الاستثمار الأجنبي مقارنة بإجمالي تكوين رأس المال الثابت بالجزائر لم تتجاوز 2.47% سنة 2012، فيما لم تتجاوز نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الخام معدل 2.2% سنة 2011، وهي كلها مؤشرات تدل على ضعف تأثير هذه الاستثمارات على الاقتصاد، وهذا راجع لجملة من العوائق التي تعيق بيئة الأعمال وعملية انسياب رؤوس الأموال والتي أقرت بها التقارير الصادرة من طرف الهيئات الدولية أهمها ضعف فعالية النظام المالي، بفعل ثقل الإجراءات والمعاملات المصرفية، وانخفاض رأس المال البورصة وضآلة القيمة السوقية للأسهم نتيجة قلة الشركات المدرجة في البورصة وعدم تنوع فرص الاستثمار بها بسبب عدم تنشيط بكفاءة لبرامج الخصوصية في القطاع المالي، إضافة إلى مشكل العقار الذي لا يزال يشكل عائقا للمستثمر، ولا تزال البنية التحتية بحاجة الى تطوير، إضافة إلى ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد نتيجة انتشار القطاع الموازي ومستويات الفساد، وثقل الجهاز الإداري فرغم تحديد هيئات بإنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار والشباك الوحيد المكلف بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية، إلا أن هناك شكاوى متعددة من طرف المستثمرين حول الإجراءات التي لا تزال معقدة في كافة المصالح والأجهزة التي يتعامل معها المستثمر بسبب تعميق البيروقراطية والرشوة.

- رغم اقرار ترسانة من القوانين والتشريعات المتنوعة لتحسين مناخ الاستثمار تبين فاعليتها من خلال القانون 12/93 وبالاخص 03/01 أين تجاوزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة عتبة المليار خلال الالفية الأولى من اصداره، ورغم ذلك لا يزال الاستثمار في الجزائر حبيس اعتبارات ذاتية، فمن خلال التمعن لحجم الاستثمارات في الجزائر خلال السنوات

الخاتمة العامة

الأخيرة نستنتج عدم تأثير الإمتيازات القانونية والمالية والإعفاءات في جلب الحجم المطلوب من الاستثمارات، وهذا راجع إلى عدة اسباب أهمها: تداخل النصوص القانونية وعشوائيتها بصدر لوائح ومراسيم مكملة، مما يشعر المستثمر بعدم الاحساس بالأمان أمام هذا التغيير المستمر، القصور الواضح في بعض القوانين والأنظمة التي تكون مكملة لقانون الاستثمار كالمعلقة بالتعليم والتدريب والبحث والتطوير مما أثر على حماية الملكية الفكرية ونوعية أعمال البحث والتطوير وجعلها بعيدة كل البعد عن احتياجات الصناعة الوطنية، بالإضافة إلى غياب دور المتكامل بين كافة المؤسسات المكلفة بإدارة الاستثمار دون سواء في إدارة سياسية حقيقية في تسييره وتجاوز الصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية سواء كانت محلية أو أجنبية، إلى جانب صدور العديد من التشريعات الاقتصادية لهيئة وترقية الاستثمار لكن الممارسة العملية لها ليست أكثر مصداقية، وضعف الجهاز القضائي لحل المنازعات التجارية، كل هذا ما يثبت مدى الإزدواجية والضبابية النظام القانوني والتشريعي الذي لا يزال قائم بين الخطاب الرسمي والواقع والممارسة في الجزائر.

- على الرغم من انضمام الجزائر إلى تكتلات إقليمية ودولية عديدة وارتباطها باتفاقيات اقتصادية كثيرة مع مختلف هذه التكتلات والدول إلا انها لم تبرز مشاريع استثمارية في القطاعات والمجالات التي تحدم اقتصاد الدولة بالشكل المطلوب. ورغم ما تضمنته البرامج التنموية منذ سنة 2001 إلى غاية 2014 التي راهنت عليها الجزائر كأهم الوسائل لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشر، إلا أن تحليل بالنظر للتوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في الجزائر، يلاحظ مدى دقة اختيارات الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر، بالإضافة إلى قطاع المحروقات تركزت في قطاعات لا تخلق قيمة مضافة كبيرة بالنسبة للاقتصاد الجزائري بمعنى القطاعات التي تحقق العائد معتبر ومؤكد لها مثل قطاع الخدمات والإنتاج الصناعي والبناء والأشغال العمومية على النسب 31.8%، و30.8% على التوالي فيما ينشط حوالي 21% في التصدير والاستيراد حسب وزارة التجارة والمركز الوطني للسجل التجاري وتمثلت مجمل تلك الاستثمارات في شكل صفقات عمومية واستحوذت الشركات الأجنبية على أغلبها ومن دون آثار كبيرة تذكر وذلك بالنظر إلى طبيعة المشاريع المستهدفة في تلك البرامج التنموية.

- إن القيام باستثمارات أجنبية مباشرة ليس عملية عفوية وإنما تخضع لمجموعة من المقومات التي تؤثر على مسارها، لذا فإن مساعي الدولة الجزائر في توفير بيئة أعمال ملائمة وإن كانت حثيثة فهي غير مجدية بالمستوى المطلوب إن لم تتظافر مجموعة من آليات المكملة للحوافز والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص سواء كانت مالية أو مادية، والتي من شأنها أن تساهم على تهيئة هذه البيئة التي تعد شرطا ضروريا لجذب هذه الاستثمارات.

- تتمتع الجزائر بإمكانات هائلة وفرص استثمارية كبيرة واعدة، لكن هناك نقص في استكشاف هذه الفرص والترويج لها بالطرق المناسبة، فعادة ما يحتاج بعض المستثمرين الأجانب إلى التعريف على الفرص الاستثمارية في البلد الذي يريدون الاستثمار فيه من خلال مشاريع محددة تم اجراء دراسات جدوى أولية عليها حتى تسهل عملية الاستثمار، فضلا عن أنه لا بد من وجود خطة استثمارية تبين أهم الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية المرغوب الاستثمار فيها.

أما فيما يتعلق بتحليل العوامل المؤثرة على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أكد النموذج القياسي على أن لبعض المتغيرات تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي بالجزائر، حيث نجد أهمها في مدى وفرة المواد الطبيعية الاحتياطي النفطية الذي له علاقة تأثير وتأثر مع الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة للبنية الأساسية (الإنفاق العمومي نسبة من الناتج المحلي الاجمالي) مما دل على ارتفاع النفقات الحكومية الموجهة إلى تحسين مستوى البنية التحتية، كما أظهرت النتائج أن عدم وجود توافق بين مسار التغيرات بالنسبة لباقي المتغيرات، فبالنسبة حجم السوق تواجدت علاقة سببية بين توافق النمو السكاني في الجزائر و تدفق الاستثمارات الواردة، أما بالنسبة لقوة الاقتصاد الوطني توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية من الحساب الجاري باتجاه الاستثمار الأجنبي، إلا أن تأثيره للسياسة الخارجية يبقى ضئيل على مناخ الاستثمار في الجزائر، وكما نلاحظ أيضا عدم تأثير النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا راجع إلى ضعف التنوع الإنتاج المحلي. أما بالنسبة للتسهيلات الممنوحة نجد أن القروض الموجهة للاقتصاد تبين عدم ردة فعل للاستثمار الأجنبي مما يدل على انخفاض الإئتمان المحلي في تقديم قروض إلى للقطاع الخاص، بالإضافة إلى مرونة البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى كانت ذات تأثير سلبي على مناخ الاستثمار فبالنسبة للتحويلات الشخصية إن تم تطبيقها في هذا الجانب لا تكن محفزة للاستثمار الأجنبي بسبب صغر السوق المالية وعدم ربطها بالسوق العالمية، وفيما يخص الطاقات المتجددة لإنتاج الكهرباء لم يكن له أثر على الاستثمار الأجنبي بسبب نقص وعدم دقة المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمر الأجنبي، لذلك تحتاج إلى واضعي السياسات المزيد من الاهتمام بها لتحسين مناخ الاستثمار للدور الهام الذي يلعبه مستقبلا في تنوع الصادرات خارج المحروقات.

وفي ضوء ما توصلنا إليه من نتائج واستنتاجات، وبغية تطوير المناخ الاستثماري في الجزائر، ليصبح أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإننا نوصي بالآتي:

- أهمية تطوير كفاءة الجهاز المالي والمصرفي، واعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة يضمن توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية على أسس الجدوى الاقتصادية.

الخاتمة العامة

- تبنى استراتيجيات أمنية فاعلة توجه نحو حماية البيئة الاستثمارية عبر انتهاج إجراءات فعلية لتثبيت النظام الديمقراطي، وتبني رؤية اقتصادية علمية بمنظورها الداخلي والخارجي، وإشراك الكفاءات في رسم السياسات الصحيحة وتنفيذ أداء الحكومة والمؤسسات العامة لخدمة الجميع، وتقوية المؤسسات الحكومية بتدعيم سلطة القانون والاستقلال جهاز القضائي وضبط العلاقة بين السلطة والمال العام بتنفيذ المساءلة على تصرفات المسؤولين.

- زيادة تحسين البنية التحتية وتطوير الهياكل القاعدية المختلفة، وتدعيم ما أنجز منها للاستجابة لمتطلبات الاستثمار، بزيادة معدلات الاستثمار فيها وإشراك القطاع الخاص في ذلك. مع إيجاد حلول لمشكل العقار الصناعي بتسوية جميع العقارات المملوكة للخواص وتشجيع ذلك بتخفيض تكلفة التسوية، ثم إحصاء الجيوب العقارية المملوكة للدولة وتسجيلها لمنع مافيا العقار من الاستيلاء عليها.

- تطبيق نظام ضريبي عصري والإعتماد على الهندسة الضريبية الملائمة لتشجيع وترقية الاستثمار من خلال تحديد المجالات والأنشطة التي يكون فيها الإعفاء أو الحافز منتجا وفعالا ويحقق ميزة حقيقية للمستثمرين، ولا يكلف تكلفة مبالغ فيها لخزينة الدولة.

- تهيئة البيئة التشريعية والقانونية الملائمة وجعلها في تشريع واحد يتصف بالوضوح والشفافية والاستقرار وعدم التناقض، مع ضرورة اعتماد وتطبيق قوانين منع الاحتكار، ودعم المنافسة، ومكافحة الفساد والسوق الموازية، وحماية حقوق الملكية الفكرية والمستثمر الأجنبي، مع تطبيق كافة الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات والإتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته وتجنب الازدواج الضريبي.

- تفعيل الإتفاقيات مع التكتلات الإقليمية والدولية والعمل على استفادة منها من خلال تشجيع قيام مشاريع المشتركة حتى تشكل جسرا لعبور الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية.

- إزالة العبء الإداري والبيروقراطي بإطفاء مرونة أكثر على الجهاز الإداري على كل المستويات، بالشكل الذي يقضي أو يقلص من العراقيل الإدارية، وتغيير ذهنيات وسلوكيات ومواقف الفاعلين على مستوى مراكز اتخاذ القرار ومواقع التنفيذ، بتدعيم سلطة القانون وتشديد العقوبات.

- العمل على توحيد جهودات المؤسسات والجهات المعنية بقضايا الاستثمار لتبسيط اجراءات إلى أقصى مدة، ومعالجة القضايا المتعلقة بالاستثمار والحد من تكلفتها كتسوية ملف العقار.

الخاتمة العامة

- الاستمرار في عملية ربط الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وإصلاح أسواق العمل ورفع مستويات التعليم والتدريب والإدارة من خلال اعتماد على آليات الشفافية والمساءلة، ومعالجة القضايا ضعف الإطار التنظيمي للتخلص من الفساد، وتوفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية و الرشوة.

- الإهتمام بتطوير رأس المال البشري من خلال تأهيله وتدريبه ليكون بمستوى متميز من الكفاءة والمهارة وتراكم الخبرات، مع التركيز على التدريب الذهني والسلوكي حتى يكون قادرا على استيعاب التكنولوجيا الحديثة والمتطورة الأمر الذي ينعكس ايجابا على أداء العامل وإنتاجيه مما يعزز تنافسيته على الصعيد الداخلي والخارجي، إضافة إلى التركيز على نوعية رأس المال البشري وتشجيع الإلتحاق بالمعاهد الفنية وبرامج التدريب والتشغيل.

- تأمين التعامل بين الاستثمار المحلي والأجنبي في شكل مشاريع مشتركة والإمثال بالتجربة الأجنبية لتطوير قدراته الإدارية والتسويقية والإنتاجية.

- تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية للحفاظ على علاقة متوازنة بين الدولة والقطاع الخاص لما لهذه العلاقة من أهمية خاصة في عملية التنمية الاقتصادية مع ضرورة تقديم الدعم المالي والمساعدة الفنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل المساعدة على دخولها في اندماجات وتحالفات بينها من أجل تدعيم قدرتها التنافسية مع الشركات الأجنبية .

- توفير برامج حوسبة واضحة ومستمرة نظرا لدورها الجوهرية في عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز النمو الاقتصادي.

- العمل على زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عبر استقطاب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات غير نفطية كالخدمات، والزراعة والثروة السمكية والطاقات المتجددة التي تتوفر للحكومة قدرة على تشجيعها لفك ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط وتحويله من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد يقوم على خلق قيمة مضافة، من خلال صياغة بدائل وإعداد استراتيجيات فعالة وتأمينها إلى الأجل بعيد .

- تعزيز جاذبية القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات والترويج لها بإنشاء مكاتب ترويج الاستثمار في مختلف دول العالم، وعقد ندوات ومحاضرات من قبل اشخاص مؤهلين وملمين بالتشريعات الجزائرية، بالإضافة إلى وضع خريطة استثمار إلكترونية وقاعدة بيانات فعلية لتتصف بالدقة وتتيح المعلومات عن كافة الفرص الاستثمارية المتاحة.

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أحمد هني، "اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991.
2. أشرف السيد حامد قبال، "الاستثمار أجنبي المباشر، دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
3. إبراهيم متولى حسن المغربي، "دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي"، الإسكندرية 2012.
4. إكرام مياسي، "الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على قطاع الخاص بالجزائر"، دار الهومة، 2011.
5. بلعزوز بن علي، "دليلك في الاقتصاد"، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
6. جلال وفاء محمددين، "التحكيم بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للاستثمار - أمام المركز الدولي لتسوية -" دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر 2001.
7. حسن عمر، "الاستثمار و العمولة"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، 2000.
8. حسن كريم حمزة، "العولمة المالية والنمو الاقتصادي" الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
9. خالد راغب خطيب، "التدقيق على الاستثمارات في الشركات متعددة الجنسيات، في ضوء معايير التدقيق الدولية"، دار البداية، الأردن، 2009.
10. دريد محمود السامرائي، "الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
11. رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر"، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2007.
12. زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
13. زينب حسن عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
14. سليم سداوي، "الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، معوقات الانضمام وأفاقه"، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
15. سمير سعيفان، "مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا"، الطبعة الأولى، دار نشر القرن 21، دمشق، 2000.
16. سعود جايد مشكور العامري، "الإدارة المالية في الشركات متعددة الجنسيات"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
17. صفوت أحمد عبد الحفيظ، "دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
18. محمد أحمد سويلم، "الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقهاء الإسلامي"، الطبعة الأولى، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، 2009.
19. طاهر حيدر جردان، "مبادئ الاستثمارات"، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1997.
20. محمد دويدار، "اقتصاد دولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
21. محمد صالح الحناوي، "أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 1997.
22. محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
23. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، وآخرون، "العولمة وأبعادها الاقتصادية"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
24. مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية"، الطبعة الأولى، دار الحامد، الاردن، 2009.

25. مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
26. ميروف، ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين (القزويني)، "الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات"، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر.
27. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية" الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
28. عبد السلام أبو قحف، "الأشكال والسياسات للاستثمار الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
29. عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
30. عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)"، الإسكندرية 2009.
31. عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
32. عبد العزيز قادري، "الاستثمارات الدولية، التحكم التجاري الدولي وضمان الاستثمارات"، دار الهومة، الجزائر، 2004.
33. عجة الجيلالي، "الكامل في القانون الجزائري للاستثمار - الأنشطة العادية وقطاع المحروقات -" دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
34. عمر صقر، "العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2000.
35. عيوبوط محمد وعلي، "الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري"، دار الهومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
36. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبدالرحمان الدوري، "إدارة البنوك: مدخل كمي وإستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
37. فريد النجار، "الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
38. هجير عدنان زكي أمين، "الإقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات"، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
39. هيفاء عبد الرحمان التكريتي، "آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد الحر"، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2010.

المجلات والدراسات علمية:

1. أحمد زكريا صيام، "آليات جذب الاستثمارات الخارجية الى الدول العربية في ظل العولمة- الأردن كنموذج-"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 3.
2. أحمد عباس، أحمد محمد، "دورالشركات متعدد الجنسيات في الإقتصاد العالمي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، سنة 2012.
3. أحمد عبد العزيز، وآخرون، "الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 85 2010.
4. أحمد عبد العزيز، وآخرون، "العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، 2011.
5. أحمد الكواز، "السوق الخليجية المشتركة"، سلسلة اجتماعات الخبراء العدد 34، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2009.
6. الغوث ولد الطالب جدو، سعد بوه ولد سيداتي، "التنمية المعتمدة على الذات: من مواجهة التبعية إلى التأقلم مع العولمة"، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 52 الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، خريف 2010.
7. أمينة محمد عمارة، "دور التعليم في مكافحة الفساد في الدول النامية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 58 - 57، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، جمهورية مصر، شتاء - ربيع، 2012.
8. بثينة محمد علي المحتسب، "أثر الاستثمار الجنبى على النمو الاقتصادي في الأردن 1990-2006"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 02، 2009.
9. بديدة لشهب، "الأزمة المالية العالمية: محاولة في الفهم والتجاوز"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، خريف 2010.

10. بلقاسم زايري، "السياسات الدرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي والجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ديسمبر 2005.
11. بلعوج بولعيد، "معوقات الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04.
12. بن حمودة محبوب، بن قانة اسماعيل، " أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي"، مجلة الباحث العدد 02، 2007.
13. نائر محمود رشيد، دالية عمر نظمي، "التقنيات الحديثة للترويج لقانون الاستثمار والمناخ الملائم للإستثمار في إقليم كردستان-العراق"، مجلة جامعة نوروز، العدد (صفر)، 2012.
14. جويل بير غسمان، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية"، الإنجازات والمشكلات في مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 33، مارس 1996.
15. حسان خضر، "الاستثمار الأجنبي المباشر- تعريف وقضايا-"، مجلة حصر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد: 32، 2004.
16. حسن كريم حمزة، "مناخ الاستثمار في العراق"، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة 2013، العدد 23.
17. حسن مهدي صائب، "الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 3، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2009.
18. حسين رحيم، "نظم حاضنات الأعمال كأداة للتجديد التكنولوجي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد2، جامعة سطيف، 2003.
19. حمد الأطرش، "العرب والعولمة، ما العمل"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، 1998.
20. حمدي فلة، حمدي مريم، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع العميق"، مجلة الفكر، العدد 10، جامعة بسكرة.
21. حمول طارق، بوشنافة أحمد: "دور صيرفة التأمين في خلق وتطوير الجودة الشاملة لخدمات قطاع التأمين-الإشارة لحالة الجزائر-". 2011.
22. راشيل ماكولوتش "الاستثمار الاجنبي المباشر في الولايات المتحدة"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، صندوق النقد الدولي، نيويورك، 1993.
23. ريجان الشريف وهوام لمياء، " دور مناخ الإستثمار في دعم وترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري-دراسة تحليلية تقييمية-"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 82، الثامن، أبريل 2013.
24. زروخي صباح، برحومة عبد الحميد، "دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2013) باستخدام التكامل المشترك، مجلة أبحاث اقتصادي وإدارية، العدد 15، جوان 2014 جامعة بسكرة.
25. زغدار أحمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة"، مجلة الباحث العدد 03، 2004.
26. سعدي يحي، "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والإنسانية، العدد 31، جوان 2009.
27. شهرزاد زغيب، "الاستثمار الأجنبي المباشر واقع وآفاق"، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خضير بسكرة، العدد8 فيفري 2005.
28. شيماء محمد مجيب المرتضى، "فعالية الحوافر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتنفيذ الاقتصاد العراقي حالة إقليم كردستان" مجلة جامعة نوروز، العدد (صفر) 2012.
29. صالح صالح، "التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأروبي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، 2003.
30. عادل عيسى الوزني، " دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 05، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2009.
31. عادل عبد العظيم، التجارب الدولية: تجربة ماليزيا، المعهد العربي للتخطيط.
- http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2005/32_C22-4.pdf
32. علي نذير، "حوافز الاستثمار الخاص المباشر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة الجزائر، العدد 02، ماي 2005.
33. عبد الرحمان بن سانية، "قراءة بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية"، مجلة الواحات والدراسات العدد 11، 2011.

34. عبد الرزاق حبار، "تطور مؤشرات الاداء المصرفي في القطاع المصرفي الجزائري"، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013.
35. عبد المطلب عبد الحميد، "مدى فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، المجلد 6، العدد 2.
36. عدنان غانم ولبني حسين صالح المسيلي، "دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمن"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 02، 2003.
37. عواطف مطرف، "تحرير قطاع التأمين في الجزائر، عرض للمسار ووقوف عند النتائج، جامعة باجي مختار، العدد 35، عنابة، سبتمبر 2013.
38. عياش قويدرين ابراهيمي عبد الله، "آثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، بين التفاول والتشاؤم"، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02.
39. عيسى محمد الغزالي، "الاستثمار الأجنبي المباشر-تعريف وقضايا-"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، 2004.
40. غريب بولرباح، "العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
41. قويدري محمد، وصاف سعيدي، "مركزات تطوير الميزة التنافسية للاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 9، ديسمبر 2003.
42. لعجال أعجال محمد امين، "معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغاربي، وسبل تجاوزه ذلك"، مجلة الفكر، العدد الخامس، جامعة بسكرة.
43. محمد لكساسي، "معالم الإستقرار المالي وتنمية القطاع المصرفي في الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 8، فيفري 2009، ص: 10.
44. محمد حجازي، "إشكالية العقار الصناعي والفلاحي وتأثيرها على الاستثمار بالجزائر"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012.
45. محمد داودي، "محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية"، مجلة التنمية السياسية والإقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، يوليو 2011.
46. محمد زيدان، "الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان التي تمر بالمرحلة الانتقالية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول، 2002.
47. محمد طالي، "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ماي 2004.
48. مصطفى العرابي، "تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف 2010.
49. مفتاح صالح، بن سمينة دلال، "واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44 صيف - خريف 2008.
50. منصور زين، "واقع وأفاق الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ماي 2005.
51. مولاي لخضر عبد الرزاق، شعيب بونوة، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.
52. منى بيسيوي، "تأثير سياسات الترويج للاستثمار الجني المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية"، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب" العدد 29، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يونيو 2008.
53. موفق أحمد، حلا سامي خضير، "الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80، 2010.
54. ناجي بن حسين، "تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009.

55. نسيم حسن أبو جامع، "أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الاستفادة منها فلسطينياً"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد الأول، 2013.
56. نور الدين جوادي، عقبه عبد اللاوي، "الأزمة المالية العالمية الراهنة: تحليل عينة دراسات أعداد مجلة بحوث اقتصادية عربية مابين 2007 إلى 2010"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 56 - 55، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف خريف 2011 .
57. وشاح رزاق، "مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر" المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.

الملتقيات، المؤتمرات و الأوراق البحثية

1. بلقوم فريد، خليفة الحاج، "تطور سوق التأمين آفاقه المستقبلية في الجزائر مقارنة مع دولتي المغرب وتونس"، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي آفاق التطوير -تجارب الدول-، جامعة شلف، في 03-04 ديسمبر 2012.
2. بن يعقوب الطاهر، مهري أمال، "تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، من حيث التمويل والانجازات المحققة في اطار النهوض بالمؤسسات المصغرة -دراسة حول ولاية سطيف-"، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف1.
3. بوحدو رشيدة، "البنية التحتية للتدفق السريع في الجزائر : الوضعية و الآفاق"، اليوم البرلماني حول التدفق السريع و الاقتصاد الرقمي ودورها في التنمية 03 جوان 2010.
4. ثائر عدنان قديمي، "دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن للفترة (1995-2004)"، ص:06.
5. ثريا علي حسين الورفلي، "محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر : الدروس المستفادة"، ورقة بحث في المؤتمر الوطني المتعلق بالاستثمار الأجنبي الجماهيرية العظمى، ليبيا، طرابلس، 2006.
6. حسن عبد الدطلب الأسرج، "الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية"، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 21 و 20 أكتوبر 2009.
7. حسين عبد المطلب الأسرج، "سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005
8. خالد مصطفى قاسم، "في سبيل رسم خريطة للاستثمار"، فرص الاستفادة في مصر من سياسات تحسين مناخ الاستثمار بتركيا وماليزيا، <http://drkhaledkassem.blogspot.com/>
9. سمر كوكب الجميل، "المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر تحليل نقدي لمعطيات منظمة التجارة العالمية في عصر العولمة"، ص:19.
10. سمير امين، وآخرون، "العلاقات الأوروبية العربية، قراءة عربية نقدية"، مركز البحوث العربية والافريقية، القاهرة، ماي 2002.
11. سوالم صلاح الدين، "اطار علمي مقترح لتطوير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، المؤتمر العلمي التاسع حول "الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل".
12. صبرينة شراقة، "دور الرقابة والإشراف في تنمية قطاع التأمين في الجزائر"، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 25-26 أبريل 2011.
13. طارق نوري، "تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر"، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006.
14. عبد المجيد تيماي، مصطفى بن نوي، "دور المؤسسات الصغنة والمتوسطة في دعم الدناخ الاستثماري: حالة الجزائر"، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أبريل 2006.

15. عيسى محمد الفارسي، سليمان سالم الشحومي، "البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الاقتصاد الليبي"، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، هيئة تشجيع الاستثمار، طرابلس، 2006.
16. كمال عيد حامد آل زيادة، جمال الحاج ياسين، " دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعية في العراق"، مجلة رسالة الحقوق، العدد الخاص ببحوث المؤتمر القانوني السابع، 2010.
17. محمد الناصر حميداتو، العيد غربي، " اسهامات هيئات المرافقة المقاولتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 19 أبريل 2012 - يومي 18 جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
18. محمد بوهزة، رفيق مرزوقي، الأزمة العالدية وآثارها على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
19. محمد محمود، ولد لزمدة عيسى، " آثار وانعكاسات الأزمة الدالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، الأزمة العالدية وآثارها على الاقتصاديات العربية"، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
20. محي الدين الحضري، " اتحاد المغرب العربي و الفضاء الاقتصادي الأوروبي الجديد" - مركز دراسات المغرب العربي و البحر الأبيض المتوسط -، منشورات مركز الدراسات الدولية للمغرب العربي و البحر المتوسط، تونس، 1993.
21. مصطفى العبد الله الكفري، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية 23 حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق 18 مايو 2010.
22. مصطفى بلقادم، مصطفى طويطي، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإستراتيجية حكومية لإمتصاص البطالة في الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة.
23. معاوية أحمد حسين، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الإقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الإقتصاد السعودية ، الرياض، 2009.
24. ناجي حسين، "تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"، العدد 24، سبتمبر 2005، على الموقع: www.uluminsania.net
25. يعقوب علي جانقي، علم الدين عبد الله بانقا، "تقييم تجربة السودان في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية المؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار الأجنبي المباشر 18-21 ديسمبر 2005.

تقارير الجهات الرسمية:

1. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
2. الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال أفريقيا ، التصنيع من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في شمال افريقيا ،"حصيلة أنشطة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في شمال افريقيا"، الاجتماع 29 للجنة الخبراء والحكومية الدولية، المغرب، 4-6 مارس، 2014.
3. الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2006 : الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات النامية والإنتقالية وآثاره على التنمية.
4. الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2007، الشركات متعددة الجنسيات، والصناعات الإستخراجية والتنمية.
5. الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2008: الشركات متعددة الجنسيات وتحديات البنية التحتية.
6. الأونكتاد، تقريرالاستثمار العالمي لعام 2012.
7. الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2013 ، سلاسل القيمة العالمية :الاستثمار والتجارة من أجل التنمية.
8. البنك العالمي للإنشاء والتعمير IBRD، تقرير عن التنمية في العالم، نيويورك، 1986.
9. البنك الدولي ،"تقرير بيئة الأعمال 2012.

10. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (لاسكوا)، "الشركات عبر الوطنية في دول الاسكوا"، نيويورك، 2005.
11. الديوان الوطني للإحصائيات.
12. المعهد العربي للتخطيط، "تقارير التنافسية العربية 2003، 2009، 2012"، الكويت.
13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الواردات، "التقارير السنوية.
14. النجار سعيد، "سياسات الاستثمار في البلاد العربية، القضايا الأساسية"، الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، الكويت 11-13 ديسمبر 1989.
15. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
16. جيمس د، ولفنسون، "تحسين مناخ الاستثمار"، التقرير عن التنمية في العالم 2005، البنك الدولي 2006.
17. صندوق النقد العربي، "التقارير الاقتصادي العربي الموحد، 2002، 2012، 2013.
18. صندوق النقد العربي وآخرون، "تداعيات الأزمة العالمية على اقتصادات الدول العربية"، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010.
19. علي لطفي، "الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009.
20. عدنان فرحان الجوراني، "تقرير التنافسية العالمية 2012-2013".
21. منشورات البنك المركزي.
22. كهرباء العرب، "طاقة الكهرباء في الجزائر"، مجلة دورية متخصصة صادرة عن الامانة العامة للاتحاد العربي للكهرباء العدد 18 سنة 2012.

القوانين والمراسيم:

1. قانون رقم 277/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الإستثمارات، الجريدة الرسمية، بتاريخ 2 أوت 1963 العدد 53.
2. الأمر رقم 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، المتضمن قانون الاستثمارات الجديد، الجريدة الرسمية العدد 80.
3. قانون رقم 11/82 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، جريدة رسمية العدد: 34.
4. قانون رقم 13/82 المؤرخ في 1982/08/28 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وتسييرها، جريدة رسمية العدد: 35.
5. قانون رقم 13/86 المؤرخ في 1986/08/19 المعدل والمتمم لقانون 13/82 المؤرخ في 1982/08/28، الجريدة الرسمية العدد: 35.
6. قانون رقم 14/86 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بأعمال التقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية العدد: 35.
7. قانون رقم 01-88 المؤرخ في 1988/01/12 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية العدد: 02.
8. قانون رقم 03/88 المؤرخ في 1988/01/12 المتعلق بصناديق المساهمة، الجريدة الرسمية العدد 02.
9. قانون رقم 04/88 المؤرخ في 1988/01/12 المعدل و المتمم للأمر رقم 59/75 المؤرخ في 75/09/26 والمتضمن القانون التجاري المحدد للقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية العدد: 02.
10. قانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد: 16.
11. المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد 64.
12. الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد: 47.
13. المرسوم التنفيذي 08/07 المؤرخ في 2007/01/11 الجريدة الرسمية العدد: 04.
14. المرسوم التنفيذي رقم 86/09، الجريدة الرسمية، العدد 12.
15. الأمر رقم 01/09 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية العدد: 44.
16. الأمر رقم 01/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، الجريدة الرسمية العدد: 49.

17. قانون رقم 12/12 المؤرخ 26 ديسمبر سنة 2012 يتضمن هذا قانون المالية لسنة 2013 ، الجريدة الرسمية العدد: 49.
18. قانون رقم 10/01 المؤرخ في 3 جويلية سنة 2001 يتضمن قانون المناجم، الجريدة الرسمية العدد: 35.
19. قانون رقم 05/14 المؤرخ في 24 فبراير سنة 2014 يتضمن قانون المناجم، الجريدة الرسمية العدد: 18.
20. القانون رقم 01/02 المؤرخ في 5 فبراير سنة 2002 المتعلق بالكهرباء و توزيع الغاز بواسطة قنوات، الجريدة الرسمية العدد 8.
21. المرسوم التنفيذي رقم 92/04 المؤرخ في 25 مارس سنة 2004 المتعلق بتكاليف تنويع انتاج الكهرباء، الجريدة الرسمية العدد 19.
22. قانون رقم 12/89 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار، الجريدة الرسمية العدد 29.
23. المرسوم تنفيذي رقم 11 / 33 مؤرخ 27 يناير سنة 2011 يتضمن إنشاء المعهد الجزائري للطاقات المتجددة وتنظيمه الجريدة الرسمية العدد 8.
24. قانون رقم 11/11 المؤرخ في 18 جويلية 2011، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، الجريدة الرسمية العدد 40.
25. القانون رقم 18/01 المؤرخ في 15/12/2011 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 77.
26. المرسوم التنفيذي رقم 373/02 الصادر في 11 نوفمبر 2002، يتضمن انشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الاساسي، الجريدة الرسمية العدد 74.
27. المرسوم التنفيذي رقم 78/03 الصادر في 25 فيفري 2003 يتضمن القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية العدد 13.
28. المرسوم التنفيذي رقم 79/03 الصادر في 25 فيفري 2003 الذي يحدد الطبيعة القانونية لمركز نسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية العدد 13.
29. المرسوم تنفيذي رقم 19/11 الصادر في 25 جانفي 2011، يتضمن انشاء مديرية الولاية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية العدد 5.
30. قانون رقم 06/96 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية العدد 9.
31. الأمر رقم 03/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية العدد 43.
32. قانون رقم 02/04 المؤرخ في 23 جويلية 2004 المتعلق بتحديد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية العدد 41.
33. قانون رقم 02/08 المؤرخ في 19 جوان 2008 المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية العدد 36.
34. قانون رقم 05/10 المؤرخ في 15 اوت 2010 المتعلق بالمنافسة ، الجريدة الرسمية العدد 46.
35. قانون رقم 11/90 المؤرخ في 21 أبريل 1990، المتعلق بعلاقات العمل.
36. قانون المالية التكميلي لسنة 1990، الجريدة الرسمية العدد 34.
37. الأمر رقم 04/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات الاستيراد البضائع وتصديرها، الجريدة الرسمية العدد 43.
38. قانون المالية التكميلي لسنة 1994، الجريدة الرسمية العدد 62.
39. قانون رقم 22/95 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية العدد 48.
40. قانون رقم 12/97 المؤرخ في 19 مارس 1997 المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية المعدل والمتمم للأمر 22/95.
41. قانون رقم 04/01 المؤرخ في 20 اوت 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات الاقتصادية وتسييرها وخصصتها، الجريدة الرسمية العدد 47.
42. المرسوم التشريعي رقم 08/93 المتعلق بالقانون التجاري المؤرخ في 25 افريل 1993
43. قانون رقم 08/13 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية العدد 68.
44. مرسوم رئاسي رقم 233/88 مؤرخ في 05 نوفمبر 1988 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية نيويورك المؤرخة في 10 جوان 1958، الجريدة الرسمية العدد 48.
45. الأمر رقم 04/95 المؤرخ في 21 جانفي 1995، المتعلق بالمصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الاخرى، الجريدة الرسمية العدد 7.

46. المرسوم الرئاسي رقم 346/95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الاخرى، الجريدة الرسمية العدد 66.

الرسائل والأطروحات

1. زياد محمد عرفات أبو ليلى، "أثر الإستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الإقتصادي في الأردن للفترة 1976-2003"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 2005.
2. فارس فضيل، "أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر مصر والمملكة العربية السعودية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، الجزائر، 2005 .

المراجع باللغة الاجنبية

الكتب

1. Abdeladim Leila, "**Les privatisations d'entreprises dans les pays du Maghreb**", les éditions internationales, Alger, 1998
2. Abdelhamid Mezaache, "**Algérie: Le voile des hydrocabus**", in: *l'investissement direct étrenger et développement industriel méditerranéen sous la direction de bellon B et ghouia R* , Ed Economica 1998.
3. Abdolkader Sidahmed, "**économie de l'ndustrialisatiion a partir des ressources naturelles**", OPU, Alger , 1893 .
4. Alain Samuelson : « **Economie Internationale** », Librairie Vebert, Paris, France 1995, P 68.
5. Benachenhou Abdelatif, "**Les Nouveaux Investisseurs**". Ed.AlphaDésing, Alger, 2006
- 6.
7. Benissad Hocine, "**Algérie restructuration et réformes économiques (1979-1993)**", OPU, Alger , 1994.
8. Bernard Hugnier, "**L'investissement direct** ", Economica, paris, France, 1984.
9. Bertrand Raymond , "**économie financière internationale** ", édition P. U. F, paris, 1979,
10. Boudjenah Yasmine , "**Algerie décomposition d'une industrie : La restructuration des entreprises pupliques (1980-2000) l'état en question** ", éd :L'harmattan, 2002.
11. Bouyacoub ahmed, "**les investissement étrengers en algerie(1990-1996). Quelles perspectives ?**", OPU, Alger.
12. Broquet COBBAUT, Gillet VAN DEN BERG , "**Gestion de Portefeuille 4** ", édition, Editions De Boeck Université ,Bruxelles, 2004.
13. Claude de Nehmé , "**stratégies Commerciales et Techniques Internationales**, Ed: Organisation, Paris, 1992.
14. Denis Tersen, Jean- Luc Bricout , "**L'investissement international** ", édition Armond Colin, 1995.
15. Hocine Benisaad "**Algérie : restructuration et réformes economique 1979-1993**", O.P.U Alger ., 1993
16. Hocine Benisaad, "**L 'ajustement structurel: L 'expérience du Maghreb**", O.P.U Alger, 1999.
17. Hugonnier Bernard, "**L'investissement direct** ", Economica, paris, France, 1984 Ed: Economica , Paris , France, 1984.
18. Jean -louis muchielli , "**mondialisation et multinationales** ", éditions : de seuil , paris , 1998.
19. Jean Pierre Bibeau , "**Introduction à l 'économie Internètionnal 2** ,ème édition Gaetan Morin, canada, 1993.
20. Josette Peyard, "**Gestion Financière internationale**", 4eme édition, Flocl Famayenne , France 1999.

21. Michel Rainelli, **le Commerce International**, 4 édition, édition la découverte ,Paris, 1994.
22. Mustapha mekideche, **T'Algérie entre l'économie de rente et économie émergente**, Ed: dahlab, alger, 2000.
23. Nouredine Benferha, **Les multinationales et la mondialisation, Perspectives et en jeux pour l'Algérie**, El-Dahleb, Alger, 1999.
24. Nour Eddine Terki, **L'arbitrage commercial international**, OPU, Alger, 1999.
25. Sadi Nacer-Eddine : **La privatisation des entreprises publiques en Algérie**, of obgectifs ,modalités, et enjeux, opu , Alger, 2005.
26. Salah Mouhoubi, **l'Algérie et le Tiers-monde face à la crise**, édition, ATTARIK, Alger, 1990
27. Tayeb Mohamed Medjahed, **le droit de l'OMC et perspectives d'harmonisation du système algérien de défense commerciale** ,Ed.Houma, Alger ,2008.
28. Wladimir Andreff, **Les multinationales, édition la découverte** ,paris, France, 2003.
29. Youcef debboub, **le nouveau mécanisme économique en Algérie**, OPU, Alger, .2000

الدوريات العلمية والأوراق البحثية

1. Ali Dib, **Implication of the global financial Crisis on the Algerian Economy** ",Revue des economies nord Africaines,n°7,Faculté des siences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali,Chlef,2èmetrimestre,2009.
2. Amor.Zahi, **Aspects juridiques des réformes économiques en Algérie** ", in:L'Algérie en mutation, les instruments juridiques de passage à l'économie de marché, sous la direction de charvinr, guesmi a ; l'harmattan,2001.
3. Bennadji Cherif, **Le droit de la concurrence en algerie** ", In : " l'algerie en mutation les instruments juridiques de passage a l'économie de marché", sous la diraction de charvin robert et guesmi ammar, edition l'harmathan, s.l.e, 2001.
4. Bouchelaghem Khaled, **adhésion de l'Algérie a L'OMC : "réalités et perspective** ", institut supérieur de commerce et d'administration des entreprises, 1er cours de politique commerciale, Casablanca du 08 juillet au 27septembre 2002.
5. F.Yachir, **Les formes d'importation technologique** ", in revu algérienne des sciences juridique économique et politique, n° 4, Décembre1980,p647,cité par Guesmi A .
6. Graïche Lynda, **Les Formes D'implantations des Firmes Multinationales En Algérie** ": Objectifs et Stratégies; Mémoire de Magistère, Université de Tizi Ouzou ; 2012.
7. Jean francois Arvis, **connecting to compete2012, trade logistics in the global economy**, World bank, Washington, 2012
8. Jean MOUSSAVOU , **L'impact des comportements organisationnels des sociétés de gestion de portefeuille sur la performance des fonds gérés : Les résultat d'une études causale** ",Communication aux journées internationales de l'Association Française de Finance (AFFI),Université de Tours, France, 26 et 27 juin, 2000.
9. Marref Rabeha , **Les technique de privasation des entreprises puplique en Algrérie** ", in : L'algerie en mutation , les instruments juridiques de passage à l'economie de marché, sous la direction de charvie R,guismi Al'hamattan 2001.
- 10.Mohamed Bedjaoui · **L'évolution des conceptions et de la pratique algérienne en matière d'arbitrage international** " ، Séminaire sur l'arbitrage commercial. CNC Alger décembre 1992.
- 11.Mohamed Bouhezza, **La privatisation de l'entreprise publique Algerienne et le role de l'etat dans ce processus** ", Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°03,2004.

12. Muawya Ahmed Hussein . **Impacts of Foreign Direct Investment on Economic Growth in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries** .International Review of Business Research Papers. OMAN . 2009.
13. Nacer-Eddine.Sadi, **"La privatisation des entreprise publique en Algérie : Objectifs, modalités, et enjeux "**; thèse de doctorat nouveau régime en appliqués, juin 2004, Université pierre mendés France, Grenoble, France.
14. Nilles Billel (2011) : **" l'évolution du secteur algérien des assurances "**, in : colloque international sur : « lessociétés d'assurances takaful et les sociétés d'assurances traditionnelles entre la théorie et l'expérience pratique, université ferhat abbas, 25/26 avril 2011.
15. Norehan Abdullah ,Hussin Abdullah, **"The Determinants of Trade and Trade Direction of Arab Maghreb Union (AMU) "**, research academy of social sciences, Journal of Empirical Economics, Vol. 2, No,2014 ,2 .
16. Talahit Fatiha, Souam Said, Barbet Philippe , **"Enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'Algérie à l'OMC "**, document de CEPN , n ° 2009-05.
17. World Bank ,World Development Report 2005:A Better : **Investment Climate for Everyone, Washington D.C, USA, 2004** available at :<http://econ.worldbank.org/wdr/wdr2005>.
18. yahia, Mouloud Amer, **"le cadre législatif et réglementaire de la privatisation des entreprises publique en Algérie "**, revue gasette de palais n 101 ,199 ,103 – p08. Voir aussi : l'article 26 de l'ordonnance n 01-04.

تقارير والمنشورات

1. African Economic Outlook 2012, Algérie .2012
2. - Country Rankings by Inward FDI Potential Index.
3. Conseil National des Assurances, **"L'emploi et la formation dans le secteur des assurances.**
4. Conseil National des Assurances, **"Le marché Algérien des assurances en 2012.**
5. Conseil Français des Investisseurs en Afrique), rapport 2014, **les entreprises françaises et l'Afrique**, décembre 2014.
6. Conseil National Economique et Social **rapport sur L'état Economique Social de le Nation 2011-2012**, Mai 2013.
7. COSOB :guide de la bourse ,édition MTP, Alger
8. COSOB (2012) : « rapport annuel 2011 ».
9. CNUCED, base de données Bilateral Investment Treaties (BITs), Country Profile Algeria
10. Guide Pratique Investir Dans Letourisme, **"Le tourisme ,un impératif national d'avenir"**, Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, juin 2012
11. Groupe de la Banque Africaine de Developpement, **Perspectives économiques en Afrique 2014.**
12. Groupe de la Banque Africaine de Developpement, **"Note de Dialogue 2011-2012 "**, Mai 2011.
13. (IMF), International Monetary Fund **Algeria Statistical Appendix**, Country Report NO.11/40, February 2011
14. (IMF), International Monetary Fund (IMF), **Algeria Statistical Appendix**, Country Report NO.49/13 ,February 2013
15. Ministère de l'Energie et des Mines, **Bilan des Activites Minières 2009, Edition 2010.**
16. Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement **Bulletin d'information Statistique de la PME 2010 n018.**
17. Ministère de l'Energie et des Mines, **"Bilan des réalisations du Secteur de L'Energie et des Mines année 2012 "**, Edition 2013.
18. Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement **Bulletin d'information Statistique de la PME, donnees 2011 n° 20** , mars 2012.
19. Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement **Bulletin d'information Statistique de la PME, donnees 2012 n° 22** , avril 2013.
20. OECD E : **"Initiative de l'OCDE pour un investissement au service du développement"** , réunion du conseil de l'OCDE au niveau ministériel, 11 Avril , 2006.
21. OECD", **third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment"** , Paris 1999 ,
22. OMC. **"Special Topic Trade and Foreign Direct Investment"** , Annual Report 1996. Volume 1, Geneve, 1996.

- 23.OMC 2013 : "L'Algérie reprend les négociations en vue de son accession à l'OMC", 5avril 2013.
- 24.OMC 2014 : L'Algérie enregistre des progrès substantiels dans les négociations sur son accession à l'OMC", 3Imars 2014
- 25.KPMG 2012 :Guide des banques et des établissements financiers en Algérie.
- 26.KPMG 2013: Guide guide Investi en Algérie
- 27.KPMG 2014 : Guide guide Investi en Algérie.
- 28.KPMG 2015 : Guide des assurances en Algérie, aout2014
- 29.UN, World Economic and Social Survey . Department of Economic and Social Affairs , 1998.
- 30.UNCTAD WID Country Profile, Algeria
- 31.United Nations Economic Commission for Africa North Africa Office, **Regional integration and development of intra-regional trade in North Africa : what potential trade ?**, Morocco,2013
- 32.World Bank, Doing Business
- 33.World databank , "accessed November 2011 ", <http://databank.worldbank.org>
- 34.World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports.
- 35.World Bank, "Economic Integration in the Maghreb", World Bank middle east and north arrica region October 2010.
- 36.World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development.
- 37.World Investment Report 2011: Non-equity modes of international production and development.
- 38.World Investment Report 2013 :Global Value Chains: Investment and Trade for Development.

مواقع الانترنت

- البنك الدولي ، "تقرير بيئة الاعمال 2012"
<http://arabic.doingbusiness.org/rankings>
- تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي ، "مؤشر التنافسية العالمي، 2013/2012"
<http://www.weforum.org/gcr>
- مؤسسة هيريتاج ، "تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية"
www.heritage.org/Index
- مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
<http://chartsbin.com/view/2266>
- مركز المشروعات الدولية الخاصة (cipe)، "الاستثمارات الاجنبية المباشرة 2004"، ص: 37. دراسة منشورة على الموقع الالكتروني:
<http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/FDIArabic.pdf>
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء ، " تجارب دولية في جذب الاستثمار الاجنبي"، جمهورية مصر العربية، أكتوبر 2004، ص: 64الموقع الالكتروني:
<http://www.eip.gov.eg/Upload/Documents/130/EnhanceInvestmentEx.pdf>
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء ، "السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر"، مصر ، يوليو 2004، ص: 58. على الموقع الالكتروني:
<http://www.idsc.gov.eg/Upload/Documents/84/FDI.pdf>
- البيئة الاستثمارية في الاردن بين الواقع والطموح، مركز القدس للدراسات السياسية، مارس 2008، ص:3. الموقع الالكتروني:
<http://www.alqudscenter.org/uploads/SY.01.03.08.pdf>
- هيئة تنمية الاستثمار المالي، "ماليزيا تتوقع نمو الناتج المحلي الاجمالي ب5%، 6% سنة 2012. الموقع الالكتروني:
<http://www.mida.gov.my/arabic2/index.php?page=5--6-2012>
- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، " نظام مراقبة للاستثمار المنتج في شعب الصيد البحري وتربية المائيات"، نوفمبر 2013، ص: 6. الموقع الالكتروني:
<http://www.mpeche.gov.dz/IMG/pdf/saipa-arabe.pdf>
- المديرية العامة للضرائب، المنزايا الجبائية الممنوحة للقطاع السياحي
<http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar/141-2014-07-02-11-03-13/376-2014-07-16-13-13-12>
- المديرية العامة للحمارك الجزائرية، الطبعة 2012، ص: 3
http://www.transima-dz.com/admin/gestion_des_telechargement/LN/Tarif_douanier_Ar_2012.pdf
- الإطار التشريعي و التنظيمي المرتبط بالتجارة الخارجية، وزارة التجارة، الموقع الالكتروني المطلع عليه في 2014/09/12:
<http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/pressemar.pdf>
- احصائيات من الاونكتاد.
<http://unctad.org>

- euromoney country risk 'World risk average2013 www.euromoneycountryrisk.com.
- EMBAJADA DE COSTA RICA , QATAR, <http://www.costaricaembassy-qatar.net/ar/business/>
- Foreign Direct Investment in Latin America and the Caribbean, Report 2010, Consulte le 22-08-2013
<http://www.eclac.cl/publicaciones/xml/2/46572/2012-182-LIEI-WEB.pdf>
- Llewellyn D. Howell, **The International Country Risk Guide (ICRG) , ICRG Methodology**, October 28, 2013 ,
https://www.prsgroup.com/ICRG_Methodology.aspx
- Trésor Direction Générale <http://www.tresor.economie.gouv.fr/>

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى استعراض تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإشارة إلى جهودها المبذولة في سبيل تهيئة المناخ الاستثمار لامتلاكها مجموعة من مؤهلات واتخاذها العديد من مزايا التي تأهلها على استقطابه ، إلا أنها مازالت رغم ذلك تصنف ضمن المراتب الأخيرة من طرف الهيئات الدولية نظرا لوجود عدة عوامل تحد في مجملها من تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، لهذا خلصت هذه الدراسة إلى محاولة استعراض مجموعة من الآليات الكفيلة بتهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر وجعله يتمتع بالاستقرار والجداذية على جميع المستويات، وبناء تصور متكامل لعوامل جذب الاستثمار الاجنبي في الجزائر للفترة 1980-2012، لمعرفة أثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واقتراح معالجات مناسبة لها بما ينعكس بالإيجاب عليها مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، الاستثمار الأجنبي المباشر، بيئة أداء الأعمال، مناخ الاستثمار.

Abstract:

This study aims to review key features foreign direct investment in Algeria through the presentation of its efforts providing an appropriate climate to it, to for possession of a set of qualifications and taken many of the advantages of qualification on its polarization, However, it is still classified by international bodies in the centers of late Because there are several factors in its entirety limit the flow of foreign investment, the concluded in this study to take a group to find mechanisms that will work for improving an investment climate in Algeria and make it a stable and attractive at all levels, Build an integrated visualization Factors that attract foreign investment in Algeria for the period 1980-2012, To find out its impact on FDI inflows, Propose appropriate treatments which will be reflected positively in the future.

Key words:

Algeria, foreign direct investment, Doing business environment, climate investment.

Résumé :

Cette étude vise à démontrer les principales caractéristiques de l'investissement direct étranger en Algérie à travers la présentation de ses efforts fournissant un climat approprié à elle, à la possession d'un ensemble de compétences et de prises de nombreux avantages de la qualification sur sa polarisation, cependant, il est encore classé par les organismes internationaux dans les centres de la fin où il existe plusieurs facteurs dans son intégralité limiter le flux des investissements étrangers, l'a conclu dans cette étude pour prendre un groupe de trouver des mécanismes qui va travailler pour améliorer le climat d'investissement en Algérie et en faire un stable et attractif à tous les niveaux, construire un Facteurs de visualisation intégrée qui attirent les investissements étrangers en Algérie pour la période de 1980 à 2012, pour en savoir son impact sur les flux d'IED, proposer des traitements appropriés qui seront reflétés positivement dans l'avenir.

Mots-clés: Algérie, climat d'investissement, les investissements directs étrangers, l'environnement des affaires.